باقر ياسين

شخصية الفرد العراقي

ثلاث صفات سلبية خطيرة

التناقض. التسلط. الدموية


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

باقر ياسين

شخصية الفرد العراقي

ثلاث صفات سلبية خطيرة

التناقض. التسلط. الدموية



دار اراس للطباعة والنشر

أربيل - اقليم كردستان العراق

دار اراس للطباعة والنشر
شارع گولان - اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الألكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنيت www.araspublishers.com
الهاتف: 35 49 224 66 (0) 00964
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

باقر ياسين
شخصية الفرد العراقي - دراسة
منشورات اراس رقم: ١٠٢٠
الطبعة الأولى ٢٠١٠
كمية الطبع: ١٦٠٠ نسخة
مطبعة اراس - أربيل
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٧٨٤ - ٢٠١٠
الاخراج الداخلي: اراس اكرم
الغلاف: مريم متقيّان
التصحيح: حواس محمود

فهرست الكتاب

الإهداء وقصته الحزينة

كنت أتوقع قدوم الإعصار الدموي إلى العراق، لذلك فقد أهديت كتابي السابق (تاريخ العنف الدموي) الصادر عام ١٩٩٩ (إلى الأبرياء الذين سيسحقهم العنف الدموي في الأيام والسنين القادمة).

واليوم وبعد أن وصل الإعصار الدموي واجتاح العراق وسحق العنف آلاف العراقيين الذين أهديتهم كتابي السابق وأحالهم أشلاءً متناثرة أعود لأهدي إليهم وهم في قبورهم كتابي الجديد هذا لأقول:

(إلى الأبرياء الذين سحقهم العنف الدموي في الأيام والسنوات الماضية وإلى العراقيين الذين ما زال يمكن أن يسحقهم العنف في الأيام والسنين القادمة أهدي هذا الكتاب).

أما إذا كان لا بد للنفس من عزاء عند المصائب والشدائد والبلاء النازل فمن المناسب أن نعزّي أنفسنا بقول الشاعر:

أيتها النفس اجملي جزعا   إن الذي تحذرين قد وقعا

الكاتب

٢٠١٠

توضيح واحتراز

لقد أجّلنا – متعمدين – البحث في الصفات الجيدة والرائعة في الشخصية العراقية، وهي صفات كثيرة ومعروفة ومشخّصة لدينا والسبب في هذا التأجيل هو أننا جادّون في تشخيص العيوب والنواقص التي تعاني منها الشخصية العراقية بدقة والبحث عن الحلول الإنقاذية التي يمكن أن تخلّص هذه الشخصية الفريدة مما أصابها من اعتلالات بفعل العوامل والظروف التاريخية الخارجة عن تكوينها الذاتي والتي لحقت بها بفعل الأحداث والممارسات الخاطئة خلال عشرات القرون من التاريخ المدني والحضاري في بلاد الرافدين.

إن الهدف الأساسي الذي يسعى الكتاب لتحقيقه وانجازه هو تشخيص مشكلات الشخصية العراقية وعيوبها والبحث في وسائل الحلول العلاجية، لذلك فإن استعراض الصفات الجيدة ومدح الذات هو أمر لا يفيد في هذا الموضوع النقدي الجاد، لأن بقاء تلك العيوب والنواقص السلوكية في الشخصية العراقية هو ما يعيبنا ويغيظنا ويؤرقنا ويثير الغضب فينا لأن الشخصية العراقية تستحق أن تحتل المنزلة الرفيعة في الكمال والرقي في الحضارة الإنسانية المعاصرة.

إن اعتماد الصراحة والجرأة الفائقة في البحث المتعلق بتشخيص نواقص الشخصية العراقية وتسليط الضوء بشجاعة على الاعتلالات النفسية والسلوكية للفرد العراقي والتركيز على دراسة الطباع السيئة والرديئة والسلبية في سلوكه وتصرفاته – هو موضوع يحمل في ثناياه مخاطرة مؤذية يتوجب على الجميع التنبه إليها والحذر من الوقوع فيها حيث أننا ندرك بأن تفكيك البنية النفسية للفرد العراقي وتحليلها على نحو صريح ومكشوف تشبه إلى حد كبير عملية تحضير أو تصنيع مادة الخل حيث أن أي خطأ بسيط في التصنيع أو التحضير يمكن أن يحوّل الخل إلى نبيذ وشتّان ما بين الخل والنبيذ، فالفرق بينهما كبير جداً من حيث الغاية

والهدف والاستعمال.

فهذه الدراسة الصريحة والجريئة التي تبحث في تشخيص السلبيات والنواقص والعيوب والاعتلالات في سلوك الفرد العراقي يمكن أن يفهمها البعض كوسيلة نقدية بنّاءة من أجل الإصلاح والمعالجة السليمة وهو ما نقصده فعلاً من هذه الدراسة كمحاولة مخلصة للتبّصر في اختيار أفضل الأساليب لتصحيح البناء النفسي والسلوكي للفرد العراقي وتخليصه من الطباع والصفات الرديئة والمتخلفة التي لحقت به عبر عشرات القرون من الدمار والحروب والتخريب العمراني والثقافي والنفسي كما أن هذه الدراسة وهذه البحوث يمكن أن يفهمها البعض الآخر فهماً خاطئاً ويظنها وسيلة للهدم والتخريب والإساءة للشعب العراقي وأسلوباً لتجسيم بشاعة السلبيات والاعتلالات في تكوين الفرد العراقي من خلال نشر العيوب وتوجيه التهم الضارة والمؤذية بسمعة المجتمع العراقي وتقاليده وتراثه، لذلك فإن التنبّه والحذر والاحتراز للتفريق بين الهدفين هو أمر واجب كما أنه في غاية الأهمية والضرورة لكي لا يساء فهم الهدف الإصلاحي والبنيوي من تأليف هذا الكتاب ولكي لا تتحول بحوثه ومواضيعه الصريحة وشواهده الجريئة إلى أدلة ومبررات للإساءة إلى الشعب العراقي وللفرد العراقي في الظروف الراهنة ظروف المحنة والتحولات النوعية والتاريخية التي يمر بها العراق منذ مطلع القرن الواحد والعشرين.

لذلك اقتضى التوضيح والاحتراز.

تمهيد

في البدء نرجو من القارئ أن يحتفظ بهدوئه العاطفي وحيادية آرائه وهو يقرأ هذا الكتاب كما نطلب منه الابتعاد عن التسرع في رد الفعل البدائي العاطفي ليستطيع أن يتبصر ويتفهم جميع دواعي الأحكام والتقييمات والجمل والكلمات والوصوفات التي سوف ترد في فصول هذا الكتاب عن الشخصية العراقية والتي قد يجدها في بادئ الأمر قاسية وغير مألوفة.. إنها استنتاجات وأحكام صيغت بدقة علمية وموضوعية منهجية وكتبت بعناية متأنية وواعية وجريئة اعتمدت على دراسة مئات الشواهد والأمثلة والدلائل والأحداث التاريخية، كما استندت إلى التجارب الحقيقية المؤكدة التي حدثت فعلاً في الواقع العراقي خلال فترات مختلفة ومتباينة من التاريخ العراقي، كما أنها من جانب آخر أحكام ومقولات تهدف بالأساس للبناء لا الهدم، وتبتغي الإصلاح والفائدة لا الإساءة أو التعريض بشخصية هذا الشعب العريق الذي أهدى البشرية منذ فجر التاريخ أعظم الانتصارات الحضارية.

كما نرجو من القارئ تجنب الانفعال غير المجدي وعدم التسرع في إنكار الطباع والعادات والأوصاف والأحكام السلبية المرافقة للشخصية العراقية والتي قد يجد الحديث عنها بهذه الصراحة المكشوفة موجهاً ضده وضد قناعاته وانطباعاته الإيجابية القديمة عن الشخصية العراقية وقدراتها الحضارية والتي ظنّ أنها حقائق نهائية لا يتسرّب إليها الشك أو الضعف أو الخطأ.

إن الحقائق العلمية ليست ملكاً لأحد، كما لا يمكن ولا يفيد طمسها أو إخفاءها أو مصادرتها أو الامتناع عن ذكرها بل لا بد من التبصر بأسبابها ودواعيها ودوافعها في كل الأحوال. إن العراقيين جميعاً في مأزق اجتماعي ونفسي وبنيوي يتوجب عليهم الخروج منه ومعالجة آثاره وانعكاساته، وذلك بسبب ما جرى ويجري في العراق منذ نصف قرن على الأقل من أحداث دمويه تصفوية واسعة ومتواصلة

وانهيار جماعي نفسي وسلوكي، لذا فإنه يتوجب علينا منذ البداية أن نتسلح بالشجاعة والموضوعية العلمية والهدوء والثقة لمواجهة وفهم ما سيتطرق له هذا الكتاب من آراء وأحكام وتوصيفات صريحة للعيوب السايكولوجية والسلوكية التي يعاني منها المجتمع العراقي بل ربما يعاني منها كل فرد عراقي بدرجة أو بأخرى خلال مسيرته الحياتية ومعاناته المريرة مع الخراب النفسي والعمراني والمآسي والعنف والأحزان والحروب والدكتاتوريات الدموية الشرسة التي أقامها وفرضها عليه الأباطرة والملوك والحكام العتاة منذ خمسة آلاف سنة وحتى الآن..!.

ولا بُدَّ من التوضيح بأن الأحكام والآراء والقناعات والوصوفات التي نطلقها هنا بشأن الشخصية العراقية إنما تعني الأحكام والوصوفات في المعدل العام لمجموع الشعب والمجتمع وليس بالضرورة أن يكون كل فرد عراقي مبتلى بهذه الأوصاف والأحكام.

حيث من الممكن أن نجد الآلاف من العراقيين يتمتعون بسلوك متكامل أقرب إلى السلوك النموذجي المثالي، ويكاد يخلون من المثالب والانحرافات والعيوب السلوكية والنفسية التي نذكرها ونتحدث عنها في هذا الكتاب، غير أن هذا لا يعني أن كل عراقي في المجتمع يتمتع بهذه المواصفات المثالية العالية، وفي ذات الوقت فإننا لا نستطيع في كل الأحوال أن نبرئ الشعب العراقي والمجتمع العراقي كله من جميع هذه المثالب والعيوب والنواقص النفسية والسلوكية التي سنستعرضها في بحثنا هذا.

لقد وجدنا ضرورة توضيح هذا الأمر من أجل أن لا يحصل الخلط والالتباس بين العام والخاص ولكي لا يُساء فهم الأحكام والآراء والوصوفات العديدة المتنوعة والمحددة في نظريات علم النفس وفي الطب النفسي كعيوب ونواقص أو مظاهر مرضية نفسية وسلوكية شائعة في المجتمع العراقي.

المقدمة

لعل بإمكاننا القول أن الرغبة في دراسة وتحليل صفات الشخصية العراقية والنظر في طبائعها وسلوكها والانتباه إلى عيوبها ونواقصها واعتلالاتها النفسية والسلوكية لم تبدأ ولم تظهر على نطاق ملموس وواسع إلا في النصف الثاني من القرن العشرين على وجه التقريب وبالذات منذ ظهور التصرفات الهمجية الشنيعة في سلوك الشارع العراقي والفرد العراقي خلال وبعد عملية إسقاط النظام الملكي في العراق سواء ما حدث في المجزرة الدموية التي نفذت في قصر الرحاب (القصر الملكي) أو أعمال القتل والسحل وتقطيع الأوصال ضد أتباع النظام الملكي وهرس الجثث الأدمية والرقص فوقها وحرقها والعبث باشلائها بمشاركة مئات الآلاف من العراقيين في أماكن متفرقة من العراق.، وكذلك شناعة المجازر الدموية التي ارتكبت في السنوات اللاحقة خصوصاً ما جرى في مجزرة الموصل ومجزرة كركوك الدمويتين عام ١٩٥٩ والإعدامات العديدة التي نفذت لاحقاً بعدد كبير من العراقيين وبقسوة متناهية.والتصاعد المتلاحق للأحداث الدموية الشرسة في عموم مناطق البلاد وتحويل جرائم القتل الكيفي وسحل الجثث ضد السياسيين غير الموالين للحكومة إلى عادة شائعة يتفاخر بتنفيذها الرعاع من القتلة والشقاوات والمجرمين في جميع المدن العراقية دون معاقبة أو مساءلة قانونية.

لقد كان أمراً مثيراً ومفاجئاً ومفجعاً ان تنفذ جميع تلك الارتكابات الدموية الشنيعة بأيدٍ عراقية وعلى نطاق واسع في الوقت الذي كان يُكتفى حتى ذلك الوقت بتمجيد الشخصية العراقية وإطلاق الأوصاف العظيمة عليها والإشادة اللفظية بمكانتها المرموقة في الحضارة الإنسانية واعتبارها الشخصية ذات المواصفات الفريدة والمثالية التي لا نظير لها في التاريخ.

ورغم البحوث والمؤلفات التي قدمها عالم الاجتماع البارز الدكتور علي الوردي في

الخمسينات من القرن العشرين والتي حاول ان يسلط الضوء على جانب من طباع وصفات الشخصية العراقية والتي لاقت انتقادات وردوداً سلبية حادة عند صدورها في بادئ الأمر (أي قبل العودة إليها والإعجاب بها والإقبال على قراءاتها في أواخر القرن العشرين)، نقول رغم ذلك فإن هذا الموضوع - ونعني به - دراسة الشخصية العراقية على نحو منهجي ونقدي موسع لم يحظ بالاهتمام الجدي لدى القطاع الأوسع والأكبر من العراقيين، ولم تظهر الحاجة له طيلة السنوات التي سبقت الحرب العراقية الإيرانية التي اشتعلت في الثمانينات من القرن العشرين والتي فجرت عداوات واسعة وخطيرة كانت نائمة وساكتة على المستوى القومي والطائفي إضافة إلى أنها كانت الحدث النوعي الذي وضع الشخصية العراقية أمام امتحان تجريبي عسير وشديد القسوة على المستوى التطبيقي - النفسي والسلوكي - خصوصاً عندما فُرض على الملايين من العراقيين التوجه بالإكراه وبالقوة القسرية إلى ساحات الموت والمعارك العسكرية الطاحنة على جبهات الحرب المشتعلة بين العراق وإيران على مدى ثماني سنوات متواصلة، وذلك للاشتراك في حرب غير ضرورية وغير مقنعة في دوافعها وأسبابها.

لقد كشفت تلك الظروف القهرية الاستثنائية العصيبة في مواجهة الموت من جهة وتحمل أعباء الحياة اليومية والمعاشية الصعبة والقاسية من جهة أخرى جميع العيوب والنواقص والاعتلالات التي لم تكن معروفة أو مكشوفة في تكوين الشخصية العراقية على مدى السنوات والعقود السابقة.

ومنذ تلك الحرب وما تبعها من أحداث وتطورات خطيرة وجسيمة وفاصلة فإن الشخصية العراقية كانت تتعرض إلى ذات الامتحان التجريبي العسير ولو بأشكال مختلفة خصوصاً بعد أن تم تدويل قضية الصراع الداخلي الذي كان قائماً منذ سنين عديدة بين قطاعات واسعة من الشعب العراقي وبين السلطة السياسية التي اعتمدت تطبيق نظرية العقيدة الواحدة والحزب الواحد وبالأخص عندما زج النظام السياسي الذي كان يقوده الرئيس صدام حسين وحزبه الحاكم بلاد العراق في مشاكل هي اكبر من قدرته على حلها أو مواجهتها وعلى وجه التحديد أثارته المتعمدة غير المدروسة لشكوك المجتمع الدولي حول قدراته التسليحية وامتلاكه

الإمكانيات التدميرية الشاملة مما عرّض العراق/ الشعب والمجتمع والنظام السياسي/إلى عقوبات ثقيلة وعزلة دولية وضغوط سياسية وعقوبات اقتصادية طويلة ومهلكة وهذا قد عرض الفرد العراقي والشخصية العراقية في ذات الوقت إلى امتحان علني مصيري أخر بالغ القسوة والشراسة، مما تسبب في كشف وإبراز جميع العيوب والنواقص والاعتلالات في تكوين شخصية الفرد العراقي تلك الضغوط التي انتهت بالنتيجة إلى سقوط النظام وضياع الاستقلال الوطني وتعرض العراق للاحتلال وما لحق ذلك من تطورات خطيرة شاملة من أعمال النهب والسلب والحرب الأهلية الطائفية والقتل الانتقامي على الهوية السياسية والطائفية والتصفيات الدموية الفردية والجماعية وانتشار الجريمة المنظمة على نطاق واسع في جميع مناطق العراق وشيوع أسوأ صنوف التصرفات في السلوك الإجرامي، والانهيار الكامل لكل مظاهر الدولة في العراق مما ألقى ظلالاً قاتمة وثقيلة حول طبيعة الشخصية العراقية وبنيتها النفسية والسلوكية المخربة وهذا الأمر قد أدى إلى انصراف الكثيرين إلى ضرورة دراسة ورصد وتحليل جميع العيوب والنواقص في سلوك الشخصية العراقية التي بدت غامضة ومحيرة وضرورة دراسة خصائصها الإشكالية.

لقد بات الحديث عن السلوك الشاذ والغريب وغير المألوف الذي يمارسه العراقيون على نحو إجرامي حادٍ ومنفِّر وغريب يشغل بال الملايين من الناس في دول العالم ممن يتعاطفون مع العراق وشعب العراق خصوصاً بعد أن احتل العراق المرتبة الأولى في الإحداث الدراماتيكية غير المسبوقة في مستوى العنف الدموي والفوضى الأمنية والهدر المفجع بالأرواح البشرية والصراع الطائفي والتدمير الواسع للآثار والشواهد العمرانية والارتكابات المخزية في الفساد المالي والإداري والسياسي وكل ذلك قد جرى بأيدٍ عراقية الأمر الذي استوجب طرح مجموعة من الأسئلة الإشكالية على المستوى النفسي والاجتماعي والسلوكي..

وبناءً على كل ذلك فإن فصول هذا الكتاب والبحوث التي تضمنها تأتي استجابة وتلبية لتلك الحاجة الملحّة التي بدت متصاعدة لدى الجميع في داخل العراق وخارجه للتعرف على أسباب ودوافع التصرفات الغريبة والشاذة في طبائع وسلوك الشخصية

العراقية في أصولها ومقدماتها ونتائجها.

كذلك فإن الهدف الايجابي البنيوي للكتاب ينصرف نحو الدفاع عن الشخصية العراقية وعدم السماح لانتشار الآراء والتحليلات الاتهامية الظالمة المسيئة للشعب العراقي وتاريخه الحضاري المجيد.

إلا أن من الواجب أن نقول بأن التصرفات والظواهر السلوكية المفجعة التي واجهتنا خلال السنوات القليلة الماضية منذ سقوط النظام الدكتاتوري عام ٢٠٠٣ قد شكلت مفاجآت صادمة لدى الكثيرين وأبرزت حجم الخراب المذهل الذي لحق بالشخصية العراقية والتدمير المخيف الذي تعرض له البناء النفسي والسلوكي لهذه الشخصية على يد الأنظمة الدكتاتورية المتعاقبة الأمر الذي شكل احد الدوافع الإضافية الملحة في انجاز هذا الكتاب وبهذا المستوى من الصراحة المكشوفة.

وقد تطلب انجاز البحوث الخاصة بفصول الكتاب عدم الاكتفاء بالتحليل النظري والعلمي المجرد بل سوق الأمثلة الواقعية وإجراء البحث المقارن المدعوم بعشرات بل مئات الشواهد التاريخية المستمدة من الحياة العراقية والواقع العراقي في الماضي والحاضر.

وإذا أردنا تشبيه ما تعانيه الحالة الواقعية التي يعيشها المجتمع العراقي وسط هذا الخراب العميم من الفوضى الأخلاقية والأمنية والعقائدية والسياسية والإدارية والانهيار المرعب في القيم الاعتبارية المتعارف عليها فبإمكاننا القول أننا أمام حالة اسعافية تحتاج إلى معالجة سريعة على مستوى المجتمع العراقي بأكمله لإيقاف التدهور المخيف الذي ينحدر نحوه سلوك الفرد العراقي والمجتمع العراقي عموماً على كافة الأصعدة، وقد لا يكون مفيداً وسط هذا الخراب المتصاعد على المستوى النفسي والسلوكي ان نتظاهر بالتفاؤل الكاذب المبني على الادعاءات اللفظية المزيفة والفارغة أو التستر على الوقائع والحقائق التي تحمل دلالات خطيرة ومدمرة على مستوى القيم السلوكية الصحيحة.

كذلك فقد تطلب إنجاز هذا الكتاب الإجابة الشجاعة والصريحة والعلمية على مجموعة من الأسئلة الصعبة والمحرجة والمعقدة التي نعتقد أنها بحاجة إلى إجابات منهجية وعلمية واضحة ومحددة بعيدة عن التخمين والافتراضات الأدبية والوهمية

نظراً لخطورة هذا الموضوع الذي ما زال يساهم مساهمة مباشرة وفعّالة في كتابة التاريخ العراقي المعاصر بكل صفحاته الايجابية والسلبية بما فيها الصفحات السيئة والمخزية.

لقد كان الأمر يتطلب فك اللغز المعقد الذي يقف وراء تلك الصفات السلبية والرديئة في سلوك الشخصية العراقية والإجابة على مجموعة الأسئلة الحائرة والمحرجة التي صار يسألها ويطرحها ويرددها مئات الآلاف بل الملايين من الناس داخل العراق وخارجه بعد تفجّر موجات الصراع الدموي الشرس الذي تمثّل باشتعال الحرب الطائفية وشيوع ظاهرة القتل على الهوية وانتشار اسوأ انماط السلوك الإجرامي الفردي والجماعي في الحياة اليومية في عموم مناطق العراق وبتوقيت متصل ومتسارع.

ان الأسئلة التي تقول:

لماذا رافقت النزعة الدموية وما زالت ترافق سلوك الشعب العراقي على المستوى الفردي والجماعي في أكثر الأحداث والفترات الزمنية من تاريخ العراق؟

ولماذا نتلقى نماذج صادمة من السلوك المتسم بالتقلب والتناقض والدموية من الفرد العراقي على جميع المستويات وفي أحرج المواقف والمفترقات الفاصلة في التاريخ؟

ولماذا يتواصل السلوك المتسم بالتسلط وهو الشكل التطبيقي من السلوك الدكتاتوري على كل المستويات في المجتمع العراقي سواء على مستوى الحكّام والمسؤولين أو على مستوى الشعب والعامة من الأفراد العراقيين؟ ولماذا نجد الفرد العراقي في المعدل العام تربة صالحة ومناسبة (وليس المقصود كل عراقي على وجه الإطلاق) للتحول إلى دكتاتور بأي مستوى من المستويات؟ خصوصاً عند امتلاكه لوسائل القوة والسيطرة والسلطة القهرية؟

– ولماذا نتلقى سيلاً متواصلاً من الأحداث الدالة على أنماط سلوكية رديئة من التصرفات الفردية والجماعية في أوساط المجتمع العراقي، وبمعنى أوضح وأدق كيف ولماذا أصبح الفرد العراقي (وليس المقصود كل عراقي بالتأكيد) يتقبل بل

ويمارس أسوأ أنواع العادات والتصرفات من السلوك المخزي في النهب والسلب والسرقة والسطو المسلح والابتزاز والخطف المأجور والاغتصاب وخيانة الأمانة والغدر ونقض العهود والجرائم الوضيعة والمخجلة؟

- ثم كيف يمكننا أن نفهم ونبرر بعض النماذج المتناقضة والمحيّرة في سلوك الشخصية العراقية، إذ كيف يمكننا أن نفهم ونحلل انصراف الفرد العراقي والمجتمع العراقي عموماً وتوجهه الحثيث نحو التديّن والتعبد مع ممارسة القتل والدموية بأشنع المستويات العدوانية في أن واحد؟؟؟ وبمعنى أخر كيف ولماذا نتلقى من الشخصية العراقية استجابات سلوكية إشكالية متناقضة ومحيّرة هي في غاية الغرابة والتنافر؟؟

- ان الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها لا تحتاج إلى شجاعة وصراحة وشفافية وحسب، بل كانت تحتاج إلى تفسير علمي ومنطقي وعقلي دقيق وواضح ومحكم ومقنع بعيد عن الافتراضات والظنون والتحليلات الوصفية والأدبية والبلاغية، وهذا ما نعتقد أننا قد أنجزناه بعون الله في بحوث هذا الكتاب على نحو قاطع وجازم وواضح بعد ان استطعنا فك المتوالية الإشكالية المركبة في هذا الموضوع الشائك بالاستناد إلى آراء ونظريات علم النفس والطب النفسي التي تربط على نحو سببي بين الإحباط والخيبة والحرمان وبين نماذج السلوك المتصفة بالتناقض والتسلط والدموية وهي الإشكاليات الرئيسية في داخل الشخصية العراقية حتى الآن مما وفر الفرصة الأكيدة لدينا لإعطاء التفسير العلمي المقنع لكافة الأنماط السلوكية المتفرعة عن هذه الإشكاليات الرئيسية الثلاث وبالأخص الأنماط السلوكية الغريبة والشاذة والعدوانية، وبناءاً على ذلك يكون من المفيد الإشارة إلى أن الهيكل الأساسي لمتن الكتاب يتوزع بين ثلاث مباحث رئيسية هي:

- التناقض في سلوك الشخصية العراقية.
- التسلط في سلوك الشخصية العراقية.
- الدموية في سلوك الشخصية العراقية.

أما الفصل الخامس والأخير فهو يبحث في الحلول العلاجية المقترحة للخروج من

المأزق التاريخي الذي تقف فيه الشخصية العراقية على المستوى النفسي والسلوكي وبصورة خاصة في الظروف التاريخية المعاصرة التي ما زالت تحمل في ثناياها العديد من الاحتمالات والمخاطر الجسيمة والمصيرية على المستوى التنفيذي والتطبيقي.

كذلك نود أن نشير بأن جهداً خاصاً قد بذل من أجل أن تكون الصياغة اللغوية واستعمال الألفاظ والعبارات في سطور وصفحات الكتاب بسيطة للغاية ومفهومة وواضحة لتكون قريبة من كافة المستويات الثقافية للقارئ لأننا ندرك بأن المواضيع والدراسات المتعلقة ببحوث علم النفس واضطرابات السلوك والتحليل النفسي غالباً ما تكون ثقيلة وصعبة على القارئ بسبب العبارات والصياغات الخاصة والمعقدة في مثل هذه البحوث.

وأخيراً لعل من اللائق أن نطلب الاعتذار عن بعض الأحكام والعبارات التي ستبدو قاسية وحادة ومنفرة في ثنايا بحوث هذا الكتاب، غير أن عذرنا في ذلك هو إخلاصنا وخوفنا وفزعنا مما وجدنا أنفسنا فيه وسط هذا الانهيار والخراب المرعب لتلك القيم والمفاهيم الجميلة والرائعة التي اعتدنا أن نعيشها والتي ما زلنا نتمنى أن لا تخبو أو تتلاشى من الحياة اليومية للمجتمع العراقي الذي تعرض إلى حجم هائل من الظلم والقهر عبر قرون عديدة.

الفصل الأول

التناقض والتسلط والعنف الدموي
في سلوك الشخصية العراقية

الفصل الأول

التناقض والتسلط والعنف الدموي في سلوك الشخصية العراقية

إننا نعلم أن بعض سطور وأحكام هذا الفصل ستلامس بعض المواجع والأحزان والمشاعر العاطفية والانفعالية الدفينة في أعماق شخصية الإنسان العراقي وتستثير في نفسه مسيرة طويلة من الهموم والآلام والذكريات الحزينة والمفجعة، وربما سيجد العراقي في بعض التوصيفات الصريحة للدوافع السلوكية في الشخصية العراقية محاولةً متعمدةً للإساءة إليه ولكشف ما يحاول إخفاءه أو التستر عليه من صفات وطباع سلبية في شخصيته التي تتسم في الغالب بالتناقض والتقلب الانفعالي الحاد في المزاج والقناعة والرأي، والتبدل العنيف في المواقف في إطار سلوكه وتصرفاته تجاه الآخرين وتجاه الحقائق الحياتية القائمة.. وهي إحدى الصفات والسجايا التي لحقت بشخصية الفرد العراقي بطريقة قهرية عبر عشرات القرون من السنين والتي لا ذنب ولا مسؤولية له فيها.

وقد لا نكون بحاجة للإطالة في تفاصيل الصفات الإيجابية الجيدة في سلوك الشخصية العراقية بقدر ما نحن بحاجة لمعرفة الصفات السلبية التي تشكل الدوافع الأساسية - النفسية والسلوكية - لجميع الظواهر والتصرفات والطباع والصفات السلبية والتي كان لها الدور البارز في كتابة أسوأ الصفحات في أحداث التاريخ العراقي كأحداث العنف والمجازر والحروب والاضطهادات والمظالم.

الصفات الإيجابية في الشخصية العراقية:

وفي كل الأحوال فإننا إذا أردنا تحليل شخصية الفرد العراقي والتدقيق في جذور ثقافته الاجتماعية ونزعاته النفسية والسلوكية بأسلوب محايد وموضوعي بعيدٍ عن

التجنّي أو الإساءة أو الانفعال وبمنهجية علمية بعيدة عن شعارات الحماسة القومية أو التباهي الوطني فإننا سنعثر على شخصية إشكالية محيِّرة تجمع على وجه التحديد عدداً من الصفات المتناقضة المتنافرة في ذات الوقت. فنحن نستطيع أن نجد في هذه الشخصية ميزات إيجابية جيدة بل رائعة كالكرم والطيبة والشجاعة والجدية والنزوع نحو الحرية الذاتية التي كثيراً ما تتجسد بالجموح والنفور والشموخ والاستقلالية الفردية وصعوبة الانقياد وعدم الخضوع للقيود والضوابط، كما تتميز بالقدرة الاستثنائية الفائقة على اكتساب وإتقان المهارات المعقدة والفنون الحياتية الدقيقة والسرعة في تلقي الخبرة في الاختصاصات العلمية والفكرية والمهنية الدقيقة، إضافةً إلى صفة الصلابة والتماسك الذاتي وقوة الاحتمال والقدرة على معايشة الظروف الصعبة وشبه المستحيلة.

كما نجد في الشخصية العراقية صفات أخرى إيجابية وشبه فطرية مركّزة وطاغية كالشيمة والنخوة والمعروف والشهامة والفروسية والتفاعل الإيجابي مع الآخرين بلا شروط أو قيود وبلا حساب للربح والمكسب كما نجد فيها التمسك الطاغي بالقناعة الذاتية صحيحة كانت أم خاطئة وفي بعض الأحيان يكون الثبات على الموقف العقائدي لدى هذه الشخصية ضرباً من ضروب العناد والتحدي المثير والمكلف وغير المسبوق تكريساً لقوة الذات الفردية. أما البساطة الظاهرة التي تقرب من السذاجة في بعض الأحيان فهي من بقايا الطيبة والصفات الفطرية التي ما زالت تختزنها الشخصية العراقية في زمن القسوة والقيم المتغيّرة.

ولعلَّ الحديث يمكن أن يتشعَّب ويطول كثيراً إذا أردنا الاستغراق في وصف الصفات الجيدة وكشف الجوانب الإيجابية في الشخصية العراقية التي تتفرد بالقوة النوعية والنفاذ والإشكالية المحيِّرة على كل صعيد.

- ثلاث صفات سلبية خطيرة:

غير أنه ومن جانب آخر فإننا نستطيع أن نجد ثلاث صفات سلبية خطيرة تلازم هذه الشخصية وتبرز في السلوك العام للفرد العراقي وتصرفاته وثقافته الاجتماعية والسياسية وهي:

١ – التناقض. ٢ – التسلط. ٣– العنف الدموي "الدموية"

ومن المؤسف أن يكون ظهور وحضور هذه الصفات السلبية الثلاث قوياً وطاغياً في الشخصية العراقية إلى الحد الذي تبدو انعكاساتها ظاهرة في شخصية الفرد العراقي أكثر من أي من الصفات الايجابية العديدة الأخرى حتى وكأنها أصبحت تطبع سلوكه بطابعها وتصبغ تصرفاته الحياتية بصبغتها، وتكاد تكون صفات التناقض والتسلط الفردي والعنف والدموية وقلة التبصر في العواقب والعصبية في المزاج وسرعة الغضب والانفعال من السمات الشائعة في أذهان الناس عن سلوك وطبائع وتصرفات الفرد العراقي خصوصاً في أوساط المجتمعات والشعوب القريبة من العراق.

ولعلنا نستطيع أن نجد بعض صفات الفرد العراقي في التعريف الذي يحدده علم النفس في وصف الشخصية المعتلة نفسياً والتي يسميها الشخصية (السايكوباتية) حيث نجد التعريف التالي ((والشخصية السايكوباتية هي شخصية الفرد الذي يعاني من انعدام الاستقرار العاطفي إلى درجة تقترب من الحالة المرضية. والسايكوباتي مصاب بالفجاجة العاطفية، قليل التبصر في عواقب الأمور، عصبي المزاج وسريع الغضب والانفعال).[١]

ورغم ذلك ما زالت هذه الشخصية – رغم عوامل التخريب المدمرة الماضية تحتفظ بعوامل وصفات أصيلة إيجابية عديدة بالغة القوة والأهمية تؤهلها دون شك للشفاء واستعادة صحتها النفسية والسلوكية السليمة، والانطلاق من جديد نحو فضاءات رحبة من العطاء والمساهمة الفاعلة في الحضارة الإنسانية المعاصرة.

إننا سوف نستطيع إثبات وتأكيد صحة هذا الاستنتاج ودقة هذا الحكم من خلال التحليل المقارن المدعوم بالأدلة والشواهد والوقائع والاستعراض الموسع الذي سنقدمه في الفصول القادمة ومن خلال تحليلنا التفصيلي للصفات الرئيسية الثلاث التي ذكرناها أنفاً والتي ابتليت بها الشخصية العراقية ونعني بها: التناقض – والتسلط– والدموية.

---

(١) موسوعة علم النفس د. أسعد رزق ص ١٦٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

وستحتل كل واحدة من الكلمات الثلاث - التناقض والتسلط والدموية عنواناً لفصل كامل من فصول هذا الكتاب وسوف نتوسع في شرح مفهومها ومدلولاتها ونماذج السلوك التي تتفرع عنها.

أسباب التناقض والتسلط والعنف الدموي
في سلوك الشخصية العراقية

العلاقة السببية المتناوبة بين الإحباط والخيبة والحرمان وبين التناقض والتسلط والدموية:

يرى علم النفس والطب النفسي أن الإحباط والخيبة والحرمان هي الأسباب التي تقف وراء نشوء سلوك العدوان والعنف والتسلط والتناقض والتمرد في المجتمع وما يتفرع عنها من نماذج سلوكية عديدة، لأنه يرى أن هذه النماذج السلوكية أي التناقض والتسلط الدكتاتوري والدموية هي الاستجابة الطبيعية ورد الفعل التلقائي الذي يواجه به المرء الإحباط والخيبة والحرمان وهذا هو ما ينطبق تماماً على سلوك المجتمع العراقي ومعاناته الطويلة مع مثل هذه الظروف المشابهة ولفترات تاريخية مديدة ولذلك فإنه يتوجب علينا أن لا نتوقع من الأفراد الذين يعانون من الإحباط والخيبة والحرمان لفترات طويلة سوى التصرفات القاسية والسلوك المتوتر والغضب والتمرد شبه الدائم والثورة والتصرف المتّسم بالميل نحو التخريب والعدوان بصورة عامة.

إن تعريف وتوصيف الإحباط والخيبة والحرمان يكاد يكون متشابهاً ومكرراً إلى درجة كبيرة في جميع كتب ومصادر ودراسات علم النفس والطب النفسي حيث يعرًف الإحباط بأنه: (إعاقة المرء عن بلوغ هدفٍ ما وسد الطريق التي سلكها نحو الوصول إلى هدفه سواء أكان السعي نحو الهدف سعياً واعياً أم غير واعٍ).[١]

وتعرًف الخيبة بأنها: (إعاقة سير الكائن الحي صوب هدفٍ وعرقلةِ مسعاه نحو غاية).[٢]

---

(١) موسوعة علم النفس-إعداد د. أسعد رزوق ص١٢٦ المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

(٢) نفس المصدر ص ١٢

وإذا كان الإحباط شديداً ومتواصلاً فمن المحتمل أن يوصل المرء إلى حالة من اليأس التي تقود في أحيان كثيرة إلى ردات فعل سلوكية ذات طابع تدميري ويائس وخارج عن السيطرة أو الضبط أو التوجيه كذلك فإن ردات الأفعال أو الاستجابات الانعكاسية التي تنتج عن الخيبة وعن الحرمان شبيهة بما ينتج عن الإحباط إلى درجة كبيرة.

وإذا علمنا أن تحمل الفرد لحالة الخيبة والإحباط والحرمان يتطلب منه الاصطبار على مشاعر الغضب والقلق والغليان ونفاذ الصبر والجزع والتوتر... التي تنشأ لديه وتلازمه كل يوم بسبب تلك العوامل الثلاث وبسبب فشله بل وعجزه عن إشباع رغباته الشخصية والغريزية ومنها المأكل والمشرب والأمان والعيش الكريم والمستقر إضافة إلى فشله في الوصول إلى الرغبات الأخرى، أدركنا حجم المعاناة المريرة والرهيبة والقاسية ومشاعر الغضب والضيق والتوتر التي عاشها ويعيشها الإنسان في العراق والتي تسربت إلى روحه وسلوكه عبر القرون والسنين والأيام منذ الألف الثالث قبل الميلاد وحتى اليوم.

ولتوضيح هذه المقولات والأحكام المركزة والمختصرة التي يصدرها علم النفس سنحاول تفسير وتبسيط معانيها ومدلولاتها على نحوٍ تكون مفهومة للجميع بمختلف المستويات الثقافية.

فالإحباط هو الشعور الذي ينتاب الإنسان عندما يفشل ويعجز عن تحقيق هدفه أو مجموعة الأهداف التي كان يسعى لتحقيقها بسبب عوائق مختلفة وقد تكون تلك العوائق شخصية أو عامة تتعلق بالمجتمع والبيئة المحيطة بالفرد، وترى بعض الآراء في الطب النفسي أن الحروب والأزمات وعدم الاستقرار في المجتمع من أسباب نشوء الإحباط "ولا شك أن الحروب والأزمات وعدم الاستقرار الاجتماعي كلها عقبات تسبب الإحباط"(١).

كذلك فإن كل ما ينطبق على حالة الإحباط ينطبق أيضاً على حالة الحرمان في

---

(١) موسوعة الطب النفسي/د. عبد المنعم الحفني - المجلد الأول، ص ١٤ - مكتبة مدبولي - القاهرة.

العلاقة السببية على صعيد السلوك الشخصي للفرد.

أما الخيبة فتكاد تكون هي اللفظة المرادفة للإحباط وهي تعني خيبة مساعي الفرد في إنجاز بعض غاياته "وعرقلة مسعاه نحو غايةٍ سواء كان السعي واعياً أم غير واعٍ"

وهكذا أصبح واضحاً أمامنا الآن حجم التأثير التخريبي المدمر الذي يمكن أن يسببه الإحباط والخيبة والحرمان في تحديد سلوك الفرد وتوجيه نشاطه وعلاقاته في المجتمع.

وإذا استعرضنا أحداث التاريخ العراقي في مراحله المختلفة فإننا سنجد بأن البيئة التي عاش فيها العراقيون أو "سكان وادي الرافدين" منذ آلاف السنين وحتى اليوم هي البيئة الخالقة للإحباط أي البيئة التي شاعت وسادت فيها على الدوام الظروف والعوامل المساعدة على نشوء مشاعر الإحباط لدى الأفراد بشكل حاسم وأكيد ومأساوي ومتواصل ...

ومن أجل تأكيد صحة هذا التحليل نعرض جدولاً يضم أهم الكوارث والأحداث الدموية الكبرى التي حدثت في العراق وفي بغداد بالذات في القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر مسجلة بالتاريخ الميلادي:

١٦٢١	مجاعة
١٦٢٣	الفرس يذبحون "مئات الألوف"، من السنّة ويبيعون "آلافاً" منهم عبيداً
١٦٣٣	فيضان
١٦٣٥	وباء
١٦٣٨	مجزرة عامة نفّذها الأتراك راح ضحيتها ٣٠ ألف شخص معظمهم من الفرس.
١٦٥٦	فيضان

١٦٨٩	مجاعة ووباء
١٧٣٣	حصار فارسي: "أكثر من ١٠٠ ألف ماتوا جوعاً" - طاعون
١٨٧٧-١٨٧٨	حرب أهلية في بغداد
١٧٨٦	فيضان - محصول فاشل - مجاعة - اضطرابات مدنية
١٨٠٢-١٨٠٣	وباء - فناء "معظم سكان العراق (؟!)"
١٨٢٢	وباء - فيضان
١٨٣١	وباء- فيضان - حصار - مجاعة - هبط عدد سكان بغداد من ٨٠ ألف نسمة إلى ٢٧ ألفاً
١٨٧٧-١٨٧٨	وباء مجاعة
١٨٩٢	فيضان
١٨٩٥	فيضان[١]

وإذا تذكرنا تواصل الحروب الكثيرة المتتالية والمجازر الدموية والكوارث الطبي
كالفيضانات المدمرة والجائحات المرضية المهلكة والأوبئة المميتة كالطاعون والجد
وغيرها وغزوات الجيوش الأجنبية الطامعة والتهجير الجماعي للسكان ومظ
الحكام الجبابرة والأنظمة الدكتاتورية الجائرة وما خلفته من ويلات ومآسٍ وسـ
دائم لنفوس ومصائر البشر وكراماتهم وتحطيم آمالهم وأمانيهم ومنعهم من تحـ
أهدافهم الحياتية والإنسانية، نقول إذا تذكرنا كل ذلك وغيره مما جرى فوق أر
العراق إضافة إلى الانقلابات العسكرية الدموية ونتائجها الكارثية في القـ
العشرين أدركنا أن وجود الإحباط والخيبة والحرمان في الحياة العراقية يكاد يـ
أمراً حاضراً وموجوداً على الدوام ومتواصلاً على مر الأيام والسنين وهو الظـ

(١) نقلنا هذا الجدول نصاً كما ورد في كتاب حنا بطاطو/ العراق - الكتاب الأول - ٣٤- ترجمة عفيف الرزاز - مؤسسة الأبحاث العربية.

السيئ والرديء والمشدد الذي لازم حياة الإنسان في المجتمع العراقي في أكثر فترات التاريخ منذ خمسة آلاف سنة وحتى اليوم، لذلك فمن الطبيعي أن يتواجد السلوك الناشئ عن الإحباط والحرمان عند أكثر الأفراد العراقيين وربما دفعنا ذلك لكي نفهم وندرك بصورة أوضح الدوافع والأسباب والمبررات التي جعلت سلوك الفرد العراقي متلازماً ومترافقاً في كثير من الأحيان بالتوتر والتناقض والعنف والفردية والرغبة بالتسلط وفرض الأمر الواقع.

إن معاناة الإنسان في العراق وشكواه من الجوع والحرمان في بلاد كثيرة الخيرات والمياه هي حقيقة تاريخية أكدتها كثير من النصوص المسمارية القديمة، السومرية والأكادية والبابلية المحفورة على الرُقُمْ الطينية والتي تصف المظالم والمعاناة والجوع والحرمان الذي كان يواجهه سكان بلاد الرافدين في الألف الثالث قبل الميلاد وقد تكررت وتواصلت هذه الحالة المؤلمة منذ ذلك الزمان وحتى العصر الحاضر[1].

إن معالم وأوصاف الشخصية الدكتاتورية التي يسميها علم النفس بالشخصية

---

(١) يذكر الدكتور ثروت عكاشة في كتابه الموسوعي - تاريخ الفن العراقي القديم/سومر وبابل وأشور في ص ١٦ وما بعدها مجموعة من النصوص والقصائد والمقطوعات النثرية والأدعية المكتوبة بالخط المسماري على الرَقُم والآثار السومرية والأكادية والبابلية وهي تتحدث عن معاناة السكان من الجوع والاضطهاد والظلم كما تصف إحدى القصائد حالة الأطفال ومعاناتهم المريرة من الحرمان والجوع والبؤس بسبب الحروب الداخلية بين المدن وبسبب غزوات الأقوام الهمجية المتخلفة التي كانت تقوم بتدمير المدن العراقية ونهب محاصيلها وثرواتها وهذه النصوص تؤكد أن المأساة والمعاناة التي يواجهها سكان وادي الرافدين ما زالت متواصلة كما هي منذ الألف الثالث قبل الميلاد أي منذ خمسة آلاف سنة وحتى اليوم وهو الأمر الذي يوفر المناخ المناسب لحالات الإحباط والخيبة والحرمان لدى الفرد في هذه البلاد وهو ما يؤكد رأينا وتحليلنا أن الأوضاع في وادي الرافدين كانت دائماً البيئة المناسبة لظهور الإحباط والخيبة والحرمان وما ينتج عن ذلك من انعكاسات على البنية النفسية والسلوكية للإنسان العراقي.

المتسلطة، وكذلك الشخصية التي تنتهج سلوك القسوة والعنف الدموي والتي يسميها علم النفس بالشخصية العدوانية هي طباع وأوصاف موجودة وواضحة المعالم في سلوك المجتمع العراقي على نطاق واسع، خصوصاً إذا أخذنا بنظر الاعتبار انتشار ظاهرة الميل التلقائي للتمسك بفرض الرأي الواحد أي (بفرض دكتاتورية الرأي الواحد) بين الأحزاب والكتل والتجمعات السياسية والدينية والمذهبية والقومية في العراق إضافة إلى وجودها على مستوى الفرد العراقي حيث يرى علم النفس والطب النفسي: -ان الإحباط والخيبة والحرمان - هي من الأسباب المباشرة لظهور معالم (الشخصية التسلطية) وظهور معالم (الشخصية العدوانية) لدى الفرد إلا أنه وبسبب تناقض الدوافع السلوكية في داخله فهو في الوقت الذي يمارس سلوك الشخصية التسلطية (أي الدكتاتورية) وسلوك الشخصية العدوانية (أي الشخصية الدموية) على غيره فإنه في ذات الوقت يستجيب ويخضع للاستعلاء والتسلط وضغوط القهر والإذلال ويستكين للظلم وأساليب القسوة والدكتاتورية التي تُفرض عليه بالقوة القاهرة من قبل الآخرين أو الدولة التي تمتلك وسائل السلطة الغاشمة التي تحكمه وتتسلط بها عليه..وربما قام بمشايعتها وموالاتها وتمثل سلوكها وتصرفاتها.

إن هذا التحليل تكاد تجمع عليه جميع مصادر ونظريات علم النفس وهو موجود ومنصوصٌ عليه في العديد من كتب وموسوعات علم النفس والطب النفسي. وهو يمثل وصفاً دقيقاً وصحيحاً لما يعانيه ويعيشه المجتمع العراقي والشعب العراقي في تاريخه القديم والحديث.

وإذا كان شيوع وانتشار سلوك العنف الدموي، وسلوك التسلط الدكتاتوري من الحقائق والأمور المعروفة والمؤكدة في تاريخ المجتمع العراقي منذ قرون عديدة وحتى اليوم فقد لا نكون بحاجة كبيرة للتحقق من وجود تلك الظاهرة أو البرهنة على وجودها بالأدلة والنصوص والشواهد بل سنكتفي بذكر بعض التعريفات القصيرة العابرة التي يقدمها علم النفس والطب النفسي والتي نأمل أن تساعدنا على فهم الجانب الأهم في الموضوع وهو التعرف على الأسباب والدوافع النفسية (السايكولوجية) التي تقف وراء هذا النوع من السلوك الدموي والدكتاتوري المدمر الشائع في أوساط الشعب العراقي والمتمثل بتمسكه المتواصل بمنهج العنف الدموي

وسلوك التسلط الدكتاتوري وفرض الرأي الواحد بشكل صارخ وأكثر مما هو مألوف عند بقية الشعوب في المنطقة.ثم وفي نفس الوقت خضوعه المستكين للدكتاتوريات الدموية التي حكمته والحكام الطغاة الذين حكموه وتصرفوا بمصيره حيث يرى علم النفس والطب النفسي أن:- الإحباط والخيبة والحرمان - هي الأسباب الأساسية في نشوء سلوك الدكتاتورية الفردية والعنف الدموي وفي وصفه لمعالم الشخصية العدوانية (أي الشخصية الدموية) يرى علم النفس بأنها (الاستجابة التي يردُّ بها المرء على الخيبة والإحباط والحرمان وذلك بأن يهاجم مصدر الخيبة أو بديلاً عنه)[1].

كما يرى أن (العدوانية مظهر تتجلى من خلاله إرادة القوة والسيطرة على الغير)[2] (وقد ثبت تأثير الظروف السياسية كدوافع للعدوان فالأفراد في المجتمعات التي لها حكومات مستبدة قد يضمرون العدوان ولا يصرحون به وفي المجتمعات الفوضوية حيث يفتقد الناس القدوة والتوجه يصرفون طاقاتهم العدوانية التي يستحدثها الإحباط في العراك مع بعضهم)[3].

(ومن الأمور التي تدهش الباحث في علم النفس أن الموقف الواحد قد يؤدي إلى استجابات مختلفة من جانب الأفراد. والإحباط الذي يستجيب له أغلب الناس بالعدوان قد يؤدي ببعض الأفراد إلى نوع من الجمود والبلادة وعدم الاكتراث أو الانسحاب وانعدام النشاط وعدم الانتباه، وذلك أن الفرد قد يتبيّن أن المقاومة لا تجدي فيعمد عندئذٍ إلى الانسلاخ من الموقف واصطناع نوع من الغباء بدلاً من الالتجاء إلى الغضب والمهاجمة)[4].

ولما كان الإحباط والخيبة والحرمان هي الأسس والدوافع التي تعود فتتسبب في ظهور هذه الأنواع من السلوك - ونعني بها سلوك العنف والتسلط والدكتاتورية لدى الفرد - ولما كان العنف والتسلط والدكتاتورية هي التي تتسبب في ظهور ووجود

---

(١) موسوعة علم النفس - ص٢٠٦:د.أسعد رزوق - المدرسة العربية للدراسات والنشر.

(٢) نفس المصدر - ص.٢٠٦

(٣) موسوعة الطب النفسي - المجلد الثاني - ص٨٥٣ - الدكتور عبد المنعم الحفني - مكتبة مدبولي.

(٤) الدوافع النفسية د. مصطفى فهمي - ص ١٣٤ - مكتبة مصر - دار مصر للطباعة.

الإحباط والخيبة والحرمان لأنها تخلق العوائق التي تمنع الفرد من تحقيق أهدافه بسبب ما تخلقه وما تولده من مظالم وقهر وحروب، وتدمير واغتصاب حقوق وفوارق طبقية وآلام وفواجع وانهيار في الآمال والأمنيات ...الخ

لذلك فإننا سنجد أنفسنا ندور في حلقة مغلقة تتداخل فيها الأسباب مع النتائج وتتوالد بعضها من البعض الآخر، فإذا كان الإحباط والخيبة والحرمان هو الذي يخلق العنف والتسلط والدكتاتورية كما رأينا، فإن العنف والتسلط والدكتاتورية هي التي ستخلق في النهاية الإحباط والخيبة والحرمان..وهكذا..، وهذا أمر صحيح وواقعي، وهنا نستطيع أن نقول بأننا قد وضعنا أيدينا على أهم أسرار اللغز المحيِّر في تكوين شخصية الفرد العراقي أي أسباب نشوء العنف الدموي والدكتاتوريات المتواصلة التي قامت في المجتمع العراقي في الماضي والحاضر، فالتاريخ العراقي يعج ويزدحم بالأحداث والتطورات الكفيلة بإيجاد الإحباط والخيبة والحرمان في المجتمع وهي النتائج الطبيعية التي تخلفها المجازر الدموية والحروب والدكتاتوريات والاحتلالات العسكرية وتدمير المدن وتهجير السكان وما ينتج عن ذلك من مظالم وخيبات أمل وقهر وحرمان وبؤس ومآس والتي تساوي في النهاية - الإحباط والخيبة والحرمان والتي هي ذاتها ستكون مهيئة لإعادة خلق السلوك الجماعي المتسم بالعنف والتسلط والدكتاتورية أيضاً.

ولما كانت هذه الدوامة المدمرة أو العملية المتناوبة بين السبب الذي يخلق النتيجة وبين النتيجة التي تخلق ذات السبب قد تكررت حتماً آلاف المرات في دورات متناوبة في التاريخ العراقي بسبب قِدَم الحضارة المدنية في بلاد الرافدين حيث أن عمر الحضارة المدنية في هذه البلاد هو أكثر من خمسة آلاف سنة لذلك فإنه يصبح من السهل علينا ان نكتشف ونتعرف على الأسباب والدوافع الواقعية التي وقفت وراء هذه الظاهرة من السلوك المحيِّر والمدمر الذي يعيشه ويعاني منه الفرد - والشعب - والمجتمع العراقي على حد سواء حتى هذا اليوم ونعني به سلوك التناقض والتسلط والدموية. وإزاء هذه النتيجة الايجابية فقد أصبح من الممكن تحديد وتشخيص الحلول العملية والعلمية والمنهجية الكفيلة بعلاج هذا الخلل العام وإعادة سلوك الشخصية العراقية إلى المسار السليم.

وحتى إذا أردنا تحليل ظواهر العنف الدموي والتسلط والتناقض في شخصية الفرد في بلاد الرافدين باعتبارها انعكاسات عن أسباب ودوافع سياسية وليست انعكاساً عن أي أمر آخر، كما يحلو لبعض السياسيين والمحللين السير في هذا المنحى التحليلي البعيد عن قوانين علم النفس ونظرياته، فإن أسوأ استنتاج يمكن أن نتوصل إليه في هذا التفسير هو أن المظالم والتذمر والأحقاد المتراكمة في نفوس أبناء الشعب ضد حكامهم وسياسة الأنظمة المحلية المتحكمة بمصيرهم والتي تتولى إدارة البلاد وفق المنهج التسلطي والكبت والحرمان قد أربكت وغيّبت والغت أمراً هاماً وحيوياً في حياة أهل البلاد وهو إضعاف روح المقاومة والنشاط الوطني المعادي للتدخل الخارجي وتراجع الحماس في الدفاع عن البلاد ضد الاحتلال الأجنبي.

كذلك فقد تسببت عزلة الأنظمة المحلية وكراهية الشعب لها في استسلام البلاد في كل مرة استسلاماً ذليلاً أمام الغزاة والجيوش المحتلة وهذا الأمر قد تكرر في العراق كثيراً وفي جميع المراحل التاريخية.

وسنذكر بعض المحطات الرئيسية الفاصلة التي سقطت فيها البلاد تحت الاحتلال الأجنبي دون أن يكون هناك أي دور وطني للسكان المحليين في الدفاع عن بلادهم بسبب عزلة النظام المحلي وكراهية الشعب له، حيث يكون الحكم والسلطة والنظام السياسي في داخل البلاد هو السبب في سكوت الشعب وتغاضيه عن المحتل وعدم مقاومته للتدخل الأجنبي لأن مثل هذا النظام المحلي يكون في الغالب متسلطاً وظالماً وبالتالي معزولاً ومكروهاً من أهل البلاد وسط مناخ داخلي يتسم بالتذمر والنقمة الشعبية والخيبة والمظالم الكثيرة والحرمان والرغبة في الخلاص والانعتاق لذلك تكون رغبة الشعب والسكان في مقاومة الاحتلال ومواجهة المحتلين ضعيفة أو شبه معدومة، ولهذا نجد أن عملية الاحتلال تنفذ في أغلب الأحيان دون مقاومة جديّة من أهل البلاد.

ومن الأمثلة والوقائع الدالة على هذه الحقيقة المرّة والمؤسفة في التاريخ العراقي سقوط بابل دون قتال أو مقاومة في عام ٥٣٩ قبل الميلاد على يد الملك قورش الثاني (مؤسس الامبراطورية الأخمينية الفارسية) وكان ذلك في زمن الملك البابلي

نابونيدس الذي كان كما يبدو ضعيفاً ومعزولاً (وقد اختار لنفسه واحة في شمال الحجاز يسكن فيها وخلّف أمور الدولة في عهدة ابنه "بلشاصر" الذي لم يكن أهلاً للحكم، فقد اتخذ ولي العهد الشاب قصر "نبوخذ نصر" الفخم قصراً له حيث استرسل في حياة اللهو والعبث والشراب)[1] فسقطت بابل وتمكّن قورش الثاني من احتلالها في السنة السابعة عشرة من حكم الملك نابونيدس بعد أن (احتال له وافسد عليه قوماً من أهل بابل لم يرضوا بملكها ظنّ أنهم اليهود)[2] حيث يبدو من خلال هذا النص أن سكان البلاد المحليين أو على الأقل أن قسماً كبيراً منهم ومن بينهم اليهود الذين جيئ بهم أسرى بالآلاف وتركوا يعيشون بين الناس لم يكونوا راضين عن الحكم والسلطة في البلاد لذلك فقد سقطت بابل دون قتال أو مقاومة، بعد أن كانت تحكم العالم المتمدن في تلك العصور، وكنتيجة لهذا الاحتلال فقد اختفت مملكة بابل الحديثة من الوجود وبقي البابليون تحت الاحتلال الفارسي لأكثر من مائتي عام حتى قيام الاسكندر المقدوني عام ٣٣٠ قبل الميلاد بدحر جيوش الامبراطورية الفارسية التي كانت بقيادة ملك الفرس الشهير داريوس معركة كوكميلة الشهيرة في المنطقة الواقعة في سهول أربيل في شمال بلاد الرافدين - كردستان العراق حالياً- (حوالي ٦٠ كم إلى الغرب من مدينة أربيل) حيث فرّ داريوس أمام الاسكندر في تلك المعركة وتشتت جيشه وخسر الحرب مما شجع الاسكندر بعد ذلك للتوجه نحو بابل واحتلالها حيث استسلمت له دون قتال أيضاً لأنها كانت تحت الاحتلال أساساً.

وفي عام ١٢٥٨ بعد الميلاد - أي بعد احتلال الاسكندر لبابل بأكثر من ١٧٠٠ ألف وسبعمائة عاماً. سقطت مدينة بغداد التي كانت عاصمة العراق وعاصمة الخلافة الإسلامية بيد المغول الذين كانوا تحت قيادة هولاكو وكان سقوطها دون قتال ودون مقاومة أيضاً وذلك في زمن الخليفة العباسي المستعصم الذي كان قد سرّح أكثر أفراد الجيش الإسلامي بسبب بخله وضعفه ولهوه وعدم رغبته في الإنفاق على الجيش، وقد ورد في بعض المصادر أن تعداد الجيش العباسي - وهو

---

(١) خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى، الدكتور فيليب حتي، المجلد الأول، ص٧٢، الدار المتحدة للنشر.

(٢) هارفي بورتر - موسوعة مختصر التاريخ القديم - مكتبة مدبولي - القاهرة ص ١٥٤

جيش الدولة الإسلامية المترامية الأطراف - في زمن هذا الخليفة لم يكن يتجاوز العشرة آلاف فرد وكانوا لا يستلمون حتى رواتبهم. يقول المؤرخ ابن كثير في توثيقه لوقائع سقوط بغداد بيد المغول: (فأحاطوا ببغداد من ناحيتها الغربية والشرقية، وجيوش بغداد في غاية القلة ونهاية الذلة لا يبلغون عشرة آلاف فارس وهم بقية الجيش كلهم قد صرفوا عن إقطاعاتهم (أي توقف صرف رواتبهم) حتى استعطى كثير منهم في الأسواق وأبواب المساجد وأنشد الشعراء فيهم قصائد يرثون لهم ويحزنون على الإسلام وأهله).(١)

ومن خلال هذا النص التاريخي الصاعق يتبيّن لنا أن الجيش العباسي لم يكن قليل العدد فحسب، بل كان جائعاً بعد أن أوقف الخليفة رواتب المتبقين من هذا الجيش فصار أفراده يستجدون ويستعطون الناس. في الأسواق وأبواب المساجد وكل ذلك كان بسبب سياسة التقتير التي أنتهجها النظام السياسي المتمثل بالخليفة المستعصم المعروف بتقتيره وبخله وضعفه. وبهذا الوضع المخزي والمفكك كان المستعصم يريد مواجهة الزحف المغولي الذي سحق أكثر بلدان آسيا وهو يتقدم نحو العراق قبل وصوله إلى بغداد ويطوقها من الغرب والشرق ثم يقوم باستباحتها لمدة أربعين يوماً في المجزرة الدموية الشهيرة المعروفة.

ولعلنا نسأل الآن: ألا يجد القارئ بعد قراءة نص المؤرخ ابن كثير الرغبة التلقائية في نفسه للمقارنة بين حالة الجيش العباسي المعاشية والمعنوية أيام الخليفة المستعصم وحالة أفراد الجيش العراقي المعاشية قبل سقوط بغداد عام ٢٠٠٣ للميلاد؟ إلا يجد في نفسه الرغبة في استذكار آلاف القصص الفردية المأساوية عن الحالة المعاشية المتردية لعشرات الآلاف من الجنود والضباط العراقيين الذين لم يكن راتب الواحد منهم قبل عام٢٠٠٣ يكفي لشراء حذاء؟

إضافة إلى ما كان يعاني منه أفراد هذا الجيش من تفرقة فئوية وحزبية وإدارية ومالية فرضتها القوانين العجائبية التي طبقها النظام بصورة تعسفية داخل الجيش العراقي؟.

لقد كان طبيعياً أن تسقط بغداد بيد المغول دون قتال أو مقاومة في أيام

---

(١) ابن كثير - البداية والنهاية - الجزء ١٣ ص ٢٣٤- دار إحياء التراث العربي.

المستعصم لأن النظام السياسي المعزول والمفكك هو الذي أوصل البلاد إلى تلك الكارثة الدموية في سقوط بغداد بيد هولاكو.

وكان طبيعياً أن تسقط بغداد بيد الأمريكان في عام ٢٠٠٣م دون قتال أيضاً لنفس الأسباب ذاتها.

أما السقوطات المتناوبة العديدة التي شهدتها بغداد بعد ذلك السقوط الأول في القرون اللاحقة، على يد الجيوش الفارسية الإيرانية تارة وعلى يد الجيوش العثمانية تارة أخرى، فقد كانت تجري وتنفذ دون مقاومة كذلك بل برضى وموافقة وترحيب عدد من السكان المحليين من أهل البلاد في كل مرة وفي أحيان كثيرة كان هناك عراقيون مرافقون وأدلاء لجيوش الاحتلال في كل حملة من حملات احتلال بغداد سواءاً كانت عثمانية أو فارسية، وقد ساعد الانقسام الطائفي بين السكان على بروز هذه الظاهرة اللاوطنية....

وفي عام ١٩١٤ للميلاد أي بعد ٦٥٦ عاماً على سقوط بغداد بيد المغول سقطت بغداد بيد الانكليز دون قتال أيضاً ودون مقاومة من أهل البلاد لأنها كانت تحت الحكم العثماني وأهل البلاد متذمرون بل أكثر من ذلك فقد ساعد العراقيون القوات البريطانية في أكثر المعارك مع الجيش العثماني المسلم في معظم المدن العراقية وأقاموا تمثالاً للجنرال مود القائد البريطاني الذي احتل بغداد وفي عام ٢٠٠٣ للميلاد سقطت بغداد دون قتال أو مقاومة جديّة أيضاً، وكان النظام السياسي المنهك والمعزول والذي كان يجلد الشعب العراقي أكثر من ثلاثين عاماً من الزمان هو السبب كذلك في السقوط المخزي لبغداد والعراق تحت الاحتلال.

وفي النهاية وبناءاً على ما تقدم من شواهد تاريخية صارخة وصادمة لا نجد أية صعوبة في الوصول إلى الاستنتاج شبه الأكيد بأن منهج التسلط والمظالم والقسوة والتفرقة التي ينتهجها أي حاكم أو نظام سياسي تدفع الناس للنقمة المتصاعدة والتذمر الشديد الذي ينتج عنه في النهاية تردي الالتزام بالانتماء الوطني لدى الشعب الذي قد يمتنع حتى عن الدفاع عن بلاده والذي ربما يجد في المحتل صورة المنقذ والمخلّص مما يقاسيه على يد حكامه المحليين من فساد وتفرقة وقسوة وحرمان وتسلط ومظالم شنيعة وعقوبات دموية متواصلة.

الإنكار لا يفيد:

في محاولة يغلب عليها الحماس والتعصّب الوطني والقومي يحاول البعض من المحللين إبعاد صفة العنف الدموي عن المجتمع العراقي وعن الشخصية العراقية، وذلك بنفي أية خصوصية للعنف الدموي في العراق لا في الحجم ولا في القسوة الاستثنائية، مع محاولة لنفي أية علاقة للشخصية العراقية بالعنف بل محاولة تبرئتها من ذلك كلياً من خلال خلط الأمور والتذرع بوجود العنف الدموي في جميع دول العالم وشيوعه في جميع المجتمعات البشرية دون استثناء وظهوره في جميع مراحل التاريخ، وفي بعض الأحيان يتم تقزيم وتبسيط معضلة العنف الدموي في العراق بإلقاء التهمة والمسؤولية في هذا الموضوع على فترة زمنية بذاتها أو على مرحلة سياسية محددة دون غيرها وكأن المراحل السياسية أو التاريخية الأخرى في العراق خالية من العنف الدموي، كما يتم في أحيان أخرى تحميل المسؤولية عن هذا الموضوع التاريخي الخطير على حاكم معيّن أو فئة أو حزب أو عقيدة أو جهة أجنبية ويقف وراء مثل هذه التحليلات غير الموضوعية في أغلب الأحيان دوافع وغايات سياسية وفئوية وحزبية لذلك فهي في الغالب غير منصفة.

ومن أجل الرد على هذه الآراء الخاطئة والمنحازة وغير العلمية، ولكي نعطي هذا الموضوع الإشكالي المعقد أهميته اللازمة بأجوبة صريحة وواضحة ومؤكدة نجد من الضروري الإجابة على السؤال التالي:

هل توجد للعنف الدموي في المجتمع العراقي خصوصية وملامح متميزة...؟

وجواباً على هذا السؤال الصريح والمباشر نقول:

نعم هناك خصوصية وملامح تميّز العنف الدموي في العراق عن غيره من العنف الذي نفذ سابقاً أو حالياً في المجتمعات الأخرى! ومن أهم تلك الملامح التي يتميز بها العنف الدموي العراقي ما يلي:

١- إن العنف الدموي في العراق يتميّز بالأسبقية الزمنية، حيث تواصلت عمليات سفك الدماء والقتل الجماعي وحروب الإبادة على نطاق واسع ومنظّم بين دول فجر السلالات في وادي الرافدين منذ بداية الألف الثالث قبل الميلاد، ويمكننا الاستشهاد

بعمليات ابتلاع المدن بعضها للبعض الآخر بواسطة الغزوات والاحتلالات العسكرية وإبادة السكان كشاهد تاريخي علمي يؤكد وجود هذه الظاهرة قبل ثلاثة آلاف سنة من ميلاد المسيح.

لقد حصل كل ذلك في وقت كانت فيه الحضارة البشرية في بداياتها الأولى، ولم تكن قد وجدت أو خلقت أو تكونت حتى ذلك الوقت عدد من الأمم والمجتمعات والأمبراطوريات المعروفة والشهيرة التي ذاع صيتها بعد قرون عديدة كالأمة الفارسية واليونانية والرومانية وغيرها، لذلك لا يوجد وجه للمقارنة في الأسبقية الزمنية بين ما كان يجري في وادي الرافدين من عنف دموي في بدايات الألف الثالث قبل الميلاد وبين ما جرى من عنف دموي في أوربا أو غيرها في القرون اللاحقة سواءاً في العصور اليونانية أو الرومانية أو عصور القرون الوسطى.

٢- إن العنف الدموي في العراق هو عنف متواصل منذ خمسة آلاف سنة دون انقطاع. وقد لا توجد مثل هذه الميزة للعنف الدموي في أي بلد من بلدان العالم، لقد تواصل العنف في كثير من البلدان لبضعة عقود أو قرون ثم توقف أو انقطع وعاد المجتمع إلى حالة الاستقرار والهدوء وربما عاد العنف لتلك البلدان في موجات قصيرة متباعدة في الزمن، إلا أن عنفاً دموياً يتواصل في بلاد واحدة دون انقطاع أو توقف - لمدة خمسين قرناً من الزمان فهذا أمر قد لا نجده ولا نجد ما يشبهه إلا في العراق، ولتوضيح ذلك نقول:

إن التاريخ الحضاري المدني المؤكد والمسجل عالمياً في بلاد وادي الرافدين والمثبت علمياً وآثارياً يمتد إلى ما يقرب من خمسين قرناً من الزمان أي خمسة آلاف سنة، ولا يوجد (فيما نعلم) قرن واحد من هذا التاريخ يخلو من حرب أو مجزرة بشرية أو واقعة دموية كبيرة من العنف الدموي الفائق والشامل إلى جانب الأحداث الدموية الاعتيادية الشائعة الأخرى. وهذه ميزة يتفرد بها العنف الدموي في العراق دون غيره.

٣- وانطلاقاً من هاتين الميزتين السابقتين (الأسبقية الزمنية والتواصل) فإن العنف الدموي في العراق قد تميّز تبعاً لذلك بالكثرة والحجم والكمية العددية الطاغية قياساً لحجم البلاد وهذه ميزة إضافية.

٤- أما القسوة المبتكرة والإيغال بالوحشية والشدة في تنفيذ أعمال العنف الدموي في العراق والتي اتسمت وترافقت بالهمجية والشناعة الاستثنائية الفائقة والاستهتار بالأرواح البشرية فهي ميزة مؤكدة سيجد القارئ عشرات الأمثلة والاستشهادات الكافية عنها في هذا الكتاب مستخرجة من صميم وقائع التاريخ العراقي.

٥- أما الميزة الأخيرة وهي الأردأ والأسوأ بين خصائص العنف الدموي في العراق فهي أن هذا العنف لا يقتصر على سلوك الحكام والأباطرة والملوك والخلفاء والقادة والأمراء والمتنفذين من أولي الأمر بل يمتد ويشمل سلوك الأفراد العاديين في المجتمع العراقي على نطاق واسع وهي إحدى الإشكاليات المثيرة في الشخصية العراقية التي يتوجب التوقف عندها والتبصر فيها ودراستها، وبإمكاننا أن نسوق عشرات الأمثلة والشواهد عن هذه الظاهرة التي تؤكد وجود الاعتلال في تكوين الشخصية العراقية حتى إنْ كان هذا الاعتلال مفروضاً ومكتسباً بسبب الظروف الخارجية السيئة،الواقعية والموضوعية والتاريخية، وليس اعتلالاً بنيوياً تكوينياً في ذات الشخصية العراقية.

لذلك فإن نفي وجود العنف الدموي في العراق أو نفي وجود الخصائص المتفردة للعنف الدموي في العراق تحت حجة الدفاع عن الشعب العراقي أو الحرص على سمعة الشخصية العراقية إنما هو خلط للأوراق وهروب من مواجهة المشكلة الموجودة فعلاً والتي صار العالم بإجمعه مؤخراً يتفرج على فصولها المخزية وشناعاتها الدموية المأساوية بذهول واستغراب من خلال الصور الحية التي تبثها الفضائيات العالمية والتي يتوجب التبصر بها وتحليل دوافعها بعمق وشمولية لإيجاد الحلول الواقعية الدائمة لها والعمل على إزالتها من حياة المجتمع العراقي ومن سلوك الشخصية العراقية.

أسباب إضافية لظهور التناقض والتسلط والدموية:

وإضافة إلى التشخيص الدقيق الذي توصلنا إليه بالاعتماد على التفسير الذي يحدده علم النفس في أسباب ظهور سلوك التناقض والتسلط (الدكتاتورية) والدموية

في الشخصية العراقية فإن أسباباً أخرى إضافية قد ساعدت وشاركت في ظهور هذه الصفات في سلوك الفرد العراقي ومن أبرزها.

أولاً: الخيرات والثروات والأطماع الخارجية:

وعلينا أن لا نغفل الأسباب الإضافية الأخرى التي بدأ ظهورها في فترات قديمة من التاريخ العراقي وهي وجود الخيرات والموارد وأسباب الثراء والغنى في أرض الرافدين (العراق) والتي استجلبت واستقدمت الأطماع والغزوات والزحوف العسكرية والاحتلالات التي نفذتها الجيوش والأمم والأقوام والدول المحيطة بوادي الرافدين وما نتج عنها من اضطهادات وتدمير ومظالم وحروب ومجازر دموية وحرمان وتهجير لأهل البلاد مما هيأ الظروف المثالية لنشوء وشيوع حالات الإحباط والخيبة والحرمان...التي شكلت الأسباب الرئيسية في نشوء وقيام الدكتاتوريات الدموية المتعاقبة ذات العقيدة الواحدة وتصعيد أعمال العنف والتنكيل والقسوة التي اكتوى بها العراق وشعب العراق خصوصاً منذ بداية القرن العشرين وحتى هذا اليوم حيث لا نستطيع أن نبرئ حتى النظام الملكي الذي قام في عام ١٩٢١ و دام ٣٧ سنة (١٩٢١-١٩٥٨) من هذه الصفة السلوكية الدكتاتورية الفئوية حيث كانت الوظائف والمناصب في الدولة توزع أيضاً على أبناء العوائل الارستقراطية والإقطاعية والثرية المعروفة والموالية للنظام الملكي أو التي تنتمي لأصولٍ عائلية عريقة وقديمة اكتسبت المال والشهرة أساساً من خلال تعاونها وولائها للسلطات العثمانية أو ولاؤها وتعاونها مع الانكليز خلال الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٤ في بداية القرن العشرين الماضي. مما أدى إلى حصر السلطة والثروة بيد فئة قليله من الشعب العراقي وحرمان الأكثرية الساحقة من ذلك، وهذا قد وضع غالبية الشعب العراقي في دائرة الإحباط والخيبة والحرمان.

وهكذا نجد أن شعب العراق كان طيلة القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين يدور في ذات الدوّامة التي تعتمد على التحليل الذي ذكرناه آنفاً من أن الإحباط والخيبة والحرمان يخلق وينتج العنف الدموي والتسلط والدكتاتورية وهذه النتائج تعود لتخلق الإحباط والخيبة والحرمان... وهكذا ما زلنا ندور في ذات

الدوامة، ولم يظهر حتى الآن في صفوف العراقيين أي قائد أو أية قوة سياسية تعي هذه الحقيقة وتعمل على إيقاف هذا الدولاب المرعب عن الدوران المدمّر.

ثانياً: نظرية الحق المكتسب في السيطرة على الحكم:

كما يتوجب علينا أن لا نغفل سبباً إضافياً آخر بدأ بالظهور في القرن العشرين على وجه التحديد وهو ما يمكن أن نسميه بالحق المكتسب في السيطرة على الحكم والسلطة السياسية والمناصب العليا في الدولة والذي هيأ الظروف المناسبة لقيام دكتاتوريات الرأي الواحد والعقيدة الواحدة، وكما هو معلوم فإن نظرية الحق المكتسب في السيطرة على الحكم في العراق كانت شائعة ومنفذة طيلة حكم العباسيين الذي دام أكثر من خمسة قرون بدأت من عام ٧٥٠م وحتى عام ١٢٥٨م وهو تاريخ سقوط بغداد بيد المغول، حيث كان يتوجب أن يكون الحاكم أو الخليفة في العراق منتمياً إلى العائلة العباسية، بغض النظر عن إمكانياته الذاتية أو القيادية وكان عليه أن يثبت تسلسل انتماء نَسَبه إلى العباس عم الرسول محمد، وبموجب هذا العرف الإلزامي السائد فقد وصل إلى منصب الحكم أو الخلافة في بغداد أشخاص في منتهى التفاهة والسطحية وكانوا من بين أسباب انهيار الحكم والحضارة العربية. غير أنه وبعد أن تصاعدت حدة الأحداث الدموية المرعبة التي شهدها العراق وتواصل زحوف الجيوش المتقاتلة من اجل السيطرة على حكم العراق الغني فقد سُحقت هذه النظرية وألقيت في خانة الإهمال والنسيان.

إلا أن نظرية الحق المكتسب في السيطرة على النظام السياسي قد عادت للظهور في القرن العشرين وهي تختلف كلياً عن تلك التي سادت في العصور العباسية فقد عادت بإطار جديد وخطير هيأ المناخ والظروف المناسبة لنشوء دكتاتوريات الرأي الواحد والعقيدة الواحدة المعتمدة على صفقة الانقلاب العسكري الدموي الناجح...!!

حيث أن الاضطهادات التي تعرض لها الشيوعيون مثلاً في العهد الملكي في العراق قد خلقت لديهم شعوراً بامتلاكهم الحجّة والحق المكتسب في السيطرة المنفردة على السلطة أو استلام أهم وابرز الوظائف والمناصب في الدولة، وهذا ما لاحظناه وشاهدناه بوضوح وبالوقائع بعد سقوط النظام الملكي في عام ١٩٥٨ حيث

تصاعدت لدى الشيوعيين مثلاً روح التباهي والتفاخر والادعاء بأحقيتهم دون غيرهم بتولي المناصب والوظائف الكبيرة حتى وصل الأمر بمطالبتهم بالسيطرة على الحكم من خلال التبشير بشعارهم المعروف/الحزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيمي/فلا ذكر لحكمٍ جبهوي أو تحالف وطني أو حياة دستورية برلمانية أو تعددية سياسية، وبسبب هذا المنهج فقد أحكموا سيطرتهم الحزبية علي جميع مرافق الدولة وأشاعوا دكتاتورية الرأي الواحد أو العقيدة الواحدة الخاصة بهم وعندما سيطر القوميون والبعثيون على السلطة بعد إسقاط عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣ وازاحو نفوذ الحزب الشيوعي بانقلابهم في ٨ شباط ١٩٦٣ اعطو لأنفسهم ولأتباعهم كذلك الحق المكتسب أيضاً في السيطرة التامة والمنفردة على السلطة السياسية والمناصب ومراكز الحكم بحجة أنهم كانوا الأكثر عرضة للمطاردة والتنكيل على يد الشيوعيين مما دعى بهم الانفراد بالحكم وإقامة دكتاتورية الرأي الواحد والعقيدة الواحدة الخاصة بهم، وعندما قام الناصريون بإزاحة البعثيين عن مراكز السلطة الأساسية بانقلابهم الناجح في ١٩٦٣/١١/١٨ نفذوا نظرية الحق المكتسب في السيطرة على مراكز السلطة والمناصب الكبرى فزرعوا أتباعهم وعناصرهم فيها وابعدوا إتباع غيرهم من القوى السياسية وحين سيطر احمد حسن البكر وصدام حسين على السلطة بعد إسقاط عبد الرحمن عارف بانقلابهم الناجح طرحوا نظرية الحق المكتسب في السيطرة المنفردة على السلطة أيضاً ونفذوها بطريقة عنيفة وأصبحت جميع المناصب والوظائف حكراً لإتباعهم وأعضاء تنظيمهم وأصبح من الصعب على أي عراقي الحصول على أية وظيفة دون أن يكون موالياً لحزبهم وتنظيمهم أو على الأقل يحظى برضاهم أو تزكية من أجهزتهم الحزبية والأمنية فأقاموا دكتاتورية الرأي الواحد والحزب الواحد والعقيدة الواحدة وأبعدوا جميع الآخرين وحين سقط هذا النظام نفذ الإسلاميون وبنفس الحجة نظرية الحق المكتسب في السيطرة التامة على السلطة والوظائف وتوزيعها على أتباعهم بعد الاحتلال الأجنبي للعراق في عام ٢٠٠٣ بسبب ما عانوه من اضطهاد ومظالم على يد النظام السابق ولولا وجود القوات الأجنبية التي أسقطت النظام ومطالبتها بإعطاء هامش من المشاركة للآخرين من غير الإسلاميين في الوظائف فربما أطبق الإسلاميون كلياً على وظائف الدولة،

وفي كل مرة من المرات التي ذكرناها سابقاً والتي امتدت منذ عام ١٩٥٨ وحتى اليوم تحصل تجاوزات ومظالم واغتصاب حقوق وحرمان وخيبات أمل عند الكثيرين بسبب تطبيق هذه النظرية الدكتاتورية في السيطرة المنفردة أو التحاصصية على السلطة والحكم وهذا ما ولد بل أشاع ونشر مشاعر الإحباط والخيبة والحرمان بين أبناء الشعب العراقي . وهذا ما يهدد بعودة هؤلاء قهرياً للتمسك بالسلوك المتسم بعدم الرضا والتمرد والنقمة والغضب والثورة والرغبة في الانتقام والخروج على القانون...الخ.. وهذا يعني بالتالي، عودة الدوّامة ذاتها للدوران من جديد بين المتحكمين المستحوذين كاملاً على السلطة والثروة وبين المحرومين المعزولين عنها... وهكذا..

ثالثاً: فئة المدّاحين والمصفقين:

في كل مرة تنشأ فيها دكتاتورية جديدة بالشكل والأسلوب الفئوي الذي ذكرناه أنفاً يلتحق مع المنتصرين مئات الآلاف من المصفقين والمداحين والمروّجين والانتهازيين والمنتفعين الذين يتظاهرون بالتأييد والحماس والاندفاع المبالغ فيه للتقرب من المسؤولين الجدد ومعهم عشرات الآلاف من المتملقين الذين يزّينون للمسؤولين قليلي الخبرة جميع أعمالهم التي يقومون بها مهما كانت رديئة ومخزية ويبررون قراراتهم وإجراءاتهم حتى الشنيعة والانتقامية واللاقانونية وكل ذلك على حساب القيم والثوابت الصحيحة التي تتعرض للإساءة والخراب والتدمير على نطاق واسع حتى ليبدو ظاهرياً أن شعب العراق بأكمله متورط بتلك الإساءات والمخالفات وهو الذي ينفذ هذا السلوك السايكوباتي الردي، ومرة بعد مرة تشترك في هذه الثورات والانقلابات الدموية المأساوية وهذه التصرفات الدكتاتورية الفئوية أنساق أخرى من أبناء الشعب العراقي، وهكذا وبالتدريج والتعاقب تلوثت فئات واسعة من الشعب العراقي بهذه الممارسات الرديئة من السلوك المتصف بالدكتاتورية والقسوة والدموية.

وإذا قمنا بمراجعة هادفة للتاريخ العراقي فإننا سنجد أن القرون القديمة العديدة الأخرى التي سبقت القرن العشرين لم تكن تخلو من هذا النوع من السلوك

المضطرب غير السويّ...، وربما كان بإمكاننا القول بإن هذه الحالة السايكولوجية والسلوكية السيئة والنمطية المتكررة في التاريخ العراقي هي التي كانت السبب وراء نشوء ظاهرة الأدب الرديء والثقافة المنحطّة القائمة على التمجيد والتملق والمديح المبالغ فيه وتأليه الأشخاص والحكام في فنون الأدب والثقافة المختلفة كالشعر والنثر والرواية والغناء وفنون الإبداع الأخرى.

وقد لا نكون بحاجة للعودة إلى القرون القديمة لكي نتبيّن حجم الخراب والتشويه والإساءة التي طالت وشملت جميع صنوف الإبداع الأدبي والفني والثقافي على يد الدكتاتوريات والحكام المتسلطين في العراق إذ أنّ ما جرى في هذا المجال خلال القرن العشرين، وفي النصف الثاني منه على وجه التحديد يمثل شاهداً حياً على إصرار الحكام والأنظمة الدكتاتورية على تشويه وتقزيم ومصادرة التراث والإبداع وتسخيره لخدمة الأغراض الشخصية والذاتية.

رابعاً: التدهور المفجع لآداب السلوك الاجتماعي:

بسبب سياسة العزل والتجويع والخوف والرعب والتصفيات الجماعية الدموية التي مارستها الدكتاتوريات الدموية المتعاقبة بحق الشعب العراقي المظلوم فإن مستوى الأوضاع الاجتماعية والتقاليد والعادات وسجايا اللياقة والأدب الاجتماعي قد تدهور وانخفض على نحو واضح في عموم فئات الشعب في العراق.

إن الشعب الذي تسود فيه المستويات المتردية من أنماط السلوك الاجتماعي وتتحكم بتصرفاته القيم المتخلفة والهمجية والبدائية يمكن أن يتحول إلى عامل مساعد وإيجابي ومشجع على نشوء وقيام الأنظمة الدكتاتورية والدموية بكل تأكيد، وهذا ما حصل في العراق على المستوى الاجتماعي والسياسي العام، فالأنظمة الدكتاتورية وخصوصاً في القرن العشرين وما بعده قد شجعت على انتشار العادات والتصرفات الأخلاقية والاجتماعية الرديئة والشائنة على أوسع نطاق في صفوف الشعب العراقي وبأساليب مباشرة أو غير مباشرة وتحت حجج وتبريرات سخيفة ومتهاوية ومن ذلك تشجيعها للقيم الرديئة كالغدر والوشاية بالأصدقاء لصالح الأمن السلطة والتنكر للعلاقات العائلية والقسوة واستخدام الألفاظ النابية ونقض العهود

ونصب الكمائن للتنكيل بالمعارف والأقارب...الخ

وبالمقابل فإن شيوع وانتشار القيم والعادات والتصرفات الرديئة والبدائية والمتخلفة في أوساط الشعب قد ساعد وساند الأنظمة الدكتاتورية ليس على النجاح والاستمرارية فحسب بل على تنفيذ برامجها السيئة التخريبية والإجرامية المدمرة التي شملت البشر والحجر وكافة جوانب الحياة في البلاد.

فالشعب الفقير والجائع والخائف والمضطهد والحزين على سجنائه وشهدائه دائماً وفي كل العهود لا يمكن أن يعتني بنفسه أو هندامه أو لباسه أو يعتني بأصول وطقوس اللياقات الاجتماعية والعائلية لذلك فقد تراجعت وتخلفت أكثر القيم والآداب والتقاليد الاجتماعية المعروفة والشائعة، حتى أصبح بإمكاننا القول - مع الأسف الشديد- إن تقاليد الآداب واللياقة الاجتماعية والحياتية في العراق الآن هي الأكثر تخلفاً بين جميع بلدان المنطقة بينما كان الشعب العراقي في مقدمة شعوب المنطقة في هذا الجانب.

لقد تسبب انتصار القوى الثورية والانقلابية وهيمنتها المتواصلة على السلطة السياسية بعد عام ١٩٥٨ في تدهور مستوى السلوك الاجتماعي وتقاليد اللياقة الاجتماعية بصورة شنيعة في صفوف الشعب العراقي عموماً وذلك بسبب استهزاء واستهانة هذه القوى السياسية الثورية والانقلابية بموضوع التقاليد الراقية واللياقة والآداب الاجتماعية العامة والخاصة وتشجيعها للثقافة الاجتماعية البدائية والمتخلفة والرديئة تحت حجة محاربة الأرستقراطية وتشجيع العادات الشعبية والثورية فأمعنوا في إهانة تقاليد القيم والآداب الاجتماعية الراقية والمتطورة التي كانت قائمة وموجودة على كل صعيد في المأكل والمشرب والملبس والحديث والألفاظ واللغة المحكيّة والعلاقات الاجتماعية العامة فتم بالتدريج طمس الكثير من العادات الجيدة والقويمة واستبدلت بعادات رديئة سيئة ومتخلفة.

ولذلك فإن الأنظمة والحكومات وكذلك القوى والأحزاب السياسية تتحمل مسؤولية كبيرة ومباشرة في الخراب الذي حصل في هذا الجانب، كما أنها لم تقم بأي جهد منهجي موجه لتوعية الشعب والأجيال الجديدة وتثقيفها بالثقافة الاجتماعية والحضارية المعاصرة والراقية التي تتناسب مع الماضي المجيد للشعب العراقي.

فلم يتوجه أحد لهذا الشعب بكلمة طيبة واحدة أو بحديث أو محاضرة أو برنامج إذاعي أو تلفزيوني فيه توجيه أو توعية اجتماعية حول ما هو مستحب ولائق وما هو شائن ومعيب بين أنماط السلوك والتصرفات الاجتماعية..وآداب السلوك الاجتماعي والألفاظ والعبارات المختارة في لغة الحديث المحكية....، فقد جاءت الأجيال الجديدة من العراقيين وخصوصاً التي نشأت وتربّت في عهد الحروب والأزمات والأحزاب الثورية وهي لا تعرف ما هو لائق وما هو غير لائق فاختلط في فهمها وإدراكها الجيد بالسيئ من العادات والتصرفات الخاصة باللياقة الشخصية والآداب الاجتماعية كما لم تعطِ البرامج التعليمية والتربوية الرسمية أي اهتمام لهذا الموضوع ولم تقدم أي جهد فيه.

ولعل الأسوأ في كل ما حصل في هذا المجال هو انتشار ظاهرة قلب الحقائق والقيم حيث أن الشخص الملتزم بأصول النظافة واللياقة والترتيب والهندام والتقاليد الراقية في التصرف الشخصي يتعرض إلى النقد والاستهزاء والتسفيه بشكل مباشر أو غير مباشر وكأنه قد ارتكب إثماً أو منقصة بينما يتم الثناء والإشادة والإطراء على العادات الرديئة والتصرفات الفجّة المتخلفة والهمجية بحجة الالتزام بالعادات الشعبية والثورية وقد جرى خلط مريع وعجيب في المفاهيم وفي التسميات حيث صار يطلق على كل ما هو متخلف ومقرف ووسخ كلمة (شعبي).، وفي هذا ظلمٌ وإساءة بالغة للشعب فلا يجوز لنا أن ننسب إلى الشعب العراقي كل ما هو متخلف ورديء ووسخ ومقرف!! إنه ظلم شديد لهذا الشعب المظلوم أساساً منذ آلاف السنين.

وهكذا فقد وجدنا في النهاية أن مظاهر الإحباط والخيبة والحرمان التي كان وادي الرافدين وما زال حتى الآن البيئة والحاضنة المثالية لها ولوجودها وشيوعها الدائم إضافة إلى الخيرات والغنى والموارد والثروات الغزيرة التي أثارت أطماع الطامعين واستجلبت جيوش المحتلين لهذه البلاد، إضافة إلى ظهور نظرية الحق المكتسب للأحزاب والتنظيمات السرية والكتل الانقلابية في السيطرة على السلطة السياسية والانفراد في الحكم خصوصاً في عقود القرن العشرين....، هذه وغيرها من الأسباب قد تضافرت كلها في ظهور ذلك النوع من الأنظمة السياسية التي

اعتمدت دكتاتورية الرأي الواحد والعقيدة الواحدة والحزب الواحد، وهو ما تسبب بدوره في تواصل مظاهر القهر والمظالم والنظم الجائرة، وبالتالي عزز شيوع النزعة الفئوية التسلطية الدكتاتورية الدموية في أعماق الشخصية العراقية والتي أصبح بإمكاننا اختصارها بثلاثة نواقص نفسية وسلوكية تحيط بهذه الشخصية وهي التناقض والتسلط والدموية.

الفصل الثاني

التناقض في سلوك الشخصية العراقية

تناقض سلوك الشعب العراقي
في مواجهة الحكّام والجيوش الغازية

شعب الثورات والتمرد:

لقد عرف عن شعب العراق صفة القوة والعناد والثورات والتمرد والتمرس في الفتن والاضطرابات والانشقاقات والخروج على طاعة الحكام والمشاكسة وصعوبة الانقياد وقد واجه كثير من الحكام في معظم فترات التاريخ في العراق صعوبات بالغة وتمردات مسلحة ومشاكل عديدة وهم يحاولون السيطرة على هذا الشعب والتحكم بقيادته أو الهيمنة على توجيهه وانضباطه، وقد تكرر وصف العراق وأهل العراق في الكتب القديمة على أنها البلاد التي تموج بالثورات والفتن لكثرة التمردات والانشقاقات فيها.

غير أن أحداثاً تاريخية كبيرة أخرى تؤشر إلى وجود صفة أخرى وطبيعة أخرى في سلوك هذا الشعب تتناقض مع جميع ما ذكرناه آنفاً فهو في الوقت الذي اغتال وأباد وقتل وأنهى حياة العديد من حكامه من الأباطرة والقادة والحكام والخلفاء والملوك وأزال سلطانهم ودولهم ووجودهم بالقوة والإرغام وبالموت القسري، إلا أنه قد رضخ واستكان وخضع لعدد من الحكام الديكتاتوريين المستبدين الطغاة الأكثر بطشاً ودموية في تاريخه تحت ضغط الخوف وإرهاب القوة القاهرة الموجهة ضده وسكت عن تصرفات بعض الحكّام الدمويين الأشداء ووفر لهم الإسناد والدعم وفرص الاستمرار في الحكم مدداً طويلة وتوقف عن مقاومتهم أو العمل ضدهم، وخضع صاغراً لسلطان الظلم والقهر والاستبداد الذي مارسوه لفترات طويلة خلال حكمهم وسيطرتهم البغيضة إضافة إلى رضوخه واستسلامه لبعض الجيوش الغازية دون مقاومة، وهذه الإشكالية السايكولوجية والسلوكية والسياسية هي حقيقة مؤكدة في التاريخ العراقي، وقد تعرفنا على أسباب ودوافع هذا النوع من السلوك المتناقض

في التحليل الذي عرضناه في الفصل السابق بالاعتماد على آراء ومبادئ علم النفس والطب النفسي.

شعب الرافدين يقتل حكامه:

من المعروف والمؤكد تاريخياً أن سكان وادي الرافدين "العراق حالياً" قد قتلوا كلاً من:

الملك ريموش بن شاروكين عام ٢٢٧٥ قبل الميلاد والملك يخدون ليم عام ١٨١٠ قبل الميلاد والملك توكولتي نينورتا الأول عام ١٢٠٧ قبل الميلاد والملك شاروكين الثاني عام ٧٠٥ قبل الميلاد والملك سنحاريب عام ٦٨١ قبل الميلاد والملك شمش شموكين عام ٦٤٨ قبل الميلاد والملك لاباشي مردوك عام ٥٥٦ قبل الميلاد والملك كسرى انوشروان الذي قتل في مذبحة البلاط الملكي في القصر الأبيض بالمدائن " ٤٠كم جنوب شرق بغداد الحالية" وهي المذبحة الشبيهة بمذبحة قصر الرحاب عام ١٩٥٨ للميلاد في بغداد والملك الحارث بن حجر الكندي عام٥٢٩ للميلاد والملك المنذر بن ماء السماء عام ٥٥٤ للميلاد والملك عمرو بن هند عام ٥٦٩ للميلاد، والملك النعمان بن المنذر والملك اردشير بن شيرويه والملك شهربراز عام ٦٣٠ للميلاد والحاكم رستم الذي كان حاكماً على العراق خلال معارك القادسية في الفتح الإسلامي عام ٦٣٧ للميلاد، كما اغتيل الإمام علي بن أبي طالب ابن عم الرسول ورابع الخلفاء الراشدين على يد أحد الخوارج من الكوفة عام ٦٦١ للميلاد كذلك قتل الحسين بن علي بن أبي طالب في كربلاء عام ٦٨٠ للميلاد، والوالي عبيد الله بن زياد حاكم العراق في عهد يزيد بن معاوية عام ٦٨٥ للميلاد والمختار بن عبيد الله الثقفي ومصعب بن الزبير. وخالد القسري الملقب بوالي العراقَيْن عام ٧٣٨ للميلاد، وقتل الإمام زيد بن علي بن الحسين إمام وزعيم المذهب الزيدي كما اغتيل في العراق أكثر أئمة الشيعة على التوالي، وقتل أبو سلمة الخلال وزير آل البيت في عهد أبي جعفر المنصور والخليفة موسى الهادي عام ٧٨٦م والخليفة الأمين ابن هارون الرشيد ومقتل الخلفاء المتوكل، والمنتصر، والمستعين بالله، والمعتز بالله، والمهتدي، والمعتمد على الله، والمقتدر بالله، وعبد الله بن المعتز، والراضي، والمقتدي بأمر الله، والمسترشد بالله، والراشد بالله،

والمستعصم، كما قتل فوق أرض العراق عدد يكاد لا يحصى من الولاة والحكام والقادة وأمراء الجيوش والوزراء والأمراء منذ سقوط بغداد بيد المغول عام ١٢٥٨ للميلاد وحتى بداية القرن العشرين نذكر منهم الملك الصالح بن إسماعيل ومحمد شاه، وبيربوداق، وبير محمد الطواشي، وإبراهيم خان، وذو الفقار علي بك، ويوسف باشا، وعلي آغا وبكر صوباشي وعلي باشا وعمر باشا ومصطفى باشا وعلي رضا باشا وسليمان باشا الصغير، وعبد الله أغا التتنجي، وسعيد باشا وقاسم باشا العمري...الخ.

وفي القرن العشرين توفي الملك فيصل الأول في ظروف غامضة دارت حولها الشكوك بالاغتيال وقتل ابنه الملك غازي الأول في حادث آثار الشكوك والاتهامات بالاغتيال أيضاً وقتل بالرصاص ابنه الملك فيصل الثاني عام ١٩٥٨ وقتل أيضاً الأمير عبد الإله ولي العهد، ونوري السعيد، ومجموعة من الوزراء والقادة وأركان النظام الملكي وقتل عبد الكريم قاسم حاكم العراق عام ١٩٦٣ كما قتل عبد السلام عارف رئيس جمهورية العراق بسقوط طائرته المروحية عام ١٩٦٦وعدنان خير الله طلفاح وزير الدفاع في حكم الرئيس صدام حسين بسقوط طائرته المروحية أيضاً في ظروف أثارت الشكوك والأقاويل. كما قتل شنقاً الرئيس صدام حسين.

هؤلاء وغيرهم كثيرون جداً – ممن امتنعنا عن ذكر أسمائهم منعاً للإطالة البالغة – قد ماتوا قتلاً فوق أرض العراق على يد شعب الرافدين بدوافع سياسية وبالقوة القهرية وبالعنف الدموي ولم يموتوا على الفراش أو لأسباب تتعلق بالعمر أو بالقضاء والقدر، إنها مجزرة الموت القسري للملوك والأباطرة والخلفاء والحكام والرؤساء التي امتدت لخمسة آلاف سنه فوق أرض العراق بصورة متواصلة ونفذت على نحو نمطي مرعب.

شعب الرافدين يخضع ويستكين للحكام الأكثر دموية:

إن هذا المسلسل المخيف آنف الذكر من الاغتيالات والقتل والتصفيات الدموية للأباطرة والملوك والخلفاء والحكام قد تم تنفيذه على يد أفراد ينتمون لشعب وادي الرافدين بكل تأكيد مما يعطي الانطباع عن صفة القوة والشراسة والعنف الدموي

في سلوك هذا الشعب بينما نرى من جانب أخر أن هذا الشعب ذاته قد رضخ وسكت واستسلم لبعض الحكام الأقوياء الجبابرة الدمويين الذين حكموه بل وقدم لهم الطاعة والإسناد والتأييد والخضوع ولعل أولئك كانوا من بين أعتى وأشرس الحكام الذين تولوا السلطة والحكم في هذه البلاد التي تموج بالاضطرابات والعنف والتمردات وأكثرهم شدة ودموية وجبروتاً كما رضخ هذا الشعب واستكان وهادن أحياناً ولو لفترات زمنية متفاوتة الجيوش الغازية والمحتلة التي اجتاحت أرض بلاده وأحدثت تبدلات سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية خطيرة، كما هو الحال في سقوط بابل عام ٥٣٩ قبل الميلاد حيث دخلت قوات الملك الفارسي قورش الثاني مدينة بابل دون قتال، وكما سقطت بغداد عام ١٢٥٨ للميلاد على يد هولاكو دون مقاومة وسقوط بغداد عام ١٩١٤ على يد الانكليز دون مقاومة بل بتأييد ورضى أكثر العراقيين وسقوط بغداد عام ٢٠٠٣م دون مقاومة جدية مع تعاطف غير قليل من قبل العراقيين مع المحتلين في بداية الأمر، حيث كان في كل مرة عبر التاريخ هناك حالة عامة من الضيق والتذمر بين السكان في داخل المدينة بسبب الفساد والمظالم مما يدفع الأهالي أو قسماً كبيراً منهم للسكوت والرضوخ وربما القبول بالمحتلين والغزاة الأجانب ولو إلى حين..

ولتوضيح هذه الصورة من التناقض يكون من المفيد أن نستشهد ببعض الأمثلة التاريخية في هذا الشأن من أجل استكمال الصورة المقارنة في هذا المبحث الإشكالي المعقّد عن الاستجابات المتناقضة وردات الفعل غير المتشابهة في سلوك الشخصية العراقية تجاه المظالم والاضطهاد والتسلط والعدوان.

شلمنصّر الثالث يخوض خمسة وعشرين حرباً:

ومن تلك الأمثلة نرى أن الملك شلمنصّر الثالث الذي حكم في بلاد الرافدين أربعة وثلاثين عاماً متواصلة من عام ٨٥٨ ق.م إلى عام ٨٢٤ ق.م وكان مولعاً بالحروب[١] قد تسبب في زجّ البلاد بخمسة وعشرين حرباً ضد الدول المجاورة ونالت شعوب المنطقة ومدنها الويلات على يد جنوده وجيوشه الجرارة، إلا أنه قد عمّر طويلاً ولم

---

(١) د. عيد مرعي تاريخ بلاد الرافدين، ص١١٣

يقتل ولم تمتد له يد الاغتيال أو الاعتداء أو التحدي التي امتدت لعشرات الملوك والأباطرة الذين حكموا قبله وحكموا بعده.

الحجاج يقتل آلاف العراقيين ويموت على الفراش:

أما الحجاج بن يوسف الثقفي الحاكم الدموي الذي عيّنه الامويون والياً على العراق أيام الخليفة عبد الملك بن مروان في حوالي ٦٩٤م الذي أباد عشرات الآلاف من العراقيين بالإعدام قتلاً بالسيف لتقصيرهم عن تنفيذ أوامره الدقيقة الصارمة فإنه لم يقتل بل مات على الفراش ميتة عادية ولم يتعرض لأي جرح كما لم تتعرض حياته لأي خطر كما هو مفترض ومتوقع بعد كل القسوة والشدّة وقطع الرؤوس والمظالم الفظيعة التي نفذها ومارسها مع أهل العراق.. لقد انتظم العراقيون في إطاعة أوامره وتنفيذ توجيهاته بدقة وانتظام غير مسبوق بسبب السطوة المركزية التي فرضها بقوة السيف بعد أن ذاعت وشاعت عن العراقيين العبارة الرديئة التي تصفهم بأهل الشقاق والنفاق...

المنصور يغتال قادة العباسيين والهاشميين ولم يُقتل:

أما الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور ثاني الخلفاء العباسيين ٧٥٣م وباني مدينة بغداد فهو من أكثر الخلفاء في التاريخ الإسلامي شراسة ودموية وقد اعتمد في حكمه سياسة تقوم على الغدر والاغتيالات الفردية للخصوم والمسؤولين والقادة المتنفذين في الدولة ولم تقتصر سياسته على قتل واغتيال الأشخاص بل تعداها إلى إبادة كل مجموعة أو حركة أو تمرد إبادةً دموية قاسية.

إن رغبته في فرض سطوته المطلقة على الحكم قد دفعته لتنفيذ بعض الاغتيالات غير الضرورية في بعض الأحيان ولأسباب تتعلق بالشكوك والظنون.

لقد قتل واغتال أهم الرجال والقادة الذين كان لهم الفضل الأول في انتصار الدعوة العباسية حيث قتل أبا سلمة الخلاّل الملقب بوزير آل البيت وهو علوي كان قائداً للدعوة العباسية في الكوفة في فترة العمل السري ضد الحكم الأموي ثم أصبح وزيراً في خلافة السفاح إلا أن المنصور كان يلح على أخيه بضرورة اغتيال أبي سلمة الخلال حتى تحقق له ذلك.

ثم قتل أبا مسلم الخرساني شر قتلة حيث استدعاه إلى بغداد بعد أن أرسل له عدة رسائل مليئة بالوعود والكلام المعسول طمأنه فيها على سلامته وحين وصل بغداد ودخل إلى قصر المنصور قام بتقطيعه بالسيوف وكان لأبي مسلم الخرساني الفضل الأكبر في انتصار العباسيين وإقامة دولتهم.

كذلك قتل محمد بن عبد الله وإبراهيم بن عبد الله أحفاد الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب وقتل كذلك عمه عبد الله بن علي القائد العسكري العباسي البارز الذي دحر الجيش الأموي واحتل الشام وقضى على آخر الخلفاء الأمويين. كما ضرب وأهان الإمام أبا حنيفة النعمان قائد المذهب الحنفي في الإسلام ، كذلك فقد اعتقل وجلد الإمام مالك بن أنس، قائد المذهب المالكي ، كما قتل الكاتب المعروف ابن المقفع وحبس عدداً من الفقهاء منهم سفيان الثوري وآخرين، كذلك خلع عمه عيسى ابن موسى من ولاية العهد بعد أن استخدمه في قتل خصومه وتصفيتهم "وكان المنصور أول من أوقع الفتنة بين العباسيين والعلويين وكانوا قبل شيئاً واحداً. وآذى المنصور خلقاً من العلماء.. قتلاً وضربا"(١).

ورغم هذا التاريخ الدموي للخليفة المنصور فإنه لم يقتل كما هي عادة أهل العراق مع حكامهم بل أخضع البلاد والعباد وسحق كل من أراد سحقه وقتله وإبادته، ثم أخيراً وبعد أن حكم واحداً وعشرين عاماً تقدم به العمر وتوفي على الفراش وفاةً طبيعية وكان متوجهاً إلى الحج فلم يصل إلى مكة بل مات في الطريق.

وهكذا نجد أن وفاة المنصور على الفراش على هذا النحو هي نتيجة استثنائية غريبة جرت على عكس ما هو متوقع لحاكمٍ دموي بمواصفاته في بلاد العراق التي واصلت قتل حكامها وإنهاء حياتهم بالموت القسري على مدى القرون والدهور وهنا أيضاً تبرز مرة أخرى إشكالية التناقض في سلوك الشخصية العراقية وتناقض الاستجابة تجاه العنف والظلم والنهج الدموي.

الاستسلام الذليل لبغداد أمام المغول:

أما رد الفعل الخنوع الذي أبداه أهل العراق ضد الاحتلال المغولي خلال دخول

---

(١) تاريخ الخلفاء – للسيوطي ص ٢٦١، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

جنود هولاكو إلى مدينة بغداد فهو أمر يثير التساؤل والحيرة والاستغراب فلم يحدّثنا التاريخ عن أية واقعة أو حادثة أو عملية تشير إلى المقاومة أو العناد أو التمرد أو العصيان أو رفض الأوامر أو عدم الانصياع للتوجيهات لا من قبل الخليفة أو أركان الدولة ولا من قبل الشعب، بل أكثر من ذلك فإن عدداً من النصوص والعبارات والجمل التي تذكرها كتب التاريخ أو المصادر كانت تشير بأن العراقيين من أهل بغداد كانوا يساقون صاغرين كالأغنام ويقادون مجموعات مجموعات إلى المقابر ليتم ذبحهم هناك دون أية مقاومة أو تمرد أو عصيان أو هروب ودون أي رد فعل تجاه الموت القسري الذي يقادون إليه.

إن حالة الانصياع الكلي لدواعي القوة الغاشمة وإجراءات البطش التي استخدمها الجنود المغول والاستسلام التام لدى الأهالي لعمليات القتل والإعدام وقطع الرؤوس هو أمر مثير للدهشة والاستغراب والتساؤل بل هو أمر يتناقض كلياً مع الميزات الشائعة والمعروفة والمسموعة عن شعب العراق وسلوكه وطباعه عبر التاريخ، والذي يوصف على الدوام بأنه شعب الثورات والتمردات والفتن والعناد والعصيان والخروج على الطاعة.

إن وقائع ما جرى خلال أيام المذبحة في بغداد على يد التتار هو أمر يدعو الباحث للحيرة ويدفعه للتفتيش عن الأسباب والدواعي التي خلقت أو أوجدت هذا النوع من الخنوع والاستسلام الذليل لدى أفراد المجتمع العراقي في تلك الظروف وهذا الشلل في رد الفعل الانعكاسي "ولو على الصعيد الفردي على الأقل" تجاه عمليات الذبح والموت والإبادة حيث تشير بعض يوميات المجزرة بأن الناس في بغداد قد اختفوا ودخلوا في الآبار وأقنية الأوساخ والمجاري المدفونة تحت الأرض ودخلوا في الخانات وزرائب الحيوانات وأغلقوها عليهم.

ولكي يكون الأمر أكثر وضوحاً وأيسر للفهم والمطابقة في ذهن القارئ إزاء هذه الحالة الإشكالية التي تثير الحيرة والارتباك وتستعصي على الفهم ونعني بها سلوك الاستسلام الذليل الذي التزمه أهل بغداد والعراق عموماً في مواجهة جنود الاحتلال المغولي، فإننا سنورد بعض النصوص والعبارات التي وردت في بعض المصادر التي دونت وأرخت أخبار المجزرة المرعبة التي حلت ببغداد وأهلها دون أن نشغل أنفسنا

بالأسباب والعوامل والمقدمات التي قادت إلى الكارثة.

وسننقل هنا بعض المقاطع والفقرات كما وردت نصاً في كتاب البداية والنهاية للكاتب والمؤرخ ابن كثير حول هذه الكارثة حيث يقول: (ومالو على البلد فقتلوا جميع من قدروا عليه من الرجال والنساء والولدان والمشايخ والكهول والشبان، ودخل كثير من الناس في الآبار وأماكن الحشوش وقنى "أقنية" الوسخ وكمنوا كذلك أياماً لا يظهرون وكان الجماعة من الناس يجتمعون إلى الخانات ويغلقون عليهم الأبواب فيفتحها التتار إما بالكسر وإما بالنار ثم يدخلون عليهم فيهربون منهم إلى أعالي الأمكنة فيقتلونهم بالأسطحة حتى تجري المزاريب من الدماء بالأزقة فإنّا لله وإنا إليه راجعون)[1].

(وقد اختلف الناس في كمية من قتل ببغداد من المسلمين في هذه الوقعة فقيل ثمانمائة ألف وقيل ألف ألف وثمانمائة ألف وقيل بلغت القتلى ألفي ألف نفس فإنا لله وإنا إليه راجعون ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وكان دخولهم في أواخر محرّم وما زال السيف يقتل أهلها أربعين يوماً، وكان قتل الخليفة المستعصم بالله أمير المؤمنين يوم الأربعاء رابع عشر صفر وعفي قبره"[2] "وكان الرجل يستدعى به من دار الخلافة من بني العباس فيخرج بأولاده ونسائه فيُذهَبُ به إلى مقبرة الخلال تجاه المنظرة، فيذبح كما تذبح الشاة ويؤسر من يختارون من نسائه وجواريه. وقتل شيخ الشيوخ مؤدب الخليفة صدر الدين على النيّار وقُتل الخطباء والأئمة وحملة القرآن وتعطلت المساجد والجماعات والجمعات مدة شهور في بغداد)[3].

(ولما انقضى الأمر المقدر وانقضت الأربعون يوماً بقيت بغداد خاوية على عروشها ليس بها أحد إلا الشاذ من الناس، والقتلى في الطرقات كأنها التلول وقد سقط عليهم المطر فتغيرت صورهم وأنْتَنَتْ من جيفهم البلد،.. ولما نودي ببغداد بالأمان خرج الناس من تحت الأرض من كان بالمطامير والقنى والمقابر كأنهم الموتى إذا

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير ج١٣، ص ٢٣٥، دار إحياء التراث العربي.

(٢) نفس المصدر، ص. ٢٣٦

(٣) نفس المصدر، ص. ٢٣٦

نشروا من قبورهم وقد أنكر بعضهم بعضاً فلا يعرف الوالد ولده ولا الأخ أخاه...)[1].

تساؤلات مشروعة:

والسؤال الآن؟ أين هي صورة هذا الشعب الذي دوّخ وأتعب الأباطرة والملوك والخلفاء والحكام بتمرداته وثوراته وفتنه وعناده؟؟.. بل وقتل أكثرهم؟ ولماذا كل هذا الخنوع والاستسلام والرضوخ لإجراءات الإذلال والمهانة والموت القسري الذي فرضه جنود الاحتلال المغولي؟؟

وكيف يمكننا أن نفهم هذا التناقض الصارخ في رد الفعل وهذه الاستجابة المتناقضة المحيِّرة في سلوك شعب العراق؟؟

وحتى حاكم العراق القوي صدام حسين الذي وصف بشتى أوصاف البطش والقسوة والدموية والدكتاتورية وتداول العراقيون عن ظلمه قصصاً تشبه الأساطير فقد صفق له شعب العراق مدة تزيد على الثلاثين عاماً سواء كان ذلك بدافع الحب أو الخوف!! ولولا الجيوش الجرارة التي جاءت من وراء البحار في عام ٢٠٠٣م وتولّت اسقاط نظامه لما كان قد خدش له ظفر ربما لسنين عديدة قادمة!!. فكيف ولماذا حصل ذلك؟

والسؤال هنا أيضاً:

لماذا هذا التناقض في سلوك الشعب العراقي؟ وكيف يمكننا تفسير مواقف الشخصية العراقية المتناقضة إزاء هذه الأحداث الكبيرة والفاصلة في التاريخ العراقي؟

وبمعنى آخر: لماذا نتلقى من الشعب العراقي مواقف متناقضة في مواجهة الأحداث المتماثلة أو المتشابهة؟.

علم النفس يجيب:

ولكي تكون الإجابة على هذه التساؤلات المشروعة، دقيقة وعلمية وبعيدة عن

---

(١) نفس المصدر، ص, ٢٣٦

السطحية والتخمينات والظنون والافتراضات الشخصية فإننا سنلجأ إلى التحليل العلمي الذي يقدمه علم النفس والطب النفسي في هذا الشأن:

فالطب النفسي يرى مثلاً أن الظروف السياسية لها تأثير فعّال في تشكيل دوافع العدوان لدى الفرد وفي تشكيل الشخصية العدوانية التي هي ذاتها الشخصية الدموية كما هو الحال مع النص التالي "وقد ثبت تأثير الظروف السياسية كدوافع للعدوان، فالأفراد في المجتمعات التي لها حكومات مستبدة قد يضمرون العدوان ولا يصرحون به...غير أنه لا يمكن تجنب العدوانية في المجتمعات التي تقوم على التنافس وخاصة عندما يقتضي هذا التنافس نوعاً من السلوك يجافي الأخلاق وعندئذ تقوم المظالم وتكثر العوائق وأوجه الإحباط ويترتب على ذلك أن يعنف سلوك الناس حتى ليمكن أن يكون العنف طابعاً للمجتمع..."(١).

أما علم النفس فيفسّر العدوان أو السلوك العدواني التمردي المتّسم بالعنف على أنه "الاستجابة التي يرد بها المرء على الخيبة والإحباط والحرمان وذلك بأن يهاجم مصدر الخيبة أو بديلاً عنه"(٢).

وهكذا فإن عوامل الإحباط والخيبة والحرمان كما يراها علم النفس والطب النفسي هي التي تشكل الأسباب الأساسية في ظهور سلوك التمرد والثورة والعنف والتسلط الفردي "أي الدكتاتورية" والنزعة الدموية لدى الأفراد والجماعات باعتبارها ردود أفعال انتقامية حادة ضد الإحباط والخيبة والحرمان.

وكما ذكرنا في مكان أخر من هذا الكتاب نقول:

لما كان انتشار حالات الإحباط والخيبة والحرمان كثيفاً ومتواصلاً في تاريخ بلاد النهرين "العراق" على مدى قرون عديدة لوجود الأسباب الخالقة للإحباط والخيبة والحرمان مثل تواصل الحروب والحكام الطغاة والغزوات الخارجية وما ينتج عن كل

---

(١) موسوعة الطب النفسي، المجلد الثاني - الدكتور عبد المنعم الحفني - مكتبة مدبولي- مصر - القاهرة.

(٢) موسوعة علم النفس/إعداد د. أسعد رزق ومراجعة د. عبد الله عبد الدايم/ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ص٢٠٦

ذلك من قتل ومجازر بشرية وتهجير للسكان ومآس مفجعة وأمراض وفقر واضطهاد وتشريد ومظالم قاسية وخيبات مؤلمة فإن ذلك قد خلق المناخ المثالي لظهور سلوك التمرد والثورة والعنف الدموي والتسلط الفردي والنزعات الدكتاتورية بصورة متواصلة إلا أن علم النفس والطب النفسي يرى في ذات الوقت أن مواجهة أو مقاومة الإحباط والخيبة والحرمان يتجسّد لدى الأفراد والجماعات بنوعين من السلوك:

النوع الأول:

وهو السلوك الذي يتميّز بالتمرد والعنف والثورة والعدوان والمقاومة ضد مصدر الإحباط والخيبة والحرمان أياً كان ذلك المصدر والذي يتمثل في الغالب بالسلطة والدولة والنظام السياسي الذي يوجه جميع الفعّاليات ويسيطر على كافة أنواع النشاطات الحياتية في المجتمع.

النوع الثاني:

وهو نقيض الأول ومعاكس له وهو السلوك المتصف بالسكوت والخضوع والاستكانة وعدم المقاومة والاستسلام للعنف الصادر عن السلطة الحاكمة خصوصاً السلطة الدكتاتورية المدعومة بالقوة القسرية القاهرة والتي تستخدم القسوة الدموية بلا تردد.

لننظر في هذا النص في وصف الدوافع النفسية (ومن الأمور التي تدهش الباحث في علم النفس أن الموقف الواحد قد يؤدي إلى استجابات مختلفة من جانب الأفراد، والإحباط الذي يستجيب له اغلب الناس بالعدوان قد يؤدي ببعض الأفراد إلى نوع من الجمود والبلادة وعدم الاكتراث أو الانسحاب وانعدام النشاط وعدم الانتباه وذلك أن الفرد قد تبيّن أن المقاومة لا تجدي، فيعمد عندئذٍ إلى الانسلاخ من الموقف واصطناع نوع من الغباء بدلاً من الالتجاء إلى الغضب والمهاجمة)[1]، بل وأكثر من ذلك فقد يتجه الفرد والمجتمع لمسايرة ومشايعة وموالاة الدكتاتورية والنهج الدموي

---

(١) الدوافع النفسية/ الدكتور مصطفى فهمي ص ١٢٤- دار مصر للطباعة.

وإيجاد التبريرات لذلك السلوك المدان وهذا هو رد الفعل المزدوج الموجه ضد الإحباط والحرمان والخيبة.

وهذا بالضبط ما يفسِّر لنا التناقض الذي نراه ونلمسه في سلوك الشعب العراقي المزدوج على المستوى الفردي أو الجماعي، فهو قد يدمر الدكتاتورية ووجودها ويحاربها بلا هوادة وبمستويات عالية من المقاومة والتضحيات المتواصلة، وقد يستكين ويسكت عنها بل ويشايعها أحياناً خصوصاً في ظروف التصعيد غير المحدود لوسائل العنف والضغط والاستخدام الهمجي للقوة القسرية من قبل السلطة الدكتاتورية وأدواتها التدميرية.

أننا نستطيع أن نجد دلائل أخرى على إعجاب الشخصية العراقية وولائها وخضوعها وانبهارها بمظاهر القوة والجبروت والاقتدار والسطوة على كافة المستويات الحياتية وفي مختلف الفترات التاريخية فبالإضافة إلى الأمثلة التي ذكرناها آنفاً عن خضوع الشعب العراقي واستكانته وربما تأييده ودعمه للحكام والقادة الأكثر دموية في التاريخ العراقي مثل / شلمنصر الثالث - والحجاج بن يوسف الثقفي - وأبو جعفر المنصور - والخضوع الذليل للمغول خلال احتلال بغداد عام ١٢٥٨م - وتأييد الإنكليز في احتلال العراق عام ١٩١٤م وإقامة تمثال للجنرال مود الذي احتل بغداد - وأخيراً تصفيقهم المتواصل للرئيس صدام حسين طيلة أيام حكمه... الخ نقول أننا نستطيع أن نجد دلائل أخرى على إعجاب الشخصية العراقية وولائها وانبهارها أو انحيازها لأي مظهر من مظاهر القوة والسيطرة والاقتدار والسطوة والجبروت ومن ذلك مثلاً شيوع ظاهرة تقديم النذور والقرابين للمدفع العملاق الذي تركه السلطان العثماني مراد عند مغادرته بغداد عام ١٦٣٩م بعد احتلاله للعراق وقد أبقى هذا المدفع الضخم رمزاً لقوة وجبروت جيشه المنتصر بعد أن طرد الفرس من العراق. وقد تعارف الناس على تسمية هذا المدفع (طوب أبو خزّامة) وهناك روايات خرافية تداولها العراقيون حول هذه التسمية لا شأن لنا بها هنا. ونظراً للرهبة والإعجاب الذي تركه هذا المدفع في نفوس العراقيين والروايات الأسطورية التي دارت حول قوته الرهيبة وفعاليته في الحرب فقد تحول في نظر العراقيين إلى رمز من رموز البطولة والقوة والاقتدار والجبروت والهيمنة...، ثم ما

لبث أن تطور هذا الشعور إلى الإيمان والقناعة بوجود قدرات غيبية خارقة يستطيع هذا المدفع أن يقوم بها وينفذها... ثم وبالتدريج وكامتداد لإعجاب الشخصية العراقية بمظاهر القوة والبأس والاقتدار فقد ساد وشاع وانتشر لدى عشرات الآلاف من العراقيين الإيمان والقناعة بأن مدفع أبو خزّامة له كرامات ويمكنه أن يستجيب ويلبي دعوات الداعين إليه بشفاء المريض وإغاثة المحتاج ورفع الغمّة وعودة الغائب والسجين إلى أهله والمساعدة على الحمل والإنجاب عند النساء وتحقيق مراد كل من يطلب منه حاجة أو رجاءاً. ومن الأساطير التي شاعت عن هذا المدفع (أن الأسماك التسع المنقوشة على جانبيه كانت قد لصقت به عند اجتيازه (بحر القدرة) أثناء نزوله من السماء)[١]. (وجرت العادة في بغداد أن يُؤْتى بالمولود الجديد في يومه السابع فيُطافُ به حول المدفع ويُدخل رأسه في فوهته ثلاث مرات)[٢]. وهكذا حوّلت الشخصية العراقية المعجبة والمأخوذة دائماً بمظاهر القوة والهيمنة والجبروت والسطوة والاقتدار هذا المدفع إلى ما يشبه الولي أو الأمام: فراح العراقيون يواصلون زيارته كل يوم للتبرك به وطلب الشفاعة منه وتقديم النذور إليه وتعليق الخرق والأشرطة الخضراء على جوانبه وزواياه ووضع الشموع والبخور عليه وبقي الأمر كذلك عدة سنوات. ولم يتوقف الناس عن زيارة المدفع وتقديم النذور له إلا بعد أن اضطرت السلطات إلى نقله ووضعه في المتحف الحربي في الباب الوسطاني..

إن القناعة المترسبة في أعماق الوعي لدى الفرد العراقي تتجه في أكثر الأحيان بسبب صفة التسلط المغروسة في سلوكه وشخصيته إلى الإعجاب والانبهار واحترام سلطان القوة ومظاهر التسلط والاقتدار والغلبة وعوامل السطوة ودواعي الجبروت والبأس الشديد، وكان هذا المدفع يمثل جميع هذه المعاني في ذاكرة العراقيين وقناعاتهم حين ساهم في تحقيق الانتصارات الباهرة والحاسمة في المعارك الطاحنة التي جرت بين الجيوش العثمانية وجيوش الدولة الفارسية فوق أرض العراق حيث

---

(١) د. علي الوردي – لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ١ج ص٨٦ – دار كوفان – لندن.

(٢) نفس المصدر - ج١ ص ٨٦

كان لهذا النوع من المدافع الدور الحاسم في المعارك التي خاضها السلطان مراد خلال حروبه لدحر الفرس وإخراجهم من العراق. لذلك فإن صورة الإعجاب والانبهار والتسليم بالقوة الخارقة لهذا المدفع قد تحولت بالتدريج في ذهن الفرد العراقي في ذلك الحين ونخصُّ منهم الأميين والبسطاء إلى نوع من القناعة والإيمان بوجود قوة ومباركة غيبية ورغبة إلهية في شحن هذا المدفع بالقوة الخارقة وتعزيزه بالقدرة والسيطرة والجبروت والنصر، ومن هنا جاءت رغبة الآلاف من العراقيين للتوجه إلى هذا المدفع وطلب الشفاعة والبركة منه.

إن مثل هذا السلوك يشير بصورة من الصور إلى الهيمنة الكبيرة والتأثير المباشر لسلطان القوّة والاقتدار وعوامل السيطرة والتمكن في مشاعر وقناعات الشخصية العراقية.

ومن دلائل إعجاب الشخصية العراقية بمظاهر القوة والتمكن والاقتدار والفعل السريع المؤثر المباشر شيوع وتداول المثل العراقي القائل (الإمام اللي ما يشوّر يسمونه أبو الخرك (أي الخرق) ومعناه أن الإمام أو قبر الإمام الذي لا يظهر ولا يقدم الكرامات الملموسة والمباشرة كدليل على قوته واقتداره فإن الناس يسمونه (أبو الخرق) كدليل على استهزائهم به والسخرية منه.. وهذا دليل أيضاً على اهتمام الشخصية العراقية وإعجابها بعنصر القوة والقدرة والسيطرة والتمكن...

تناقض السلوك بين الشعارات والتطبيق

تعذيب العراقيين يتواصل منذ العهد العثماني

مبادئ جيدة وأفعال سيئة:

من مظاهر التناقض في سلوك الشخصية العراقية تواصل عمليات التعذيب الجسدي والنفسي ضد العراقيين خلال التحقيق معهم أو مساءلتهم أو اخذ إفاداتهم في دوائر الشرطة والأمن والمخابرات وداخل المواقف والمعتقلات والسجون في جميع العهود السياسية وفي عموم مناطق العراق سواءً كانوا مذنبين أو غير مذنبين وسواء كان ذلك لأسباب سياسية أو جنائية أو غيرها، ولحين التأكد من براءته ومظلوميته يتعرض العراقي في كثير من الأحيان وطيلة العقود الماضية لصنوف من التعذيب الجسدي والنفسي وصنوف متنوعة من الإذلال والاعتداء والإهانات المريرة والتطاول على كرامته..بينما تستمر المؤسسات والهيئات الحكومية والرسمية في مرافق الدولة المختلفة في ذات الوقت وفي كل العهود بوضع الدساتير والقوانين والأنظمة النظرية التي تتحدث عن الحرية والحقوق المدنية للمواطن العراقي والحفاظ على كرامة الإنسان العراقي وسلامته واحترام شخصيته الإنسانية والاعتبارية وقد أكدت لنا التجربة الواقعية منذ قرن من الزمان بأن المسؤولين والمتنفذين في الدولة والحكومات المتعاقبة والقادة السياسيين في الأحزاب والتنظيمات والكتل السياسية قد واصلوا الحديث عن حق الفرد العراقي بالحرية والانعتاق والحياة الكريمة وتحريم المساس بكرامته الجسدية والشخصية والاعتبارية وتحريم كل أنواع التعذيب والاعتداء والترهيب والابتزاز ضده.. وبذلك فقد شاعت في العراق حالة من التناقض الصارخ في السلوك بين المبادئ والقيم والنصوص الواردة في الدساتير والقوانين والبرامج السياسية المعلنة من جهة وبين التطبيق العملي والواقعي في الحياة اليومية من جهة أخرى ومازال هذا التناقض قائماً حتى هذا اليوم، وقد نفذت عمليات التعذيب

وسحق الكرامات والإذلال والإهانات والاعتداءات الجسدية والجنسية ضد آلاف العراقيين في المواقف والمعتقلات والسجون ودوائر التحقيق في طول البلاد وعرضها على مدى السنين المتعاقبة منذ مئة عام وحتى الآن. ويتداول العراقيون على الدوام وفي كل العهود قصصاً تتحدث عن المئات من حوادث التعذيب التي تعرض لها السجناء والمعتقلون والتي تقرب من الخيال ولا يصدقها العقل لغرابتها وشناعتها المخزية.

ولعلنا نستطيع أن نؤكد بأن ظاهرة تعذيب العراقيين لم تتوقف منذ سقوط الحكم العثماني وحتى اليوم رغم كل التطورات التشريعية التي حصلت في العالم على صعيد المنظمات الدولية والإنسانية وقوانين حقوق الإنسان.

تبدل كل شيء إلا التعذيب ضد العراقيين!

لقد حدثت منذ خروج العثمانيين عام ١٩١٧ وحتى عام ٢٠١٠ أكثر من ثمانية تحولات رئيسية وتبدلات نوعية على مستوى الحكم والنظام والسلطة والرئاسة والتركيبة السياسية في العراق نذكر منها الآتي:

- سقوط حكم العثمانيين وخروجهم من العراق بين عام ١٩١٤ وعام ١٩١٨.
- احتلال العراق عام ١٩١٤ ووضعه تحت الانتداب البريطاني.
- قيام النظام الملكي في العراق عام ١٩٢١ وكان العراق ولاية تابعة للدولة العثمانية.
- سقوط النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري عام ١٩٥٨.
- سقوط حكم عبد الكريم قاسم والشيوعيين عام ١٩٦٣.
- سقوط حكم البعث والحرس القومي في نهاية عام ١٩٦٣.
- سقوط حكم القوميين والناصريين عام ١٩٦٨.
- سقوط حكم البعث بقيادة الرئيس صدام حسين عام ٢٠٠٣.
- احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وإقامة نظام برلماني دستوري اتحادي يعتمد صيغة الانتخابات الديمقراطية المباشرة.

لقد غيرت تلك التبدلات والتحولات والانقلابات والثورات والنظريات السياسية

العديدة التي طبقت في العراق أكثر معالم الحياة العراقية، لقد غيرت معها الرجال والحكام والجيوش والمعايير والعادات والشعارات والأحزاب والبرامج وثقافة الناس وحاجاتهم إلا أن أمراً واحداً لم يتغيّر ولم يتبدل ذلك هو التعذيب ضد العراقيين في المواقف والمعتقلات والسجون حيث تواصل التعذيب وبأيدي العراقيين ذاتهم في جميع العهود السياسية دون استثناء وبأشنع الوسائل والأساليب من القسوة البالغة فما هي الدوافع النفسية والسلوكية التي جعلت الفرد العراقي وبصورة خاصة (العراقي الحزبي أو السياسي) يوافق أو يشارك في عمليات التعذيب ضد إخوانه من أبناء الوطن؟

ولماذا لم نجد فئة سياسية واحدة على الأقل امتنعت أو امتنع أتباعها عن ممارسة التعذيب ضد العراقيين؟ أو اتخذت مواقف جدية وصارمة رافضة لهذا الموضوع؟

أليس في هذا الإجماع على تأييد التعذيب أو التغاضي عن عملياته المخزية الموجهة ضد أبناء الوطن ما يشير إلى وجود حالة من التناقض في سلوك الشخصية العراقية؟ قياساً لما ينادي ويتحدث به العراقيون جميعاً عن القيم العقائدية وحفظ الكرامة واحترام الحرية الفردية وحقوق الشعب والجماهير؟؟

تفعيل القوانين الخاصة بحماية العراقيين من التعذيب:

وبناءً على كل ما تقدم ومن أجل إيقاف عمليات التعذيب المتواصل ضد الإنسان العراقي بصورة مؤكدة فإننا نجد أن من الواجب والضرورة تفعيل القوانين الخاصة بالجرائم المتعلقة بتعذيب العراقيين وإضافة عقوبات مشددة وقاسية يتم تنفيذها وفق آلية من التسريع المضاعف دون أن تخضع للروتين البطيء والطويل ضد كل من يثبت تورطه بتعذيب أو إهانة أي عراقيٍ خلال التحقيق أو الاعتقال أو السجن

إن التشدد في هذا الموضوع وتفعيل المواد القانونية الخاصة بهذا الشأن ، إضافة إلى ضرورة توضيح ذلك للمواطنين العراقيين وتعريفهم بحقوقهم في هذا الجانب بوسائل الإعلام بصورة دائمة ليتمسكوا بها بقوة ويطالبوا بتطبيقها هو الحل الوحيد- الذي يعطي هذه القوانين قوة الردع الحقيقية في الواقع العملي بعد أن فشلت كل الوسائل والأساليب السابقة، إن استهتاراً واستهزاءً حقيقياً وعملياً قد

جرى تطبيقه خلال عقود طويلة ماضية ضد الإنسان العراقي وحقوقه وكرامته فهل سمع أحد في العراق رغم كل القوانين التي تمنع التعذيب أن ضابطاً أو شرطياً أو رجل أمن يقضي عقوبة بالسجن لأنه عَذَّب أو أهان عراقياً آخر؟؟ ما لم يكن هذا الضابط أو الشرطي أو عنصر الأمن مسجوناً بسبب انقلاب عسكري أو سياسي أو محالاً بقضايا جنائية شنيعة من الفساد المالي والإداري؟؟؟

إن جميع الوعود التي قدمتها البيانات الصادرة في بداية كل ثورة أو انقلاب أو تصحيح أو تغيير عن تحرير الشعب العراقي وصيانة كرامة الفرد العراقي وحمايته من التعذيب والاعتداءات والانتهاكات الجسدية والجنسية هي عبارة عن أكاذيب لا أساس لها ولا وجود لتأثيرها في الواقع العملي، وهذا هو ما حصل ونفذ في جميع العهود دون استثناء.

لقد انعدمت مشاعر الرأفة والشفقة والتسامح والإنسانية ومشاعر الأخوة في الوطن في جميع عمليات التحقيق الجنائية والسياسية خصوصاً تلك التي تولاها الثوريون المتحمسون للأنظمة والانقلابات الجديدة في العراق.

وبتوالي الأيام والسنين فقد اشترك وتورط في عمليات التعذيب عشرات الآلاف من العراقيين بدرجة أو أخرى خلال قرن كامل من الزمان، ومن المؤكد أن أولئك العراقيين الذين تحولوا إلى جلادين والذين نفذوا التعذيب في جميع العهود السياسية دون استثناء كانوا ينتمون أو يؤيدون إحدى العقائد أو التنظيمات السياسية والحزبية التي تنادي دائماً بحرية الإنسان وكرامة الفرد العراقي والتي انتصرت وسادت في عهد من هذه العهود ثم اندحرت وزالت.

أين الحقوقيون العراقيون من وقفة الإمام الأعظم (أبي حنيفة النعمان)؟

إن الحقد والانتقام السياسي والتشفي الشخصي يكاد يكون هو المنهج الذي ساد ونفذ في أكثر التحقيقات التي جرت في العراق على يد المحققين العراقيين ذاتهم ضد إخوانهم في الوطن، خلال عقود عديدة من الزمن وقد تعاونت عوامل الفساد والرشوة والأحقاد السياسية وسطوة الأجهزة الديكتاتورية على تكريس ظاهرة التعذيب وانتزاع الإفادات من المتهمين بالقوة مما أساء لسمعة القضاء العراقي

خصوصاً في فترة الصراعات السياسية المجنونة. وهنا نجد من حقنا أن نقول كلمة صريحة قد تزعج البعض من رجال القانون والقضاء في العراق.

نقول على الرغم من وجود عدد من رجال القانون والقضاء والحقوقيين العراقيين الشجعان الذين عارضوا المظالم ودافعوا عن العدالة ووقفوا ضد المخالفات والتجاوزات على القوانين والأنظمة إلا أننا رغم تواصل الدكتاتوريات العسكرية الظالمة ورغم التجاوزات الشنيعة للقوانين وحقوق الإنسان في العراق واستمرار المحاكم العرفية العسكرية وأحكامها الظالمة لعقود من الزمن، فإن رجال القانون في العراق لم يقوموا بعمل نوعي كبير يشبه التمرد أو الانتفاضة أو العصيان لردع الحكام عن الاستمرار في التطاول على حقوق الشعب العراقي وحرياته، ورغم احترامنا لكل حقوقي أو قانوني عراقي سجن أو عزل أو نقل أو عارض أو ضحى، فإننا نفتقد رغم ذلك إلى وقفة شبيهة بوقفة الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان (٧٠٠م - ٧٦٧م) الذي واجه الخليفة الطاغية "أبو جعفر المنصور" ورفض أن يكون وزيراً للعدل في عهده وأصر على موقفه هذا رغم إلحاح المنصور عليه لأنه لم يقبل أن يكون وزيراً في حكم ظالم كما قال، فسجنه المنصور بسبب ذلك غير أنه لم يرضخ وبقي في السجن حتى مات في سجن المنصور فكان أعظم شهيد في التاريخ الإسلامي مات من أجل قضيةٍ محددةٍ بذاتها اسمها "استقلال القضاء".

أقدم القوانين ظهرت في العراق والتعذيب يتواصل في العراق:

وإذا أردنا أن ننظر إلى التناقض في سلوك الشخصية العراقية من الجانب التاريخي فبإمكاننا أن نقول: إن تعرّض الإنسان المعاصر في العراق لعمليات التعذيب الجسدي والإهانات النفسية والاعتداءات المجرمة والآثمة ضد جسده وروحه وشرفه وقيمه الإنسانية والأخلاقية من قبل قوى الإرغام القهرية المتمثلة بالدولة وأجهزتها القمعية ومراكز القوة التابعة للمسؤولين وأصحاب المناصب الهامة في الحكومة هو عمل يمثل غاية التناقض الصارخ والمتعارض مع الحقيقة التاريخية المثبتة التي تؤكد أن بلاد الرافدين هي المكان الذي نشأت وكُتبت وطبقت فيه منذ أكثر من أربعة آلاف سنة أولى القوانين في تاريخ البشرية مثل قانون اشنونا، وقانون لبت عشتار، وقانون أورنمو، وقانون حمورابي، والقوانين الآشورية وغيرها!..

فكيف يمكن أن يتعرض الإنسان في هذه البلاد اليوم إلى التعذيب ومصادرة الحقوق والإهانات الجسدية والنفسية؟ أليس في هذا تناقض وتعارض مع منطق الأشياء.؟ ثم أليس في هذا انقطاع بل وغربة عن مصادر الحضارة الحقيقية في هذه البلاد؟

أما لماذا تورط هذا العدد الهائل من العراقيين بهذا السلوك الشائن ونعني به التعذيب والاعتداء والإهانات ضد إخوانهم العراقيين خلال جميع العهود السياسية المتعاقبة دون استثناء ولماذا استمرأوا القيام بهذه التصرفات المشينة ضد إخوانهم في الوطن؟!..

فالجواب على ذلك يعود إلى تسرّب صفة التناقض والعدوانية إلى الشخصية العراقية بحكم الأمر الواقع وهذه من صفات الشخصية المعتلة نفسياً والتي تسمى في علم النفس الشخصية السايكوباتية، أما أسباب ذلك فتتعلق بالإحباط والخيبة والحرمان أيضاً وهي الظواهر التي غرق في أوحالها المجتمع العراقي خلال الفترة المظلمة من الحكم العثماني التي دامت ما يقرب من أربعة قرون متواصلة (١٥٣٤م-١٩١٤م) والتي اتسمت بالانهيار الحضاري والثقافي والاقتصادي والاجتماعي.

إن أسوأ منعكسات ظاهرة التعذيب ضد العراقيين داخل وطنهم أنها أضعفت بشكل أو آخر مشاعر الانتماء الوطني لدى الفرد العراقي وزعزعت أحاسيسه بالمسؤولية تجاه وطنه وبلاده وأخمدت عصبيته العراقية تجاه العراق وأهل العراق، مما دفع العراقي بسبب الخيبة والصدمة والفجيعة لاستبدال تلك المشاعر بالأنانية الفردية والذاتية ومشاعر الانتماء القبلي والطائفي..

أساليب التعذيب تتصاعد جيلاً بعد جيل:

ومن أجل قطع الطريق على محاولات التقليل من أهمية هذا التحليل الذي يعتمد على التشخيص الدقيق والمكشوف والصريح لحقيقة هذه الظاهرة ومنع أية محاولة للتهوين من تأثيرها أو اعتبارها قضية ثانوية عابرة يمكن أن تحصل في أي بلد من البلدان...، ولتدعيم هذا التحليل بالأدلة والاستشهادات والوقائع العملية نقول:

لقد شاعت عمليات التعذيب والإهانات والاعتداءات المخزية ضد المعتقلين والمتهمين العراقيين وبالأخص السياسيين خلال العهد الملكي الدستوري الذي أقيم عام ١٩٢١

رغم وجود البرلمان والدستور الذي ينص على احترام حرية الفرد العراقي والحفاظ على كرامته... وتناقل العراقيون أخباراً وروايات عديدة عن قسوة التعذيب الذي تمارسه الأجهزة الأمنية خلال التحقيق كما تحدث الناس آنئذٍ عن هول الآلام التي كانت تسببها عمليات قلع الأظافر عن الأصابع أثناء التحقيق من أجل استحصال الاعترافات من السياسيين الوطنيين العراقيين في ذلك العهد.

وبعد سقوط النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري وظهور بوادر هيمنة الشيوعيين على المناصب الهامة والأوضاع العامة، تولى الشيوعيون الذين سبق أن عانى المعتقلون منهم في العهد الملكي صنوفاً من ذلك التعذيب، تولوا هم هذه المرة القيام بعمليات التعذيب ضد المعتقلين القوميين والبعثيين والناصريين العراقيين وأتباعهم خلال أعوام ١٩٥٨- ١٩٥٩ - ١٩٦٠-١٩٦١، ١٩٦٢ . وقد ترحّم العراقيون على أساليب التعذيب التي مارستها أجهزة الأمن أيام العهد الملكي قياساً للوحشية التي صار يمارسها المحققون العراقيون في العهد الجمهوري الثوري أيام المد الشيوعي.

وبعد سقوط الحكم القاسمي عام ١٩٦٣ وزوال سطوة الشيوعيين تولّى آلاف العراقيين المنتمين إلى لجان الحرس القومي وهي الميليشيا التابعة لحزب البعث في ذلك الوقت عمليات التعذيب التي وجهت هذه المرة ضد الشيوعيين وإتباعهم وغيرهم من المتعاونين معهم والمحسوبين عليهم في طول البلاد وعرضها وقد كانت عمليات التعذيب والتحقيق مرعبة وصاعقة وهي أشبه بالسحق والهرس حتى الموت وقد مات بالفعل المئات من العراقيين تحت التعذيب أو خلال اقتحام المقرات السرية التابعة للحزب الشيوعي والمطاردات الأمنية على يد عراقيين آخرين كانوا من مؤيدي النظام الجديد الذي كان ينادي على الدوام بالحرية والعزة والكرامة الإنسانية للمواطن العراقي.

"وفي تقديرات الشيوعيين ان لا أقل من ٥٠٠٠ مواطن قتلوا في القتال الذي جرى من ٨ إلى ١٠ شباط "فبراير" [١٩٦٣] وخلال الاصطياد الشرس للشيوعيين من بيت إلى بيت"(١)

---

(١) حنا بطاطو/ الكتاب الثالث - ص ٢٩٨، ترجمة عفيف الرزاز-مؤسسة الأبحاث العربية.

وبعد سقوط هذا النظام المحسوب على البعثيين في نهاية عام ١٩٦٣ تولى الناصريون ولجان التحقيق التابعة لهم عمليات التحقيق ضد المعتقلين والمتهمين السياسيين وغير السياسيين من عسكريين ومدنيين، وتواصلت معها عمليات التعذيب ضد العراقيين.

وبعد أن سقط حكم الناصريين وعاد أحمد حسن البكر وصدام حسين للسلطة عام ١٩٦٨ مرة أخرى عادوا إلى ديدنهم السابق ولم يستفيدوا من تجربتهم الماضية في عام ١٩٦٣م ولا من تجارب الآخرين فعادت عمليات التعذيب ضد العراقيين لتُمارس بأشنع الصور وأكثرها قسوة وبشراسة يندر لها مثيل في التاريخ.

وبعد سقوط هذا النظام وسقوط بغداد واحتلال العراق وضياع الاستقلال الوطني وانهيار الدولة ودخول القوات الأجنبية للبلاد فقد تغيّر وانهار كل شيء في العراق إلا التعذيب ضد العراقيين فقد بقي كما هو بل أشد وأقسى حيث تولى عمليات تعذيب العراقيين هذه المرة في (أبو غريب) وغيرها من معتقلات العراق رجال أجانب ومرتزقة وغرباء إلى جانب المحققين العراقيين الذين كانوا يواصلون تعذيب إخوانهم العراقيين المعتقلين دون كلل ودون أي شعور بالانتماء أو التعصب للعراق وأهل العراق ودون الحرص على كرامة إخوانهم المعتقلين العراقيين.

وهكذا نرى في المحصلة العامة أن مئات الآلاف من العراقيين قد تورطوا خلال هذه السنين الطويلة وانغمسوا في ممارسة التعذيب والأذى الجسدي ضد عراقيين آخرين.

تاريخ اللجوء والهجرة القسرية للعراقيين:

وبالإضافة إلى ظاهرة التعذيب الجسدي التي اكتوى وما زال يكتوي بها مئات الآلاف من العراقيين على مدى قرن كامل من الزمان كما شرحنا ظروفها وأبعادها فإن ظاهرة سيئة أخرى قد عانى منها العراقيون والمجتمع العراقي عموماً خلال القرن العشرين أيضاً تلك هي ظاهرة النفي والإبعاد والتهجير القسري الفردي والجماعي كعقوبة حكومية شائعة في الوضع العراقي منذ بدايات القرن العشرين وربما قبل ذلك، وهي ظاهرة خطيرة وسيئة قد تركت ندوباً وتشوهات وآثاراً سيئة

وردیئة في كيان المجتمع العراقي وثقافته وتكوين شخصيته وعلى الرغم من أننا لا نرغب في التوسع بالحديث عن هذه الظاهرة المحزنة التي ربما يعرفها الكثيرون إلا أننا نستطيع القول بان عملية تهجير أو هجرة العراقيين عن بلادهم قسراً وعنوة لم تحدث في السنين الأخيرة فقط كما يتوهم البعض بل كانت متواصلة ومنفذة قبل ذلك بسنين عديدة وربما لم تتوقف في أي عقد من عقود القرن العشرين وما بعده بقليل حتى يكاد الباحث يصل إلى قناعة بأن موجات اللجوء والتهجير هذه إنما كانت تتوالد الواحدة من الأخرى ولأسباب ودوافع سياسية في الغالب ولعل هذه الظاهرة تشكل أحد الأسباب فيما يعانيه المجتمع العراقي من سلوك العنف الانتقامي والتوتر النفسي المتواصل.

فالعثمانيون في العراق كانوا يبعدون من يغضبون عليه من العراقيين إلى جبهات القتال المختلفة ذات الظروف المعاشية الصعبة والبيئة المناخية القاسية والغريبة عن العراق مثل القوقاس وشبه جزيرة القرم وغيرها كذلك كان الإبعاد إلى اسطنبول وبقية المدن التركية أمر شائع،.وفي عهد الانتداب البريطاني كان النفي والإبعاد للعراقيين يتركز على منطقتين هما النفي إلى الهند أو النفي لإيران أما في العهد الملكي فإن النفي والإبعاد ضد المغضوب عليهم من العراقيين كان ينفذ داخل العراق وبأسلوب يتسم بالظلم والقسوة الطاغية حيث كان الإبعاد أو الحجز أو السجن في "نقرة السلمان" وهو السجن الصحراوي المرعب والمعزول في جنوب غرب العراق باتجاه الحدود السعودية لا يختلف كثيراً عن النفي إلى خارج البلاد بل ربما اشد قسوة ومرارة وما زالت ذاكرة الآلاف من العراقيين الأحياء تحتفظ بذكريات حزينة مؤلمة عن تلك الأيام السوداء من النفي في الصحراء القاحلة المعزولة في جنوب غرب العراق.

أما العراقيون الذين كانوا يتمكنون من الهرب أو الهجرة بإرادتهم في تلك الأيام حفاظاً على حياتهم ورقابهم إلى خارج العراق فكانوا يتوزعون حسب الظروف المواتية لكل واحد منهم فهرب بعضهم إلى سوريا كما حصل لبعض القوميين وإلى السعودية كما حصل لرشيد عالي الكيلاني رئيس وزراء العراق بعد فشل الانقلاب العسكري عام ١٩٤١ ضد الملكية حيث هرب في بادئ الأمر إلى برلين وبعد سقوط

النظام النازي طلب اللجوء السياسي إلى السعودية وعاش فيها. كما فرّ آخرون إلى روسيا وبعض الدول الشيوعية كما حصل مع الملا مصطفى البارزاني وأتباعه ومع آخرين من الشيوعيين الذين كانوا مطلوبين من قبل السلطات في العراق.

أما بعد سقوط النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري في ١٤ تموز ١٩٥٨ وبداية عهد الانقلابات العسكرية فقد عاد أولئك الهاربون والمنفيون والمبعدون العراقيون ليحل محلهم هاربون عراقيون جدد هم أتباع النظام الملكي الذي صار يسمى بالعهد المباد أما أتباعه فصاروا يُسَمُّونهم أيتام العهد المباد أو أيتام نوري السعيد وبدأت موجة من الهجرة الجديدة غير أن موجات الهجرة الجديدة بعد سقوط الملكية قد بدأت بالتوسع كثيراً بالحجم والعدد وكلما عادت موجة من الهاربين العراقيين المهاجرين بسبب الاضطهاد السياسي كانت الموجة التي تحل محلها من الهاربين المهاجرين أكبر وأوسع عدداً خصوصاً مع تواصل الانقلابات العسكرية وتحول الصراع السياسي بين العراقيين إلى عمليات من السحق والإبادة والتنكيل والانتقام الدموي حتى أصبحت تلك الموجات من المهاجرين السياسيين مليونية - أي تعد بالملايين....

وهكذا وجد الشعب العراقي نفسه أمام موجات من الهجرة القسرية الجماعية المتعاقبة، إلا أن الأمر المحزن في الموضوع أن هذه الموجات لم تتوقف أو تهدأ ولم يصدر صوت صادق من حاكم منتصر ينادي بالعفو والتسامح والمصالحة الحقيقية لإيقافها وبذلك أصبحت هذه الموجات من الهجرة القسرية متناوبة ومتبادلة، أي كلما عادت مجموعة من الهاربين المهاجرين من الخارج بسبب انقلاب أو تغيير في النظام السياسي خرجت بالمقابل موجة بديله هرباً من النظام الجديد.. وما زال هذا الأمر مستمراً حتى يومنا هذا ولعل هذا هو أسوأ ما يمكن أن تتعرض له الوحدة الوطنية لأي شعب من الشعوب.

وحيث أن الصراع السياسي بين القوى والأطراف السياسية العراقية قد أخذ طابعاً تنكيلياً دموياً انتقامياً منذ قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وما بعدها وبسبب انفتاح باب الانقلابات العسكرية المتتالية فإن كل فئة سياسية عراقية حاكمة تتعرض للاندحار يتعرض أتباعها إلى ثلاثة أنواع من النهايات المصيرية: (القتل/أو

السجن/ أو الهروب والهجرة).

وهكذا توزع العراقيون بين قتلى وسجناء وهاربين ومهاجرين في دورات نمطية لا تتوقف..!

أما هجرة العراقيين بعشرات الآلاف داخل بلادهم أي داخل العراق إلى جانب الهجرة الخارجية فهذا هو آخر ما أبدعه نظام المحاصصة الطائفية والحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ولعل هذا هو البعد الجديد للتناقض الذي لم يألفه العراقيون سابقاً في السنين والعقود الماضية في العراق، وهو دليل قطعي على ما يمكن أن يسببه منهج الانتقام السياسي الدموي من تحريض واستنهاض لحالة الفتنة والتنافر الطائفي في المجتمع العراقي بل وفي أي مجتمع في العالم وهي الحالة التي كانت مستقرة وساكنة بحدود المعقول.

سرعة التبدل في الموقف والمزاج
والقناعة في سلوك الفرد العراقي

من مظاهر التناقض في الشخصية العراقية حصول التبدلات المفاجئة في مواقف الفرد العراقي والتغيّر في المزاج والقناعة على نحو مثير وبلا مقدمات حيث يمكننا أن نلاحظ في الكثير من الأحيان حدوث تبدلات سريعة في مواقف الفرد العراقي وقناعاته وأرائه تجاه العديد من المواضيع السياسية والاجتماعية والحياتية ولعل ذلك هو أمر معروف وشائع في سلوك الكثير من البشر، غير أن ما يميّز مثل هذه التبدلات لدى الإنسان العراقي أنها تتسم بالمفاجأة الحادة وتجري على نحو مزاجي شديد التسارع والتناقض وفي كلا الحالتين أي قبل تبدل موقفه أو بعده فإن الاندفاع والمبالغة هو السلوك الذي يتحكم بتصرفه تجاه ذات المواضيع.

إن الشواهد تحاصرنا من كل جانب في هذا الموضوع وهنالك المئات من الأمثلة والأحداث السياسية وغير السياسية التي تؤكد وجود هذه الميزة السلوكية التي كانت سبباً في حصول عدد من المفارقات التاريخية المأساوية قديماً وحديثاً.

وقد يجد الباحث صعوبة بالغة في تفسير سرعة التقلب وتبديل الولاء لدى الفرد العراقي وتنقله الحاد في الموقف بين الأمر ونقيضه ومطاوعته للتغييرات التي يمكن أن تحدث في البلاد خصوصاً على صعيد السلطة السياسية والحكم ومناصب الدولة، ومسايرته المتحمسة لكل تحول سياسي يحدث في البلاد ورغبته المتعجلة في الاصطفاف مع الفئة التي تنجح في السيطرة على مقاليد الحكم وإدارة الدولة على النقيض مما هو شائع وذائع عن الفرد العراقي والشعب العراقي بصورة عامة في خارج العراق وعلى عكس ما يعرف عن الفرد العراقي من ثبات وصلابة ومبدئية.

فالفئة العراقية التي كانت تؤيد العثمانيين وتتعاون معهم وتتسابق في تقديم الولاء لهم لم تكن قليلة العدد بين أبناء الشعب العراقي ولم تكن طارئة أو معزولة أو

هامشية طيلة وجود الحكم العثماني في العراق وحين اندحر العثمانيون أمام الانكليز انقلب العراقيون ضدهم وساندوا الانكليز المنتصرين في كل مدينة وفي كل معركة جرت في العراق.

وكذلك ليس من باب المبالغة إذا قلنا أن مؤيدي النظام الملكي في العراق (إذا أضفنا إليهم العراقيين الحياديين غير المعادين للنظام) كانوا يشكلون الأغلبية الظاهرة في أوساط الشعب العراقي رغم التعاطف الذي حظيت به أحزاب المعارضة في صفوف المثقفين في المدن، غير أن هذه الأغلبية المؤيدة للنظام الملكي تحولت بسرعة بالغة إلى أغلبية معادية للملكية ومتحمسة للثورة العسكرية التي سحقت النظام الملكي فتحولت إلى أكثرية قاسمية أيدت عبد الكريم قاسم قائد الحركة العسكرية التي أطاحت بالملكية وهتفت له ثم تحولت إلى أكثرية مؤيدة للشيوعيين بحماس حتى بدا وكأن الشعب العراقي برمته قد أصبح شيوعياً في أعوام ١٩٥٩ إلى ١٩٦٢، ثم سرعان ما تحولت هذه الأكثرية إلى عدوة للشيوعيين وأعطت تأييدها الظاهر للبعثيين والقوميين الذين نجحوا في السيطرة على السلطة وسحقوا الشيوعيين بلا رحمة عام ١٩٦٣ وما بعده، ثم تحولت هذه الأكثرية الظاهرة إلى أكثرية قومية ناصرية بعد إزاحة البعثيين عن السلطة على يد عبد السلام عارف القومي الناصري، ثم عادت أكثرية الشعب العراقي الظاهرة لتصبح بعثية (صدامية) هذه المرة بعد أن سيطر البعثيون على السلطة والحكم مرة ثانية في عام ١٩٦٨ واندفعت هذه الأكثرية في تأييد البعثيين وإظهار الولاء بحماس بالغ إلى الحد الذي ظهر وكأن كل العراقيين في البلاد هم بعثيون يهتفون للبعث ولصدام حسين ويتسابقون علناً وبصورة مكشوفة في تقديم الطاعة والتضحية والمحبة والولاء للرئيس البعثي، وينتمون رسمياً وفعلياً لحزب البعث الذي يقوده صدام حسين وراح ألاف العراقيين يدمرون بعضهم بعضاً في كتابة التقارير السرية الكيدية في عملية التزاحم والسباق المحموم للتقرب من النظام والحزب الحاكم الذي صار يتباهى بالمسيرات المليونية التي تؤيده وتهتف له.. وفي تحول متسارع يثير الذهول تذوب تلك الأكثرية الساحقة ويتبدد ذلك الجمع الهائل.. ومع تواصل القصف الأمريكي واقتراب زحف القوات الأمريكية على الأرض عام ٢٠٠٣ ابتدأت تلك الملايين المؤيدة

المتحمسة بالابتعاد عن القادة وعن الحزب الحاكم وعن الحكومة وراح عددها يتقلص ساعة بعد أخرى حتى أصبحت بغداد وحيدة غريبة لم يدافع عنها أحد.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تحولت تلك الأكثرية المليونية المصفقة للبعث إلى أكثرية معادية للبعث ولصدام وأظهر الآلاف من هؤلاء نزوعهم الديني الإسلامي ونمت اللحى الدينية على وجوه الآلاف من العراقيين بينهم عدد لا يحصى من الرفاق البعثيين الذين فكوا ارتباطهم سريعاً عن فرقهم وشعبهم الحزبية وتحولوا إلى أعداء شرسين لرفاق الامس القريب... وراح المئات من الأدعياء يقصّون على الناس آلاف الروايات الكاذبة الوهمية عن مقاومتهم لحكم صدام وحزب البعث إلى الحد الذي جعل عدداً كبيراً من المجاهدين والمناضلين السياسيين الإسلاميين وغير الإسلاميين الذين عارضوا النظام فعلاً وقاوموه سنين طويلة يقفون مشدوهين صامتين وسط هذا البحر المتلاطم من الانتهازيين الأدعياء...

إن مثل هذا السلوك في التقلب والتحول في الولاء يمكن أن يحصل في كثير من بلدان العالم وفي صفوف أكثر الشعوب حيث أن المُلك والحكم والسلطة هي مفردات ذات تأثير سحري فعّال على الناس ولها قوة جذب هائلة على مواقف البشر وولائهم وقناعاتهم و أطماعهم في أكثر بلدان العالم وفي جميع مراحل التاريخ تقريباً غير أن ما حصل ويحصل في العراق يكاد لا يكون له شبيه في السرعة والشدة وقوة التلوّن.

ونظراً لشدة التشابه في الوقائع والحوادث بين ما حصل في احتلال بغداد عام ١٩١٧ على يد الانكليز، وما حصل في احتلالها عام ٢٠٠٣م على يد الأمريكان ومن أجل أن نعطي للقارئ الفرصة للإطلاع والمقارنة على الصورة النمطية المتكررة في سلوك الأفراد العراقيين ودورهم في السلب والنهب وإشعال الحرائق وتخريب المرافق العامة وتدمير مؤسسات الدولة ودوائرها والتقلب السريع في مواقف الولاء والعداء. فإننا ننقل بعض النصوص من كتاب الدكتور علي الوردي لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث الجزء الرابع والتي يصف فيها بدقة كبيرة بعض التفاصيل اليومية والحوادث التي جرت خلال سقوط بغداد على يد الانكليز بقيادة الجنرال مود وكان ذلك بتاريخ ١٠/٣/١٩١٧م بينما سقطت بغداد على يد الأمريكان بتاريخ ٩/٤/٢٠٠٣م أي بعد (٨٥) خمسة وثمانين عاماً، ونرجو من القارئ الانتباه إلى

التقارب بين التاريخين حيث أن الفارق بينهما في التوقيت السنوي هو شهر واحد فقط، ولا نجد حاجة هنا أن نستعرض الأحداث التي جرت في بغداد والمدن العراقية عام ٢٠٠٣م. فهي معروفة وما زالت حية وجاهزة في الذاكرة وبإمكان أي شخص المقارنة بين ما حصل في الاحتلالين.

يقول الدكتور علي الوردي (كان يوم ١٠ آذار (وهو يقصد ١٠/آذار/١٩١٧) شديد النحس على بغداد ففي الساعة التاسعة من صباح ذلك اليوم هبت ريح جنوبية هوجاء مليئة بالغبار وأخذت تشتد ساعة بعد ساعة.. وفي الوقت نفسه كانت طلائع القوات الإنكليزية تطبق على بغداد من كلا الجانبين إذ هي وصلت من الجانب الشرقي إلى مقربة من تل محمد ومن الجانب الغربي إلى مقربة من أم الطبول)[١]. وعلى أثر ذلك قررت السلطات التركية الانسحاب من بغداد وإخلائها.

ويقول الدكتور الوردي أيضاً (وقد انتهز السجناء الفرصة في تلك الليلة كذلك، إذ هم لم يكادوا يسمعون بانسحاب الحكومة حتى أسرعوا إلى أبواب سجونهم فحطموها ثم انطلقوا نحو الأسواق والخانات ومحلات اليهود والنصارى يكسرون أقفالها ويعيثون فيها نهباً وتخريباً وانضم إليهم غوغاء المدينة وضواحيها وبذا أخذ نطاق النهب يزداد ساعة بعد ساعة)[٢]

واستكمالاً لذات النص يقول الوردي (وشب الحريق في بعض الخانات والأسواق وكان سبب ذلك أن بعض النهابين أوقدوا أوراقاً وخرقاً للاستضاءة بها أثناء النهب ثم رموها دون أن يهتموا بإطفائها وامتدت النار إلى البضائع الموجودة وأخذت تتسع شيئاً فشيئاً)[٣].

ويقول أيضاً (واستمر النهب طيلة الليل وعند الصباح استفحل النهب واتسع نطاقه لاسيما بعد أن هدأت الريح فأخذ الكثير من الأطفال والصبيان يشاركون فيه

---

(١) د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث/الجزء ٤ ص٣٢٥، دار كوفان للنشر، لندن.

(٢) نفس المصدر ص. ٣٢٩

(٣) نفس المصدر ص. ٣٣٠

يقول الهنداوي أنه رأى كثيراً من البنادق الألمانية والتركية في أيدي الأطفال والصبيان وأصبحت دور الحكومة طعماً للغوغاء يعيثون فيها كما يشاؤون فلم يبق فيها شيء من الكراسي والمناضد والرفوف وحتى الأوراق والإضبارات بعثرت ومزقت تمزيقاً، كما حطمت الأبواب والشبابيك لاستخراج الخشب والحديد منها كذلك فعل الغوغاء بدكاكين باعة الكتب والقرطاسية في سوق السراي...)[1]

ويقول الدكتور الوردي كذلك "وصلت إلى أحد شواطئ الكاظمية في عصر ١٠ آذار جنيبة نهرية مملوءة بالعتاد والبنادق، وأراد القائمقام أن يستعين بأهل الكاظمية لنقل ما في الجنيبة إلى محطة القطار فخرج المنادي الحاج هادي الخوجة ينادي في الأسواق يناشد الأهالي باسم الحمية والإسلام أن يهبوا لمساعدة الحكومة في نقل أسلحتها إلى المحطة: أيها الناس هذه دولتكم التي ربّتكم وهي الآن في شدة وأنتم أهل الهمة والحمية، ولم يكد الناس يسمعون هذا النداء المؤثر حتى أسرعوا يقفلون دكاكينهم وذهبوا إلى بيوتهم بدلاً من الذهاب لمساعدة الحكومة)[2].

ويتابع الدكتور الوردي قوله: (ولما لاح نور الصباح خرج الغوغاء إلى شاطئ النهر لنهب الجنيبة الراسية فيه وقد اشترك في النهب النساء والأطفال... وانثال الغوغاء بعدئذ على السراي والمدرسة الأميرية المجاورة له فنهبوا ما فيهما من أثاث وانتزعوا منهما الأبواب والشبابيك وبعثروا كل ما وجدوه في الدوائر من أوراق ومستندات)[3].

ونحن نقول: إن هذا المنادي الذي طلب من العراقيين مساندة الدولة في محنتها لم يكن يعلم أن العراقيين يكرهون الدولة والحكومة -أية دولة وأية حكومة- تقوم في العراق ولا يرغبون في مساعدتها أو الدفاع عنها خصوصاً في ساعات ضعفها وارتباكها وذلك منذ قرون من الزمان، بسبب الويلات والمصائب المتعاقبة عليهم وأن كراهية الدولة والحكومة أصبحت متأصلة في دم العراقي وروحه وسلوكه[4].

---

(١) نفس المصدر ص. ٣٣٠

(٢) نفس المصدر ص. ٣٣٠

(٣) نفس المصدر ص. ٣٣١

(٤) هناك بحث تفصيلي حول هذا الموضوع في كتابنا (الديكتاتورية في العقل العراقي).

والدليل على صحة ما نقول أن ما حصل في عام ١٩١٧ من مواقف وأحداث اتخذها العراقيون في السلب والنهب وإشعال الحرائق وتخريب دوائر الدولة ونهب موجوداتها وإتلاف الوثائق وتمزيق الملفات قد تكرر حدوثه لاحقاً في العراق أكثر من مرة وبصورة نمطية متشابهة فقد تكررت مثل تلك الحوادث في (فرهود بغداد) عام ١٩٤١م، وحدث قليل منها عام ١٩٥٨ في سقوط الملكية لولا بيانات الجيش الحازمة التي أذيعت بالإذاعة وسيطرته التامة على الأوضاع، وتكرر ذلك في الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ التي سماها النظام وأتباعه في ذلك الوقت بالغوغاء، أما الخاتمة البانورامية الهائلة من الكراهية والنهب والسلب والحرائق وتدمير مؤسسات الدولة فقد حصلت في عام ٢٠٠٣م، ولكن بدلاً من أن تتوجه عمليات النهب والسلب والحرائق ضد محلات اليهود والنصارى كما حصل في عام ١٩١٧ حسب ما يذكره الدكتور الوردي في النصوص التي اقتبسناها منه أنفاً فقد توجهت عمليات النهب والسلب والحرق في عام ٢٠٠٣م نحو بيوت البعثيين ومقراتهم هذه المرة... وهكذا تتعدد الجهات والفئات المستهدفة والمنهوبة لكن حقد العراقيين وكراهيتهم ضد الدولة والحكومة ورجالها يبقى واحداً وثابتاً... والآن.. وحيثما، وحينما وعندما تضعف الحكومة والسلطة المركزية ويتبين للعراقيين دلائل انهيارها وسقوطها تتسعر لديهم نزعات العداء والحقد والكراهية -المبررة وغير المبررة- بسرعة جنونية ضد رموز الحكم والدولة المنهارة...

وإذا أراد أحد أن يستشهد بالمظاهرات الحاشدة التي خرجت في بغداد للدفاع عن حكومة ونظام عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣ كدليل مناقض لما ذكرناه أنفاً فإننا نقول: أن تلك المظاهرات قد خرجت بأوامر من الحزب الشيوعي العراقي وإن الغالبية العظمى من المتظاهرين هم حزبيون شيوعيون وكان هدفهم الأساسي الدفاع عن أنفسهم وإنقاذ حزبهم وحياتهم من الإبادة اللاحقة المتوقعة وليس دفاعاً مجرداً عن الدولة والحكومة العراقية، لأنك لو ناقشت أياً من أولئك الشيوعيين المتظاهرين في حينه ممن عرّضوا أنفسهم للخطر في ذاك اليوم الدموي لشتم الحكومة التي يدافع عنها ولعدّد لك الكثير من أسماء الوزراء والمسؤولين فيها من الذين يصفهم بالرجعيين والعملاء والإقطاعيين والمتآمرين، لذلك فهو حتى في هذه

الحالة يدافع عن حكومة ليس راضياً عنها تمام الرضى لكن دفاعه المحتوم كان عن الحزب وعن بعض الشيوعيين القياديين المسؤولين في تلك السلطة والحكومة بالدرجة الأولى...

وإذا أردنا العودة للحديث عن دلالات التناقض في سلوك الفرد العراقي فبإمكاننا أن نتذكر أن السلطة الجديدة التي سحقت الشيوعيين وعبد الكريم قاسم في ٨/شباط/١٩٦٣ وواجهت المظاهرات المعادية، قد سيّرت مظاهرة مؤيدة لها قدرت بمليون شخص عراقي (وهذه المظاهرة مؤكدة وموثقة ومصورة تلفزيونياً) وذلك بمناسبة مرور شهر واحد على انتصارها على حكومة عبد الكريم قاسم وسحقها للشيوعيين، وبالتأكيد كان الذين ساروا في تلك المظاهرة المليونية المؤيدة للسلطة الجديدة هم من العراقيين ولم يأتوا من بلاد أخرى!!!.

وعلى العموم فإن هذه الظواهر السلوكية المتسمة بسرعة التقلب في الولاء والتحول الحاد في المواقف لدى الفرد العراقي مرتبطة ارتباطاً مباشراً بنزعة التناقض في شخصيته، وإن ما حصل في عقود القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين مما ذكرناه آنفاً من تناقضات حادة وانتقالات متسارعة في مواقف الفرد العراقي، إضافة إلى المقارنة الصادمة التي استعرضناها آنفاً بين الأحداث المتشابهة في سقوط بغداد عام ١٩١٧ وسقوط بغداد عام ٢٠٠٣م. هي مقارنة توضيحية ذات دلالة حيوية بالتأكيد لكن كل ذلك ليس كافياً لإصدار حكم عام يؤكد وجود نزعة التناقض في سلوك الشخصية العراقية.

لذلك ومن أجل إيجاد فهم متكامل وقناعة مؤكدة لدى القارئ حول وجود هذه النزعة من التناقض في سلوك الفرد العراقي لابد أن نبدأ باستعراض متسلسل لعدد من الوقائع والشواهد الصحيحة المأخوذة من التاريخ العراقي البعيد والقريب والمعاصر في شتى المجالات الحياتية لاستيفاء مقتضيات البرهنة على وجود هذه الظاهرة ونعني بها ظاهرة التناقض في سلوك الفرد العراقي والتي كانت سبباً في حصول عدد من المفارقات التاريخية المأساوية قديماً وحديثاً لذلك سنكون مضطرين لاستعراض الأحداث والوقائع التالية:

انقلاب أهل البصرة على بيعة الإمام علي وعودتهم ثانية:

ومن شواهد صفة التقلب والتناقض في الشخصية العراقية يمكننا أن ندرج موقف أهل البصرة وانقلابهم ضد الأمام علي وهو ابن عم الرسول محمد (ص) ورابع الخلفاء الراشدين في حرب الجمل ونقضهم لبيعته بعد أن كانوا قد بايعوه ووالوه، ثم عودتهم عن بيعته ثم موالاته مرة أخرى بعد أن خسروا المعركة عندما عقر الجمل الذي كانت تركبه عائشة زوجة الرسول وكان ذلك الجمل رمزاً لوحدة اتباعها المناهضين للإمام علي وحين عقر الجمل هرب اتباع عائشة وخسروا المعركة وتأكد النصر للإمام علي.

ويحتفظ التاريخ بخطاب صاعق للإمام علي يذم فيه أهل البصرة ويوبّخهم بشدة ويظهر تذمره من تناقض سلوكهم ومواقفهم ويصفهم بأشنع الأوصاف الرديئة نقتطع بعض الجمل من ذلك الخطاب "كنتم جند المرأة[1]، وأتباع البهيمة[2]، رَغَا فَأَجَبْتُم، وعُقِرَ فَهَرَبتُم، أخلاقُكُمْ دِقاق، وعهدكُم شِقَاقٌ[3]، ودِينكُمْ نِفَاقٌ"[4]. وهناك خطب ونصوص كثيرة أخرى عنّف فيها أهل الكوفة وأهل العراق عموماً.

ومع تكرر مثل هذه الحوادث من السلوك المتناقض للشخصية العراقية أصبح بإمكاننا أن ندرك أسباب الخلافات شبه المستديمة التي نشأت بين الإمام علي بن أبي طالب (ع) الخليفة والقائد المتمسك بتطبيق المبادئ الإسلامية القويمة بأعلى درجات الالتزام والحرص والصدق والاستقامة المثالية والصرامة المبدأية والأخلاقية، وبين الأغلبية من أهل العراق ومنهم أعوانه ورجاله وأتباعه وشيعته العراقيون الذين وقفوا معه وأيدوه وحاربوا معه لكنهم عجزوا عن مسايرته في تطبيق منهجه

---

(١) كنتم جند المرأة/المقصود عائشة بنت أبي بكر.

(٢) أتباع البهيمة/أي أتباع الجمل الذي كانت تركبه عائشة وكان الجمل بمنزلة الراية للجيش يقاتلون حوله، فلما عقر الجمل انكسر أهل البصرة وانتهت المعركة..

(٣) عهدكم شقاق/ أي لا عهد لكم، وعهدكم عهد العداوة والخلاف وهي إشارة إلى نقضهم البيعة وسلوكهم المتناقض.

(٤) النص مأخوذ من كتاب نهج البلاغة - ص ٣٨ دار المرتضى - بيروت.

الأخلاقي الصارم في الاستقامة والعدالة والسلوك المثالي المنسجم والمتطابق مع قيم العقيدة الإسلامية.

وبعد أن عجز عن تقويم سلوكهم المتناقض أو على الأقل رفعهم إلى مستوى متقارب من منهجه المبدئي والأخلاقي فإنه اضطر إلى لومهم وتعنيفهم وإصدار الأحكام القاسية بحقهم حتى تمنى في إحدى خطبه لو أنه لم ير أهل العراق ولم يعرفهم (لَوَدَدْتُ أنّي لم أرَكُمْ ولَمْ أعْرِفْكُمْ، معرفةً والله جرّتْ ندماً وأعقبت سقماً، قاتلكم الله لقد شحنتمْ صدري غيظاً وأفسدتمْ عليَّ رأيي بالعصيان والخذلان)[1].

وهكذا انتقل الخلاف بينه وبينهم إلى حرب علنية وصلت إلى حد الاقتتال بالسلاح حيث كان من المستحيل أن تستقيم العلاقة الواقعية بين شخصية الإمام علي (ع) ذات الالتزام الصارم بالمواصفات السلوكية المثالية وبين الشخصية العراقية المبتلاة بعدد من الاعتلالات النفسية والسلوكية وفي مقدمتها سلوك التناقض والتقلب وعدم الثبات في الموقف.

جيش أهل العراق بقيادة الإمام الحسن (ع) يتفكك قبل المعركة:

بعد وفاة الإمام علي بن أبي طالب بضربة في الرأس من سيف مسموم وجهها له أحد الخوارج في الكوفة بايع الناس ابنه الإمام الحسن بالخلافة، فخرج الإمام الحسن (ع) على رأس جيش ضخم من أهل العراق حتى نزل في المدائن وعيّن قيس بن سعد قائداً على مقدمة هذا الجيش وتحت أمرته إثنى عشر ألف مقاتل، واقبل معاوية على رأس جيش من أهل الشام.

وقبل بدء المعركة ودون حصول أي صدام أو قتال، انتشرت في صفوف هذا الجيش (العراقي) إشاعة مفاجئة حيث نادى المنادي أن قائد الجيش قيس بن سعد قد قتل طالباً منهم الهرب والنفور فدبت الفوضى في الجيش وبدأوا بالهرب والنفور ثم توجهوا نحو مقر القيادة المتمثل بسرادق الإمام الحسن قائدهم وإمامهم فنهبوه ونهبوا أمتعة الإمام الحسن حتى انتزعوا من يديه بساطاً كان يجلس عليه، كما أصيب الإمام بجرح عانى منه آلاماً شديدة.

---

(١) د. عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي، الجزء الأول ص. ٣١٠.

لقد تفكك هذا الجيش العراقي الذي كان يقوده الإمام الحسن قبل بدء المعركة بسبب إشاعة كاذبة كانت هي الحجة والمبرر للهروب من المعركة. ولم يكن القائد العسكري قيس بن سعد قد أصابه مكروه أو قتل، وهذا ما يؤكد أن جيش الإمام الحسن من أهل العراق كان منخوراً ومهزوماً في جانبه النفسي والتعبوي والمعنوي وهو أقرب إلى الانهيار والفرار منه إلى الصمود والقتال..فلما رأى الإمام الحسن تفرق جيشه على هذا النحو وانصراف أهل العراق عنه على تلك الحالة المخزية اتخذ قراره الخطير بطلب الصلح مع معاوية، ونفّذ هذا القرار فعلياً حيث بعث إلى معاوية يطلب الصلح فاستجاب معاوية لذلك الطلب.

ولأجل توثيق هذه الواقعة التي استعرضناها وشرحنا أحداثها بتعبيراتنا السائدة ولغتنا المعاصرة والشائعة نجد من المفيد- أن نذكر ما أورده الطبري المؤرخ الإسلامي الموثوق والشهير (٨٣٨-٩٢٣م) في كتابه تاريخ الأمم والملوك بخصوص أحداثها نصاً حيث يقول: (بايع الناس الحسن بن علي عليه السلام بالخلافة ثم خرج بالناس حتى نزل بالمدائن وبعث قيس بن سعد على مقدمته في اثني عشر ألفاً، وأقبل معاوية في أهل الشام حتى نزل مَسكِن، فبينا الحسن في المدائن إذ نادى منادٍ في العسكر: إلا إن قيس بن سعد قد قُتِل، فانفروا فنفروا ونهبوا سرادق الحسن عليه السلام حتى نازعوه بساطاً كان تحته، وخرج الحسن حتى نزل المقصورة البيضاء بالمدائن..فلما رأى الحسن عليه السلام تفرق الأمر عنه بعث إلى معاوية يطلب الصلح وبعث معاوية إليه عبد الله بن عامر وعبد الرحمن بن شمره بن حبيب بن عبد شمس،فقدما على الحسن بالمدائن فأعطياه ما أراد وصالحاه)[١]

لقد كان قرار الإمام الحسن بالصلح صحيحاً وصائباً مئة بالمئة حيث لا يمكن لأي قائد في التاريخ أن يخوض حرباً بجيش متناقض في ذاته وسلوكه، سريع التبدل والتقلب في المزاج والقناعة، مفكك ومهزوم نفسياً ومعنوياً، ولا يفكر بغير النهب والمشاكسة والعصيان، لا يحترم قائده ولا يلتزم بأوامره... وقد كانت تلك المعاناة التي واجهها الإمام الحسن في العراق هي الامتداد النمطي والاستمرار الطبيعي

---

(١) تاريخ الطبري – الجزء ٤، ص ٤٠٥– منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات– بيروت – لبنان.

لذات الحالة التي عانى منها قبله الإمام علي (ع) مع أهل العراق الموصوفين بالعصيان والخذلان والتمرد، وهكذا أصبح بإمكاننا أن نقول بأن سلوك الشخصية العراقية الذي يتسم بالتناقض وسرعة التبدل بالمزاج والتقلب بالمواقف هو السبب الذي دفع الإمام الحسن (ع) واضطره لاتخاذ قرار الصلح مع معاوية...

وإذا أردنا أن نتابع أحاديث الإمام الحسن بعد تلك الفجيعة التي واجهها في العراق بعد رحيله إلى مكة حزيناً غاضباً فإننا نكاد لا نجد في خطبه وكلامه سوى الأسى والمرارة والغضب والآراء السلبية بحق أهل العراق حيث وصفهم بأوصاف مشحونة بالغضب والأحكام القاسية حيث قال في خطبةٍ له بعد هذه الواقعة: (يا أهل العراق، إنه سخّى بنفسي عنكم ثلاث: قتلكم أبي، وطعنكم إياي، وانتهابكم متاعي)[1].

ولعل المعاني الواردة في هذه الجمل الصاعقة المشحونة بالخيبة والفجيعة واضحة كل الوضوح فهو يعلن بصراحة أن ثلاثة أسباب قد جعلت نفسه تسترخص أهل العراق وتشمئز منهم وهي: قتلهم لأبيه الإمام علي بن أبي طالب، وإقدامهم على طعنه والتسبب له بجرح مؤلم ونهبهم لأمتعته وحاجياته الشخصية، وقال في حديث آخر: (رأيت أهل الكوفة قوماً لا يثق بهم أحد أبداً إلاّ غُلب، ليس احد منهم يوافق آخر في رأي أو هوى، مختلفين لا نيّة لهم في خير أو شر، لقد لقي أبي منهم أموراً عظاماً فليت شعري لمن يصلحون بعدي،...وهي أسرع البلاد خراباً)[2] إن كلماته تنطق بالفجيعة المرة وهو يواجه سلوك العراقيين في التناقض والتقلب فهل بإمكاننا أن نعثر على تحليل أدق وأكثر واقعية من كلمات الإمام الحسن (ع) هذه في توصيف سلوك الشخصية العراقية ونزعتها في التناقض والتقلب والتبدل في المواقف؟ وهي الصفات السلوكية التي نحن بصدد عرضها وتحليلها في هذا البحث؟

ولعل هذه المعاناة هي ما يعيشه ويواجهه جميع السياسيين العراقيين من القادة

---

(١) الطبري ج٤ مصدر سابق: سخّى بنفسه عن الشيء: حملها على تركه وعدم النزوع إليه.
سخّى بنفسي عنكم: جاءت الجملة بمعنى رخّصكم وقلل قيمتكم عندي.

(٢) الكامل في التاريخ لأبن الأثير، ج٢، ص ٤٤٧، دار إحياء التراث العربي -بيروت.

والمسؤولين ورؤوساء الأحزاب والكتل السياسية في العصر الحاضر وحتى يومنا هذا.

انقلاب أهل الكوفة ضد الإمام الحسين:

ومن الأحداث التي تؤكد وجود صفة التناقض في سلوك الفرد العراقي هو التحول الذي حصل في موقف العراقيين "أهل الكوفة" تجاه الإمام الحسين (ع) بعد أن كاتبوه وأرسلوا له الرسائل وعاهدوه على البيعة وطلبوا منه القدوم إلى العراق، وحين لبى طلبهم ووصل إلى الكوفة وجدهم قد تغيروا وبدلوا موقفهم ومواقعهم واصطفوا مع الجيش المعادي وبدلاً من الوقوف معه ونصرته فقد قاتلوه واشتركوا في قتله. ولم تكن الرسائل التي كتبها أهل العراق إلى الإمام الحسين (ع) وهماً أو جزءاً من روايات افتراضية غير مؤكدة بل هي حقيقة تاريخية مؤكدة تتحدث عنها المصادر التاريخية بإسهاب وتذكر أسماء الذين أرسلوها ونصوصاً من بعض ما ورد فيها.

وحين سأل الحر بن يزيد التميمي الإمام الحسين (ع) عن سبب قدومه إلى الكوفة، وكان الحر وهو قائد كتيبة في الجيش الأموي قد وصل على رأس قوة أرسلها حاكم العراق عبيد الله بن زياد لمنع موكب الحسين من دخول الكوفة، كان جواب الإمام الحسين (ع) "بأنه قد كتب إليه أهل الكوفة أنهم ليس لهم إمام وإنْ أنت قدمت علينا بايعناك وقاتلنا معك"[1] "فقال له الحر: إنَّا لا ندري ما هذه الكتب ولا من كتبها، فاحضر الحسين (ع) خرجين مملوئين كتباً فنثرها بين يديه وقرأ طائفة منها "[2].

وهكذا فقد كانت الرسائل التي استلمها الإمام الحسين (ع) من أهل العراق كثيرة وهي تملأ خرجين كما هو واضح من رواية ابن كثير، ورغم ذلك لم يجد الإمام الحسين واحداً ممن كاتبوه قد وقف معه والتزم بما كتب إليه وقد سبق أن تلقّى الإمام وهو في مكة نصائح عديدة تحذره من أهل العراق ومن تناقضهم كان أهمها تلك العبارة الشهيرة التي أوردتها أكثر المصادر في التاريخ الإسلامي /إن قلوبهم

---

(١) البداية والنهاية - لابن كثير - الجزء الثامن ص١٨٦ - دار إحياء التراث العربي.

(٢) نفس المصدر السابق، ص. ١٨٦

معك وسيوفهم عليك/ فهل توجد صورة للتناقض في الشخصية أكثر قسوةً وشناعةً من هذه الصورة التي ترسمها هذه العبارة المثيرة؟.

وإذا أردنا أن نشير إلى الأسباب التي دفعتهم إلى هذا التبدل والتحول والانقلاب في الموقف والقناعة تجاه الإمام الحسين – ولسنا راغبين هنا بالتوسع في هذا الموضوع – فيمكننا أن نحدد ذلك في سببين رئيسيين:

أولاً:/الخوف والخضوع للقوة القاهرة وأوامر السلطة الرسمية والنظام الرسمي الحاكم وهذا السلوك يؤكد صحة التحليل الذي يطرحه علم النفس في هذا الخصوص أي الخضوع والاستجابة السلبية تجاه وسائل القوة القهرية.

ثانياً:/ الاستجابة الطوعية لدواعي الإغراء المتمثل بالصرر المليئة بالذهب والأموال التي وزعتها السلطات الأموية على رؤساء القبائل والعشائر والوجهاء والمتنفذين من أهل العراق لشراء ولائهم وكسبهم وضمان سكوتهم.

وقد نستطيع أن نعثر على هذين السببين بسهولة في العديد من الأحداث الفاصلة في التاريخ العراقي،. وربما يحل هذان السببان الكثير من الألغاز المحيرة في مواقف وسلوك أهل العراق قديماً وحديثاً بصورة علمية وواقعية.

وحتى القادة الذين ظنوا أنهم قد حققوا نصراً ثميناً وساحقاً على الإمام الحسين وأتباعه عندما استفادوا واستخدموا ميزة التقلب ونقض العهود وازدواج الولاء وتبدل المواقف لدى أهل العراق من أمثال عبيد الله بن زياد قائد الجيش الأموي في العراق وعمر بن سعد وشمر بن ذي الجوشن والأصبحي والمئات غيرهم ممن ساهموا ونفذوا مجزرة كربلاء بعد أن اعتقدوا أنهم قد نجحوا بكسب أهل العراق واستمالتهم بصورة دائمة بعد أن وزعوا عليهم الأموال والمناصب والوعود وجعلوهم ينقلبون فعلاً ضد الإمام الحسين (ع) ويتنكرون لعهودهم ورسائلهم ووعودهم له، نقول حتى هؤلاء لم يسلموا مما يمكن أن تجرّه عليهم صفة التقلب والازدواج ونقض العهود والتبدل في المواقف لدى أهل العراق .. فقد كان مصير اولئكم تعيساً ونهاياتهم دموية ومفجعة في العراق وعلى أيدي أهل العراق ذاتهم الذين استمروا في عادتهم وديدنهم في التقلب ونقض العهود والازدواج في الموقف.. فلم تمض غير فترة قصيرة حتى انقلب أهل العراق وقتلوا عبيد الله بن زياد وعمر بن سعد القائد

العسكري الأموي وشمر بن ذي الجوشن وكل من اشترك في كارثة كربلاء وقطعوا رؤوسهم جميعاً.

وليس أدلّ على صحة هذا التحليل غير الصدمة التي أصيب بها عبد الله بن الزبير عندما بلغه مقتل أخيه مصعب بن الزبير الذي كان والياً من قبله على العراق حيث بلغه أن أهل العراق قد انقلبوا على مصعب وقتلوه وأرسلوا رأسه إلى عبد الملك بن مروان، حيث قال في خطبته الشهيرة "وما مصعبُ إلا عبد من عبيد الله وعون من أعواني إلا أن أهل العراق أهل الغدر والنفاق أسلموه وباعوه بأقل ثمن..."(١)

المختار الثقفي مثال للشخصية العراقية المتناقضة:

ومن شواهد التناقض في شخصية الفرد العراقي أيضاً التبدل والتحول في موقف المختار بن عبيد الله الثقفي "وهو عراقي من أهل الكوفة" الذي أراد في بداية الأمر الوشاية بالإمام الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام حيث نصح عمه أن يسلم الإمام الحسن إلى الجيش الأموي لينال المكافأة المالية التي كانوا قد أعلنوا عنها لكل من يدلهم على مكان الإمام الحسن الذي كان مختفياً في بيت عم المختار واسمه سعد بن مسعود وكان عاملاً على المدائن وهو من صحابة الرسول جاء إلى العراق مع جيوش الفتح الإسلامي، وقد قال المختار لعمه سعد هل تريد الحصول على الغنى والشرف؟ فقال له عمه وكيف يكون ذلك؟ قال: (توثق الحسن وتستأمن به إلى معاوية) فقال له سعد : (عليك لعنة الله، أثب على ابن بنت رسول الله (ص) فأوثقه! بئس الرجل أنت)(٢).

ثم بعد ذلك تحول المختار إلى موقف آخر مختلف تماماً وهو الموالاة المبالغ فيها لآل البيت بعد مقتل الإمام الحسين وأعلن شعاره المعروف "يا لثارات الحسين" ونفذ غارات وحملات عسكرية دموية قتل فيها جميع الذين اشتركوا في واقعة كربلاء أو الذين ساهموا في قتل الإمام الحسين من قادة الجيش الأموي المعروفين في العراق

---

(١) البداية والنهاية – لابن كثير، ج٨، ص.٣٤٨

(٢) تاريخ الطبري – الجزء الرابع، ص ٤٠٦ – منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات– بيروت – لبنان.

من أمثال عبيد الله بن زياد والشمر بن ذي الجوشن وغيرهم حيث كان يقطع رؤوسهم ويرسلها إلى محمد بن الحنفية "أخ الإمام الحسين" المقيم في مكة والفارق كبير بين موقف المختار في بادئ الأمر وموقفه اللاحق ويدل على حصول تبدل وتحوّل كامل في موقفه وقناعاته هو ومن تبعه من الجيوش والكتائب التي التحقت به.

الوالي مدحت باشا يختبر تناقض الشخصية العراقية:

في حادثة لا تخلو من الطرافة والإثارة عقد الوالي العثماني مدحت باشا اجتماعاً لمجلس إدارة ولاية بغداد واقترح على أعضاء المجلس أن يكتبوا إلى الباب العالي أي إلى السلطان العثماني طلباً يرجونه فيه أن يزيد الضرائب في بغداد فوافق جميع أعضاء المجلس على مقترح الوالي مدحت باشا وكتبوا بذلك محضراً ختموه بأختامهم، وبعد أيام حين عاد المجلس إلى الانعقاد عرض مدحت باشا عليهم اقتراحاً مناقضاً ومضاداً لاقتراحه الأول وهو أن يكتبوا إلى الباب العالي قراراً يذكرون فيه أنهم تسرعوا في قرارهم الأول وأنهم وجدوا أن الضرائب الحالية ثقيلة ولا يجوز زيادتها فأسرع أعضاء المجلس ووافقوا على ما قاله الوالي مدحت وختموا المحضر المطلوب بأختامهم وأراد الوالي مدحت باشا أن يلقنهم درساً عن هذا السلوك المتذبذب والمتناقض فأخرج المحضرين المتناقضين ومزقهما أمامهم.[1]

تقلّب ولاء العراقيين بين الأتراك والإنكليز.

ومن الشواهد الفاضحة والمخجلة في تناقض السلوك في الشخصية العراقية ذلك التناقض الحاد في مواقف الشعراء والأدباء والكتاب العراقيين في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني خلال التحول السياسي الذي حصل على صعيد السلطة والحكم باحتلال الانكليز للعراق وسقوط حكم العثمانيين ورحيلهم. لقد كان الشعراء والأدباء العراقيون يواصلون نشر نتاجهم الأدبي في جريدة تسمى "صدى الإسلام" وهي جريدة موالية للحكم العثماني وكانوا من خلالها يواصلون كيل المدائح ومقالات

(١) علي الوردي/ ملامح اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٢، ص. ٢٣٩ نقلاً عن سلمان البستاني (عبرة وذكرى).

الإشادة والتمجيد بالعثمانيين والقادة الأتراك. وبعد احتلال بغداد أصدرت قوات الاحتلال البريطاني جريدة جديدة تنطق بلسانهم وتم الاتفاق على تسميتها بجريدة "العرب" وكانت تحت إشراف الدبلوماسية البريطانية المس بيل التي تجيد العربية والتي رافقت الحملة البريطانية وتعرفت على أكثر المسؤولين والقادة السياسيين العراقيين وتدخلت لاحقاً في الشأن السياسي على نطاق واسع وحددت الكثير من معالم السياسة العراقية. وكان يشارك في تحرير هذه الجريدة الجديدة عدد من أدباء العراق وشعرائه مثل جميل صدقي الزهاوي وكاظم الدجيلي وعبد المحسن الأزري ومحمد مهدي البصير غير أن أكثرهم كان يكتب باسم مستعار مثل "ابن الفراتين، ابن ماء السماء، ابن بابل، ابن الشيعة، ابن العراق، ابن السليقة، ابن بغداد..."(١) ويبدو أنهم كانوا يخشون من عودة الأتراك لحكم العراق..

إن أكثر الأدباء والشعراء والكتاب الذين كانوا يكتبون في جريدة صدى الإسلام العثمانية تحولوا للكتابة في جريدة "العرب" الموالية للإنكليز.. غير أن الأمر الملفت للاهتمام والذي يخص موضوع بحثنا أن هؤلاء الكتاب والأدباء والشعراء لم ينتقلوا من جريدة إلى أخرى فحسب بل انتقلوا من مدح الأتراك وتمجيدهم والإشادة بهم وكيل الشتائم والأوصاف الذميمة للإنكليز إلى العكس تماماً حيث صاروا هم أنفسهم يذمون الأتراك ويهجونهم ويشهّرون بهم ويلصقون فيهم أسوأ الأوصاف ويمدحون الانكليز ويمجّدوهم ويشيدون بمآثرهم.. لننظر إلى هذا النص الذي يورده الدكتور علي الوردي نقلاً عن كتاب "الشعر العراقي الحديث" للدكتور يوسف عز الدين "يقول الدكتور يوسف عز الدين في ذلك ما نصه: يقف الباحث في حيرة من حالة الشعراء ويتساءل متعجباً عن سبب هذا التقلب من مدح الأتراك إلى هجائهم. فلو أخذنا "صدى الإسلام" وجريدة "العرب" لوجدنا شيئين متناقضين. فقد مجّد الشعراء رجال الدولة العثمانية وأعمالها في العراق ونظروا إليهم نظرة الأخ لأخيه ثم انقلب هؤلاء الشعراء إلى هجوهم وحربهم ولصق كل تهمة بهم وكل بليّة جاءت للعراق..."(٢) ويقول الدكتور علي الوردي أيضاً "قد أشارت المس بيل إلى مثل هذا

---

(١) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث د. علي الوردي، ج. ٤، ص ٣٧١.

(٢) نفس المصدر، ص ٣٧٣.

في إحدى رسائلها حيث قالت: إنها حائرة من وضع بعض الأدباء الذين هم من اعز أصدقائها الآن فهم كانوا في عهد الأتراك يكتبون المقالات العنيفة ضد الإنكليز وهم الآن يكتبون المقالات العنيفة ضد الأتراك وهي لا تجد تفسيراً مقنعاً لذلك، فالكلمات عند الشرقيين هي مجرد ألفاظ لا تعني شيئاً فقد يقولون اليوم شيئاً وينقضونه غداً وهم لا يتركون هذه العادة أبداً"(١).

وما ينطبق على الأدباء والشعراء العراقيين قد انطبق أيضاً على السياسيين العراقيين والقادة المسؤولين ورؤساء الكتل والأحزاب وأصحاب المناصب في الدولة العراقية حتى أن المس بيل ذاتها قد تحدثت مع الملك فيصل الأول عن هذه الحالة المزرية من التناقض الحاد في سلوك السياسيين العراقيين ومواقفهم وقناعاتهم فهم في لقاءاتهم المنفردة معها وداخل مكتبها يؤيدونها ويتفقون معها على عدد من الأمور والآراء والقناعات والمواقف والقرارات ثم تراهم بعد يوم أو يومين يصرحون في الصحف أو في الاجتماعات العامة أو في البرلمان بعكس ما ذكروه أمامها ويتخذون مواقف مناقضة تماماً لما اتفقوا عليه معها. لقد حيّرها هذا التناقض وأثار استغرابها مما دفعها للحديث مع الملك فيصل الأول عن هذا النوع من السلوك وأسبابه لدى العراقيين وكان جواب الملك فيصل جواباً واعياً يدل على ثقافة هذا الرجل وبُعْد نظره في تلك الظروف حيث ربط هذه الظاهرة بموضوع الحرية التي افتقدتها شعوب المنطقة قروناً طويلة مما أساء إلى تكوينهم النفسي والسلوكي وزرع فيهم صفات المكر والتقلب حيث أجابها بقوله "إن هذا السلوك ليس عجيباً بل هو مألوف لدى أكثر الناس، حتى أنا، لأنهم رزحوا تحت وطأة الفاتحين المستعبدين طيلة ستمائة سنة، فاضطروا إلى اتخاذ خلق المكر لكي يعيشوا ولو أنهم عاشوا كالأوربيين في ظل الحرية زمناً كافياً لتعلموا مثلهم على أخلاق الأحرار"(٢).

العراقيون يقيمون تمثالاً للجنرال مود ثم يحطمونه:

وعلى اثر وفاة الجنرال مود في بغداد عام ١٩١٧ بسبب إصابته بالكوليرا تشكلت

---

(١) نفس المصدر، ص ٣٧٣/.

(٢) نفس المصدر ج. ٤، ص. ٣٧٥

لجنة كبيرة من وجهاء بغداد وشخصياتها وتجارها لجمع التبرعات من أجل إقامة تمثال يخلد ذكرى هذا الجنرال الذي قام باحتلال بغداد بجيوشه البريطانية الجرارة، ولا نستطيع أن نتكهن لو أن الجنرال (غارنر) قائد القوات الأمريكية التي احتلت بغداد عام ٢٠٠٣ قد توفي في بغداد بسبب حادث أو إصابة مرضية جرثومية فربما أقام له العراقيون المعروفون بالتسرع والتقلب تمثالاً في بغداد على غرار ما فعلوه للجنرال مود في بداية القرن العشرين.

وكما يبدو أن هذه اللجنة كانت ترغب في جعل إنشاء وإقامة هذا التمثال الخاص بالجنرال مود عملاً شعبياً تطوعياً ذاتياً تشارك فيه جميع صنوف المهن الحرة والحرف والفعاليات المختلفة في المجتمع العراقي وقد تم ذلك بالفعل فقد شارك في التبرع لإقامة التمثال جميع أصحاب المهن والحرف في بغداد مثل: الحدادين والنجارين والخياطين والخفافين والساعاتية والحلاقين والبزازين والقصابين والندّافين والقندرجية وأهل الكلاوات... وإلى آخر القائمة الطويلة التي يعددها الدكتور علي الوردي في الجزء الرابع من كتابه المعروف لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث.

وبعد أن أُنجز التمثال تم نصبه أمام دار المندوب السامي البريطاني في جانب الكرخ في منطقة الشوّاكة.

لقد ساهم وشارك أهالي بغداد مساهمة واسعة في إقامة هذا التمثال للجنرال مود الذي احتل بغداد، غير أن أهالي بغداد ذاتهم قد ساهموا مساهمة أوسع وبحماس أكبر في خلع هذا التمثال ذاته وإسقاطه وتحطيمه وجره في الشوارع وإلقائه في نهر دجلة عند اندلاع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي أسقطت النظام الملكي.

وإذا أردنا الابتعاد عن الخوض في التفاصيل والمتغيرات فإن التناقض يكاد يكون صارخاً في سلوك العراقيين من قضية التمثال وصاحب التمثال فهم الذين جمعوا التبرعات لإقامته وهم الذين أشادوه وهم الذين حطّموه ورموه في نهر دجلة، ولعل ذلك يعكس وجهاً من أوجه التناقض في سلوك الشخصية العراقية في كل الأحوال كما يعكس شكل الاستجابة المتسرعة المتناقضة لدى العراقي إزاء الوقائع والمتغيرات في الحياة اليومية، فهو يتسرّع ويندفع في التأييد والولاء كما انه يتسرّع ويندفع في

الخصومة والعداء تجاه ذات الموضوع.

ولا يبدو لنا حتى هذا اليوم أن تغيراً نوعياً هاماً قد جرى على هذا المنهج في سلوك الشخصية العراقية في مواقف التناقض والتقلب حيث تزدحم الحياة اليومية في العراق بعشرات الشواهد والأمثلة المفجعة في هذا الشأن. وما أشبه الليلة بالبارحة..

من الدفاع عن دولة الكويت إلى احتلالها وإحراق نفطها:

وفي العصر الحديث يتجلى بوضوح التناقض والتبدل والتغيّر في موقف الفرد العراقي وانتقاله من موقع إلى آخر في الحادثين المتناقضين اللذين تصرف بهما الرئيس صدام حسين تجاه الكويت ففي المرة الأولى قام بتوجيه رشقة من الصواريخ الضخمة ضد المدن الإيرانية الحدودية رداً على الصاروخ الذي أطلقته إيران ربما بالخطأ باتجاه الأراضي الكويتية وكان ذلك الرد تحت مبرر حماية الكويت والدفاع عنه وفق ما أعلنه البيان الرسمي العراقي في حينه، وفي المرة الثانية قام الرئيس العراقي ذاته باحتلال الكويت كلها وتشريد أهلها وتدمير مرافق الدولة بأكملها وإحراق نفط الكويت بالكامل، أما الفرق بين الموقفين فهو هائل في الحجم والاتجاه والهدف رغم أن الفاعل هو ذات الشخص في المرتين.

من تسليح العربستانيين إلى تسليمهم للشاه:

ومن مواقف التناقض في الشخصية العراقية تصرف المسؤولين العراقيين تجاه عرب الأهواز في السبعينات من القرن العشرين ففي بادئ الأمر أعطى المسؤولون العراقيون المال والسلاح والدعم السياسي والإعلامي والإداري إلى جميع الحركات السياسية في الأهواز باندفاع وقوة ثم فجأة قطع أولئك المسؤولون كل أشكال الدعم عن أهل الأهواز بل قيل أنهم سلموا بعض قادة الحركة الأهوازية الذين كانوا يقيمون في العراق إلى سلطات الشاه في إيران فور توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران دون إعطائهم الفرصة الكافية لترك العراق أو التوجه إلى بلدان أخرى محايدة.. إنه التناقض والتبدل العراقي المفاجئ في القناعة والانتقال من الموقف إلى نقيضه بسرعة صاعقة وبلا مقدمات.

الانتقال المتكرر من حزب إلى آخر:

كذلك يتجلى هذا السلوك – أي التناقض والتبدل في الموقف والقناعة والمزاج لدى الفرد العراقي – فيما نلاحظه من انتقال بعض السياسيين العراقيين من حزب سياسي إلى آخر ويكررون ذلك عدة مرات وفي كل مرة ينتمون إلى حزب سياسي جديد، نجدهم يندفعون ويتحمسون لهذا الحزب الجديد ويرون أن الآخرين على خطأ رغم الاختلاف والتناقض في العقيدة والأهداف بين هذه الأحزاب. إنها إشارة سيئة لصفة التبدل والتناقض والتحول في الموقف والقناعة والمزاج لدى الفرد العراقي.

أقروا الفدرالية في البرلمان وهاجموها خارج البرلمان:

ومن مظاهر التناقض في سلوك الشخصية العراقية في الفترة المعاصرة هو ما قام به عدد غير قليل من أعضاء البرلمان العراقي بمهاجمة الفدرالية والنظام الفدرالي بعد أن شاركوا بإقرار الفدرالية والنظام الفدرالي داخل البرلمان العراقي حيث ساهموا في النقاش والموافقة والإقرار والتصويت على تحويل النظام السياسي في العراق إلى نظام اتحادي فدرالي وبذلك أقروا الفدرالية في العراق وبعد ذلك ذهبوا إلى الشارع وإلى الفضائيات والندوات واللقاءات الشخصية يهاجمون الفدرالية ويشككون بها ويعددون مخاطرها على وحدة العراق وينتقدون من يطالب بتطبيقها. ولا يستطيع أحد أن يعرف أو يفسّر أسباب هذا السلوك المتناقض وما هي الدوافع التي دعت هؤلاء لإقرار الفدرالية داخل البرلمان وتحويلها إلى مادة دستورية ملزمة للجميع ثم الانقلاب عليها والتنكر لها خارج البرلمان...!! ويبرر بعض هؤلاء موقفه المتناقض هذا تبريراً ساذجاً وسطحياً بالقول: بأنه لم يكن حاضراً الجلسة البرلمانية التي جرى فيها التصويت على هذا الموضوع....!

ولو كان هؤلاء صادقين وجادين في قناعاتهم بشأن هذا القرار المصيري لتوجّب عليهم تسجيل اعتراضهم علنا ثم الاستقالة من البرلمان الذي أقر الفدرالية ليثبتوا رفضهم الجدي والحقيقي لهذه النظرية الجديدة التي يدّعون أنها تقسّم العراق ..؟

إن البقاء مع الشيء وضده في آن واحد هو الصورة الصارخة للتناقض في سلوك الشخصية العراقية بكل تأكيد...

الحدود القصوى من تناقض السلوك
عند الفرد العراقي

من مظاهر التناقض الحاد في سلوك الشخصية العراقية شيوع وانتشار الظاهرة السياسية والاجتماعية الرديئة في تصرفات الفرد العراقي وهي:

- تردي الالتزام بالانتماء الوطني.
- قوة الالتزام بالانتماء الحزبي والفئوي (التنظيمي أو السياسي أو العشائري أو الطائفي أو الديني أو المناطقي..).

تردي الالتزام بالانتماء الوطني:

قد لا نبالغ إذا قلنا أن هذا التدهور في سلوك الفرد العراقي والتردي في الالتزام بالانتماء الوطني على المستوى السياسي والاجتماعي والشخصي كان السبب وراء جميع الإخفاقات الوطنية المأساوية التي حصلت في الواقع العراقي والتراجع المتواصل الذي جرى ويجري على المستوى المادي والسلوكي والثقافي والعمراني والحضاري في عموم البلاد فهو يكاد يشمل كل شيء ويدخل في كل قضية...

ولابد من الإشارة إلى أن هذا الوصف لا يعني انعدام الالتزام بالانتماء الوطني عند كل العراقيين بالمطلق بل إن الحديث يخص الأكثرية في المعدل العام حيث إلى جانب هذا التردي في الالتزام بالانتماء الوطني هناك مواقف اتخذها عراقيون تمثل الحد الأقصى في التضحية من أجل الانتماء الوطني ويكفي أن نذكر حادث الانتحار المدوّي الذي أقدم عليه رئيس الوزراء العراقي عام ١٩٢٩ عبد المحسن السعدون، الذي غضب من الانتقادات والتهم الظنية والتسقيطية التي وجهها له خصومه السياسيون في الصحف دون أي دليل حقيقي بأنه عميل الانكليز، وذلك تمشياً مع المنهج العراقي الهجومي السائد حتى هذا اليوم في التسقيط والتشكيك والتسرع

المتهور في إصدار التهم والأحكام القطعية المعتمدة على الإشاعات والظنون ضد الخصوم السياسيين والشخصيين فأقدم السعدون على الانتحار لإثبات براءته... وقد شرح معاناته المريرة من تلك الاتهامات الباطلة التي شككت بوطنيته في الوصية التحريرية الحزينة التي كتبها لابنه (عليّ)(١) قبل انتحاره بدقائق...

وبعد أن قتل السعدون نفسه تأكد العراقيون من براءته فأقاموا له تمثالاً من البرونز نصب في شارع البتاوين الذي غيروا اسمه وسموه شارع السعدون.

أما الأمثلة والشواهد على تردي الالتزام بالانتماء الوطني واستبداله بالانتماء الحزبي والفئوي والطائفي والديني والمناطقي... إلخ، فهي كثيرة ومؤلمة وصادمة ولابد من الحديث عنها والتعرض لها بشجاعة وجرأة لأنها تمثل موضوعاً خطيراً ومدمراً ما زالت انعكاساته تقف وراء أكثر المشاكل والأزمات والنتائج الكارثية على الصعيد الوطني في الداخل والخارج وفي المجالات المختلفة.. الاقتصادية والسياسية والثقافية والحضارية وسوف تقف هي ذاتها في المستقبل عائقاً أمام أي تطور.

---

(١) ننقل هنا مقطعاً من وصية رئيس الوزراء العراقي عبد المحسن السعدون عام ١٩٢٩ والذي كتبها قبل انتحاره بدقائق حيث يقول فيها:

معيني ومدار استنادي إبني عليٌ:

سامحني من أجل الجناية التي ارتكبتها لأني سئمت هذه الحياة وعجزت منها...

الأمة تنتظر الخدمة. الانكليز لا يوافقون. ليس لي ظهير. العراقيون الذين يطلبون الاستقلال ضعفاء وعاجزون وبعيدون كثيراً عن الاستقلال هم عاجزون عن تقدير نصائح أمثالي من أصحاب الشرف. يظنوني خائناً للوطن وعبداً للانكليز. ما أعظم هذه المصيبة. أنا الفدائي لوطني الأكثر إخلاصاً قد صبرت على أنواع الإهانات وتحملت أنواع المذلات وما ذلك إلا من أجل هذه البقعة التي عاش فيها آبائي وأجدادي مرفهين.

يا بني نصيحتي الأخيرة لك هي أن تشفق على أخوتك الصغار الذين سيبقون يتامى وتحترم والدتك وتخلص لوطنك..»

وقد نقلنا هذا الجزء من الوصية من كتاب (عبد المحسن السعدون- دوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر للدكتور لطفي جعفر فرج الله ص٢٧٥ مكتبة اليقظة العربية - بغداد).

ومن المفارقات المثيرة و الغريبة أن تكون وصية السعدون ذاتها وتمثاله الذي أقيم له تكريماً لوطنيته من الدلائل والبراهين الواقعية على تردي الالتزام بالانتماء الوطني فيما بعد، فقد ضاعت النسخة الأصلية من وصية السعدون بعد ثورة ١٤ تموز حيث صودرت مع مجموعة من الأوراق والوثائق التي كانت موجودة في بيت توفيق السويدي حيث آلت الوصية إليه بسبب القرابة بين الرجلين وعندما اعتقل السويدي باعتباره أحد رجال العهد الملكي صودرت مكتبته وأوراقه وكان بينها وصية السعدون ولا يعرف مصيرها حتى الآن حيث لم يهتم أحد بهذه الوصية ذات الدلالة الوطنية الهامة خلال العهود والانقلابات الثورية التي جاءت بعد ذلك وهذا دليل على تردي الاهتمام بهذا الموقف الوطني.

أما تمثال السعدون الذي بقي سنين طويلة رمزاً للتضحية الوطنية وحديث الأجيال.. فقد سرقه بعض العراقيين في عام ٢٠٠٥ بعد أن قطعوه بالمناشير الكهربائية وفصلوه في القاعدة الرخامية.. وبعد مفاوضات مع عدد من الميسورين من عائلة السعدون كما أشيع في حينه أعادوا التمثال بعد استلام فدية كبيرة من المال عن التمثال وهكذا فقد أهين التمثال وأهينت دلالته الوطنية[١] فأي التزام بالانتماء الوطني قد بقي في النفوس إزاء ما جرى للوصية والتمثال.

أما الأمثلة الواقعية الأخرى عن تردي الالتزام بالانتماء الوطني فسوف نتحدث عنها تحت العنوانين التاليين:

١- الانتفاضة الشعبانية/ نهب وإتلاف الممتلكات الوطنية.

٢- العراقيون ينهبون بلادهم عام ٢٠٠٣م.

الانتفاضة الشعبانية:

نهب وإتلاف الممتلكات الوطنية:

إن اشتراك الآلاف من العراقيين في الأعمال الرديئة والمسيئة خلال الانتفاضة

---

(١) هناك رواية تقول أن التمثال الذي أعيد نصبه ليس هو التمثال الأصلي المصنوع من البرونز بل هو نسخة بديلة مصنوعة من الألواح الزجاجية (فيبركلاس).

الشعبية الجريئة التي انطلقت في محافظات الجنوب عام ١٩٩١ والتي سميت بالانتفاضة الشعبانية، وتورطهم في أعمال النهب والسلب والسرقة وإتلاف الوثائق الرسمية في الدوائر الحكومية مثل الطابو والسجلات العقارية وسجلات النفوس ونهب أموال المصارف المحلية وترحيل بعض القطع الكبيرة من أسلحة الجيش المنهوبة من المعسكرات إلى خارج العراق، ونهب الآثار العراقية الموجودة في المتاحف المحلية وتهريبها وبيعها في الدول الأجنبية، إن هذه التصرفات بكل أشكالها ودون أن ندخل في بحث دوافعها ومبرراتها هي مؤشرات صارخة على تدنّي مشاعر الانتماء الوطني في الشخصية العراقية، وهو الأمر الخطير الذي يحتاج بإلحاح إلى وضع برنامج وطني شامل لإعادة تأهيل الشخصية العراقية.

ومن جانب أخر لا بد لنا من القول إن النظام السابق بنظريته الفئوية الشمولية التسلطية - كان عاملاً مساعداً عن إيصال ملايين العراقيين إلى هذه الدرجة من الغليان والغضب والثورة ومشاعر الانتقام والكراهية بسبب ما تعرضوا له من اضطهاد ومظالم وتهميش وعزل طائفي لا يحتمل.

ورغم التضحيات الشجاعة والروح القتالية الباسلة التي أبداها عدد غير قليل من العراقيين المخلصين لوطنهم وشعبهم من المعارضين للنظام في هذه الانتفاضة الجريئة، إلا أن تكرر حدوث مثل هذه الانتفاضات في التاريخ العراقي والتي كانت توصف دائماً بحركات التمرد والعصيان، مع تكرر وعودة الحوادث والأخطاء والنواقص والتصرفات الرديئة للظهور بنفس الروح وبنفس الأساليب التخريبية السيئة المتسمة بالنهب والسلب والسرقات وإشعال الحرائق بالمؤسسات الحكومية وتدمير المرافق العامة للدولة، إنما يعزز الاعتقاد بأن الخلل يكمن في سلوك الشخصية العراقية وفي ضعف الشعور بالانتماء الوطني وليس بسبب عوامل الاضطهاد والمظالم وحدها، حيث كلما ضعفت هيمنة الحكومة أو السلطة المركزية، انتشرت في أرجاء العراق مثل هذه الأعمال ذات الطابع التمردي والخروج على طاعة الدولة والتي تترافق في أكثر الأحيان إن لم تكن في جميعها بحوادث السلب والنهب والحرائق والسرقات والفوضى وتخريب المؤسسات العامة على نطاق واسع.

لقد شهدت القرون الثلاثة - السابع عشر - والثامن عشر - والتاسع عشر- في

العراق تمردات وانتفاضات عديدة، يكاد بعضها يكون صورة طبق الأصل لما حصل في الانتفاضة الشعبانية في جنوب العراق عام ١٩٩١[١]

كذلك فإن السنوات التي سبقت سقوط النظام وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٠م قد شهدت نماذج من السلوك والتصرفات الشائنة على المستوى الوطني أقدم عليها وتورط فيها الآلاف من العراقيين في داخل العراق وخارجه ومن كل الطوائف والقوميات حيث أن سيل المعلومات والاخباريات الذي كان يصل من آلاف العراقيين في داخل العراق إلى أطراف المعارضة العراقية في الخارج، كانت تشتمل على إرساليات لا تنقطع من المعلومات والوثائق والمبرزات الوطنية والأسرار الخاصة بالدولة بما فيها تحديد مواقع المقرات السرية العسكرية ومخابئ الأسلحة وحتى بعض نماذج من الأسلحة النوعية، وعيِّنات من المواد الخاصة ذات الدلالة ونسخ حديثة وحقيقية من الأفلام والأقراص المدمجة الخاصة بالبرامج العلمية والعسكرية السرية مع تحديد أماكن خزنها وتنسيقها والتبليغ عن أسماء المشرفين عليها، كذلك كانت تصل كشوفات حديثة يقدمها عراقيون في الداخل بأسماء القادة العسكريين ورتبهم ومهماتهم العسكرية المكلفين بها والتنقلات الحاصلة في أسماء قادة الوحدات ومواقع قيادات الألوية والفرق العسكرية للجيش العراقي ومواقع المطارات العسكرية والقواعد الجوية التي أنشئت حديثاً وأنواع الأجهزة ونظم الاتصالات وأنواع الطائرات المستخدمة في كل قاعدة جوية... هذه المعلومات وغيرها كثيرة جداً كانت تصل على نحو متتابع يثير الفزع والخوف ويستثير مشاعر الخزي لدى كل عراقي وطني شريف.

ومهما يكن أمر الخلاف مع النظام الديكتاتوري الدموي فإنه لا يجوز أن نبرر مثل هذه الارتكابات المسيئة وغير الوطنية من السلب والنهب والسرقات والحرائق المتعمدة وتدمير المؤسسات والممتلكات العامة وبيع الأسرار الوطنية بالتفسير القائل بأن جميع الثورات والانتفاضات الشعبية في العالم قد ترافقت بتصرفات وتجاوزات من هذا النوع...، إن مثل هذا التبرير خاطئ وقاصر ولا يجوز التمسك به.

---

(١) يمكن الرجوع في هذا الشأن إلى كتاب ستيفن لونكريك/ أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث/ وكتاب الدكتور علي الوردي – لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث.

لقد حدثت ثورات وانتفاضات شعبية عارمة في بلدان وأمم أخرى بسبب الظلم والاضطهاد السياسي الذي مارسته الحكومات والأنظمة الديكتاتورية الفاسدة في تلك البلدان، لكن رد الفعل الانعكاسي لدى شعوب تلك الأمم كان أكثر التزاماً وانضباطاً ووطنية وحرصاً على سلامة الممتلكات الوطنية العامة. لقد حدثت مثل هذه الأخطاء من النهب والسرقات في بداية الثورة البلشفية في روسيا وتعرض قصر الشتاء، الشهير المليء بالكنوز والنفائس الثمينة والغالية إلى النهب لكن نداءً واحداً من لينين قائد الثورة قد دفع جميع الثوار والجنود والفقراء الناقمين على النظام القيصري المنهار إلى إعادة جميع المنهوبات إلى مكانها.. وما زال الشعب الروسي يفتخر بهذه الصفحة الوطنية من تاريخه السلوكي، كذلك حدث ما يشبه هذا الأمر خلال انتصار الثورة الإيرانية بقيادة الإمام الخميني حيث أعاد الإيرانيون دون تردد جميع المنهوبات التي أخذت من القصور والمتاحف، وحتى في أفغانستان لم يوافق الشعب هناك على نهب موجودات بلاده خلال ظروف الحرب والفوضى الدموية،.. على عكس ما حصل في أكثر أحداث العراق حيث هرِّبت المنهوبات والمسروقات والآثار إلى خارج البلاد وبيعت هناك في الأسواق الدولية وما زال بعضها بيد السماسرة الدوليين...

العراقيون ينهبون بلادهم عام ٢٠٠٣م:

أما ما حصل من تصرفات لا وطنية مخزية شارك فيها مئات الآلاف من العراقيين في طول البلاد وعرضها من النهب والسلب والقتل والسطو المسلح وإشعال الحرائق في كل مكان بعد سقوط النظام الدكتاتوري عام ٢٠٠٣م، فهو دليل صاعق على حجم الخراب والتناقض الذي تعاني منه الشخصية العراقية وبُنيتها النفسية والسلوكية.

لقد أصبح بإمكاننا القول بعد كل الذي جرى بعد عام ٢٠٠٣م من أحداث سيئة ومواقف مخزية شارك فيها كل هذا العدد من البشر بان شعب العراق قد نهب موجودات بلاده ووطنه بما في ذلك معسكرات جيشه الوطني ومخازن الذخيرة والسلاح وحتى موجودات المستشفيات وأسرَّة المرضى والمعاقين ودور العجزة ومشافي المجانين، ولم تسلم من النهب جميع المؤسسات العامة للخدمات كالموانئ

والسكك الحديدية وأبراج نقل الطاقة الكهربائية ومخازن التموين والإعاشة ومذاخر الأدوية والمعدات الطبية ومخازن الأجهزة العلمية التابعة للجامعات وموجودات المتحف الوطني ودار الكتب والوثائق الوطنية ومكائن مشاريع الري وغيرها... أما العراقيون الذين نأوا بأنفسهم عن هذه الأعمال المخزية والخيانية وكانوا مثالاً للاستقامة والوطنية وسط هذه الفوضى العارمة من الفلتان والفوضى والخراب العميم فإن التاريخ سيسجل مواقفهم تلك بحروف من نور، ويحيي الأمل في إمكانية إصلاح الاعتلالات الموجودة في سلوك الشخصية العراقية غير أن ما يثير الحزن إن هؤلاء لم يكونوا هم الأكثرية الغالبة بل هم القلّة وربما كانوا مغلوبين على أمرهم فلم يستطيعوا إيقاف السيل الجارف من الأفعال المخزية المسيئة للبلاد والوطن.

ورغم أن هذه الأحداث كانت مؤلمة وصادمة إلا أن العوامل والظروف التي خلقتها وأسست لها هي عوامل معروفة ومشخصة لدينا وقد تراكمت عبر قرون من الزمان وهي لا تخرج عن المسميات الثلاث التي رددناها كثيراً في صفحات هذا الكتاب ونعني بها/ الإحباط - والخيبة - والحرمان.

ولعلنا لا نستطيع أن نغفل أو نعفي السلطة والنظام الديكتاتوري السابق الحاكم في العراق حتى عام ٢٠٠٣م من مسؤولية وصول العراقيين إلى هذا الوضع المخزي واللاوطني في المشاعر والتصرفات بسبب سياساته في البطش والعنف اللامبرر والعزل الطائفي والعقوبات الشرسة والظلم والتصفيات الدموية اللامعقولة.

لقد ضاع الوطن وسط التصعيد المجنون للأحداث والمظالم بين النظام الحزبي الفئوي وبين المعارضة الحزبية الفئوية. فأما أن ينتصر الحزب الحاكم في فرض رأيه ومنهجه الفئوي واجتهاداته الانفرادية التي قادت البلاد والوطن إلى الدمار والخراب والعزلة الدولية، وإما أن تنتصر المعارضة الحزبية والفئوية في فرض آرائها واجتهاداتها وسيطرتها المنفردة على السلطة والمناصب وهذا ما تحقق لاحقاً وأدى أيضاً إلى ضياع الاستقلال الوطني وانهيار الدولة وخراب الوطن وقيام نظام المحاصصة المقيت، لذلك ففي الحالتين كان الوطن خائباً وخاسراً خصوصاً بعد تعثر الجهود للخروج من نظام المحاصصة والانقسام الفئوي.

إن من الوهم أن نطلب من عراقي محروم ومحبط وخائب ومضطهد وجائع

ومعزول عن السلطة والثروة عزلاً تاماً ومطروداً من العراق بقرار من السلطة الحاكمة أن يقوم بالتضحية من أجل عراق لا حقوق ولا مكان له فيه على الإطلاق.

قوة الالتزام بالانتماء الحزبي والفئوي:

في مقابل تلك المواقف المخزية والسلبية التي ذكرناها آنفاً والتي يمكن أن تشكل بمجموعها الدليل على تدني الالتزام بالانتماء الوطني نجد مواقف أخرى لعراقيين آخرين مشحونة بالتضحية الشخصية الفائقة ونكران الذات الذي يصل إلى مستويات الحدود القصوى من البذل والعطاء والفداء والالتزام بالموقف الحزبي والسياسي والفئوي.

إن عشرات العراقيين الذين سيقوا إلى المشانق وإلى ساحات الإعدام في جميع العهود قد أبدوا صلابة أسطورية وشجاعة نادرة وثباتاً على المبادئ الحزبية والسياسية والفئوية التي آمنوا والتزموا بها ولم تقتصر مثل هذه المواقف الصلبة من التضحية على حزب أو عقيدة أو تنظيم أو فترة زمنية بعينها (بغض النظر عن موقفنا أو وجهة نظرنا بخصوصها) بل برزت في هذا الشأن البطولي عشرات الشخصيات العراقية من كل العقائد والأحزاب والتنظيمات في جميع الفترات والعهود السياسية التي تتابعت في العراق مما يؤكد- ويدل على أنها سجية فردية إيجابية تتميز بها الشخصية العراقية عموماً وليست ميزة لفئة واحدة دون أخرى.

ففي العهد الملكي كانت مواقف عدد من القادة الشيوعيين خلال تنفيذ أحكام الإعدام فيهم في عام ١٩٤٩ بسبب انتمائهم للحزب الشيوعي مثالاً للشجاعة والصلابة والثبات دون أن يظهر عليهم أي تصرف يدل على الضعف أو التراجع أو الندم أو الاستسلام وهو ما حصل عند إعدام كل من فهد الأمين العام للحزب الشيوعي العراقي وزكي بسيم وحسين الشبيبي أعضاء المكتب السياسي للحزب .

كذلك بعد سقوط النظام الملكي كان موقف عدد من رجال هذا العهد ممن نفذ فيهم حكم الإعدام لا يقل ثباتاً وصلابة في مواجهة الموت كما هو الحال عند تنفيذ حكم الإعدام بكل من بهجت العطيه وسعيد قزاز مثلاً وإصرار على قناعاتهم كما هي دون تراجع أو تخاذل ثم توالت بعد ذلك موجات الرجال العراقيين الذين واجهوا الموت

والمخاطر بشجاعة وبسالة دفاعاً عن أحزابهم وتنظيماتهم التي انتموا إليها — ولا يتسع المجال لتعدادهم جميعاً أو استعراض جميع الأحداث الشبيهة التي تعطي ذات الدلالة وذات المعاني في هذا الموضوع غير أن الحاجة الموضوعية لتغطية البحث بالشواهد الواقعية تدفعنا أن نستعرض ودون تحيّز أسماء بعض الرموز من أولئك الرجال العراقيين الشجعان من مختلف الأطراف وفي فترات زمنية مختلفة.

فاللواء ناظم الطبقجلي والعقيد رفعت الحاج سري الضابطين القوميّين المسلمين اللذين أعدمهما عبد الكريم قاسم بدفع وتحريض من الشيوعيين الذين اتهموهما بالعمالة للاستعمار والرجعية قد تركا قبل تنفيذ الإعدام بهما وصيتين تحريريتين لعائلتيهما وأولادهما كتبها كل واحد منهما في زنزانته المنفردة ورغم أنهما تقطران بالأسى والحزن لكنهما تصلحان ان تكونا دروساً في الثبات على الالتزام بالمبادئ والقيم الإيمانية والأهداف القومية والإسلامية. ولعل أهم ما في هاتين الوصيتين ذلك الأصرار والثبات والتحدي والاستهانة بالموت والتمسك بالانتماء القومي الإسلامي الذي كان يشع من بين سطورهما في فترة عصيبة من فترات التاريخ الحديث في العراق.

كذلك الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم الذي واجه فوهات البنادق خلال عملية إعدامه بعيون مفتوحة وينطبق ذلك على العراقي عبد الخالق السامرائي القيادي البعثي المعروف وعدد كبير من رجال الحزب الحاكم الذين تم إغلاق أفواههم بالقطن والشريط اللاصق قبل شنقهم لكي لا يهتفوا باسم حزبهم الذي ينفذ فيهم حكم الإعدام!! فهل عرف التاريخ واقعة مشحونة بالتناقض أشنع مما جرى في هذه الواقعة؟ فالحزب يعدمهم وهم يصرون على الهتاف باسمه لا باسم الوطن...

أما الإمام محمد باقر الصدر وأخته بنت الهدى فإن ما كتباه قبل استشهادهما يدل على تحليقهما عالياً والذوبان بالإسلام إلى الحد الذي أخرجهما من نطاق المنازعات الدنيوية إلى عالم من السماوات الإيمانية والرضى الإلهي ولعل القليل من السجناء في التاريخ من خاطبوا جلاديهم قبل تنفيذ الإعدام بهم بمثل هذه العبارات المرعبة التي قالها الإمام محمد باقر الصدر قبل استشهاده (إن دمي سيغرق حكمكم وسينهي نظامكم)...

أما إصرار كل من العراقي الشهيد الإمام عبد العزيز البدري والعراقي الشهيد الإمام محمد صادق الصدر على الاستمرار - كل على طريقته الخاصة - في التبشير بمنهجه العقائدي وخطه الإسلامي الجهادي في مواجهة الدكتاتورية وهما متأكدان أن مصيرهما سيكون الموت المحتم إذا واصلا سيرهما في هذا الخط - وهذا ما حصل فعلاً حيث قتل كلاهما بعد ذلك - إن إصرارهما كل على انفراد في الثبات على منهجه الفئوي الخاص به يعطي الدلالة القاطعة على قوة الإرادة في سلوك الشخصية العراقية على التضحية والتحمل من أجل القضية الإيمانية والسياسية والحزبية والتنظيمية التي تلتزم بها.

وكذلك هناك أعداد تكاد لا تحصى من مواقف الناشطين الإسلاميين العراقيين الذين استهانوا بالموت بوقفات من العز والثبات والتمسك الراسخ بانتمائهم الحزبي والسياسي.

لقد حدثنا أحد الذين كان قريباً من العراقي الشهيد السيد مهدي الحكيم حينما كان يلفظ أنفاسه الأخيرة بعد أن تلقى الرصاصات القاتلة التي أطلقها عليه عراقيون أرسلهم النظام العراقي في بغداد إلى السودان ليقتلوه هناك قال: لقد ردد الشهادة وهو هادئ مطمئن بعد أن تيقّن أن إصاباته قاتلة فاستقبل الموت بشجاعة وإيمان وثبات وهدوء وعزيمة إيمانية نادرة قبل أن تفيض روحه الطاهرة...

هؤلاء وغيرهم كثيرون جداً هم عراقيون واجهوا الموت بشجاعة ينحني أمامها التاريخ عرفاناً بصلابة أصحابها وثباتهم على قناعاتهم ومبادئهم حتى اللحظات الأخيرة من الحياة.

وبالمقارنة مع تلك الصور من السلوك الخياني الذي وصفناه في الصفحات السابقة فإن هذه الأمثلة المختصرة من الاستشهادات المقابلة التي أمامنا - رغم قلتها وإيجازها - تعطي الصورة المناقضة بل تمثل الحد الأقصى من التناقض في سلوك الشخصية العراقية ذات الطابع الإشكالي.

أن تلك الصلابة وذلك الثبات الذي أبداه في مواجهة الموت أولئك العراقيون ممن ذكرناهم وممن لم يتسع المجال لذكرهم الذين آمن كل واحد منهم بأنه هو الأصدق في الولاء والانتماء للعقيدة التي يحملها رغم تعدد وتعارض انتماءاتهم العقائدية

والحزبية والفئوية إنما تُجبر الباحث المحايد للتفكير ليس بالبعد الإيماني الناصع في نفوس أولئك العراقيين الأبطال بل بالبعد الكربلائي الرهيب المغروس في أعماق الفرد العراقي والمزروع في بنيته الذاتية منذ قرون ربما كان ذلك خارج إدراك الوعي وخارج مسافة الزمن.

إضافة إلى أولئك الشهداء الشجعان الذين استشهدوا في العهود السياسية المختلفة فهناك الآلاف من العراقيين الشرفاء الذين سجنوا وعذبوا وشوهت أجسادهم وقطعت أرزاقهم ودمرت مصائرهم وانتهت حياتهم بالفقر والعوز والحاجة في جميع العهود السياسية أيضاً فكانوا ضحايا المظالم المتواصلة، إن هؤلاء جميعاً كانوا أوفياء وملتزمين التزاماً ثابتاً بانتمائهم الحزبي والتنظيمي والفئوي والمذهبي والعقائدي.. إلا أن السؤال يبقى قائماً: أين هو الالتزام بالانتماء الوطني في قضية كل واحد من هؤلاء الضحايا الشجعان؟ وما هو حجم هذا الالتزام في كل قضية؟

أما إذا كان المقصود أن تصبح التضحية من أجل الحزب أو التنظيم أو الفئة أو الكتلة السياسية أو المذهب أو الدين هي التضحية من أجل الوطن أو هي الالتزام بالانتماء الوطني فإن هذا المفهوم لا يستقيم ولا يتطابق من وجهة النظر العلمية والموضوعية لأن فيه خلطاً بين مفهوم الانتماء الفئوي المترافق غالباً بنظرية الاستيلاء على السلطة والسيطرة المنفردة على الحكم وما يستتبع ذلك من خطط وتحضيرات وتكتيكات، وبين مفهوم الانتماء الوطني الحر الخالي من هذه النظرية ومتطلباتها وتوابعها ومستلزماتها.

أسباب تردي الالتزام بالانتماء الوطني عند الفرد العراقي:

إذا أردنا التعرف على الأسباب التي أدت إلى تردي الالتزام بالانتماء الوطني لدى الفرد العراقي بصورة عامة فبإمكاننا أن نقول: أن عهود الاضطهاد والظلم والتنكيل الشنيع الذي مارسته الدولة بمعناها الشامل (أي الملوك والحكام والسلاطين والحكومات والأنظمة) ضد الإنسان في العراق منذ عدة قرون وحتى اليوم قد زرعت في نفسه وروحه عداءاً ثابتاً ومتأصلاً وكرهاً مستديماً ضد مفهوم الدولة والحكومة أيا كانت تسميتها ودلالاتها وقد أصبح ذلك الكره والعداء جزءاً لا يتجزأ من وعيه

الاجتماعي ومن سلوكه اليومي التلقائي ومن ثقافته الاجتماعية والحياتية وبقي هذا العداء هو الوجه الخفي في أعماق اللاوعي لتصرفاته حتى الوقت الحاضر رغم كل التبدلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حصلت في العراق. وقد أدى هذا الأمر إلى حصول خلط وتداخل في ذهن الفرد العراقي بين مفهوم الدولة أو السلطة أو الحكومة وبين مفهوم الوطن خصوصاً في الفترة المظلمة من الحكم العثماني حينما ساد فيها الجهل والأمية عموم المجتمع في العراق. فتداخلت معاني المفردات والمسميات. ودلالاتها في إدراك الفرد العراقي وفهمه وصار لا يستطيع التمييز بينها لذلك فإن أعمال الظلم والاضطهاد واستخدام القوة القهرية من قبل الدولة ضد المواطن في العراق طيلة القرون الماضية قد شتت مفهوم الوطنية وشوّه عقيدة الانتماء الوطني لديه خصوصاً خلال سنوات التطبيق التعسفي للتجنيد الإجباري في العهد العثماني وسوق الآلاف من شباب العراق بالقوة إلى جبهات القتال والموت في بلدان نائية بعيدة عن العراق وما خلّف ذلك من خوف وآلام وذكريات حزينة.وقد تكرر هذا السلوك التعسفي بأساليب وطرق مؤسفة ومفجعة.

فإذا كان الوطن في العهد العثماني في العراق قد تمثل وتجسد أمام أعين الملايين من العراقيين الفقراء والبسطاء بدوريات الجندرمة التي كانت تجوب البلاد طولاً وعرضاً لتجمع الشباب والرجال العراقيين وتسوقهم بالقوة إلى جبهات الحرب والموت في قفقاسيا وأرمينيا ومجاهل الأناضول، وإذا كان الوطن في القرن العشرين قد تمثل وتجسّد لملايين الأكراد العراقيين الفقراء البسطاء بالطائرات الحربية والألوية العسكرية التي كانت تشنّ الهجمات وتحرق الأخضر واليابس وتهدم البيوت والقرى والجسور والطرق وتدفنْ الآبار وعيون الماء....

وإذا كان الوطن قد تمثل وتجسد لمئات الآلاف من العراقيين من الطائفة الشيعية الفقراء البسطاء باللجان الأمنية التابعة للدولة والتي طردتهم من العراق وألقت بهم في عتمة الليل في الصحراء المجهولة على الحدود مع إيران وقذفت بهم نحو مصير مجهول تعرضوا فيه للموت والإذلال....

إذا كان الوطن يتمثل بكل تلك الممارسات القهرية البشعة التي جرت ضد ملايين العراقيين الفقراء البسطاء الأبرياء خلال القرن العشرين فإننا أصبحنا نحتاج بكل

تأكيد إلى قاموس أو معجم لغوي لكي نفسر بواسطته للكردي العراقي المسكين وللشيعي العراقي المسكين الفروق النوعية في المعاني بين معنى الوطن ومعنى النظام، ومعنى الدولة، ومعنى الحكومة، ومعنى السلطة الحاكمة، ومعنى الأجهزة التنفيذية... ثم نطلب منه بعد ذلك عدم الخلط بين هذه المعاني والدلالات وأن يبقى ملتزماً بالانتماء الوطني ويقوم بالتضحية في سبيل ذلك وهذا أمر خيالي بكل تأكيد.

إن تلك الأعمال والممارسات قد زرعت في ذاكرة الفرد العراقي ووعيه فكرة كره الدولة والحكومة وأضعفت بالتالي وبالتبعية التزامه بمفهوم الوطن والانتماء الوطني.

إن انفجار موجات السلب والنهب والتدمير والحرائق...إلخ من قبل العراقيين ضد ممتلكات الدولة ومؤسساتها في كل مرة تضعف فيها سطوة الدولة أو تغيب قوتها القهرية ولو لساعات إنما هو انعكاس لحالة العداء والكراهية المزمنة والكامنة في أعماق الفرد العراقي تجاه الدولة بكل معانيها ودلالاتها ورموزها.

كذلك فإن الاحتلالات الأجنبية المتعاقبة للعراق، وبصورة خاصة بعد انهيار حكم الخلافة وتحول العراق إلى ولاية تابعة لإيران مرة، ولتركيا العثمانية مرة أخرى قد تسبب في ضياع مفهوم الولاء الوطني للعراق أو على الأقل الاعتداد بالانتماء إلى بلاد العراق وفقد هذا المفهوم معناه ومدلولاته الواقعية لأن العراق أصبح ولاية تابعة يحكمها شخص أجنبي غريب ليس من أهل البلاد ويتصرف بها كما يشاء.

لقد مرّت على العراقيين عدة قرون من الزمن كان الولاء والانتماء المفضّل والمستحسن والمرغوب هو الولاء والانتماء (للأستانة) عاصمة الحكم العثماني حيث مركز القرار السلطاني الذي كان يسمى بالفرمان السلطاني وهو مصدر القوة المطلقة على كل صعيد ومن هناك يستمد الشخص أياً كان (حاكماً أو قائداً عسكرياً أم وجيهاً أم مواطناً عادياً) قوته وهيبته وأهميته ونفوذه ووجاهته مادياً وسياسياً وعسكرياً واجتماعياً وثقافياً... لذلك فإن الولاء والانتماء إلى السلطان الموجود في الاستانة أي الولاء للدولة العثمانية هو الأساس في جميع الأمور والقرارات الحياتية على كل صعيد وليس الولاء أو الانتماء لشيء اسمه العراق...

لقد استمر هذا الحال أكثر من ثلاثمائة عام من ١٦٠٠م إلى ١٩١٤م وهي فترة زمنية طويلة جداً كانت كافية لتخريب وتدمير ونسيان أكثر المعاني والمفاهيم

والمضامين والدلالات المتعلقة بالوطنية والولاء الوطني فتراجعت مشاعر الانتماء إلى كيان غير موجود رسمياً وغير قائم أو مستقل واقعياً اسمه العراق.

أما في عصر الانقلابات العسكرية في العراق فإن تصعيد عمليات العنف الدموي والاستخدام الدائم لوسائل القوة القهرية للدولة والذي استعملته الانقلابات على نطاق واسع قد حوّل الخلافات السياسية والعقائدية والفكرية بين الأفراد والأحزاب والأطراف السياسية إلى صراعات دموية تصفوية وإلى ثارات وانتقامات تنكيلية تصاعدية متبادلة لا تتوقف.. فغاب منهج الحوار الوطني المدني وتوقف الجدل والاستدلال والتوافق والتسامح واستعيض عنه بالإعدامات والسجون والتعذيب والوشايات الكيدية الكاذبة والاعتقالات مما دفع الفرد العراقي واضطره إلى الالتجاء والتمترس بخانة الحزب أو التنظيم المسلح أو الطائفة أو العشيرة أو الفئة أو الدين أو القومية دفاعاً عن نفسه ووجوده المهدد، وليس الالتجاء نحو التمترس بخانة الوطن أو الانتماء الوطني...

وإضافة إلى هذه العوامل التاريخية فهناك سبب معاصر هام وحيوي يقف وراء تردي الالتزام بالانتماء الوطني لدى الفرد العراقي وهو شعوره وإحساسه الواقعي وقناعته المطلقة بفساد المسؤولين في الدولة وغياب العدالة أو المساواة في تطبيق القوانين في البلاد مع قناعته بوجود انتشار كاسح للمحسوبية والرشوة والفساد بكل أشكاله المقيتة وعلى جميع المستويات..

والأخطر من كل ذلك هو توصل الفرد العراقي إلى قناعة راسخة بأن جميع ما يجري من فساد وخراب ونهب وسرقات وتدمير ساحق لقيم الشرف المسلكي والاستقامة والوطنية هو بعلم السلطة الرسمية وبموافقتها بل وبمشاركتها وتشجيعها وهو موقف اتهامي ظني لا يستند دائماً إلى الأدلة الواقعية...

إن عشرات الآلاف من القصص والحكايات والوقائع المتعلقة بالسرقات واللصوصية والمحسوبية والتزوير والرشوة وانتهاك الحقوق العامة والتطاول على الأموال العامة والاعتداء على الثروات الوطنية والاقتصادية والمالية والتاريخية والتراثية والثقافية وترديد أسماء المشتركين في هذه الارتكابات من مسؤولين وغير مسؤولين هي قصص يرويها ويتداولها ملايين العراقيين كل يوم في جميع أنحاء

البلاد وهو أمر مقلق ومفزع.

لقد تعززت لدى الغالبية العظمى من العراقيين القناعة السيئة والمؤلمة والمفجعة والثابتة في ذات الوقت بأن جميع المسؤولين المشرفين على شؤون البلاد دون استثناء هم لصوص وحرامية لا حرص ولا غيرة لديهم على الوطن ولا يفكرون إلا بمنافعهم الشخصية وهذه عبارات مؤلمة تدل على الانعدام التام للثقة كما تدل على البغض والكراهية حتى صار يرددها المواطنون العراقيون في كل مكان و أمام وسائل الإعلام دون حرج أو تحفظ خلال أي حديث يتعلق بالشأن العام.

وسواءً كانت هذه الآراء والقناعات السائدة والمنتشرة على نطاق واسع بين العراقيين، حقاً أم باطلاً، صدقاً أم كذباً، تستند إلى الدلائل أم لا تستند فإنها في جميع الأحوال تشكل بحد ذاتها كارثة وطنية واجتماعية كبرى موجودة على أرض الواقع وتتطلب المعالجة الجدية والصارمة والسريعة لأنها كافية وحدها لتدمير مشاعر الالتزام بالانتماء الوطني لدى الفرد العراقي ودفعه إلى موقف اللامبالاة مما يجري في وطنه ما دام مقتنعاً ومؤمناً بهذه الآراء التخوينية والتسقيطية المدمرة تجاه جميع المسؤولين في بلاده.

المخاطر الحالية والمنتظرة لتردي الالتزام بالانتماء الوطني:

على العموم وكما لاحظنا فقد تم تخريب وتشويه وتحريف مشاعر الانتماء الوطني لدى الفرد العراقي على نحو خطير فقد تم بالتدريج وعلى مدى طويل استبدال هذه المشاعر واقعياً وعملياً بمشاعر أخرى والتزامات أخرى هي الالتزام بالانتماء العشائري والقبلي والطائفي والحزبي والفئوي والمناطقي والمصالح الشخصية والمنافع المادية والمكاسب المالية وعبادة الحاكم الدكتاتور والتزلف إلى السلطة ومراكز القرار والنفوذ ولو على حساب مصلحة الوطن والشعب.

وإزاء هذا التشويه والتراجع أو التردي في مشاعر الانتماء الوطني لدى الفرد العراقي - (وهذا ما هو ظاهر وملموس في الآلاف من المواقف والشواهد الواقعية حتى الآن) فإن اللجوء إلى كتابة وإقرار القوانين والدساتير في العراق مهما كانت عظيمة وراقية فإنها لا تفيد في شيء وستكون عملية عقيمة وكسيحة وفاشلة

ومضحكة ولا تعالج أساس المشكلة رغم أهميتها وضرورتها القصوى، حيث سيكون من المستحيل تطبيق تلك القوانين والدساتير وتنفيذ مضامينها أو الانصياع لاستحقاقاتها بشكل صحيح وستبقى حبراً على ورق لأن الفرد العراقي بوضعه الراهن غير مهيأ لا نفسياً ولا سلوكياً لتطبيق القوانين والانصياع لها والالتزام باستحقاقاتها، ما دام العراقي حتى الآن مشحوناً بحجم هائل من الفردية والذاتية فهو ليس على استعداد لنكران الذات من أجل إنجاح المشاريع الإصلاحية العامة التي تخص الوطن، وحتى إذا قدّر لتلك القوانين أن توضع موضع التطبيق فإنها ستنفذ بطريقة منقوصة أو محرّفة أو مشوّهة أو مجتزأة أو منحازة...

وفي ظل هذا الواقع القائم حالياً سيكون من الصعب كذلك إنجاح أية خطط وطنية تتعلق بالإصلاح السياسي أو بالتطوير الاقتصادي والعمراني والثقافي والحضاري حتى إذا خلصت النوايا لدى المشرفين عليها والمتحمسين لتنفيذها لأن هذه الخطط ستكون معرضة في الغالب إلى مخاطر التوقف أو التراجع أو التدمير أو الفشل، وقد لا تسلم من التخريب أو التوقف المتعمد أو غير المتعمد نتيجة الفساد وعدم الحرص وغياب الغيرة على بناء الوطن أو نتيجة لطغيان مشاعر الانتماء الفئوي والحزبي والطائفي والعشائري، كبديل عن مشاعر الانتماء الوطني.

ونحن نعتقد بأن لا فائدة من المكابرة أو الإصرار على إنكار او تقزيم وجود هذه الحقيقة الموضوعية المرعبة والخطيرة التي ما زالت قائمة فعلياً في المجتمع العراقي حتى الوقت الحاضر ونعني بها (تردي الالتزام بالانتماء الوطني).

إن مجتمعاً يعذّب فيه المواطن إلى حد التشويه أو الموت وتهان فيه كرامته ويعتدى عليه جسدياً وجنسياً بالقوة وتطلق النار لقتل المتظاهرين المسالمين المطالبين بالخبز والقوت والكهرباء والخدمات البدائية البسيطة هذا مجتمع لا يمكن أن تنجح أو تستقيم فيه مشاريع المصالحة السياسية الحقيقية ولا المشاريع الاقتصادية الوطنية الكبرى في الإصلاح والاستثمار والتنمية والبناء وحتى إذا قامت فإنها ستدمر مرة بعد أخرى.

ومن الأمثلة العملية التي تؤكد صحة هذا التحليل وهذه التوقعات هو وجود التناقض الصارخ بين عظمة المعاني والمفاهيم والدلالات المسطرة والمكتوبة في

القوانين والدساتير العراقية التي طبقت في العراق (بما فيها القوانين الاستثنائية والدساتير المؤقتة) التي شرّعتها الأنظمة البائدة وبين الانتهاكات الإجرامية المخزية المتواصلة ضد الإنسان العراقي كل يوم منذ ما يقرب من قرن من الزمان وحتى الآن داخل مؤسسات الدولة ودوائرها المختلفة واستمرار السحق الجهنمي لإنسانية الفرد العراقي دون أن تستطيع لا النصوص الدستورية ولا القانونية ولا أية جهة أو مؤسسة من حمايته أو إيقاف الانتهاكات الشنيعة ضده.

أما على صعيد تحقيق النهوض الاقتصادي والصناعي في البلاد واحتمال فشل الخطط الاقتصادية في المستقبل في ظل التردي في الالتزام بالانتماء الوطني، فإن أخطر الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في هذا الموضوع وأكثرها كارثية والتي يجب أن تبقى شاخصة في أذهان المسؤولين العراقيين المخلصين كل يوم هو اشتراك عشرات الآلاف من العراقيين بوعي أو بدون وعي في تدمير البداية الجريئة والناجحة للنهضة الصناعية التي بدأها وتبناها وباشر بتنفيذها النظام الدكتاتوري الدموي في أواخر السبعينات من القرن الماضي وبغض النظر عن موقفنا من دكتاتورية ذلك النظام ودمويته فإن تلك النهضة الصناعية الجريئة قد تواصلت بتسارع كبير حتى بدأت تشكل قلقاً ومخاوف جدية عند بعض الدول والأطراف المعادية للعرب والمسلمين وفي مقدمتها إسرائيل خصوصاً بعد أن بدأت هذه النهضة تأخذ طابعاً عسكرياً.. وفي النهاية فقد تم تدمير تلك البدايات الجريئة للنهضة الصناعية التي باشر بها العراق في الثلث الثالث من القرن العشرين.

ولا نعتقد أن جهة في العالم تمتلك إحصائية صحيحة أو تقريبية عن عدد العراقيين الذين شاركوا في تدمير تلك النهضة الصناعية سواء من خلال تسريب الأسرار التفصيلية عن المعامل والمصانع وخطوط الإنتاج وقدرات التصنيع فيها أو أسماء العلماء والمشرفين على أقسامها أو صفقات العقود المتعلقة بها أو من خلال ممارسة التهويل والتخويف من نتائجها وانعكاساتها فقد تداخلت الأمور وجرى الخلط عند المعارضين العراقيين بين مشاعر الكراهية والعداء ضد النظام في العراق وبين مشاعر الالتزام بالانتماء الوطني للعراق وهو الالتزام الذي كان يتوجب أن يكون أعلى وأشمل من قضية الخلاف مع النظام السياسي القائم لكن ما حصل كان

هو العكس، وهنا يمكننا أن نشير بالاتهام دون تردد إلى الحقيقة المؤسفة وهي التردي في الالتزام بالانتماء الوطني لدى الفرد العراقي.

غير أن الغريب والمفجع في هذا الموضوع أن النظام الدكتاتوري الدموي الذي تبنى تلك النهضة الصناعية وصرف الملايين من أجلها واعتبرها إحدى منجزاته الكبيرة قد شارك هو ذاته في تدميرها وتوفير المناخات المناسبة لسحقها وإنهائها وذلك من خلال تصرفاته الرعناء غير المدروسة وتحدياته المستهترة ومعاركه الحربية غير المحسوبة والتمادي في التصعيد وشن الحروب والمعارك مع الدول الإقليمية وعدم الحرص على انتهاج طريق التهدئة والاستقرار والسلام لتوفير مناخ النجاح والديمومة للنهضة الصناعية الناشئة التي هي أحوج ما تكون إلى الاستقرار والهدوء وتخفيف الاحتقان والابتعاد عن التوتر والتصعيد العسكري، واضطرار النظام في النهاية إلى وضع جميع مصانع البلاد تحت إشراف لجان التفتيش الدولية الحاقدة التي دمرت البنية الأساسية للحركة الصناعية في العراق بأكملها فتم تدمير كل شيء وسحقت النهضة الصناعية بالكامل في وقت مبكر حتى قبل سقوط النظام أما في الحرب الأخيرة التي زج النظام نفسه وشعبه وبلاده فيها فقد تم خلالها تدمير كل ما أنجزه المجتمع العراقي خلال قرن كامل من الزمان.

فعادت الأمور إلى نقطة الصفر، ولم يحصد الوطن سوى الخسائر المفجعة والخراب العميم.

إن تردي الالتزام بالانتماء الوطني هو السبب في كل ذلك، حيث أصبح انتصار المعارضة وسقوط النظام بأي ثمن أهم من الوطن ذاته في نظر المعارضين العراقيين لذلك فلا خطوط وطنية حمراء يقفون عندها بل كان يجري تخوين كل من يطالب بالتبصّر في طبيعة الصراع وحدوده أما السلطة وأتباعها ومؤيدوها فقد أصبح بقاء النظام والرئيس وبقاء الحزب الحاكم في السلطة أهم من الوطن في نظرهم وحكموا على كل من يعارض النظام بأنه جاسوس وعميل لذلك فلا خطوط وطنية حمراء تردع النظام وأتباعه وتدفعه لتغيير منهجه وخططه التصعيدية بل كان يجري تخوين كل من يطالب بالتبصر وحساب حجم المخاطر القادمة... فضاع الوطن نتيجة هذا التردي في الالتزام بالانتماء الوطني.

وهنا ينطبق على الجميع قول الشاعر العباسي صالح بن عبد القدوس الذي أعدم في بغداد في إحدى موجات العنف الدموي السياسي في العصر العباسي حيث يقول:

لا يفعل الأعداء في جاهل ما يفعل الجاهل في نفسه

إن هذه الفاجعة الوطنية التي دمرت كل ما أنجزه العراقيون في البناء الوطني والمدني والعمراني والاقتصادي خلال قرن كامل من الزمان يمكن أن تعاد وتتكرر في المستقبل ما دام الالتزام بالانتماء الوطني مخرباً وما دام الالتزام بالانتماء الفئوي والحزبي والعشائري والطائفي والعنصري هو الشائع وهو السائد في سلوك وتصرفات الفرد العراقي، كما يمكن أن تتعرض كل المساعي التي سيبذلها العراقيون لأحداث نهضة عمرانية وحضارية في المستقبل إلى التوقف والتراجع والخراب بسبب ذات الدوافع والعوامل التي ذكرناها أنفاً وربما سوف لن تكفي كل خزائن الأرض وأموال العالم لإتمام النهضة العمرانية والاقتصادية المأمولة في ظل الغياب المأساوي للالتزام بالانتماء الوطني عند الفرد العراقي...

ولا يكفي لتحقيق النهوض العمراني والاقتصادي والسياسي وجود عدد من المسؤولين العراقيين المخلصين المتحمسين للبناء والتطوير والمتمسكين بالالتزامات الوطنية مهما كانت مراتبهم ومستوى مناصبهم، لأن البناء لا يمكن أن يكتمل (إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم) كما لا تنفع المليارات المخصصة للانفاق مهما كبر حجمها لإنجاز نهضة اقتصادية وحضارية معرضة على الدوام لخطر التخريب والتدمير والتوقف.

فإذا كانت معارضة النظام السياسي في نظر الفرد العراقي (المعارض) تبرر وتجيز كل شيء حتى تدمير الوطن وقتل الشعب وتخريب المنجزات الوطنية والمرافق العامة للدولة من أجل الوصول للحكم وإذا كان البقاء في السلطة والاستمرار في التمسك بالحكم يبرر ويجيز في نظر الفرد العراقي (الموالي للنظام) كل شيء حتى تدمير الوطن والمنجزات الوطنية والعمرانية في البلاد من أجل سلامة النظام وسلامة الفئة الحاكمة والرئيس الحاكم. فكيف يمكن الاطمئنان للمستقبل وكيف يمكن أن تسلم المشاريع الوطنية وخطط الإصلاح والتطوير والاستثمار من الخراب والعرقلة

والتدمير، وكيف يمكن أن يستكمل بناء الوطن وازدهاره وتقدمه خصوصاً إذا تذكرنا الحقيقة التاريخية الأبدية الثابتة والدائمة، أن في مواجهة كل نظام سياسي حاكم في التاريخ يوجد هناك معارضة..، وفي مواجهة كل معارضة سياسية يوجد هناك نظام سياسي حاكم يمسك بالسلطة! فكيف يمكن الخروج من هذه الدوامة في غياب الالتزام الجدي الصارم بالانتماء الوطني..؟

لذلك فإن إحياء واستنهاض سلوك الالتزام بالانتماء الوطني فعلياً لا نظرياً وترجمة هذا الالتزام عملياً في التصرفات اليومية التلقائية والعفوية للفرد العراقي هو من أهم الواجبات المستعجلة التي يجب أن تسبق أية خطة وطنية للتطوير والبناء والتعمير والاستثمار والإصلاح على كافة المستويات في البلاد (وهو ما سوف نوضح شروطه ومتطلبات تنفيذه في الصفحات القادمة).

ما العمل لتقوية الالتزام بالانتماء الوطني؟

قبل أن نبدأ باستعراض المقترحات المتعلقة بالحل الأنسب والأصوب والأسرع لمعالجة هذا الخلل السلوكي الخطير ونعني به تردي الالتزام بالانتماء الوطني عند الفرد العراقي، نجد أن من المفيد أن نوضح ثلاث حقائق هامة هي:

١-إن استنهاض سلوك الالتزام بالانتماء الوطني لدى الفرد العراقي هي عملية اجتماعية إصلاحية كبرى لذلك فهي في كل الظروف والأحوال تحتاج وتستغرق وقتاً طويلاً لأنها عملية بنائية معقدة وصعبة تتعلق بتصحيح البنية السلوكية للفرد العراقي، ولهذا فإن ما سنتحدث عنه من حلول وإجراءات هو عبارة عن انتقاء لأفضل المعالجات العاجلة التي يمكن أن تعطي نتائج سريعة خلال التنفيذ في الظروف الطارئة وذلك لتدارك التردي والانهيار السلوكي الذي يعاني منه المجتمع العراقي بأكمله في الظروف التاريخية الراهنة.

٢- إن إصلاح سلوك الفرد العراقي في قضية الالتزام بالانتماء الوطني لا يمكن أن يتم وينجز بالنصائح والإرشادات والاجتماعات والخطب البليغة التي يلقيها المسؤولون الرسميون مهما كانت وظائفهم ومناصبهم، كما لا يمكن أن يتم عن طريق استخدام العنجهية الوطنية والقومية وتكرار الإشادة بأمجاد التاريخ

العراقي والتغنّي بعظمة الشعب العراقي وانتصاراته الحضارية.

٣- أما الحقيقة الثالثة فهي ضرورة التمييز والتفريق بين مفهوم الوطنية والالتزام بالانتماء الوطني، وما يتطلبه هذا الالتزام من مواقف عملية وواقعية مشحونة بالمخاطر الشخصية والتضحية الذاتية الطوعية الصامتة ونكران الذات، وبين العواطف والانفعالات المتاجحة التي تتصاعد بين فترة وأخرى أو في المناسبات بسبب الغربة والحنين إلى أماكن الذكريات ومواقع العيش الهانئ مع الأهل والأقارب والأصحاب داخل الوطن والإنشداد إلى مرابع الطفولة والشباب والرغبة العاطفية في مشاهدة الدار والحي والقرية والمدينة والبلاد التي عاش فيها المرء جزءاً من حياته حيث أن ذكريات الماضي وأحداثه الشخصية تبدو دائماً أكثر جمالاً ورفاهاً في ذاكرة الإنسان وخواطره وهي تشده للعودة إليها والحنين لتذكرها.

لذلك فإن جميع صور التعبير عن المشاعر العاطفية والأقوال المأثورة والعبارات الأدبية البليغة وقصائد الشعر والأغاني والأناشيد والمسرحيات والخواطر الصحفية والأعمال السينمائية وأكثر أشكال الفعاليات الأدبية الإبداعية التي تقال وتؤدى بأسلوب انفعالي عاطفي والتي تتغنى باسم الوطن مئات المرات ليست أكثر من مشاعر إنسانية طبيعية للتعبير عن الحنين إلى الأهل والوطن في إطار ما وضعناه آنفاً لكنها ليست هي الوطنية وليست هي الالتزام بالانتماء الوطني في كل الأحوال.

الحل:

إن الحل في هذا الموضوع يبدأ بالدرجة الأولى وببساطة في تغيير القناعة الراسخة في أذهان المواطنين العراقيين بانعدام المساواة والعدالة في تطبيق القوانين والعقوبات من قبل الدولة والحكومة والمسؤولين، واعتقادهم القاطع بتورط موظفي الدولة وأصحاب المناصب الكبيرة في الجهاز الإداري الحكومي في ممارسة الفساد والاشتراك فيه والتستر عليه بجميع أشكاله ومستوياته، وتوصل أعداد كبيرة من المواطنين إلى حالة اليأس من إمكانية إصلاح الأوضاع والقضاء على الفساد.

إن تغيير مثل هذه القناعات أو إزالتها يمكن أن يتم عن طريق التطبيق الصارم

والعادل لأحكام القوانين وتنفيذها على الجميع بطريقة متساوية بعيدة عن أي انحياز أو محاباة.

إن إيصال المواطن إلى الاقتناع بأن القوانين والعقوبات أصبحت تطبق على الجميع دون استثناء ودون تمييز أو محاباة هومن أولى الضرورات الحيوية في إنجاح الحل المطلوب... وبدون ذلك ستبقى عملية الإصلاح والحل عاجزة وعرجاء وغير فعّالة.

إن شيوع وانتشار القناعة بين المواطنين بأن المساواة والعدالة في تطبيق القوانين والعقوبات قد بدأ تنفيذه على الجميع فعلياً وواقعياً من قبل الدولة في جميع المؤسسات والوزارات في البلاد وعلى جميع المستويات العليا والدنيا، سيدفع ويشجّع أعداداً هائلة من المواطنين المتذمرين اليائسين والصامتين في الظروف الحالية إلى التحرك نحو مساعدة الدولة والتعاون الطوعي معها والعودة بكل فخر واعتزاز وبسرعة إلى الالتزام بالانتماء الوطني وترجمة ذلك الالتزام بمواقف عملية شجاعة، وسوف يثير فيهم روح النخوة الوطنية والاعتداد بالوطن والوقوف إلى جانبه في الصغيرة والكبيرة بغض النظر عن نوع السلطة أو الحكومة الموجودة على رأس المسؤولية، وإذا كان تطبيق المساواة حقيقياً وجدياً على الصعيد العملي ووفق القوانين والأصول الموضوعة فإن الشعب سيفهم ذلك بسرعة وسيقتنع وسوف لن تحتاج السلطة أو الحكومة إلى الدعاية أو التبشير بإجراءاتها الرسمية لأن الناس سيتباشرون بذلك بالسرعة اللازمة.

إن هذا الحل ممكن وهيّن وتحت السيطرة ولا يحتاج إلا إلى الإرادة الصلبة المخلصة والقرار الصارم غير المتردد وغير المنحاز من قبل عدد محدود من المسؤولين المشرفين على المناصب الهامة والأساسية في البلاد في بادئ الأمر.

إن استنهاض روح الالتزام بالانتماء الوطني هي عملية اجتماعية كبرى معقدة وشاملة وهي تتأثر بمجموعة كبيرة من العوامل، إلا أن الدولة بإمكانها في أي وقت تشاء أن تأخذ زمام المبادرة الجديّة وتحقيق الإصلاح والمعالجة السريعة والحقيقية لهذا الموضوع الخطير.

كذلك لابد أن تأخذ المعالجة منهجاً هجومياً لا يعرف المهادنة أو المراعاة أو التردد

وبعيداً عن روح المحاصصة الفئوية، وذلك من خلال تحريض المواطنين وتشجيعهم على عدم السكوت وعدم الخضوع للابتزاز والمبادرة الفورية للتبليغ عن المخالفات والارتكابات التي يطلعون عليها في مجال حياتهم اليومية.

كما يتوجب على الدولة أو السلطة التنفيذية التوجه لتصديق شكاوى المواطنين وتكريمهم عن أي تبليغ يتقدمون به مهما كان لفضح حالات الفساد والرشوة والمحسوبية في أي مكان في البلاد خصوصاً في المرحلة الأولى من عملية الإصلاح، مع الميل للانحياز إلى جانب المواطن وشكواه وتبليغاته، والبدء الفوري لفتح وإعداد ملفات الاتهام وعدم الميل لتبرئة المسؤول أو الموظف الحكومي وبالمقابل لا يمنع من المباشرة بعقوبات تأديبية سريعة ضد التبليغات الكاذبة والوشايات الكيدية عند توفر الأدلة المناقضة.

إن هذا المنهج الهجومي في المعالجة الصارمة سيضع الجهاز الإداري وهرم الدولة المدني بأكمله في حالة من الارتياب والخوف الدائم وسيجعل إرادة المواطن وحقوقه هي المسيطرة والنافذة وصوته هو الأعلى، وبدلاً أن يكون المواطن هو الخائف والمهان والضعيف والمعرض للابتزاز وهو صاغر وساكت، سيكون الموظف في أي مكان وأي مستوى هو الخائف والمتوجس من غضب المواطن ونفاذ صبره كما هي الحال في جميع دو ل العالم المتقدم، حيث يسعى الموظف لاسترضاء المواطن وتجنب غضبه لأن شكوى المواطن إلى المسؤول الأعلى في المؤسسة سيكون أمراً مدمراً لأي موظف تتجه ضده الشكوى. وفي هذه الحالة لن يرتبك أو يخاف إلا الموظفين الفاسدين المرتشين أو المهيأين لممارسة الرشوة والابتزاز وارتكاب الفساد، بينما بالمقابل سيتحقق الرضا والقبول والتأييد والاستعداد والاندفاع للتعاون عند الغالبية العظمى من أعضاء الجهاز الإداري الحكومي في عموم البلاد وعلى جميع مستويات الهرم الإداري.

وعلى الدولة أو الحكومة الاستعداد المسبق لمواجهة الضجّة المفتعلة والمحتملة والتذمر الذي ستقوم به شبكات الفساد والتزوير والابتزاز والرشوة تحت حجة عدم تمكنهم من العمل في أجواء الخوف والرعب وهنا يتوجب على الدولة مواجهة هذا الاعتراض بتصعيد أكبر وفتح المزيد من ملفات الاتهام ضد الموظفين المعترضين

تحت مبرر محاربة خطة الإصلاح، وسوقهم إلى المساءلة، وسرعان ما ستعود الأمور إلى الهدوء التام.

كذلك فإن دعم الجهاز القضائي وبصورة خاصة هيئات التفتيش والنزاهة وتشجيعهم والوقوف الحازم إلى جانب قراراتهم التي يتخذونها بشأن الفساد والإسراع في إصدار الأوامر الإدارية اللازمة لفرز العدد الكافي من القضاة ورجال القانون والإداريين المتفرغين لحملة مكافحة الفساد المالي والإداري، كل ذلك سيساعد على ظهور النتائج السريعة والملموسة لعملية الحرب على الفساد، وانعكاس ذلك على قناعات المواطن.

ومن جانب أخر فإن تغطية النشاطات الرسمية والموجهة ضد الفساد والفاسدين على المستوى الإعلامي والتزام منهج فضائحي في الكشف عن وقائع المحاكمات وعن أعمال السرقة والتزوير والرشوة والتخريب والاعتداء على المال العام وكل ما يضرٍ بالوطن سوف يدفع المواطن ويقنعه بأن الدولة والحكومة هي صديقته وعونه وسنده وهي جادة في حربها ضد الفاسدين الذين يبتزونه ويسرقون نقوده ويعرِّضونه للإهانة والإذلال في كل صغيرة وكبيرة تتعلق بالمعاملات الروتينية والإدارية، لذلك سوف يسارع لدعم إجراءات السلطة والحكومة وسوف يندفع بسرعة وبلا تردد للدفاع عن مصالح الدولة ومؤسساتها وبالتالي سوف يقترب بخطوات عملية متسارعة وطوعية نحو الالتزام بالانتماء الوطني.

أما الأهم في جميع هذه الخطوات وغيرها هو الاستمرارية والتواصل في تنفيذها وإدامتها لكي لا تتحول عملية الإصلاح لاستنهاض مشاعر الالتزام بالانتماء الوطني إلى اندفاعه إدارية عابرة ومؤقتة سرعان ما يخبو تأثيرها وتتوقف نتائجها المنتظرة.

كذلك يتوجب على الحكومة والسلطة الاحتفال بتكريم جميع العراقيين الذين كانت لهم مواقف متميزة في الالتزام بالانتماء الوطني وقيامهم بأعمال تتسم بالحرص والتضحية من أجل الوطن والحفاظ على الممتلكات العامة للدولة في الظروف الاستثنائية وذلك بإقامة احتفال سنوي يحضره جميع المسؤولين في البلاد ويكون تحت إشراف رئيس الجمهورية ويتم خلال التكريم شرح وتوضيح مواقف وتضحيات كل شخص عراقي ساهم في خدمة الوطن والحفاظ على الممتلكات العامة في

الظروف الاستثنائية على أن يعطى كلّ واحد من هؤلاء وسام تشريف رسمي له صفة قانونية ودستورية.

كما يُمنح كل واحد منهم مبلغاً من المال يكون مجزياً لإدخال الفرحة لعائلته وسد احتياجاته المختلفة ويكون دافعاً للآخرين لتقديم الخبرة للوطن طوعياً.

إن العشرات من العراقيين الذين حرسوا بالسلاح مؤسسات الدولة ومعاملها التي يعملون بها وحموها من النهب والسرقة والتدمير وعرضوا أنفسهم وأولادهم وأقاربهم لخطر الموت وكذلك العراقيين الذين نقلوا إلى بيوتهم وعلى مسؤوليتهم الخاصة الكتب والمخطوطات والوثائق الهامة والآلات الدقيقة والحاسبات وآليات الدولة والأجهزة الخاصة بالجامعة وكذلك القطع الأثرية واللوحات وحتى المبالغ التي كانت موجودة في فروع البنوك حتى لا تُنهب أو تحرق ثم أعادوها وسلّموها إلى الدولة، هؤلاء وغيرهم هم جنود مجهولون ضحوا من أجل الوطن والتزموا بالانتماء الوطني قبل كل شيء.

إن الاحتفال بتكريم هؤلاء أدبياً ومادياً هو تشجيع لكل العراقيين للاقتداء بهم والسير في طريق الشرف المسلكي والالتزام بالانتماء الوطني.

الفصل الثالث

التسلط "الدكتاتورية"
في سلوك الشخصية العراقية

قومي رؤوسٌ كلُّهمْ   أرأيتَ مَزْرَعَةَ البَصَلْ

الشاعر العراقي

علي الشرقي

هل تتميز الشخصية العراقية بالتسلط
" أي بالنزعة الدكتاتورية " ؟

إذا استعرضنا أنماط وأشكال الاستجابات التي تظهرها شخصية الفرد المصاب بالإحباط وتفحّصنا ردود أفعاله السلوكية والانعكاسية والانفعالية في مواجهة الإحباط والخيبة والحرمان فإننا سنجد أن نزعة التسلط والسيطرة والاستحواذ والهيمنة هي من بين تلك الاستجابات التي يمكن أن يرد بها الفرد على الإحباط والخيبة، وبمعنى من المعاني فإن السلوك الدكتاتوري الذي هو احد مرادفات السلوك التسلطي هو احد النتائج والمنعكسات التي يمكن أن تنشأ عن الإحباط والخيبة والحرمان.

ولما كانت الشخصية العراقية قد ابتليت أو أصيبت أو تأثرت - كما شرحنا في فصل سابق - ببعض صفات الشخصية السياكوباتية والتي تشكل نزعة التسلط إحدى ميزاتها المعروفة فإن الشخصية العراقية قد أصيبت بالتالي بنزعة التسلط التي يمكن أن تتمثل بأنماط وتسميات مختلفة من السلوك.

لماذا ظهرت نزعة التسلط في سلوك الشخصية العراقية؟

رغم هذا التفسير السريع والمختصر فإننا نرى أن الحاجة ما زالت قائمة للإجابة بوضوح أكثر على السؤال الهام والحيوي التالي:

لماذا ظهرت نزعة التسلط "الدكتاتورية" في سلوك الشخصية العراقية؟

وللإجابة على ذلك يمكننا أن نقول:

"إن رد الفعل الانعكاسي أو التلقائي وربما الغريزي الذي يظهره الإنسان في مواجهة حالة الإحباط التي تولّد وتخلق مشاعر دائمة من الغضب والتوتر والنقمة والعداء عند الفرد تجاه الآخرين وتجاه المجتمع وتملأ أحاسيسهُ بالرغبة المتواصلة

لتدمير وإزالة الأسباب والظروف والعوامل التي وقفت حائلاً دون تحقيق أمنياته والتي سدت الطريق بوجهه ومنعته من تحقيق أهدافه وغاياته ورغباته وأوصلته إلى حالة الإحباط التي يعانيها، إن تلك المشاعر والأحاسيس السلبية الانتقامية المتوترة هي ذاتها الأسباب التي تخلق لديه الرغبة والنزعة بإعادة فرض وجوده وإرادته وسطوته وتحكمّه ولو بالقوة القاهرة والإرغام والهيمنة ليكون في وضع قادر على تدمير وإزالة تلك الأسباب والعوائق المذكورة أنفاً وذلك من خلال السلوك الذي يتسم في الغالب بالاستعلاء والتمرد وفرض إرادة القوة والعدوان من قبله وعدم الانصياع للقيود والقيم والقوانين والنظم السائدة والنافذة والمطبقة والتي يراها مفروضة عليه وعدم الخضوع أو القبول بالقوى الموجودة بحكم الأمر الواقع، كل ذلك بهدف تحطيم وتدمير وإزالة تلك الأسباب والعوامل والمعوقات التي سببت له الإحباط ومحاولة السيطرة عليها وإخضاعها لإرادته، وهذه التصرفات بمجموعها تقود- إلى نشوء نزعة التسلط لدى الفرد إن لم تكن ترجمةً واقعية لها، مع العلم ان نزعة التسلط في سلوك الفرد هي ذاتها التي تسمى - النزعة الدكتاتورية - بغض النظر عن المستوى الذي تظهر به أو تطبّق فيه - سواء كان على المستوى البسيط الذي يحكم علاقة الفرد الشخصية أو العائلية مع الآخرين من معارفه، أو على المستوى الأوسع والأشمل والأخطر والذي يتعلق بسيطرة الفرد وهيمنته على الوسائل والعوامل والقوى الجماعية المحركة للمجتمع بأكمله بما في ذلك السيطرة على السلطة السياسية أو العسكرية التي بإمكانها أن تتحكم بإدارة وتوجيه قوى المجتمع المختلفة. وإذا عرفنا كم هي شديدة وقوية وهائلة الحجم تلك الظروف والعوامل والموانع التي واجهت الإنسان في العراق وإعاقته وسدت الطريق بوجهه وأحبطت مساعيه لتحقيق رغباته وأمنياته وغاياته وأهدافه الشخصية والعامة خلال القرون والدهور المتعاقبة، أدركنا عند ذلك حجم الأسبابُ والدوافع والظروف المشددة التي أوصلت الفرد العراقي إلى الحالة المزمنة من الإحباط الشديد والخيبة المريرة وبالتالي زرعت في تكوينه السلوكي نزعة التسلط والدكتاتورية بأقسى وأشنع صورها التطبيقية المنفرة والتي تحولت وتطورت بالتدريج عبر مئات السنين إلى سجيّة وصفة شخصية شائعة وسائدة، والتي ربما فسّرت لنا بالتالي شيوع وانتشار

الأنظمة الدكتاتورية الظالمة وتواصلها الدائم في العراق وبإشكالٍ شديدة القسوة والدموية.

الأنماط السلوكية المتفرعة عن نزعة التسلط في الشخصية العراقية:

إن نزعة التسلط في شخصية الفرد العراقي يمكن أن تتمثل بمجموعة من العناوين والمفردات والدلالات العملية والواقعية المطبقة في علاقات الفرد العراقي وتصرفاته وحياته العامة. ولا بد من التوضيح ان بعض التسميات والعبارات التي نستخدمها في لغتنا الوصفية والأدبية الشائعة قد لا تكون مستخدمة بذات اللفظ والمعنى والدلالة في لغة علم النفس التي نحاول أن نستعين بها في تحليل وتوصيف عدد من الحالات والنزعات السلوكية التي يتحرك في إطارها الفرد العراقي.... فالشخصية التي نميل لتسميتها على سبيل المثال بالشخصية الفردية تسمى في تعابير علم النفس بالشخصية التسلطية أو الدكتاتورية...

إن هذا التوضيح الذي نذكره هنا يهدف لإبراز الترابط بين هذه المفردات ومدلولاتها مفترضين أنها مترادفات لمعانٍ متشابهة منعاً للشبهة والالتباس.

وسنحاول هنا أن نستعرض بشيء من التفصيل ابرز الإشكال والأنماط السلوكية التي نستطيع رصدها ومعايشتها والتعرف عليها في التصرفات اليومية والحياتية للفرد العراقي، مع محاولة الاستشهاد بالأمثلة وبالدلائل المقارنة المستمدة من الوقائع والأحداث التي جرت في الحياة العراقية في مراحلها التاريخية المختلفة.

إن أبرز وأهم تلك الأنماط والاشكال السلوكية التي نعتقد أنها تفرعت عن نزعة التسلط في الشخصية العراقية هي الأنماط والأشكال التالية:

١- العراقي يميل للتسرّع والإنفراد باتخاذ القرارات:

قد تكون صفة التسرع والتفرد من الصفات المعروفة والشائعة عن الشخصية العراقية غير أن الأمر الخطير والمدمر في هذا النهج السلوكي عند الفرد العراقي هو انه لا يميّز ولا يضع فروقاً في تسرعه وتعجله وانفراده باتخاذ القرارات سواء كانت تلك القضايا التي يصدر أوامره وقراراته المتسرعة والمنفردة بشأنها هي

قضايا شخصية وفردية وخاصة أو كانت من القضايا العامة والمصيرية والحاسمة في حياة الأمة بأكملها. ففي كثير من الأحيان لا يعطي الفرد العراقي لنفسه فترة زمنية كافية للتفكر والتبصر والحسابات عندما يريد معالجة أية قضية تواجهه أو تعترضه أو تطرح أمامه ويكون الأمر أكثر سوءاً عندما يتعرض للانتقاد أو التحدي أو التعريض من قبل الآخرين أياً كانوا فهو عند ذاك يتولى معالجة الموضوع برد فعل أني سريع ومباشر دون أن يعرف أو يتأكد إن كان هذا الموقف مناسباً أم غير مناسب صحيحاً أم غير صحيح. فهو بسبب نزعته في التسرع والتفرد لا يتحمل حتى أن يتبصَّر في الأمر أو يعطي لنفسه الوقت الضروري للتفكر والاستشارة في الرد الأنسب والأكثر تأثيراً وفائدة، وعلى العموم وبسبب طيبته ونظرته المباشرة للأمور فإنه يسهل استجراره إلى الكمائن التي ينصبها له الآخرون كما يسهل دفعه إلى مواقف الانفعال الشديد وردات الفعل العنيفة التي قد يخسر بسببها الموقف بأكمله. وتقوم مئات الشواهد على هذا النوع من السلوك الذي ينتهجه الفرد العراقي في حياته سواء في أحداث التاريخ القديم أو الحديث وسواءً كان ذلك العراقي حاكماً أو من عامة الناس. وإذا أردنا سوق الأمثلة على هذا النمط من التصرف فيمكننا أن نذكر تسرُّع الخليفة المهدي مثلاً بقتل الشاعر بشار بن برد عندما تلقى وشاية كيدية تتهم بشار بن برد بالزندقة، وبعد أن أعدمه ندم على ذلك وبكى عليه بعد أن تأكد من براءته.

وكذلك الندم الذي أظهره الخليفة هارون الرشيد على إعدامه للبرامكة ومن بينهم صديقه المقرب جعفر البرمكي بقرار انفعالي متسرع حيث تذكر إحدى الروايات "أن الرشيد سئل عن سبب قتله البرامكة فقال: لو أعلم أن قميصي يعلم ذلك لأحرقته"[١].

وفي عهد صدام حسين أعدم عدد من الموالين للنظام واعتبروا متآمرين وخونة ثم وبعد بضع سنوات رضي عنهم القائد وربما ندم على إعدامهم فتسابق أتباع النظام وأعادوا لهم الاعتبار وسموهم "شهداء الغضبة" وفي بعض الأحيان كانوا يسمونهم "شهداء غضبة القائد" أي أنهم أعدموا عندما كان القائد غاضباً وبعد زوال الغضب عن القائد أعيد لهم الاعتبار فسموهم شهداء الغضبة. ويستطيع القارئ أن يقدِّر

---

(١) البداية والنهاية - ابن كثير - الجزء ١٠ ص٢٠٤ - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

حجم التسرع والاستهتار بالأرواح في مثل هذا العمل الانفعالي الذي أزهق أرواح أولئك العراقيين رغم أنهم من أتباع النظام السياسي الحاكم ومؤيديه.

وبالتأكيد فإن أعتى الإقطاعيين لا يمكن أن يعامل الحيوانات الموجودة داخل مزرعته بهذا المستوى من الاحتقار والاستهانة كما جرى مع أعضاء الحزب الحاكم المساكين في هذه الواقعة المأساوية...

يذكر الدكتور فاضل الجلبي في مقابلة تلفزيونية بأنه عندما كان يشغل منصب وكيل وزير في وزارة النفط في عهد صدام حسين، لم يكن يعرف لا هو ولا وزير النفط كمية النفط العراقي التي يصدرها العراق إلى الخارج ولا السعر الذي يباع به هذا النفط إطلاقاً، وقال: (كنت في المنظمة الدولية أدافع عن شيء لا أعرفه)[1]

كذلك فإن ما أعلن في حينه بوسائل الإعلام وما تم تأكيده رسمياً فيما بعد من أن وزير الدفاع العراقي لم يكن يعلم بهجوم الجيش العراقي على الكويت واحتلاله إنما يشكل مثالاً صارخاً على هذه الصفة السيئة في التسرع والتفرد في اتخاذ القرارات.

وإذا صح ما قيل عن إعدام بعض الأشخاص في فترات سابقة في أعوام السبعينات من القرن العشرين بسبب تشابه الأسماء نتيجة الاستعجال في تنفيذ أحكام الإعدام، ثم تقديم الاعتذار والتعويض المادي إلى أهل المغدورين من قبل السلطة في النظام السابق فإن ذلك يشكل مثالاً إضافياً شنيعاً على صفة التسرع والاستعجال في اتخاذ أخطر القرارات المصيرية.

وهناك المئات من الأمثلة الدالّة على التسرع والاستعجال في اتخاذ القرار لدى الفرد العراقي لا يتسع المجال لذكرها هنا.

ولعل بإمكاننا أن نقول إن في داخل هذه النزعة، نزعة التسرع تكمن أخطر الصفات المدمرة والرديئة في شخصية الفرد العراقي ألا وهي الفردية والتمسك الدائم بفرض الرأي الواحد دون منازع حتى لو تطلب الأمر فرض هذا الرأي بالقوة

---

(١) مقابلة تلفزيونية أجرتها قناة الشرقية الفضائية مع الدكتور فاضل الجلبي تم بثها بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٣م.

القاهرة وبمعنى أخر حتى إذا تطلب ذلك إقامة السلطة القهرية الدكتاتورية لخدمة وفرض الرأي الواحد وهنا تكمن خطورة هذه السجيّة الأخلاقية والسلوكية التفردية في الشخصية العراقية، حيث حركت هذه النزعة عدداً كبيراً من الأحداث الكارثية الفاصلة في التاريخ العراقي من خلال تصرفات وأفعال الأفراد والحكام والملوك والأباطرة والخلفاء الذين حكموا في وادي الرافدين والذين كانوا تحت رحمة النزعة السلوكية السيئة في التفرد وفرض الرأي الواحد. ولا بُدَّ أن تكون هذه النزعة بالذات هي السبب في قيام دكتاتوريات الرأي الواحد في التاريخ العراقي وما نتج عنها من مصائب ومجازر وحروب تصفوية مأساوية. كما حصل في الموجة الدموية التي نفذت في العصر العباسي والتي سميت بالحرب على الزنادقة وموجة التصفيات الدموية الواسعة الأخرى التي صاحبت تطبيق نظرية خلق القرآن وغيرها من الموجات الدموية التي اعتمدت فرض الرأي الواحد وتطبيقه بالقوة القهرية وبالتسلط والدكتاتورية.

والأمر المفجع في هذا الموضوع أن ذات الحاكم "في العراق" يقوم في بعض الأحيان بتبديل قناعاته وتغيير رأيه واجتهاده والانتقال إلى قناعات مناقضة أو مختلفة عن القناعات السابقة التي قطع رقاب الناس بسببها، حيث تشير بعض المصادر أن الخليفة الواثق الذي بالغ في إعدام مَنْ لم يؤمن بنظرية خلق القرآن قد تخلى هو ذاته في آخر أيامه عن هذه النظرية التي أعدم الكثيرين ممن لم يؤمنوا بها وخالفوه الرأي فيها ... إنها صورة صادمة ومفجعة لحالة التسرع والتفرد في سلوك الإنسان العراقي.

وما زال هذا النوع من السلوك المتسم بالتسرع والانفراد في اتخاذ القرار يشكل السبب الرئيسي في الكثير من النزاعات والانشقاقات والخلافات التي تحصل في داخل الأحزاب السياسية العراقية وفي الدوائر والوزارات والمؤسسات والشركات في الوقت الحاضر حيث تجري العادة في أكثر الأحيان بتوجيه الاتهام للمسؤول الأول في الحزب أو المؤسسة بالدكتاتورية والانفراد بالرأي والقرار دون الرجوع لرأي الآخرين أو التداول معهم.

كذلك فإن شدة تمسك الفرد العراقي بالنزعة الفردية والرغبة بالتسلط وإعجابه

بنفسه وبذاته في ميلٍ نرجسي ظاهر يدفعه على الدوام وباللاوعي نحو السعي لإضعاف وإزاحة الشخص الآخر والتقليل من شأنه وإظهار عجزه وضعف مقدرته وكفاءته أو إلصاق تهم ظنيّة تحريضية خطيرة به وبصورة خاصة الشخص المسؤول أو المشهور أو الناجح أو صاحب المرتبة المتقدمة والمنصب الكبير بقصد إضعافه وتسقيطه وهذا هو ما يشكل بمجموعه الظاهرة السيئة التي يشكو منها جميع العراقيين ونعني بها ظاهرة التسقيط التي يسعى فيها كل فرد لتسقيط الآخرين وتشويه سمعتهم وهي ظاهرة تنتشر بين العراقيين على شكل مرضي في أي مكان في العالم "إضافة إلى العراق" يتواجد فيه العراقيون بسبب العيش أو العمل....

إن هذا التصرف الذي يتحكم بالفرد العراقي والذي يلتزم به وينفذه بدوافع اللاوعي في أغلب الأحيان هو الذي يشكل الجزء المخفي غير المعلن من أسباب المنازعات والخصومات المستمرة والدائمة داخل الأحزاب العراقية والكتل والجبهات السياسية والدوائر والمؤسسات والهيئات الرسمية أو الشعبية أو الاجتماعية وحتى الهيئات الدينية كما يشكل دافعاً للإخباريات الأمنية الكيدية الكثيفة المتواصلة بين العراقيين بعضهم ضد البعض الآخر والتي يتبرعون بها أحياناً دون طلب أو تكليف من الدوائر الأمنية والمخابراتية المختصة، وهي تصرفات يستعصي على الكثيرين من عراقيين وغير عراقيين معرفة دوافعها وأسبابها التي غالباً ما تكون غائبة وغير مفهومة على وجه التحديد، وهو الأمر الذي كثيراً ما أثار حيرة واستغراب ودهشة المسؤولين والموظفين في دوائر الهجرة والمخابرات في الدول المضيفة للعراقيين في العالم حيث يرى هؤلاء انفراد العراقيين دون غيرهم بهذه الصفات السيئة التي تتسم بالمشاغبة والدسائس المتواصلة ضد بعضهم.. وهذا الأمر يتسرّب أحياناً على شكل تعبيرات من التذمر والاستهزاء والاحتقار ضد اللاجئين العراقيين في تلك البلدان.

لقد بات معروفاً أن العراقيين المهاجرين اللاجئين والمقيمين في أرض الغربة يرصدون بعضهم رصداً دقيقاً وبصورة طوعية ويبلّغون دوائر الهجرة والأمن حيثما وجدوا عن كل ما يعرفونه ويشاهدونه ويطلعون عليه من شؤون بعضهم البعض حتى استحال على أي عراقي القيام بأي عمل مهما كان تافهاً وشخصياً دون أن يؤشَّر ويسجل لدى دوائر الهجرة أو الأمن في الدولة المضيفة بسبب الوشايات والتقارير

الإخبارية المرفوعة من العراقيين.

لقد حدثنا أحد العراقيين وهو من اللاجئين المقيمين في إحدى دول أوربا الشمالية في أعوام الثمانينات بأنه كلما غادر هذه البلاد وسافر إلى الأردن أو سوريا أو لبنان للالتقاء بأهله أو أقاربه القادمين من العراق مثلاً يستدعى لدوائر الهجرة والمخابرات عند عودته لبلاد اللجوء التي يقيم فيها ليسألونه عن سبب عدم إبلاغ دائرة الهجرة بأمر سفره أو مغادرته البلاد حسب ما تقتضيه التوجيهات الرسمية حيث يتوجب على اللاجئ إبلاغ دوائر الهجرة لتقوم بخصم مخصصاته الشهرية طيلة فترة غيابه أو سفره.. وبالتجربة فقد عرف هذا العراقي أن التقارير والإخباريات التي يرفعها العراقيون الذين يعرفونه هي التي تجعل دوائر الهجرة تعرف بالضبط متى سافر ومتى عاد لذلك فقد ابتكر طريقة طريفة يستخدمها كلما أراد السفر أو التوجه إلى المطار حيث قرر عدم إخبار أي فرد عراقي على الإطلاق عندما ينوي السفر وعندما يحين وقت سفره فإنه كان يلبس ثياب السفر ثم يلبس فوقها ثياباً رياضية ويحمل على كتفه حقيبة رياضية يملأها بما هو ضروري من حاجياته في السفر دون أن يصطحب أية حقيبة أخرى ثم يخرج من بيته مشياً على الأقدام وكأنه ذاهب إلى النادي الرياضي ولا يستأجر سيارة تكسي إلى المطار من الحي الذي يسكن فيه بل بعد أن يبتعد كثيراً عن الحي الذي يسكنه خوفاً أن يراه أحد العراقيين ممن يعرفونه فيكتب فيه تقريراً إلى سلطات الهجرة، وفي الطائرة يقوم بتغيير ثيابه الرياضية.وبذلك يكون قد أفلت من رصد العراقيين وتقاريرهم والإخباريات الكيدية والنزعة الفردية الطاغية التي تسود بين العراقيين في الخارج.

٢- الحدة في الطبع والمبالغة في رد الفعل التلقائي والانتقامي:

عند حصول أي حادث أو مشادّة كلامية أو أي تصرف يصدر عن الآخرين قد يفهمه العراقي نوعاً من التحدي أو الاستثارة أو الاستفزاز أو الاتهام أو الإهانة فإن ما يسمى بحدة الطبع لدى الفرد العراقي تُفجِّر لديه مجموعة من ردات الفعل الآنية الشرسة والانتقامية تتجاوز ما يتطلبه أو ما يقتضيه الموقف وتندفع الانفعالات لديه سريعاً إلى حدودها القصوى الخطرة غير المحسوبة وغير المنضبطة مع لجاجة

في ممارسة التحدي والعدوان مما يجعل إمكانية السيطرة على التصرفات السيئة والمفاجئة هو أمر في غاية الصعوبة وكثيراً ما يتسبب مثل هذا السلوك الانفعالي المشين والغريب والمنفلت في حصول أحداث ووقائع ومفاجآت ونتائج سيئة وسلبية للغاية وتعطي الانطباع الرديء عن سجايا وصفات الشخصية العراقية المتهورة وحتى إذا عاد هذا الشخص العراقي إلى حالة الهدوء أو الاعتذار عن الإساءات الانفعالية التي ارتكبها آنياً بسبب انفعاله الهستيري غير المنضبط يكون قد فقد الكثير من مكانته وتقديره في نظر الآخرين الذين سيفضلون الابتعاد عنه ولو بالتدريج والنفور من التعامل المتبادل معه.

وكما يحصل هذا الموقف بأبعاده الكاملة من حيث الشكل والمضمون والنتائج على الصعيد الفردي والشخصي فإنه يحصل كذلك وبذات الأبعاد على الصعيد الجماعي الوطني والقومي وهنا تكمن خطورة هذه السجيّة السلوكية الإشكالية وما يستتبعها من نتائج رديئة تنعكس بالويلات والمصائب على شعب العراق بأكمله.

٣- العراقي يفتقد القدرة على التواصل مع الآخرين:

يفتقد الفرد العراقي القدرة والرغبة في التواصل مع الآخرين عند ظهور أولى بوادر الاختلاف والتباين في القناعات والمواقف والآراء بينه وبينهم فإما التوافق الكلي والكامل مع آرائه وقناعاته مع استمرارية التواصل أو الانقطاع التام أو شبه التام...، وهو شكل من أشكال السلوك التسلطي الحدي في تصرفات الفرد العراقي، والذي يعكس الرغبة الخفية في فرض رأيه وموقفه ووجهة نظره.

٤- العراقي يميل للتعالي والتكبّر عند امتلاك القوة و السلطة والشهرة:

يميل الفرد العراقي نحو الجدية في حياته وتصرفاته في الظروف الاعتيادية، وهو يلزم نفسه بعدد من الالتزامات والطقوس الشكلية الثقيلة غير الملزمة وغير الضرورية لأسباب تتعلق برغبته الخفية نحو الأبهة والعظمة وحب الذّات فهو لا يتعاطى كثيراً في المزاح والفكاهة والتعليقات الساخرة خصوصاً مع من لا يعرفهم جيداً أو لم يخالطهم طويلاً لأنه يعتقد أن كثرة المزاح والفكاهة تذهب بالهيبة الشخصية وتُضعف الوقار (وهذا الأمر لا يعني عدم وجود الآلاف من العراقيين الميالين للمزاح

والفكاهة والنكتة الدائمة). كذلك فهو لا يلبس إلا الثياب ذات الألوان الرزينة التي يفضل أن يسميها الألوان الوقورة التي يعتقد أنها تُضفي عليه صفة الوقار والاحتشام والهيبة و الاحترام ويبتعد عن لبس الثياب ذات الألوان الزاهية أو الفرحة أو الصارخة ويراها معيبة ومضحكة وتقلل من الاحتشام، كما يتجنب إلى حد كبير كل تصرف له علاقة بالخفة والطرب والحبور والفرح الصاخب خصوصاً في حضور الآخرين من الغرباء ويحكم على من يقوم بذلك أحكاماً لاذعةً قاسية.. ولا نستبعد أن يكون العراقي قد توارث هذه الاعتبارات والتقاليد والطقوس الثقيلة القريبة إلى الحزن والجدية بسبب ظروف القهر والعنف الدموي والمجازر والأحزان والمظالم التي تتابعت في العراق عبر قرون عديدة إضافةً إلى الأحزان ذات البعد الكربلائي الذي خيّم بمآسيه الثقيلة فوق أرض الرافدين وانغرس في وجدان شعب العراق على مر الأجيال منذ استشهاد الإمام الحسين على النحو المأساوي الكارثي في كربلاء لذلك فإن هذه الصفة المتشددة من الجدية والحزن التي لحقت سلوك الشخصية العراقية هي من التقاليد الاجتماعية المكتسبة المفروضة بسبب الظروف التاريخية.

إن هذا البعد الحزائني العام في سلوك الإنسان العراقي قد انعكس على الكثير من أنماط الفعاليات أو النشاطات الإنسانية والاجتماعية حيث نجد أثر ذلك واضحاً في أسلوب الغناء العراقي الذي هو أقرب إلى النواح خصوصاً الغناء الريفي، وكذلك الموسيقى العراقية التي يغلب عليها الطابع الحزين. وحتى أذان الصلاة أو تجويد القرآن في العراق نجد أن الأسلوب البكائي هو الطاغي على أدائهما العراقي بشكل واضح دون بقية بلدان الوطن العربي والعالم الإسلامي.

إن هذا السلوك هو ما تنتهجه وتنزع نحوه الشخصية العراقية في ظل الظروف الاعتيادية والطبيعية أما في حال تحقيق عناصر القوة والنجاح والشهرة أو إنجاز الغلبة والانتصار فإن سلوك الشخصية العراقية يأخذ شكلاً مضاعفاً من الاعتداد بالنفس والتعالي والعجرفة والنزعة الهجومية وربما العدوانية خصوصاً عند امتلاك وسائل القوة المادية القاهرة كالسلطة والمال والجيوش وعند ذلك تتصاعد لدى الفرد العراقي الرغبة والميل – بصورة قهرية لا إرادية – لإبراز مظاهر التعالي والعجرفة والجبروت وإشهار دلائل القوة والمقدرة والاعتداد بالنفس، حيث يصعب عليه عند ذلك

- وفي أغلب الأحيان - البقاء في موقع التواضع والسكينة والسلوك المسالم، فيبدو ميالاً على نحوٍ مباشرٍ للمباهاة وإبراز "أي مظهر لإرادة القوة"[1] يمكن أن يستخدمه لفرض السيطرة والتسلط على الغير، حيث تتضخم لديه حالة (الأنا) بأبعادها المرضية.

وفي هذا الشأن سوف نذكر مثالين من بين مئات الأمثلة الدالة على هذا المعنى، والمثال الأول يعود إلى الألف الثاني قبل الميلاد أما المثال الثاني فيعود إلى الألف الثاني بعد الميلاد، والهدف من الاستشهاد بالمثالين هو الكشف عن وجود صفة التسلط والتحكم والاستحواذ والنزعة الهجومية في سلوك الفرد في مجتمع وادي الرافدين أو ما نسميه بالفرد العراقي في الزمن الحاضر وانطلاق نزعة التسلط لديه حين يتملك وسائل القوة والغلبة والجبروت والانتصار.

فالحادث الأول الذي سنتحدث عنه باختصار هو الهجوم الغامض وغير المبرر الذي قام به حمورابي للقضاء على صديقه وحليفه الملك زمري ليم ملك ماري - وهي مملكة وحضارة قديمة قامت على الفرات إلى الجنوب من الموصل - حيث أقام هذا الملك (زمري ليم) حلفاً مع الملك حمورابي بعد أن توثقت الصداقة والعلاقة الودية بينهما، وكان حمورابي بحاجة إلى هذا الحلف بسبب صراعاته التي كانت قائمة ومتواصلة مع الممالك الأخرى المحيطة بمملكته في بابل، غير أن حمورابي بعد أن سيطر وبالتدريج على تلك الممالك وقضى عليها الواحدة بعد الأخرى وأصبحت لديه قوة عسكرية كبيرة هاجم صديقه وحليفهُ الملك زمري ليم واحتل مملكته عام ١٧٥٩ قبل الميلاد وهدم أسوار مدينة ماري كما هدم واحرق القصر الملكي الذي كان يعتبر من عجائب الدنيا، أما الملك زمري ليم ملك ماري وصديق حمورابي وحليفه "فلا شيء معروف عن مصيره"[2] ولا مصير عائلته، ولم تقدم المصادر التاريخية أي تفسير للأسباب التي دفعت حمورابي للهجوم على مملكة ماري والقضاء على صديقه وحليفه الملك زمري ليم سوى إشارات متكررة بأن الهجوم قد حصل بعد أن فرغ حمورابي

---

(١) معجم علم النفس والتحليل النفسي، - د. فرج عبد القادر طه - ص٢٧٦، دار النهضة العربية، وهذه العبارة هي تلخيص مكثف لنظرية أدلر في تعريف العدوان.

(٢) د. عيد مرعي تاريخ بلاد الرافدين، ص. ٨٠

من القضاء على الممالك المحيطة بمملكته "بابل"...

إن انقلاب حمورابي فجأة ضد صديقه وحليفه والقضاء على مملكته هو تصرف محيّر وغامض وغير مفهوم علمياً وتاريخياً وعقلياً.. ومن غير الممكن تفسير هذا السلوك وهذا التصرف الذي أقدم عليه حمورابي خارج الأسباب المرتبطة بنزعة التسلط والسيطرة والنزعة الهجومية التي تأججت لدى الملك حمورابي عندما قويت مملكته وامتلك وسائل القوة القاهرة وبعد أن تأكد له إمكانية تحقيق النصر (الواقع ان مدونات تلك الفترة بالذات لم يوجد بينها ما يوضح كيف تدهورت العلاقات ووقعت الحرب مع ماري ولكن يبدو انه لم تكن هناك حاجة لوجود دوافع مباشرة للحرب وأنها كانت بالنسبة لحمورابي مسألة أمر واقع)[1].

وفي المدونات البابلية هناك ذكر خاطف لهذه الحملة تقول "بناءً على مشيئة كل من أنو وإنليل قام حمورابي بتخريب أسوار ماري..."[2] ومعنى النص إن حمورابي قام بالحرب على ماري وتخريب أسوارها والقضاء على صديقه بناءاً على طلب ورغبة من الإلهة أنو والإلهة إنليل، أي أن الآلهة هي التي طلبت من حمورابي ان يفعل ذلك.. إنها الحجة السخيفة الخيالية التي لجأ إليها حمورابي لتبرير سلوكه التسلطي العدواني التوسعي المدفوع بنزعة الهجوم والسيطرة والاستحواذ المزروع في شخصيته التسلطية.

أما المثال الآخر فهو يبعد في الزمن عن المثال السابق حوالي أربعة آلاف سنة، فإذا تذكرنا الأسباب والمبررات التي طرحها النظام في العراق عن أسباب قيامه بالهجوم على إيران واحتلال أجزاء من أراضيها في عام ١٩٧٩ والتسبب في نشوب الحرب التي استمرت ثماني سنوات وسقط فيها مليوني قتيل من البلدين، سنجدها أسباباً ومبررات تافهة وسطحية وصغيرة لا تعدو أن تكون حججاً ومبررات لتغطية نزعة التسلط التي تصاعدت وسيطرت على سلوك حاكم العراق - صدام حسين -

---

(١) تاريخ سوريا. د. عبد الله الحلو. الكتاب الأول. التاريخ العام، ص٣٩٠ - مطبعة الف باء - الأديب - دمشق.

(٢) نفس المصدر، ص٣٩١

وتحولت إلى رغبة هجومية لتحقيق السيطرة والهيمنة وتحقيق الانتصار العسكري على بلاد كبيرة وعريقة في التاريخ مثل إيران التي تعتبر الامتداد التاريخي للامبراطورية الفارسية.

إن هذا الشعور الذي سيطر على تصرفات وسلوك حاكم العراق قد تصاعد لديه على نحو استحواذي قهري عندما شعر بامتلاكه وسائل القوة القاهرة في ذلك الوقت واعتقاده بضعف النظام في إيران وتفكك الجيش الإيراني على أثر انتصار الثورة الإيرانية.

وحتى عملية احتلال الكويت لا تخرج في أهدافها وغاياتها وتنفيذها عن الرغبة العراقية في فرض سلوك التسلط وتأكيد نزعة السيطرة والهيمنة وإبراز إرادة القوة.،، وكل ما عدا ذلك من أسباب ومبررات وردت في التفسيرات الإعلامية والصحفية والتحليلات السياسية لا تتعدى عن كونها اللمسات الفنية لتهيئة وإعداد مسرح العمليات...

وربما أمكننا القول كذلك أن مظاهر السلوك الذي يتسم بالاستعلاء والتكبر والعجرفة لدى الفرد العراقي إنما يتجلى أكثر وأكثر عندما يكون متقدماً أو بارعاً أو مبدعاً في شأن أو حرفةٍ أو مهنةٍ أو فنٍ من الفنون..

وبإمكاننا الاستشهاد ببعض أبيات الشاعر العراقي الشهير أبو الطيب المتنبي في الفخر والتكبر والتعالي والاعتداد بالنفس بما يشير إلى المبالغة الفائقة في التزام هذا السلوك المدفوع بالرغبة الكامنة لإبراز نزعة التسلط والتفرد والهيمنة والتعالي مثل قوله:

وكل ما قد خلق الله وما لم يخلق

محتقر في همتي كشعرةٍ في مفرقي

إنها المبالغة الهائلة في الاستعلاء الفائق والتكبر والاعتداد بالذات وقد بلغ حدوده القصوى اللامعقولة فهو يرى من موقع همته وعزيمته القوية المتعالية المتكبرة أن كل ما قد خلق الله من مخلوقات وما لم يخلقه بعدُ هي أمور لا أهمية لها في نفسه بل محتقرة في رأيه وفي همته وعزمه ولا تساوي أكثر من شعرة واحدة في مفرق شعر رأسه.

ومنذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا من النادر أن نجد شاعراً عراقياً مبدعاً ومتفوقاً ومشهوراً قد استطاع التخلص من نزعة التكبر والاستعلاء وحب الذات.

وهكذا نرى أن الإبداع الاستثنائي للفرد العراقي يترافق في كثير من الأحيان بسلوك من الاستعلاء والاعتداد اللامتناهي بالذات الفردية.. كذلك يتجلّى عنده سلوك التكبُّر والعجرفة والاستعلاء حين يتبوأ منصباً هاماً في الدولة أو المجتمع.

وفي أول فرصة تسنح للعراقي بامتلاك وسائل الشهرة والنجاح وذيوع الصيت والسمعة على نطاق واسع لأسباب تتعلق بإبداعه أو ذكائه أو خبرته في شأنٍ من الشؤون أو بسبب تعيينه في منصب أو وظيفة هامة أو عندما يتسلم مسؤولية سياسية أو إدارية يمكن أن ترفع مرتبته وتلفت الأنظار إليه أو تجلب له الشهرة الواسعة بين الناس.. نقول: في أول فرصة تلوح للعراقي في صعود سلم الشهرة "ولا نقصد كل عراقي على وجه الإطلاق" فإن تغييراً سلبياً سريعاً وظاهراً يطرأ على سلوكه تجاه أصدقائه ومعارفه وأقاربه وجميع الآخرين المحيطين به ممن يعرفونه ويعرفهم، ويبدو ذلك التغيير واضحاً في أسلوب تعامله ولهجته وأحاديثه معهم والتي تتحول سريعاً إلى لهجة فوقية آمرة وأحاديث استعلائية يغلب عليها معاني القوة والعجرفة كما تظهر على تصرفاته ملامح التوتر وسرعة الجزع والضيق وعدم التحمل تجاه بعض أصدقائه ومعارفه من الذين يستمرون في الحرص على الاتصال به والسعي لمخالطته بذات الروح السابقة من الأخوّة والبساطة والتواضع التي كانت سائدةً بينهم قبل انفتاح أبواب الشهرة والجاه والنجاح. أما المجاملات والتواضع المصطنع الذي يحاول العراقي أن يُظهرها لبعض أصدقائه ومعارفه في الأيام الأولى بعد توليه المنصب والمسؤولية وحصوله على الشهرة والجاه فإنها محاولات قصيرة العمر ولا تستمر سوى فترة وجيزة جداً ليحل محلها الافتراق والقطيعة والنسيان والتعالي وفي أغلب الأحيان يخسر ذلك العراقي معارفه وأصدقاءه الحميمين القدامى الذين يتحول أكثرهم إلى عاتبين ومنتقدين لسلوكه وعجرفته وقلة وفائه.

ولعلَّ مثل هذا السلوك الذي يتسم بالتقلب والذاتية والتنكر لقيم الصداقة موجود وسائد في الكثير من المجتمعات والشعوب، وقد نستطيع أن نجد عند العامة من الناس في أكثر شعوب الدنيا أقوال مأثورة وحكم متداولة وأمثال شعبية تسير على

الألسن كمواعظ حياتية في كل زمان ومكان غير أن الأمر في العراق يختلف كثيراً فالعراقيون يتداولون كل يوم مئات الأمثلة والقصص الواقعية المثيرة التي تروي مفارقات غريبة ومحزنة عن هذا النوع من السلوك الرديء وترديدهم للروايات الصادمة والأحاديث التي لا تنتهي عن العتاب واللوم والخذلان الذي يلحقهم بسبب تصرفات بعض أصدقائهم من أبناء بلدتهم أو مدينتهم الذين كانت تربطهم بهم صداقة حميمة ومودة صادقة وربما قرابة متينة قبل أن يكتسبوا الشهرة أو يلتحقوا بمنصب هام.. لقد تحول هذا الموضوع إلى ديدن متواصل لأحاديث العراقيين وتعليقاتهم في كل مدينة عراقية تقريباً وهذا إنما يدل ويؤكد على أن انتشار هذا النوع من السلوك قد أصبح يشكل ظاهرة طاغية في حياة المجتمع العراقي اليومية تختلف عما هو موجود أو سائد من حالات فردية في المجتمعات الأخرى من حيث الدرجة والشدة والأسلوب.

ومن المؤسف أن درجة الاتعاظ وأخذ العبرة في هذا الشأن بين المواطنين العراقيين ضئيلة جداً رغم التقلبات السياسية الخطيرة والحادة والدموية التي تتكرر وتتواصل في العراق وتشمل جميع المناصب والوظائف والمراكز في الدولة على كافة المستويات.

إن الجميع في العراق يدينون سلوك الاستعلاء والتكبر والعجرفة ورغم ذلك ما زلنا نجد أمامنا نماذج من العراقيين يتصرفون بأسوأ شكل من أشكال التكبر والعجرفة والاستعلاء على المواطنين وعلى معارفهم وأقربائهم وأصدقائهم وأبناء مدينتهم، كما نجد ذلك السلوك موجوداً لدى بعض المبدعين من شعراء أو أدباء أو فنانين ممن واتتهم الشهرة أو حققوا النجاح ، وإذا كان مثل هذا السلوك مرفوضاً في الظروف الاجتماعية والوطنية الاعتيادية التي تخلو فيها البلاد من أية قوى أجنبية عسكرية أو غير عسكرية فكيف هو الحال عندما تكون البلاد تحت رحمة الجيوش الأجنبية إن الاستعلاء والتكبر في مثل هذه الظروف يثير الاشمئزاز والقرف والكراهية والاحتقار الشديد عند أكثر المواطنين ضد كل من يتعاطى هذا النوع من سلوك التعالي في ظروف المحنة التي تمر بها البلاد.

ولعلَّ أفضل ما يمكن أن يتعظ به الفرد العراقي ويدفعه للابتعاد عن سلوك التسلط

والتكبر والعجرفة هو أخذ العبرة والموعظة من المصير المأساوي الذي يواجه رجال الحكم والسلطة في كل مرة يتم فيها تغيير النظام السياسي عن طريق الثورة أو الانقلاب أو الاحتلال، خلال العقود الماضية أنهم يعيشون خلال ذلك مرارة الغربة والانكسار والهزيمة ويتعرض المتكبرون والمتعجرفون منهم إلى لعنات الناس واحتقارهم وربما تعرض بعضهم إلى الموت والمخاطر الجدية إضافة إلى الإذلال والمهانة.

إن صفة التواضع بلا شك هي من أجمل نماذج السلوك الاجتماعي الفردي التي يجب أن يتمسك بها الجميع وهي في ذات الوقت تؤكد وجود الثقة بالنفس والاستقرار والرضى في العواطف والانفعالات خصوصاً على الصعيد السياسي ودليل على الانسجام والتوافق بين ما هو ظاهر وما هو باطن من جوانب النفس الإنسانية.

٥- العراقي مبالغ في الولاء ومبالغ في العداء

انسياقاً مع صفة الحدّة في الطباع والشدّة في الانفعال فإن الفرد العراقي يتجه نحو المبالغة في الولاء والمبالغة في العداء، فهو يبالغ ويتطرف في الولاء حين يكون موقفه وموقعه في إطار الولاء، ولا يقتصر الولاء في هذا الوصف على تأييد أو مشايعة الشخص أو المسؤول أو الحاكم بل يشمل كل الحقائق بما في ذلك المبالغة في الولاء للعقيدة أو الدين أو للحزب السياسي أو للتنظيم أو للطائفة أو المدينة أو القبيلة أو الهيئة الاجتماعية أو المؤسسة الاقتصادية...الخ ولتأكيد قوة ولائه فإنه يتباهى ويجلجل في إظهار الحماس الفائق والاندفاع المبالغ فيه بصور وأشكال مختلفة متباينة، وفي كثير من الأحيان يكون اندفاعه منفّراً وموضع انتقاد و احتقار الآخرين، وكذلك فإن هذه المبالغة وهذا الاندفاع والحماس يتملّك الفرد العراقي أيضاً عندما يقف في موقف العداء فهو عندما يتخذ موقف الخصومة والعداء لا يتردد عن ممارسة أعتى وأشرس التصرفات القاسية والإيغال في العداوة والإيذاء وفي حال نشوب الخصومة أو الجفاء يسارع العراقي بانفعال شديد لتخريب كل ما هو موجود أو قائم من وشائج وعلاقات وروابط وجسور قديمة من المودة والثقة بينه وبين من تخاصم معه ولا يترك أي منفذ أو جسر للصلح يمكنه العبور عليه حين تزول

الخصومة ويعود لحالة الصلح والعفو والمسامحة وهناك عشرات الحوادث والوقائع التي يمكن الاستشهاد بها في هذا الشأن - فردية أو جماعية - في كلا الجانبين الولاء أو العداء، سواء في التاريخ المعاصر أو في التاريخ القديم، ولا يسعنا التمادي كثيراً في إيراد الأمثلة في هذا الشأن لأن ذلك سيتسبب في الإطالة وإحداث الخلل في التوازن المفترض بين المساحات المخصصة لكل واحد من مواضيع البحث وعناوينه، غير أن الواجب يقتضي التعريج على بعض الاستشهادات من الواقع العراقي التي سنحاول أن نختارها ونلتقطها من فترات تاريخية متفاوتة وبأشد ما يمكن من الاختصار.

وقبل أن ننتقل لذكر الشواهد وشرح تفاصيلها لا بد أن نشير إلى ملاحظة هامة وحيوية في هذا الشأن وهي: إن موقف الفرد العراقي أو العراقيين عموماً سواء في الولاء أو في العداء هو موقف لا يدعو للاطمئنان ولا يركن إليه كثيراً عند الآخرين لأنه كثيراً ما يتسبب في الفجيعة والخيبة والخذلان خصوصاً عند ذوي الخبرة والتجربة العملية والمعرفة الواقعية بأنماط السلوك الشائعة في المجتمع العراقي. والسبب في ذلك هو ما يُشاع وما يُعرف عن حالة الاندفاع والانفعال والتسرع والقلق والتحول والتقلّب في المزاج وعدم الثبات والتبدل المفاجئ في عواطف ومواقف الفرد العراقي وبشكل متسارع لا يترك أية فرصة لاستدراك الموقف ومعالجة الخلل.

وربما استطعنا أن نقول إن التقلبات السياسية الشرسة والجارفة والدموية في العراق وما يرافقها من تداعيات غريبة تقف شاهداً صارخاً على ما ذكرناه آنفاً. فعلى سبيل المثال فإن مدينة بغداد وهي رمز الحكم والسلطة في العراق منذ العصر العباسي وحتى اليوم قد تعرضت للسقوط والاحتلال أكثر من إحدى وعشرين مرة منذ تأسيسها عام ٧٦٢ ميلادية وحتى سقوطها الأخير عام ٢٠٠٣ ميلادية، وفي كل مرة يتم فيها احتلال المدينة فإنه يتم إسقاط السلطة السياسية وإقامة سلطة أخرى بالقوة وتكون في الغالب دكتاتورية ودموية ومتسلطة أما القاسم المشترك الذي يربط جميع الأحداث في التاريخ العراقي فهو أسلوب العنف الدموي الذي يتم بواسطته تغيير السلطة السياسية.

وفي كل مرة يتم فيها إسقاط السلطة القديمة وإقامة دكتاتورية دموية جديدة يلتحق

بالفئة المنتصرة أعداد كبيرة من البشر من المصفقين والمدّاحين والانتهازيين والمنتفعين الذين يتسابقون على المنافع والنهب ويتظاهرون بالتأييد والولاء والحماس والاندفاع المبالغ فيه كما يلتحق معهم آلاف آخرون من المتملقين والمنافقين الذين يبالغون في المديح والتمجيد ويزينون للمسؤولين الجدد كل عمل يقومون به سواء كان جيداً أو رديئاً أو مخزياً ويبررون لهم إجراءاتهم حتى الشنيعة أو الانتقامية أو اللاقانونية... وبمرور الأيام والسنين والقرون وبالتكرار المتواصل لمثل هذه الأحداث المتماثلة لم يكن غريباً أو مستبعداً أن تتحول هذه الصفة السلوكية الانتهازية الرديئة إلى ميزة اجتماعية شائعة وثابتة ومألوفة تلازم سلوك الفرد في المجتمع العراقي وتصبح جزءاً من طبيعته أو استجاباته الشخصية الرديئة ذات الصفة القهرية الاستحواذية.

أما في الجانب الآخر أي المبالغة في الكراهية والعداء فإنه يكفي أن نتذكر بأن وجود ظاهرة السحل في العراق - أي سحل جثة الميت بعد قتله أو إعدامه هي شكل من أشكال المبالغة في العداء والانتقام، وظاهرة السحل في العراق ليست وهماً وليست مجموعة من أحداث المصادفة أو الأخطاء غير المقصودة،! بل هي ظاهرة لها تاريخ يتجسّد بوقائع عديدة وأحداث معلومة ومحددة ومشخصة بالأسماء والتواريخ، وهي تتكرر وتتوزع على حقب متباينة ومتباعدة من التاريخ العراقي، وإذا لم يكن باستطاعتنا التوسع هنا في الحديث عنها بالتفصيل والإفاضة لضيق المجال فسنكتفي بذكر بعض الوقائع المحددة التي تندرج في إطار هذه الظاهرة اللاإنسانية السيئة التي تبدو وكأنها خدوش كريهة مقززة في وجه التاريخ العراقي. حيث أن أقدم حادثة سحل مرصودة لدينا في العراق هي حادثة سحل الملك شهريراز عام ٦٣٠ ميلادية في المدائن[١] "حوالي ٦٠ كيلومتر جنوب شرق بغداد حالياً" بعد وفاة الملك كسرى أنوشروان وكان ذلك قبل الفتح الإسلامي بفترة قصيرة،.. أما آخر حادثة سحل شهيرة ومعلومة ومسجلة فهي سحل عدد من الجنود الأمريكان بعد قتلهم وحرقهم قرب جسر الفلوجة عام ٢٠٠٤م. وبين حادثة السحل الأولى في المدائن عام ٦٣٠ ميلادية وحادثة السحل الأخيرة عام ٢٠٠٤ ميلادية قرب جسر

---

(١) سقوط المدائن ونهاية الدولة الساسانية - أحمد عادل كمال - دار النفائس - بيروت - ص٣١١

الفلوجة هناك سلسلة من أحداث السحل في التاريخ العراقي تشكل سجلاً مخزياً لهذا النمط من السلوك العدائي العدواني الذي مارسه الإنسان العراقي والذي يتسم بأعلى درجات المبالغة بالعداء والكراهية ولكي تستكمل الصورة تنافرها الكامل بين المبالغة في الولاء والمبالغة في العداء نذكر للقارئ هنا بأن مسلم بن عقيل "رض" وهو ابن عم الإمام الحسين عليه السلام ورسوله إلى أهل العراق قد جرى سحله في مدينة الكوفة بعد إعدامه وكانوا يجرونه من قدميه بالحبال في سوق الكناسة بالكوفة وقد سحل معه في ذات الوقت هانئ بن عروة "رض"[1] وكان العراقيون قد صلوا وراء مسلم بالآلاف عند وصوله إليهم وبالغوا في ولائهم وتأييدهم له قبل أن ينقلبوا عليه وكان ذلك قبل أيام قليلة من اعتقاله وإعدامه ثم سحل جثته في سوق الكوفة...!!

وإذا عدنا إلى أصل بحثنا فإننا نقول إن كثرة عدد الذين يوالون كل نظام جديد وكل سلطة جديدة تقوم في العراق في كل مرة ومع تكرار ذلك الفعل المرة تلو الأخرى يدفع المرء للظن بأن شعب العراق بأكمله "وفق ما توحي به الظواهر" هو الذي يمارس هذه التصرفات وهو الذي ينفذ هذا السلوك، وحين تسقط السلطة مرة أخرى على يد فئة أخرى تذوب وتتبخّر على الفور هذه الفئة العريضة من المداحين والمصفقين المحيطين بأركان الدولة من كل الجهات ليحل محلها فئة أخرى جديدة تقوم بمطاردة الفئة السابقة وإبادتها وإعلان ولائها الرخيص والسريع وتبدو جاهزة ومستعدة للقيام بذات الأدوار السلوكية السيئة التي مارستها الفئة المندحرة. ومرة بعد مرة تشترك في هذا المهرجان الدموي المأساوي أنساق أخرى من أبناء الشعب العراقي لم يحالفها الحظ في المرات السابقة لممارسة هذا السلوك السيئ.. وهكذا وبالتدريج وبالتعاقب والاستمرارية تلوثت أعداد هائلة من العراقيين بهذه الممارسات الرديئة من السلوك المتصف بالمبالغة في الولاء والمبالغة في العداء.

وإذا أردنا النظر إلى التاريخ العراقي من وجهة نظر هادئة فإننا سنجد أن هذه الحالة النفسية والسلوكية السيئة والنمطية المتكررة هي التي كانت السبب في نشوء ظاهرة الأدب والثقافة الرديئة والمنحطة في تاريخ الأدب العربي والتي اعتمدت على

---

(١) البداية والنهاية – لابن كثير – الجزء الثامن – ص١٨٢ – دار إحياء التراث العربي – بيروت.

التمجيد والتملق الزائف والمديح المبالغ فيه وتأليه الحُكّام والأشخاص، تلك الظاهرة التي سخَّرت كل أنواع الإبداع الأدبي والثقافي كالشعر والنثر والرواية والتأليف والغناء والفنون الأخرى لأغراضها الرديئة والتافهة.

وقد نستطيع القول أن الثراء والرخاء والاستقرار الذي شهدته العصور العباسية لمدة خمسة قرون متواصلة قد جعلت العراق هو الحاضنة التي نشأت وتنامت وتطورت فيها هذه الظاهرة من الأدب الرديء والثقافة القائمة على الارتزاق والتملق والمبالغات الخارقة في التمجيد والمديح والثناء والتقرب من الحكام والسلاطين تكسباً ورياءً وما زالت الكتب والمصادر الأدبية القديمة تعج بالنصوص والشواهد والروايات المثيرة التي تؤكد كلها على ظاهرة المبالغة الفائقة التي يمكن أن يسلكها الفرد العراقي لإظهار الولاء.

ولعل أبرز مثال على هذا التصرف المتناقض بين المبالغة في الولاء والمبالغة في العداء في العصر الحديث هو موقف الرئيس عبد السلام عارف من الزعيم عبد الكريم قاسم. وملخَّص القصة أن عبد السلام عارف كان أول شخص طرح شعار "ماكو زعيم إلا كريم" ونادى به وكان ذلك خلال فترة العمل السري للضباط الأحرار، وهذه الحقيقة قد لا يعرفها الكثير من العراقيين، لقد كان مندفعاً ومتحمساً ومبالغاً في ولائه وتأييده لعبد الكريم قاسم خلال العمل في اللجنة العليا للضباط الأحرار. والسبب الذي دفعه للهتاف بهذا الشعار هو أنه كان يتحدث في أحد الاجتماعات السرية للجنة الضباط الأحرار "ولم يكن عبد الكريم قاسم حاضراً ذلك الاجتماع" فأبلغ الحاضرين: إننا قررنا أنا وعبد الكريم قاسم القيام بالانقلاب يوم السبت التالي... وشعر بعض أعضاء اللجنة بأنهم أهينوا واحتجَّ هؤلاء بحرارة قائلين أنه لا يمكن اتخاذ القرارات بهذه الطريقة... لكن عارف لم يتزحزح عن موقفه ورد قائلاً: أما السبت أو لا شيء [ونرجو من القارئ الكريم الانتباه إلى دكتاتورية الرأي الواحد في هذه الجملة الأخيرة] ثم هتف عبد السلام عارف قائلاً: "أقول لكم أيها الإخوان ماكو زعيم إلا كريم"[1]... إنها بلا شك مبالغة في الولاء... وتدور الأيام

(١) حنا بطاطو – العراق – الكتاب الثالث – ترجمة عفيف الرزاز – ص١٠٨– مؤسسة الأبحاث العربية.

وتنجح الثورة – ويختلف عبد السلام مع عبد الكريم ويرفع الشيوعيون هذا الشعار "ماكو زعيم إلا كريم" لعزل عبد السلام عارف ويعزل عارف عن مناصبه ويسرح من الجيش ويقدم للمحاكمة ويحكم بالإعدام.. لكن عبد الكريم قاسم أبقاه في السجن ولم ينفذ فيه حكم الإعدام... وينفرد عبد الكريم قاسم والشيوعيون بالحكم وترتكب أخطاء كثيرة ويسود التذمر ضباط الجيش... وفي ٨ شباط ١٩٦٣ يتم إسقاط حكم عبد الكريم قاسم ويُساق الزعيم عبد الكريم قاسم هو وأركان حكمه إلى دار الإذاعة بعد أن اتصل بالانقلابيين عارضاً عليهم الاستسلام مقابل الحفاظ على حياته، وفي دار الإذاعة وبقرار عراقي متسرع كالعادة يصدر حكم الإعدام بحقهم جميعاً وفي تلك الدقائق الحاسمة يطلب عبد الكريم قاسم من عبد السلام عارف استثناءه من حكم الإعدام قائلاً له لا تعدمني فأنا لم أعدمك... إلا أن عبد السلام عارف لم يستجب لهذا الرجاء الأخوي بل استجاب إلى النزعة العراقية في المبالغة بالعداء وأصرَّ على إعدامه ولم يقم بأي جهد حتى لتأجيل تنفيذ الإعدام فأعدم عبد الكريم قاسم رمياً بالرصاص بينما كان عبد السلام عارف جالساً مع أعضاء القيادة الجديدة في الغرفة المجاورة...

لقد كان العراقي – عبد السلام عارف – مبالغاً في الولاء كما كان مبالغاً في العداء وبالحدود القصوى التي لا تعرف الاعتدال ولننظر إلى هذه الحادثة أيضاً:

في نيسان من عام ١٩٦٠ قام النائب الأول لرئيس الوزراء في الاتحاد السوفيتي السيد ميكويان بزيارة للعراق.. وقد بالغ الشيوعيون العراقيون في استقبال الضيف الشيوعي ودفعوا حشوداً هائلة لاستقبال الضيف حتى أن السيارة التي كان يستقلها الزعيم عبد الكريم قاسم وضيفه السيد ميكويان لم تستطع التحرك إلا بصعوبة وقد استغرقت أكثر من ساعة كاملة وهي تقطع الطريق بين المطار (مطار بغداد القديم) وقصر الزهور والذي لا يستغرق عادة أكثر من عشر دقائق في تلك الأيام وعندما توجه ميكويان في ١٢ نيسان لزيارة ورشات السكك الحديدية، أصدرت السلطات تعليمات مشددة تأمر العمال بالانتظام في العمل أثناء وجود الضيف في المنشآت التابعة للسكك الحديدية، إلا أن هذه الأوامر قد تم تجاهلها وترك العمال أعمالهم ومواقعهم ليحتشدوا حول الضيف في محاولة منهم لتأكيد

ولائهم له وتعريفه بأنهم من الشيوعيين.... وتصل المبالغة في الولاء حدها الأقصى عندما ركع أحد العمال العراقيين وهو عامل شيوعي - على ركبتيه وقبّل يد ميكويان...!!..

إنها المبالغة العراقية في الولاء لكنها كانت (مثيرة للاشمئزاز..)[1] كما عبّر عن ذلك مدير السكك العام في مذكرة كتبها في أعقاب تلك الزيارة.

أما مئات الذبائح التي كانت تنحر أمام موكب الملك فيصل الثاني حيثما تحرك وحيثما سار خلال زياراته للمدن العراقية المختلفة والتباهي بين العراقيين في تقديم مظاهر الولاء المبالغ فيه للملك (المفدّى) ولخاله الأمير عبد الإله ولي العهد(الأمين) والحاشية الملكية...، وكما بالغ العراقيون بالولاء للعائلة المالكة وتكريم أتباعهم فقد بالغوا في قتلهم وتقطيع أوصالهم وسحل جثثهم وجثث أتباعهم وأعوانهم والرقص فوق أشلائهم منذ اليوم الأول لسقوط النظام الملكي..وبقية القصة معروفة ومكررة مع حكام أخرين فوق أرض العراق.

وهنا نجد أنفسنا مجبرين - مع الأسف - أن نقول بأن المواقف التي تصدر عن العراقيين في المبالغة بالتأييد والحماس والاندفاع الشديد في الولاء كثيراً ما خدعت القادة والملوك والخلفاء والأمراء والحكام في العراق عبر التاريخ وأوصلتهم إلى قناعات وقرارات واستنتاجات خاطئة وخاسرة وحين يتبيّن لهم بعد فوات الأوان أن ما سمعوه وما شاهدوه وما اطلعوا عليه من مظاهر الحماس المتأجج والتأييد المندفع والولاء المبالغ فيه هو أمر غير حقيقي وغير صادق ولا يعدو أن يكون نفاقاً وادعاءاً كاذباً فإنهم يلجأوون بفعل الصدمة والفجيعة والخيبة لإصدار الأحكام القاسية والمهينة ضد ما يسمونه طباع أهل العراق وغدرهم ونفاقهم وسجاياهم الرديئة.

٦- العراقي كثير الاختلاف صعب الانقياد ولوع بالانشقاق التناحري

يبقى العراقي عضواً فعّالاً في المجموعة التي يعمل معها أو في صفوفها أيًّا كانت تلك المجموعة - سياسية أم إدارية أم اجتماعية أم اقتصادية - إلا أنه وبسبب تحكم

---

(١) حنا بطاطو - العراق - الكتاب الثالث، ص ٢٥٦، ترجمة عفيف الرزاز/مؤسسة الأبحاث العربية.

صفات الفردية والتسرع والرغبة في التسلط والسيطرة في تصرفاته وسلوكه العام فإنه يبقى في أكثر الأحيان في حالة قريبة من الاختلاف وعدم الرضا، ويكاد اختلافه يوصله إلى حافة التميز والانشقاق عن المجموعة حيث تشده الرغبة الذاتية والطاغية في داخله لفرض تمايزه الشخصي وإعلان تفرده بالآراء الخاصة والتباهي بقدراته الفردية الفائقة وأفضليته لاحتلال المركز المتقدم. وعندما يختلف مع الآخرين حول أي أمر كان فإنه في الغالب يسعى لتحويل ذلك الخلاف إلى حالة انشقاقية أو تكتلية لا يتراجع عنها خصوصاً في غياب سطوة العقوبات الصارمة لأنه يبقى يبشر بآرائه الشخصية المخالفة للقرار العام بلجاجة مزعجة ودون كلل وصولاً لإقناع الآخرين ولو فردياً بوجهة نظره الخاصة دون أن تشغله كثيراً قضية الحفاظ على وحدة المجموعة التي يعمل معها أو في إطارها "في حزب - أو كتلة سياسية - أو وزارة - أو مؤسسة - أو شركة..الخ" وقد لا يكف عن النشاط الانفرادي أو الانشقاقي إلا في الحالات التي تكون فيها العقوبة التي ستلحق به من النوع الشديد أو المميت.

وعندما يتحول خلافه إلى ما يشبه الحالة الانشقاقية فهو لا يتردد عن الاستمرار في حشد هذه الحالة التكتلية وتعزيزها وتحريكها إلى حد خلق العوائق أمام الآخرين والتلكؤ في إنجاز العمل لإظهار عجز الآخر وذكر نواقصه ومعايبه وضعف قدراته "الإدارية أو القيادية أو الفنية واللجاجة في تجسيم الأخطاء ومواصلة توجيه التهم إلى الذين خالفهم الرأي ولو بطريقة خفية، وإذا صادف وجود سلطة أو هيئة تنفيذية صارمة مستعدة لتوجيه عقوبات مميتة ضد حالات الانشقاق والتكتل والتمرد أو تعتبرها عملاً تخريبياً تآمرياً فإن هذا العراقي يكون قد سار نحو الموت بقدميه وبإرادته الطوعية بسبب إصراره على السير في طريق الانشقاق والتكتل ظناً منه أنه يستطيع مواصلة نشاطه التكتلي أو الانشقاقي دون الوقوع تحت طائلة العقوبة أو المساءلة.. لذلك وبهذه الطريقة ذاتها من اللجاجة والإصرار الغبي وصل المئات من العراقيين إلى الإعدام في ظل النظام المتشدد السابق بقيادة صدام حسين ظنًا منهم أنهم يمكن أن يخفوا نشاطهم الانشقاقي ويفلتوا من العقوبة باتخاذهم بعض التكتيكات السطحية السخيفة الساذجة في خداع الجهات المكلفة بالرصد والمتابعة.

وحين يصل التباين بين العراقيين المختلفين إلى حالة الانشقاق ففي أغلب الأحيان

تفشل وتتوقف جميع مساعي الحوار والإقناع وتصعب العودة للوئام والمودة والتآلف وتعجز كليًا وسائل المصالحة والمزاوجة والتقريب بين الآراء لإقرار الحلول الوسط وتبرز إلى السطح التهم التسقيطية المهينة والأوصاف الساخرة ضد الآراء الوسطية التصالحية والتوافقية ووصفها بأنها مواقف متذبذبة مترددة انتهازية ضعيفة ومائعة وغير حاسمة.

ويصبح في حكم المؤكد أن يأخذ الانشقاق "في بلاد العراق" طابعاً تناحرياً شديداً وعنيفاً بعيداً عن التصالح لينتهي عادة بقطيعة عدائية أو بانقسام تصفوي وربما دموي يتورط فيه الإخوة في التيار الواحد... وتكاد تشير أكثر الانشقاقات التي حدثت داخل الأحزاب العراقية بكل اتجاهاتها الفكرية إلى هذا النهج التناحري التصفوي، وهناك المئات من الأمثلة الواقعية المؤسفة والمثيرة عن الاتجاهات التصادمية التي سارت فيها الانشقاقات التي حصلت في صفوف الأحزاب العراقية منذ بداية القرن العشرين وحتى اليوم كالصراعات التي حصلت بين الأحزاب في العهد الملكي والانشقاق الخطير الذي حصل داخل الحزب الشيوعي العراقي بين ما سمي بالقيادة المركزية واللجنة المركزية وأعمال التشهير والتنكيل والتخوين التي حصلت بين طرفي الانشقاق. وكذلك الانشقاق التصارعي الذي حصل في صفوف القوميين والناصريين وهم في سدة الحكم حيث أدى مثل ذلك الانشقاق في الصف القومي إلى حصول انقلابين عسكريين فاشلين قام بهما الضباط الناصريون بقيادة عارف عبد الرزاق في فترتين زمنيتين مختلفتين ضد حكم الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف رغم أن الطرفين ينتميان إلى التيار القومي الناصري..

وكذلك الانشقاق الذي حصل في صفوف حزب البعث بعد قيام عبد السلام عارف بإزاحة البعثيين عن السلطة في ١٨ تشرين ثاني ١٩٦٣ وظهور تيار واسع انشق عن حزب البعث تحت اسم لجنة تنظيم القطر التي تطورت بعد ذلك لتصبح حزباً يحمل اسم حزب العمال الثوري وقد فشلت جميع المساعي لتوحيد حزب البعث بعد ذلك الانشقاق.

وكذلك الانشقاق الذي حصل في حركة القوميين العرب في العراق والذي استحال بعده إعادة توحيد الحركة.

وكذلك الانشقاق الذي حصل في حزب البعث في ظل قيادة صدام حسين والذي أدى إلى إعدام نصف قيادة الحزب الحاكم... إضافة إلى التحريض الذي أدى إلى إعدام السجين عبد الخالق السامرائي القيادي البعثي المعروف، في القضية الشهيرة التي يعرفها أكثر العراقيين دون أن يكون له دور فعلي في الانشقاق.

وكذلك الاستقالات المتتالية التي أقدم عليها عدد من الأعضاء المؤسسين للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في أعوام الثمانينات رغم ظروف النضال العصيبة ورفضهم العودة للعمل في قيادة المجلس بعد أن فشلت الجهود التي بذلها الشهيد محمد باقر الحكيم لإقناعهم بالعودة باعتباره رئيساً لهذه القيادة.

وكذلك الانشقاق الذي حصل في الجبهة الكردستانية في بداية التسعينات من القرن العشرين والذي تحول إلى حرب دموية طاحنة بين الحزبين الكرديين المؤتلفين في تلك الجبهة - الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني - حيث سقط فيها العشرات من المقاتلين الأكراد.

وكذلك الانقسامات الأميبيّة الانشطارية الحالية التي تعاني منها أكثر الأحزاب والحركات السياسية العراقية المشكلة حديثاً والتي لا يعرف أحد بالضبط أسبابها ودواعيها..

كل تلك الشواهد ومئات غيرها تقف دليلاً على وجود هذه الظاهرة وتؤكد استمرار هذا المنهج الانشقاقي التصفوي في الواقع السياسي العراقي حيث أن طغيان النزعة الفردية التسلطية لدى الفرد العراقي يجعل النضال والسعي للإصلاح لا يأخذ شكلاً اجتماعيًا شاملاً بل يبقى في إطار ذاتي وفردي وشخصي محصور في السعي اللاهث من أجل الإطاحة بالشخص أو المسؤول ليحل محله فرد أو شخص آخر. فالفردية والذاتية المنطلقة من نزعة التسلط في سلوك الفرد العراقي هي التي تميز طبيعة هذا النوع من الصراع أو الاعتراض ضد المظالم، فلا يوجد مشروع جماعي شامل للتصحيح والتطوير "في أغلب الأحيان" كبديل لما هو قائم أو موجود من برامج أو ممارسات خاطئة بل يوجد أسماء لأشخاص بدلاء عوضاً عن البرامج وفي الأرجح يكون الشخص المتحمس والمطالب بالتغيير هو الذي يسعى لاحتلال المنصب أو المركز الذي يوجه نقده إليه وسرعان ما يتبيّن أنه دكتاتور جديد لا يرضى ولا يتقبل

أي تغيير أو تطوير قد يحد من صلاحياته كمتسلط جديد.

وقد نستطيع القول إن من النادر أن يحصل انشقاق في حزب عراقي ثم يعود إلى حالة الوئام والوحدة والانسجام والتآلف والتغلب على موضوع الخلاف بالموضوعية والروح الأخوية دون أن ينتهي إلى تناحر تصفوي تصادمي أو في أحسن الأحوال الانقسام إلى حزبين يحمل كل واحد منهما عنواناً مختلفاً.

وإذا أردنا الاستشهاد بأحداث التاريخ العراقي القديم في هذا الموضوع فسنجد أن صفحات التاريخ العراقي تعجّ بالشواهد المؤيدة والمؤكدة لهذا التحليل الذي نذكره هنا والمتصل بالتركيبة السايكولوجية والسلوكية للفرد العراقي ذات العلاقة بعنوان بحثنا هذا "التسلط "الدكتاتورية" في سلوك الشخصية العراقية". فالخلافات الفكرية والنظرية التي نشأت بين الفرق الإسلامية في العراق مثلاً قد تحولت كلها تقريباً إلى صراعات تناحرية ثم تطورت هذه الصراعات في النهاية إلى حروب تصفوية دموية نفذت بأساليب شنيعة ولا أخلاقية مغرقة بالوحشية إما بالحرب العلنية المباشرة أو بالإعدامات أو بالاغتيالات السرية أو بتدبير المكائد والدسائس القاتلة... فالخوارج الذين قتلوا الإمام علي كانوا من أشد أنصاره وأتباعه ومؤيديه في العراق قبل خلافهم معه ثم انشقاقهم عنه ثم تحولهم إلى فرقة مستقلة لها آراؤها ومواقفها في الكثير من قضايا العقيدة الإسلامية ثم إقدامهم على تكفيره ثم اغتياله في النهاية.

أما فرقة المعتزلة فإنها قد حولت نظريتها الفكرية العقائدية في مسألة خلق القرآن إلى أسوأ دكتاتورية تطبيقية حيث تحولت منذ خلافة المأمون (٨١٣-٨٣٣م) إلى نظام عقائدي يفرض تطبيق هذه النظرية "نظرية خلق القرآن" على المجتمع بالقوة القاهرة وبالعقوبات التنكيلية الدموية، حيث فرضت تلك الدكتاتورية في أول فرصة سنحت لها للسيطرة على الحكم عند تولي المأمون الخلافة رسمياً في الدولة العباسية. وقد سقط تحت ساطورها الدموي وأسلوبها الدكتاتوري التصفوي المئات من المسلمين بينهم عدد من المفكرين والفقهاء ورواة الحديث.

وينطبق هذا السلوك الانشقاقي التصفوي ليس على المسار السياسي الجماعي العام وحسب، بل حتى على المستوى الشخصي، فعلى سبيل المثال حين تصاعد

الخلاف والجدل بين الخليفة الواثق الذي كان يصر على الاعتقاد بأن القرآن مخلوق ويسعى بكل الوسائل لإرغام الناس على الإيمان بهذه القناعة وبين الإمام أحمد بن نصر الخزاعي أحد أشهر رواة الحديث النبوي في العصر العباسي الذي طلبه الواثق فأحضروه إليه مخفوراً إلى سامراء لمناقشته وإقناعه وحين أصر على رأيه بأن القرآن غير مخلوق وأنه كلام الله الأزلي أمر الواثق أن يشدّوه بالحبال على آلة النطع "وهي آلة الإعدام في ذلك الوقت" وقد صاح الحاضرون في ذلك المجلس وكانوا من فرقة المعتزلة – إنه يستحق الضرب –... مما شجع ودفع الواثق للنهوض إليه وقطع رأسه بالسيف.. فبدلاً من قيام أولئك العراقيين المجتمعين عند الخليفة بتهدئة الواثق وتخفيف غضبه باعتبارهم أصحاب نظرية فكرية وبدلاً من سعيهم لتوجيه الخلاف والجدل نحو الحوار الفلسفي والإقناع فإنهم دفعوا الخلاف إلى إطار تناحري تصفوي بتحريضهم الحاكم حتى انتهى الأمر بقتل الإمام الخزاعي وقطع رأسه بعمل انتقامي لئيم... هكذا إذن تنتهي الخلافات والانشقاقات في العراق عندما تبدأ وتنشأ في إطار التيار الواحد والحزب الواحد والدين الواحد... حتى إذا كان الخلاف عقائدياً وفكرياً ونظرياً منذ عشرات القرون وحتى اليوم.

أما السبب في هذا النوع من السلوك الذي يبدو متداخلاً بالمخاطر والمشاكل والاندساس والوشايات والمراقبة الحذرة والذي يبدو قهرياً في كثير من الأحيان فيعود إلى السيطرة الطاغية للأنا الفردية المتسلطة عند العراقي والتي يسعى من خلالها إلى فرض الهيمنة والتسلط والسيطرة على الآخرين وتحقيق الطموح أو على الأقل تكريس قوة الذات الفردية وانطلاقاً من ذات الأسباب التي خلقت هذه الحالة الموصوفة آنفاً فإن عناءً كبيراً يتطلب بذله مع الفرد العراقي لإيصاله إلى حالة الاقتناع والالتزام برأيٍ أو مقترحٍ أو اجتهاد جديد وغريب عليه، إذ من المحتمل أن يجعل رده أو اعتراضه أو وجهة نظره المخالفة مشروعاً بديلاً عن كل ما سمعه من اقتراحات أو مطالب أو تعليمات مما يعيد الأمور للدوران في دوّامة فرعية لا يمكن الخلاص منها أو الخروج من سجالاتها المتشعبة وقد تجسّد هذا النمط السلوكي لدى العراقيين بصورة عملية بما جرى في معركة صفين المعروفة التي جرت بين جيش معاوية والجيش الذي يقوده الإمام علي بن أبي طالب والذي كان يطلق عليه

جيش أهل العراق... فقد نصّب العراقيون الذين اختلفوا مع الإمام علي حول قضية التحكيم في هذه المعركة أنفسهم قادة وحكماء وقضاة ومنحوا لأنفسهم الحق في إصدار القرارات التي يرونها مناسبة بشأن استمرار الحرب أو عدم استمرارها دون أن يكون لديهم أي حرص للالتزام بأوامر وتوجيهات الإمام علي وهو الإمام والخليفة الشرعي والقائد العسكري للجيش الذي يعملون في صفوفه لذلك لم يحافظ هؤلاء العراقيون وأتباعهم على الحد الأدنى من أسس الالتزام الكفيلة بحفظ وحدة الجيش المقاتل ووحدة الموقف السياسي فكانت النتيجة انقسام جيش الإمام علي وضياع النصر العسكري الذي كان قاب قوسين أو أدنى كما ضاع الانتصار السياسي أيضاً تبعاً لذلك.

وفي كثيرٍ من الأحيان يطمح العراقي "إذا تمكن أن يفرض ذلك" بأن يُستمزج رأيه في أية خطة أو أوامر أو توجيهات يمكن أن تصدر إليه أو تطلبها منه الهيئات العليا بأي مستوى من المستويات وهو يفترض "على الأقل في داخل نفسه" أن يكون شريكاً في صنع ووضع القرار لا أن يكون منفذاً فقط إنه يسعى أن يكون شريكاً حتى في الأوضاع والظروف التي لا يسمح موقعه أو مرتبته أو مكانته أن يكون شريكاً في القرار وهو في كثير من الأحيان –وبسبب نزعة الاعتداد بالنفس – لا يحسن تقدير وتحديد مكانته وأهميته بين المسؤولين المعْنيين الآخرين..

إن الرغبة في الاختلاف والاعتداد بالنفس وروح التحدي وعدم الانقياد هي التي تدفع الفرد العراقي لمثل هذا السلوك التمردي أو الانشقاقي أو الاستعلائي ولو بدرجات متفاوتة وفق ما تسمح به الظروف والأوضاع حيث يسعى لجعل رأيه وقناعته واجتهاده أمراً واقعاً أو قراراً ملزماً للآخرين حيثما استطاع إلى ذلك سبيلاً ولعل في هذه العقدة تكمن أكثر الأسباب التي تقود إلى الخلافات والانشقاقات في صفوف الأحزاب والحركات والكتل السياسية العراقية قديماً وحديثاً.

لننظر إلى هذه الحادثة التاريخية التي يذكرها عبد الله بن مسلم بن قتيبة[1] في

---

(١) عبد الله بن مسلم بن قتيبة/ ولد في الكوفة وقتل في بغداد ٢١٣هـ / ٨٢٨م في أواخر عهد المأمون.

كتاب الإمامة والسياسة حيث يقول: "وذكروا أن علياً دعا زحر بن قيس، فقال له: سر في بعض هذه الخيل إلى القطقطانة[1] فاقطع الميرة عن معاوية، ولا تقتل إلا من يحلُّ لك قتله وضعْ السيف موضعه. فبلغ ذلك معاوية فدعا الضحّاك بن قيس فأمره أن يلقى زحر بن قيس فيقاتله، فسار الضحّاك فلقيه قيس فهزمه وقتل من أصحابه وقطع الميرة عن أهل الشام، ورجع الضحّاك إلى معاوية منهزماً فجمع معاوية الناس فقال: أتاني خبر من ناحية من نواحي، أمرٌ شديد فقالوا: يا أمير المؤمنين لسنا في شيءٍ مما أتاك، إنما علينا السمع والطاعة...، وللتبسيط والتوضيح فإن كلام أهل الشام يعني أننا لا نريد أن نتدخل في الأمور التي وصلتك وليس من حقنا ذلك لأنها قضايا تخص القائد والقيادة فلا شأن لنا بها ولا علاقة لنا بتفاصيلها، فليس علينا سوى السمع والطاعة.وكما هو واضح فإن في هذا الكلام تفويض كامل للقائد بالتصرف واتخاذ القرار المناسب فلا حاجة له بالجهد والعناء لإقناع كل واحد من أتباعه بما جرى وما حصل وما يجب أن يحصل...

وبلغ علياً قول معاوية وقول أهل الشام، فأراد أن يعلم ما رأي أهل العراق فجمعهم فقال: أيها الناس إنه أتاني خبر من ناحية من نواحي، وكان يريد إبلاغهم بانتصار صاحبه الذي أرسله لقطع الميرة عن معاوية فقال ابن الكوّاء وأصحابه: - وقبل أن يعرفوا الموضوع الذي يريده الإمام علي التحدث به: - (إن لنا في كل أمرٍ رأياً فما أتاك فاطلعنا عليه حتى نشير عليك).

إن التسامح والرحمة وروح الإقناع والحوار التي أبداها الإمام علي في التعامل مع رجاله وأتباعه من أهل العراق قد أعطت الفرصة لنمو وتكريس تلك الأنماط السلوكية المستحكمة في شخصية الفرد العراقي والمتوارثة في ثقافته منذ آلاف السنين والمتصلة بصورة مباشرة بصفة الفردية والتسلط أي بالنزعة الدكتاتورية التي وجدت متنفساً في السياسة الحوارية والأخوية والصريحة القائمة على الروح الإسلامية في التواضع والمساواة التي انتهجها الإمام مع أهل العراق مما تسبب في تصاعد وشيوع تلك النزعة بين العراقيين على نحو تمردي غير مقبول.

---

(١) القطقطانه / منطقة قريبة من الكوفة - بضم القافين.

ففي هذه الواقعة التاريخية يتبين لنا تماماً تمسُّك الفرد العراقي بالنزعة الفردية الطاغية والاعتداد بالنفس واستعصائه على الانقياد فابن الكوّاء المذكور في الواقعة - "وبغض النظر عن قيمته وأهميته ودوره إن كان نكرةً أو قائداً خطيراً"- لا يقبل غير أن يكون نِدّاً وشريكاً لعلي بن أبي طالب في القيادة وفي صنع القرار ... ولنا أن نتصور كيف يمكن أن يُقاد جيشٌ فيه بضعة مئات أو بضعة آلاف من أمثال هذا العراقي "إبن الكواء" الولوع بالاختلاف المعتدّ بنفسه والعَصيّ على الانقياد والمتمرد على أوامر لم يتبلّغ بها بعد والمعترض على موضوع لم يسمعه بعد وقبل أن يتبلّغ به وهو وإن كان في موقع الولاء إلا أنه قريب من حالة التمرد والانشقاق والعصيان بلا سبب؟

إن ابن الكواء نموذج للعشرات والمئات ممن صادفهم الإمام علي ابن أبي طالب في العراق فأغضبوه وأتعبوه وأربكوا خططه وأفسدوا عليه رأيه كما يذكر في إحدى خطبه بينما كان يسعى دائماً لاستشارتهم وسماع مقترحاتهم والاستئناس بآرائهم بالحوار والنقاش والحجة.. وبدلاً من أن يقابلوه بمزيد من الاحترام والالتزام فقد طغت لديهم الصفات السلوكية التي ذكرناها آنفاً والمتمثلة بالتمسك بأسباب الاختلاف والعصيان والانشقاقات والفتن ومخالفة أوامره ولم يتركوا له أية فرصة لإنجاز أي أمر أو مشروع هام خلال فترة حكمه حتى وصل الأمر بهم أن اغتالوه في النهاية وهو في محراب صلاته.

ولعل هذه الصفات ما زالت ترافق سلوك الفرد العراقي حتى اليوم خصوصاً عند غياب سطوة القوة والعقوبات القانونية الصارمة.

إن السياسة التي انتهجها الإمام علي بن أبي طالب في قيادة الدولة في العراق قد اعتمدت مبدأ الحرية والعفو والتسامح والعدل والأخوة الإسلامية القائمة على الالتزام الأخلاقي الطوعي والإيمان العقائدي الصادق بالتعاليم الإسلامية ... لذلك لم يستخدم الإمام علي وسائل السلطة القهرية للدولة ولم يلجأ للبطش والشدة والقوة القاهرة ... وبسبب ذلك فقد تأججت لدى العراقيين مجموعة من الأنماط السلوكية السيئة الكامنة في الشخصية العراقية والمتوارثة عبر عشرات القرون والتي لم يتوفر لها فرصة التصحيح والتقويم والتأهيل والتي أصبحت جزءاً من صفات الشخصية

العراقية ولكن بالمواصفات السايكوباتية "أي الشخصية المعتلة نفسياً" نتيجة الظروف والأحداث التاريخية الضاغطة التي اتسمت بالاضطرابات والحروب والمجازر والغزوات والعنف الدموي المتواصل في العراق.

لذلك ونتيجة لتلك السياسة التي انتهجها الإمام في العراق فقد انتشرت الفوضى وعمّت الفتن والتمردات على سلطة الخلافة وشاعت ظاهرة العصيان والخروج عن الطاعة ومخالفة أوامر الخليفة وعدم الالتزام بتوجيهاته وأخيراً التطاول على شخص الخليفة الشرعي الإمام علي بن أبي طالب إلى المستوى الذي أدى إلى اغتياله في النهاية.

ولم يكن الإمام علي "ع" مخطئاً في اختيار هذا المنهج في قيادة الدولة في العراق حيث كان المفترض أن يكون هذا الأسلوب في قيادة السلطة المنسجم مع تعاليم الإسلام والقائم على العدل والتسامح والتراحم والتشاور ناجحاً ومثالياً في نظام سياسي يمثل ديناً يدعو في تعاليمه الأساسية إلى العدل والتسامح والتراحم والشورى والمساواة وطاعة أولي الأمر.

غير أن الإمام علي "ع" لم يعط الاهتمام الكافي لحجم الخراب والاعتلال النفسي الذي كان قد أصاب شخصية الإنسان في العراق بسبب القرون المتواصلة من العنف الدموي والمجازر والغزوات الخارجية والاضطهادات والمظالم الجسيمة التي تعرض لها أهل العراق على يد الإمبراطوريات والحكام الجبابرة والجيوش الغازية.

إن العلاقة القائمة على التطبيق المتواصل لحسابات الغلبة والقوة القاهرة المفروضة بالعنف والجبروت من قبل الحاكم والمرتكزة على الدوام على تنفيذ الإجراءات الدموية التصعيدية القاسية اللامحدودة لفرض الأمر الواقع هي التي شكلت ميزان الهيمنة في شكل ومستوى التعامل بين الحاكم والشعب في أكثر أحداث التاريخ في بلاد الرافدين ومنذ عشرات القرون! ولعل الصفات السلوكية الاستثنائية والإشكالية التي ميّزت الفرد العراقي والمجتمع منذ أقدم العصور هي التي شكلت السبب الأبرز في قيام هذا النمط الفريد من العلاقة الشرسة بين الحاكم والمحكوم في بلاد الرافدين.

إن طبيعة الاعتلال النفسي الذي خلفته تلك القرون العديدة بأحداثها الدموية

المأساوية قد جعلت الشخصية العراقية تحمل عيوب ومواصفات - الشخصية السايكوباتية - كما يسميها علم النفس والتي تتسم بعدم الاستقرار وعدم التوافق مع المحيط الذي تعيش فيه والمشحونة بالفجاجة العاطفية والقسوة وقلة التبصّر في العواقب وسرعة الغضب والانفعال والتقلب في المزاج[1].

ومن المؤسف أن تكون مثل هذه الشخصية بمواصفاتها المذكورة آنفاً هي التي واجهت الإمام علي في العراق والتي اضطر للتعامل معها لذلك فقد كانت المفاجأة كبيرةً عند الإمام علي كما كانت الفجيعة كبيرة لديه إزاء أهل العراق الذين أطلق عليهم أوصافاً وأحكاماً قاسية وحادة في خطبه وأقواله الشهيرة بسبب ما عاناه من سلوكهم وتصرفاتهم ومواقفهم الصادمة والمخيبة للآمال وغير المتوقعة...

وأياً كانت التسميات التي يطلقها علم النفس أو الطب النفسي فإن النتائج والانعكاسات وردود الأفعال تبقى موحدة ومتشابهة إزاء ما يمكن أن تفرزه مثل هذه الأنماط السلوكية التي اشتكى منها الإمام علي والتي عانى منها كذلك أولاده الإمام الحسن والإمام الحسين عليهما السلام في العراق، وكذلك ما عاناه منها جميع القادة والحكام الذين جاؤوا من بعدهم في أزمان لاحقة تمتد إلى العصر الحاضر.

ومما يؤكد صحة تحليلنا هذا حول دوافع هذه الأنماط السلوكية التي يشخصها علم النفس والتي تتصف بالتمرد والفوضى والاختلاف والميل نحو الانشقاق والفتن وعدم الانضباط والتقاعس عن تنفيذ الأوامر والتباطؤ في الطاعة، أنها قد توقفت واختفت كلياً بل وتلاشت تقريباً خلال حكم الحجاج بن يوسف الثقفي الذي فهم بفطرته البدوية هذه الحالة المميزة التي يتسم بها الناس في العراق فحدد ما يتوجب

---

(١) يعرِّف علم النفس الشخصية السايكوباتيه بالوصف التالي: هي شخصية الفرد الذي يعاني من انعدام الاستقرار العاطفي إلى درجة تقترب من الحالة المرضية ... ويقصّر صاحبها عن التوافق مع محيطه الذي يعيش فيه، والسايكوباتي مصاب بالفجاجة العاطفية وعدم النضج الأخلاقي، قليل التبصر في عواقب الأمور، عصبي المزاج وسريع الغضب والانفعال / موسوعةعلم النفس . د. أسعد رزوق / ص١٦٧ - المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

عليه القيام به إزاءهم ليزيل ويلغي كل الاحتمالات التي يمكن أن تؤدي إلى انفلات أهل العراق الموصوفين بالثورات والفتن والتمردات ويمنعهم من التطاول على حكمه وإدارته وقراراته فبادرهم بالشر قبل وقوع الشر ليحكم سيطرته المطلقة عليهم ويتمكن من قيادتهم دون أن يلتزم أو يتقيد كثيراً بما يفترضه أو يفرضه الدين الإسلامي من قيود وتعليمات بالعقوبات ودرء الشبهات وغيرها...

وكما توقع تماماً فقد حاول بعض العراقيين أن يتطاولوا عليه شخصياً بإلقاء بعض الحصى عليه عندما أطال السكوت قاصداً ومتعمداً قبل أن يبدأ خطابه الدموي الصاعق في مسجد الكوفة، وربما كان ذلك التصرف منهم من باب الاختبار لمعرفة رد الفعل الذي سيصدر عن هذا الحاكم الجديد وليعرفوا كيف يمكنهم أن يتعاملوا معه وبأي مستوى سيكون هذا التعامل، غير أن ما حصل كان أبعد وأخطر من كل ما توقعوه ..

حيث تكاد تجمع أكثر المصادر التي تحدثت عن ذلك الخطاب الشهير على إيراد عبارة مفادها أن جميع من كان في ذلك المجلس من أهل الكوفة قد أهمَّتْهُ نفسه وتملكه الخوف وظن أن الحجاج كان يقصده ويعنيه بتلك التهديدات الدموية التي تضمنها خطابه الناري. لقد حقق الحجاج مبدأ الصدمة ثم تابع ذلك الموقف بتنفيذ فعلي لعقوبات دموية متناهية في القسوة.

لقد هيأ الحجاج لنفسه وضعاً يستطيع فيه مواجهة كل النزعات السلبية المتحكمة في شخصية الفرد العراقي، وما يمكن أن تفرزه من مواقف وسجايا وطباع وتصرُّفات ومفاجآت استثنائية قد تقود للانفلات والفوضى والتمرد والتطاول واللامبالاة ...

ورغم ذلك لم يخلُ حكم الحجاج فيما بعد من بعض الثورات والتمردات في العراق والتي اضطر لسحقها بقسوة ووحشية لا مثيل لها[1].

وفي العصر الحديث كذلك اختفت أيضاً تلك الأنماط السلوكية في التمرد

---

(١) المقصود هنا بشكل رئيسي ثورة عبد الرحمن بن الأشعث ضد حكم الحجاج والنهاية المأساوية التي انتهت إليها بمجزرة دير الجماجم.

والثورات والفتن والتطاول على الدولة طيلة حكم الرئيس صدام حسين فهو قد فهم طبيعة الاتجاهات السلوكية عند العراقيين كظاهرة تاريخية قائمة وموجودة ثم احتاط لها واستعد لمواجهتها بطريقة جديدة غير مألوفة فهو بالإضافة إلى اعتماده منهج القسوة الدموية والقتل على الشبهة لتأديب من تسوّل له نفسه التطاول "سهواً أو عمداً" لممارسة أشكال التكتل أو الانشقاق أو التمرد أو فرض الرأي تحت حجة الاختلاف أو الاعتداد بالنفس أو اللامبالاة والإهمال والتباهي بمخالفة الأوامر أو التفاخر بالامتياز والتفرد العبقري أو الاستعلاء.. تحت ضغط الدافع القهري اللاإرادي في هذا النوع من السلوك المزروع تاريخياً في ثقافة الفرد العراقي وبنيته النفسية، نقول بالإضافة إلى ذلك المنهج الدموي المتناهي في القسوة فإنه تعامل مع هذه الحالة القهرية من صفات الفرد العراقي السلوكية بإظهار المزيد من الاحتقار والاستهزاء والسخرية اللامحدودة بكل عراقي يريد التمسك أو التظاهر بأحد أنماط السلوك المذكورة آنفاً ونقصد بها الأنماط الاعتلالية ثم أبقى باباً واحداً مفتوحاً للنجاة من الموت أو للتكريم والثواب والإبداع وهذا الباب هو حق الاختلاف والتفرد والتنوع في تمجيد وإطراء وتعظيم آراء صدام حسين وأقواله وشخصيته وإسقاط كل ما عدا ذلك .. ومن أراد التمرد على هذا المنهج أو التوجيه وعدم الالتزام به فعليه أن يتحمل النتائج والعقوبات المتوقعة.. ثم أقرن القول بالعمل ليزيل الشكوك من عقل أي متشكك بجدية المنهج الجديد.

وبالتدريج وبعد سقوط عدد من الضحايا الذين لم يصدقوا جديّة ذلك الانذار ولم يؤمنوا باحتمال تطبيق مثل تلك العقوبات الصارمة اللامعقولة فقتلوا وتحولوا إلى عبرةٍ للآخرين، نقول بعد أن حصل ذلك انتظم الشعب العراقي بأخلاقيات جديدة وألغى من حياته مرغماً جميع أنماط السلوك القهرية وغير القهرية السابقة التي تحدثنا عنها آنفاً وسار وفق ما هو مطلوب منه حرفياً ونفذ الأوامر العليا بأحسن صور الانتظام فتحول إلى شعب من المصفقين الذين يتسابقون في تمجيد القائد الرمز الذي ذابت أمام أوامره وتوجيهاته كل أنماط السلوك التي توارثها العراقيون من أيام السومريين وحتى العصر الحاضر، وربما لم يفلت من فعاليات أو طقوس التصفيق والإشادة والرقص والدبكات والتسابق الهستيري لتقديم الولاء أو على

الأقل الدعاء والمباركة للقائد إلا بعض العراقيين الهاربين في الخارج ولعل من حقنا أن نتساءل "دون أن يغضب أحد من سؤالنا" أين اختفت وأين ذابت تلك الملايين التي تسابقت في التصفيق والهتاف والرقص والتمجيد للقائد؟

وقد لا يكون مخطئاً كثيراً ذلك العراقي الذي حدثنا وهو يقسم بالأيمان الغليظة وكان غاضباً من الذين غيروا ولاءهم ووجوههم وجلودهم وأصواتهم ومواقفهم بعد سقوط النظام وراحوا يبالغون بشتم الرئيس صدام حسين وحكمه ويتحدثون عن بطولاتهم في مقاومة النظام وتحديهم لسلطة صدام حسين حين قال: وهو يستغفر الله أن لا يكون حديثه كفراً أو خروجاً عن الدين: أنا لم أغادر العراق طيلة فترة الحكم السابق وأستطيع أن أشهد بأن رب العالمين وحده فقط هو الذي لم يصفق أو يمجّد صدام حسين في العراق .. ثم يعود ويستغفر الله .. إن هذا العراقي صادق مع نفسه وهو يقول الحقيقة كما رآها ..

ومن جانب آخر فهناك حقيقة تاريخية أخرى بجانب كل ما ذكرناه قد يتوجب علينا أن نذكرها ونعرفها ونعلنها وهي أن تلك الأنماط السلوكية التي التصقت بشخصية الفرد العراقي والتي كررنا ذكرها ووصفها وتعدادها خلال هذا البحث يمكن أن تعود للظهور والانتشار فور غياب سطوة العقوبات الصارمة وسيف البطش والقسوة والخوف والسبب في ذلك أن وجودها وتغلغلها في بنية الفرد العراقي النفسية والسلوكية والثقافية قد تكوّن وتشكل وتواصل عبر قرون عديدة قد تصل إلى خمسين قرناً من الزمان لذلك فإن زوالها ومحوها وتغييرها يحتاج إلى وقت وجهد منهجي موجه ومنتظم.

ورغم أن هذه الأنماط السلوكية قد تبدو في نظرنا إشكالية وغير مقبولة أو صعبة ومحيِّرة ومنفِّرة ومتناقضة لكنها قد تمثل في وجه من الوجوه شكلاً من أشكال قوة الشخصية العراقية المرتبطة بمفهوم الحرية المطلقة والمتعلقة برغبة الانعتاق الدائم ورفض الخضوع للأوامر والأنظمة والقيود التي اقترنت في عقل العراقي اقتراناً شرطيّاً عبر آلاف السنين مع الأوامر والتعليمات الصادرة من الجيوش الأجنبية الغازية الطامعة التي دخلت أرض العراق واحتلته على نحو متتابع وشبه متواصل منذ ظهور أولى الإمبراطوريات في التاريخ في نهاية الألف الثالث قبل الميلاد وحتى

اليوم. حتى صار صدور الأوامر لا يذكّر العراقي إلاّ بالغزاة والمحتلين والدخلاء.

بينما لا نجد أمامنا اليوم "- دون أن نتعب أنفسنا في التفتيش عن الأسباب والمكونات" سوى فردٍ عراقي مشاكس عنيد صعب الانقياد مختلفٍ في أكثر الأحيان، ميالٍ للانشقاق والانفراد والتمرد، عصيٍّ على الطاعة ضعيف الاستجابة للأوامر غير حريص على نجاح الطرف الآخر "الذي قد يمثل المحتل في أعماق عقله الباطني" ولوعٍ بالتحدي والاعتداد بالذات...

لقد أثارت هذه الصفات الإشكالية حيرة الحكام وغضب القادة الذين تولوا مقاليد الأمور في العراق منذ عهود قديمة في التاريخ ولم يستطيعوا تحليل أسبابها أو معرفة دوافعها النفسية والسلوكية فاكتفوا بإصدار الأحكام القاسية والمهينة ضد هذا الشعب المبدع المشحون بالقوة والحيوية الذي صنع أعظم الانتصارات الحضارية في التاريخ..

وقد يكون من الضروري التوضيح في نهاية هذا البحث أن ظاهرة الاستكانة والخضوع والاستسلام وقبول الأمر الواقع التي يبديها شعب العراق في بعض الفترات التاريخية بسبب الاستخدام الوحشي لوسائل البطش والقسوة والعقوبات الدموية الظالمة والتنكيلية ضده إنما هي ظاهرة متحولة غير ثابتة ولا يمكن أن يقاس عليها كما ولا يجب أن يفهم منها بأن هذا الشعب لا يستقيم إلا مع الحكام القساة ولا يستجيب إلا للأنظمة الدكتاتورية والدموية.

إن مثل هذه القناعة خاطئة جداً كما ولا يجب أن يبنى عليها أية أحكام نهائية ومطلقة لأنها ستكون أحكاماً خاطئة وغير واقعية، فالصمت والاستكانة والخضوع وحتى المشايعة التي يبديها شعب العراق في فترة من الفترات للأنظمة والحكام المستبدين أو الذين استخدموا الدرجات العليا من العنف الدموي لإخضاعه وتطويعه، إنما هو سلوك يخفي في ثناياه الكثير من المفاجآت المثيرة والمرعبة حيث أن المتوالية التبادلية القائمة بين الإحباط والحرمان والخيبة من جهة والتمرد والثورة والانتقام والعنف الدموي من جهة أخرى قد تستكين وتهدأ وتتوقف لفترة من الزمن بسبب عوامل الضغط والقسوة الشديدة والإبادة الدموية الجماعية إلا أنها تعود للتفاعل والتحرك والثورة وفي هذه الحالة يكون انفجارها مدمراً ودموياً وفائق

القسوة على نحو مرعب لذلك فالقسوة والعنف والعقوبات الصارمة والدموية ليست هي الحل والعلاج للسلوك التمردي الذي يتميز به شعب وادي الرافدين على وجه العموم.

أما هذا التناقض الصارخ في شكل السلوك العام للشعب العراقي - بين حمّى الفتن والاضطرابات والثورات والتمردات والانشقاقات والخلافات التي لا تنتهي، وبين السكوت والخنوع والصمت والاستكانة والولاء المطلق لكل ما يفرضه ويرغبه الحاكم والدولة فهو ما شرحنا ووضّحنا أسبابه ودوافعه وفق آراء ونظريات علم النفس والطب النفسي في مكان أخر من هذا الكتاب.

٧ - العراقي يميل للظهور والشهرة وإبراز قوة الذات الفردية:

ليس من الضروري أن تكون هذه السجيّة "أي الميل للظهور والشهرة وإبراز قوة الذات الفردية" هي سجية مقتصرة على الإنسان العراقي إلا أن ظهورها الطاغي والمتحكم في سلوكه، إضافة إلى تمسكه القهري شبه المرضي لممارستها على نحو متواصل وظاهر هو الذي دفعنا للحديث عنها بوصفها إحدى الصفات السلوكية للفرد العراقي.

إن السبب في بروز هذه السجية لدى العراقي هو تمسكه الطاغي بالنزعة الفردية والاعتداد بالنفس حيث يسعى بدافع لا شعوري لإظهار وإبراز إمكانياته وتأكيد قوته الذاتية الفردية حيثما أمكنه ذلك وبأساليب شتى، وقد تختلط مع هذه النزعة دوافع أخرى مختلفة هي خليط من الغيرة والحسد والأنانية والمنافسة اللامشروعة مما يزيد من فاعلية هذا النمط من السلوك المتسم بالفردية الطاغية.

وقد يتجلى هذا السعي للظهور وإبراز قوة الذات الفردية لدى الإنسان العراقي من خلال انتهاجه سلوك المبالغة في الكرم الفردي.

وهذا الأمر يظهر بصورة جلية في إصراره مثلاً على إقامة ولائم الأكل الجماعية للأصحاب والمعارف والأصدقاء وهو لا يتردد عن توسيع تلك الولائم لتشمل حتى الغرباء الذين تعرّف عليهم حديثاً وقد يكمن السبب في هذه الرغبة أن هذه الولائم الجماعية التي تضم عدداً كبيراً من الأفراد وليس شخصاً واحداً هي الشكل الأكثر

التصاقاً بانتشار الشهرة وذيوع الصيت وإبراز سمعة الفرد بين عدد أكبر من الناس، كما أن الآلية الشائعة التي يتم فيها تنفيذ تلك الولائم في العراق تجعل من يقيم الوليمة موضع اهتمام وعناية ونظر الجميع لأنه سيكون مركز الصدارة الأول والآمر الناهي في إصدار التوجيهات والتعليمات خلال هذه الفعّالية وبذلك يكون قد أشبع غروره الذاتي الكامن عنده في اللاوعي والرغبة للظهور والتميُّز والتسلط وإبراز قوته وسيطرته الفردية حتى وإن كان بهذا المقدار أو بهذا المستوى المحدود.

وفي بعض الأحيان يبدو هذا النوع من الكرم وكأنه سلوك تسلطي قهري لا إرادي حيث كثيراً ما نجد عراقياً لا يملك المال اللازم لإقامة الوليمة التي يدعو إليها لكنه يقترض أو يستدين مبلغاً من المال ليسدد نفقات الوليمة التي دعى الناس والضيوف إليها والتي قد لا تكون ضرورية أو إلزامية في أكثر الأحيان ولعل القليل من الأفراد في شعوب العالم من يسلك مثل هذا السلوك الغريب. أي يستدين ليستضيف الناس، أما عادة وقوف المضيف وعدم تناوله الأكل مع الضيوف "باعتباره المعزِّب" فهي قد تكون عادة متوارثة عبر عقود وأجيال عديدة ورغم أن التفسير الشائع لهذه العادة هي لكي يبقى مستعداً لخدمة ضيوفه وتكريمهم والإشراف على النواقص التي قد يحتاجونها خلال الوليمة إلا أن هذه الحجة ضعيفة وغير صحيحة بل هي حجة ساذجة وبسيطة للغاية.

إن التفسير الأكثر انطباقاً مع التحليل النفسي لهذه العادة المتوارثة هو الرغبة الكامنة لإظهار التميُّز والتفرُّد ولفت النظر وجلب اهتمام الآخرين لذلك فهذا التصرف هو شكل ساذج من السلوك الذي ينفذ باللاوعي لإظهار التميُّز الذاتي والبروز والخصوصية الفردية. ومن الممكن أن نتبيَّن صحة هذا التحليل بسهولة عندما نلاحظ أن سعي الفرد العراقي لإظهار كرمه الشخصي في المناسبات المكتومة أو الثنائية الخالية من المظاهر العلنية والجماعية يكون سعياً ضعيفاً وفاتراً وخالياً من الحماس في أغلب الأحيان.

وقد تترافق مع هذه النزعة - نزعة الميل للظهور والشهرة - أو تختلط معها نزعة سلبية أخرى تبدو أحياناً انعكاساً لها أو نتيجة من نتائجها وهي: ميل الفرد العراقي لإلقاء المسؤولية على الآخرين دائماً وفي جميع الأفعال والتصرفات السيئة والشائنة

التي يقوم بها في المجتمع أو يتورط في فعلها وذلك دفاعاً عن ذاته الفردية المتعالية لأنه يدرك أن تلك الأفعال والتصرفات غير مقبولة اجتماعياً وأخلاقياً سواء كان قيامه بها إرادياً أو بدافع قهري استحواذي.

٨ ـ العراقي يخاف من المستقبل:

لا تقوم أية علاقة من الصداقة أو الثقة أو الألفة بين الإنسان العراقي والمستقبل بكل دلالاته وفي كل الظروف والأحوال والأزمان والعهود والقرون وبإمكاننا أن نؤكد بأن العراقي لا يطمئن للمستقبل ولا يركن إليه بل يخاف ويرتاب منه ومما يضمره له من أحداث ومفاجآت هي في الغالب أحداث حزينة ومأساوية في بلاد العراق على مر الأيام، وتجربة الفرد العراقي خلال آلاف السنين قد زرعت في نفسه اليقين الأكيد بأن المستقبل لا يضمر ولا يخفي سوى المصائب والمآسي والحروب والمفاجآت المفجعة والأخبار السيئة حتى أصبح لا ينتظر من المستقبل سوى الخوف وتسلط الآخرين والأذى والمجازر والمجاعات والفيضانات والتشرد والمظالم والقسوة وفرقة الأحباب والأحزان المريرة، هكذا تقوم العلاقة بين الإنسان العراقي وبين المستقبل في كل الأجيال المتعاقبة بمتوالية مأساوية كئيبة مكررة تخلو من البهجة والأفراح والسرور إلا في حالات نادرة ..

وبمرور القرون والسنين والأيام توارث الإنسان العراقي ثقافة الخوف والريبة من المستقبل، كما توارث الحذر مما يخفيه ويضمره له من مصير مجهول وصار الشك المزروع في أعماق العقل العراقي تجاه المستقبل هو ما يميِّز العلاقة بينهما.

إن الخوف من المستقبل يدفع الإنسان على الدوام نحو مشاعر الشك والتوجس والريبة ويحوّله إلى شخص شكّاك ويرتاب في أكثر القضايا الحياتية، وقد ينسحب الشك والارتياب لديه ليس على الشؤون والأمور المرتبطة بالمستقبل والمجهول فحسب بل حتى المتعلقة بالأحداث الحاضرة والحقائق المعلومة والملموسة والمشاهدة في الواقع العملي، فتراه ينفرد عن غيره بتفسيره الخاص المتّصف بالهلع والريبة والظنون والتطيّر نحو أكثر الأحداث من حوله، وهذه صفة يمكن معاينتها في سلوك الفرد العراقي بصورة عامة.

وربما لسنا بحاجة للإطالة والشرح في تفسير هذه الحالة فالتاريخ العراقي يقدم آلاف الشواهد والأدلة الواقعية والعملية على ذلك.

وقد لا نبالغ إذا قلنا بأن روح الإنسان العراقي ووجدانه ومشاعره وأمانيه وآماله وأحاسيسه ورغبته في الحياة الهانئة المستقرة ونزعته نحو الأمان والاستبشار والتفاؤل قد تصدعت وتحطمت مرات ومرات وبصورة متتالية خلال الصدمات والأحداث المأساوية المتواصلة التي أفرزها التاريخ العراقي في جميع مراحله المتعاقبة.

وهناك المئات من الأمثلة التي يمكن أن تُساقَ في هذا المجال سواء من الأحداث التاريخية القديمة أم المعاصرة للتدليل على خوف الإنسان العراقي من المستقبل وتوجسه الدائم من أحداثه المتوقعة.

ومن أغرب الأحداث التاريخية التي تؤكد خوف الإنسان في العراق من المستقبل وعدم الاطمئنان لما يحمله ويخفيه من أحداث هو ما تنسبه بعض الروايات عن قيام الحجاج بن يوسف الثقفي بهدم قصر الأمارة في الكوفة بعد استلامه حكم العراق، وفي مروج الذهب تنسب هذه الواقعة لعبد الملك بن مروان حيث تشاءم عندما وضع رأس مصعب بن الزبير في قصر الإمارة مما أثار في نفسه ذكريات وتداعيات متشائمة[1] حيث وضع في هذا القصر رأس الإمام الحسين بن علي عليه السلام قبل إرساله إلى دمشق بعد أن اشترك في قتله وقطع رأسه كل من عبيد الله بن زياد والشمر بن ذي الجوشن وعمر بن سعد.

ثم وضعت في ذات القصر رؤوس الأشخاص الثلاثة المذكورين آنفاً عبيد الله بن زياد والشمر بن ذي الجوشن وعمر بن سعد قبل إرسالها إلى مكة كهدية إلى محمد بن الحنفية وهو أخ الإمام الحسين حيث قام المختار بن عبيد الله الثقفي بقتلهم وقطع رؤوسهم ثأراً للإمام الحسين.

ثم وضع في ذات القصر بعد ذلك رأس المختار بن عبيد الله الثقفي قبل إرسالها إلى مكة هدية إلى عبد الله بن الزبير بعد أن قام مصعب بن الزبير الذي أصبح والياً

---

(١) مروج الذهب للمسعودي – الجزء ٣، ص ١٢٥ مؤسسة الاعلمي للمطبوعات.

على العراق من قبل أخيه عبد الله بن الزبير بقتل المختار وقطع رأسه وإرسال الرأس إلى أخيه عبد الله بن الزبير المقيم في مكّة.

ثم وضع في قصر الإمارة ذاته في الكوفة رأس مصعب بن الزبير بعد أن انتصر عليه جيش عبد الملك بن مروان...

لذلك كان من الطبيعي أن يستولي على الحجّاج بن يوسف وعبد الملك الخوف والتشاؤم والريبة والتوجس من المستقبل بعد هذا التاريخ المشحون بالمآسي وقطع الرؤوس التي شهدها هذا القصر.

وفي العصر الحديث سادت عادة رديئة في المجتمع العراقي خلال عهد الانقلابات العسكرية الذي بدأ في العراق منذ عام ١٩٥٨ وما بعده بسبب خوف العراقي من أحداث المستقبل حيث اعتاد العراقيون من ضباط وأمراء وحدات وموظفين ومسؤولين في الدولة بمختلف المستويات أن يقوموا بإرسال برقيات تأييد ومباركة فور الإعلان عن قيام انقلاب جديد أو نظام جديد وإن التأخر أو عدم إرسال برقية التأييد يمكن أن يفسر بأنه موقف سلبي أو عدائي للانقلاب الجديد أو النظام الجديد مما قد يترتب على ذلك إجراءات غير محمودة ولما لم يكن مؤكداً ما إذا كان الانقلاب الجديد سينتصر وينجح أو يفشل ويباد "حيث صادف أن قامت محاولات انقلابية ثم فشلت وقضي عليها بعد يوم أو يومين ,أعدم جميع المشتركين فيها" لذلك فقد اضطر كثير من العراقيين في تلك الفترة خصوصاً الضباط والمسؤولين والموظفين المعروفين بتحضير برقيتين مختلفتين: الأولى تتضمن المباركة والتأييد للوضع الجديد والأخرى تتضمن الإدانة والشجب للمؤامرة "الاستعمارية القذرة....الخ" حيث لا يعلم أحد من هؤلاء الضباط والموظفين والمسؤولين في طول البلاد وعرضها ماذا سيحدث وكيف ستكون النتيجة في المستقبل وماذا سيكون مصير الانقلاب الجديد لذلك فهم يعدّون أنفسهم ليكونوا جاهزين للحالتين، التأييد والإدانة في ذات الوقت بانتظار ما سيفرضه المستقبل بأحداثه الغامضة والمثيرة والدموية في أغلب الأحيان.

إن هذا النمط من السلوك المتذبذب الذي فرض فرضاً على مئات الآلاف من العراقيين في تلك العهود الانقلابية هو شكل من أشكال الخوف من المستقبل وما يخفيه من مفاجآت دموية، وموقف سلوكي مشحون بالريبة والتوجس والقلق

والانتهازية، إن رغبة الإنسان الفطرية في الحياة وحرصه على تأمين السلامة والأمان لذاته الفردية هي التي تجبره على إتباع هذه الأنماط السلوكية غير القويمة والتي ربما تدينها التقاليد الاجتماعية السائدة والمتعارف عليها.. وهذا كله قد زرع في النهاية الشك والريبة والخوف بين العراقي والمستقبل بكل مستوياته.

ومن الدلائل والإشارات التي تؤكد خوف العراقي من المستقبل تلك الحالات العديدة المحزنة والمؤسفة التي يطلب فيها الزوج العراقي المحكوم بالسجن لمدد طويلة الطلاق من زوجته بصورة شرعية والانفصال عنها خصوصاً في فترات الأحكام الثقيلة الصادرة من المحاكم العرفية في عهود الانقلابات العسكرية، ورغم أن تنفيذ الطلاق في مثل هذه الظروف كان يواجه بالكثير من الرفض من قبل الزوجة في أكثر الأحيان إلا أن حالات عديدة "غير قليلة" كان الطلاق ينفذ فعلياً تحت الإصرار الجدي من قبل الزوج وفي أحيان قليلة من قبل الزوجة وأهلها حيث لا أحد منهم يثق بالمستقبل في بلادٍ مثل العراق إذ كما يقول الشاعر [لا سالمٌ عما قريب بسالمِ...] كما لا يثق أحد بما تضمره أيام المستقبل المضطربة من مواقف ومفاجآت في بلاد مسكونة بالعنف والأحداث الغريبة والدموية لذلك فإن العراقي وبسبب اهتزاز الثقة بينه وبين المستقبل لا يفضل أن يضع نفسه تحت رحمة المستقبل المشحون "في الغالب" بالمفاجآت غير السارة.

لذلك فإن هذا المستوى الذي تشكلت بموجبه العلاقة بين الفرد العراقي والمستقبل قد ترك عبر الحقب والقرون المتعاقبة من الزمان تأثيرات عميقة ومؤشرات واضحة وعلامات سلبية في البنية النفسية والسلوكية للإنسان العراقي حيث تضاءلت رغماً عنه وبمرور الزمن "وفي المعدل العام" مشاعر البهجة والفرح، وذبلت في أعماق روحه ووجدانه مشاعر الأمان وانطفأت بالتدريج الرغبة الطاغية في المرح والحياة البهيجة والآمال الزاهية والاستبشار وضاقت مساحات التفاؤل والسرور فاستبدلت كلها بمشاعر الحذر والريبة والجديّة وعدم الاطمئنان للمستقبل.. مع مسحة من الكآبة والحزن الخفي.

وقد نستطيع أن نرصد بعض الاستجابات الدالة على الخوف الكامن في اللاوعي لدى الفرد العراقي تجاه المستقبل من خلال بعض المفردات والجمل والعبارات التي

يرددها ويكررها العراقي عشرات المرات في اليوم الواحد دون أن يعي أو يتبصّر في معانيها ودلالاتها أو على الأقل دون أن يتمعن في ما تتضمنه من دلالات الريبة والشك والمرارة وفقدان الثقة بالمستقبل والزمن والأيام...

ولا بد لنا أن نميّز بين نوعين من الجمل والعبارات التي يستخدمها ويرددها الفرد العراقي في أحاديثه اليومية المتعلقة بالمستقبل والزمن القادم.

النوع الأول / وهي العبارات والجمل والكلمات المشحونة بالدلالات والمعاني الإيمانية وتكرارها الكثير على لسان الفرد العراقي لا يدل على الخوف من المستقبل، وجميع دلالاتها ومعانيها تشير وتقود إلى المضمون الديني الإيماني الإسلامي في التضرع إلى الله وطلب المغفرة والسلامة والنجاة .. الخ كما هو الحال في الاستخدام الكثيف لعبارات مثل:

"إن شاء الله ـ بعون الله ـ إذا الله راد ـ اتركها على رب العالمين ـ إذا الله وفّقْ ـ نتأمل خير وكل شيء بيد الواحد الأحد ـ الله كريم رحيم ـ الأعمار بيد الله ـ توكّل على الله وكَول إن شاء الله ـ الله يتمم بخير إن شاء الله ـ شوف الله شكاتبلك ـ اللي كاتبه الله يصير ـ كل شيء بيد ربك"

وإلى أخره من الجمل والعبارات الإيمانية الدالة على الثقة بالله والاعتماد على رحمته في أمور المستقبل.

النوع الثاني / وهي العبارات التي يغلب عليها الطابع الدنيوي وهي تحمل دلالات من التشاؤم والخوف والحذر والريبة والشك بالأيام القادمة وبالمستقبل حتى أن بعضها يشير إلى التوجس وتوقع السوء ومن الأمثلة على ذلك:

– عودْ إذا بقينا طيبينْ [أي إذا بقينا أحياء] – منّا [أي من الآن] لذاك الوكت ألف عمامة تنكَلب – خلي نُوصَلْ لذاك الوكتْ عود بسيطة – منُو متْأمِّل يصير خير؟ – الأمور كل ما لها ليورا – والله إذا صار ما صار!! – والله إذا دارت راح يصير طشّارهم ما إلَهْ والي – هسّه إذا صار شي وين نِنطي وِجِهْنا ؟ – ضحك خير ولا ضحك شر يا ربي – الله يكفينا شر هلضحك – يا ستار إذا صار شي، الدم يصير للركب – إذا اشتعلت

شراحيِلْحكّلْها؟ - خلي بس تفلت شوف شراح يصير - عمرنا كله كَظينا بالخوف - والله الأيام الجايّة تخوّف - هوٌ هذا عمر؟ - هاي شيخلّصها أنه راح أبيع كل شي واطلع - أهم شيء السلامة - كَضيناها بالآه والونّة - ليش الجاي احسن من الراح؟ - الخ..

إن هذه العبارات ومئات غيرها مما نسمعه دائماً ويومياً على لسان العراقيين في كل العهود والأيام تدل بلا أدنى شك على الخوف من المستقبل وكلها مشحونة بالتشاؤم وانتظار الأسوأ..

إن شعباً متفائلاً بالمستقبل ومطمئناً له لا يمكن أن يكرر أو ينطق عبارات متشائمة كالتي ذكرناها ولا يردد جملاً بكل هذا الحجم من الخوف والارتياب والتشاؤم من الأيام القادمة، إن الدافع في كل ذلك هو الخوف المدفون في أعماق الروح العراقية مما يخفيه المستقبل من أحداث ومفاجآت.

إن انعدام الاستقرار السياسي وتواصل الانقلابات السياسية والعسكرية وتكرر الاضطرابات الأمنية خلال ما يقرب من قرن من الزمان قد عمّق كثيراً خوف الإنسان العراقي من المستقبل.

وإذا أردنا أن نعرف انعكاسات ذلك كله على نفسية وسلوك الفرد العراقي فبإمكاننا القول إن انعدام الثقة بالمستقبل تجعل الفرد العراقي - شديد التوتر - شكّاكاً - متذمراً - قصير النفس - متطيراً - كثير الحذر - لا يعتني كثيراً بنفسه أو بهندامه أو منزله أو حاجياته رغم رغبته الشديدة في ذلك - ميالاً نحو الأعمال التجارية والاقتصادية الآنية سريعة الربح وغير الثابتة - الأعمال والمشاريع الصناعية تبقى مؤجلة في خواطره وأفكاره بسبب ارتباطها بالمستقبل والزمن القادم المحاط بالريبة والشكوك في عقل الفرد العراقي - مشاعر الريبة تمنع العراقي تدريجياً من إقامة صداقة ثابتة وسعيدة مع الآخرين لها صفة الثبات والديمومة..الخ.

وأخيراً لا بد لنا أن نقول مرة أخرى بأن كل ما ذكرناه من آراء وأحكام إنما هو حديث عن المعدل العام السائد والشائع وليس عن الحالات الخاصة لأننا قد نجد الكثير من الحالات والأوضاع الشخصية العراقية السلبية أو الإيجابية لا ينطبق عليها أي حكم من الأحكام السابقة.

وعلى العموم فإن ذلك لا بد وأن يترك آثاراً وندوباً في البيئة النفسية للفرد العراقي وينعكس بالتالي على سلوكه العام تجاه الأمور الحياتية.

٩- العراقي يكره الحلول النصفية أو التوافقية أو السلمية:

العراقي غير متحمس للحلول النصفية والتوافقية والسلمية عموماً وعلى أي مستوى من المستويات وهو يرى أن مثل هذه الحلول هي إحدى سمات الضعف والميوعة والخذلان والذل كما يراها دليلاً على ضعف الاقتدار في فرض الإرادة القوية أو فرض الحل الحاسم والقاطع وهو الحل الذي يفضله في الغالب على غيره من الحلول فهو لا يمتلك لا الصبر ولا التحمل لانتظار نتائج الحلول الجزئية أو النصفية أو التوافقية التي تتطلب صبراً وأناةً وجهوداً متواصلة ومتتابعة وزمناً طويلاً لتطويرها وحمايتها مرحلةً بعد أخرى.

وموقف العراقي في هذا الأمر يجري على كل صعيد وينطبق على كل مستوى سواء في الخلافات الشخصية أو القضايا الجماعية والوطنية والعامة. إن فلسفته في هذا الشأن ربما تنطلق من المعاني التي يتضمنها المثل العامي العراقي الذي يقول "بدل ما تكللها كش، إكسر رجلها" ومعناه أنك بدل أن تتعب نفسك في طرد الدجاجة مرات ومرات بكلمة "كش" لتبعدها عن الاقتراب منك وإزعاجك ثم تعود بعد ذلك للاقتراب منك مرةً بعد أخرى، عليك أن تترك هذا الحل الضعيف والمائع وتقوم بكسر رجل الدجاجة فوراً وهو الحل الحاسم والقطعي كما يراه لأنها عند ذاك سوف لن تعود للاقتراب منك أبداً...

ونتيجةً لمثل هذا الاختيار مع عدم التفكير أو التبصر بالثمن الباهظ الذي يمكن أن يكلفه مثل هذا الحل وبسبب التهور أحياناً في حساب المخاطر فإن العراقي كثيراً ما يضع نفسه في ورطة جديدة هي أكبر وأعقد من المشكلة الأساسية التي كان يريد حلها في البداية...

لقد كانت المشكلة التي بدأ الخلاف حولها ثم الصراع بشأنها بين العراق والكويت في أوائل التسعينات تتركز في البداية حول قضية مالية تتعلق ببعض المبالغ التي طلبها العراق من الكويت بسبب الضائقة المالية التي كان يعاني منها في نهاية

الحرب مع إيران, إضافة إلى اتهامات عراقية "إعلامية" بأن الكويت قد استفادت من محنة العراق وانشغاله بالحرب بتصديرها كميات من النفط هي بالأساس من حصة العراق أو على حسابه....الخ.

ورغم أن الحلول التي قدمتها أطراف ودول عديدة – إقليمية ودولية كان بعضها مغرياً للغاية بالنسبة للعراق وحظيت بموافقة الجانب الكويتي مثل إعادة حقل الرميلة الشمالي الغزير بالنفط للعراق وموافقة الكويت على تأجير جزيرة بوبيان إلى العراق لمدة مئة عام تقريباً....الخ.

إلا أن العراق اعتبر كل ذلك حلولاً نصفيةً مائعة وفضَّل عليها الحل العسكري باحتلال دولة الكويت بأكملها .... فكانت النتيجة النهائية ضياع كل تلك الفرص وتدمير أكثر من نصف الجيش العراقي وتحمّل العراق خسائر بشرية ومالية تفوق المبلغ الذي طلبه العراق من الكويت أساساً بعشرات الأضعاف ودخول العراق في ورطة العقوبات الدولية الاقتصادية والعسكرية والعزلة السياسية العالمية التي انتهت بعد ذلك بسقوط النظام وتدمير العراق وضياع الاستقلال الوطني بأكمله, وكان بإمكان الطرف العراقي تجنب كل هذه الورطة بسهولة تامة لو أنه اعتمد الحل التوافقي .... وهناك واقعة حقيقية أخرى يمكن الاستشهاد بها في هذا السياق أيضاً:

في إحدى السنين من أعوام الثمانينات من القرن الماضي كانت الحكومة السورية قد أنشأت مركزاً حدودياً على الحدود بين العراق وسوريا في منطقة صحراوية قاحلة وعند الانتهاء من إنجاز هذا البناء وردت من السلطات العراقية عبر وزارة الخارجية برقية تطلب من السلطات السورية هدم هذا البناء لأنه قد أقيم داخل الأرض العراقية وفق ما يشير إليه الطلب العراقي, وعندما عادت السلطات السورية للتدقيق في الخرائط التفصيلية لتلك المنطقة من الحدود تبين لها صحة الادعاء العراقي وأن موقع بناء المركز السوري قد تجاوز خط الحدود ببضعة مئات من الأمتار, ويبدو أن وجود مرتفع أو تلة صغيرة في تلك الأرض الصحراوية المنبسطة هو الذي فرض اختيار موقع بناء هذا المركز ليجعله مشرفاً على المنطقة ويسهل على عناصر حرس الحدود الرؤيا والمراقبة إضافةً إلى أن ذلك الموقع يجعل البناء محمياً

من السيول التي تحدث أحياناً في الصحراء خلال فصل الشتاء.

أرسلت السلطات السورية مذكرة جوابية إلى الجانب العراقي مفادها أنها دققت في الموضوع وتأكد لها صحة الادعاء العراقي وأنها تعتذر عن ذلك التجاوز البسيط في موقع البناء الذي لا يتجاوز بضعة مئات من الأمتار وتقترح على الجانب العراقي أن يأخذ العراق من الأراضي السورية الواقعة في ذلك المكان نفس المقدار من الأمتار التي تجاوز عليها البناء لكي لا يضطروا لهدم البناء الجديد الذي انتهى العمل فيه حديثاً وأن الجانب السوري على استعداد لتعديل الحدود لصالح العراق بمقدار الأمتار التي تجاوزها البناء ويمكن للعراق أن يختار أي منطقة يجري فيها التعديل على الحدود السورية لصالحه....

ومن المفيد التذكير بأن فلسفة النظام القائم في العراق في ذلك الوقت من أعوام الثمانينات هو الإيمان بالوحدة العربية والمناداة بإقامتها من المحيط إلى الخليج وفق ما تطرحه أهداف السلطة القائمة في العراق...

إضافة إلى ذلك إن المنطقة التي جرى الخلاف بشأنها في موقع مركز الشرطة الحدودي هي عبارة عن صحراء واسعة جداً وقاحلة تضيع فيها الوحوش والضواري والقوافل والركبان وليس فيها قرى مأهولة أو شواهد واضحة المعالم وليس فيها ما يستدعي المطامع وبعد إرسال المذكرة السورية إلى الجانب العراقي حول هذا الموضوع والذي تضمن الحل التفاوضي السلمي المشار إليه أعلاه جاء الرد العراقي الحاسم والقاطع وكان يتألف من كلمتين لا ثالث لهما /يهدم البناء!!/.

بعد وصول الجواب العراقي قامت السلطات السورية بهدم بناء المركز الجديد وبدأت بإنشاء بناء جديد آخر إلى الخلف منه قليلاً...!

وهكذا لم يفضل الجانب العراقي التجاوب مع المقترح أو الحل التوافقي وفضلً الحل القائم على الحسم القاطع ذي الطبيعة التصادمية...

١٠- العراقي واضح الرغبات ومكشوف الأهداف ولا يجيد المناورة:

في معظم الأحوال تكون المسافة بين عقل العراقي ولسانه قصيرة وغير ملتوية فهو يعبّر عما يدور في خاطره بوضوح وبساطة، لذلك يسهل على الآخرين قراءة

خواطره ونواياه وخططه ومعرفة رغباته وما يدور في مخيلته ودواخله ويتخذون ما يلزم لمواجهته وافشاله بسهولة.

والفرد العراقي في الغالب لا يجيد المناورة أو إدارة التكتيكات المرحلية لأن ذلك يتطلب صفتين لا يجيدهما الفرد العراقي وهما:

/المرونة الكافية

/النفس الطويل في المتابعة المديدة

أما إذا أضمر الفرد العراقي الرغبة في الإساءة أو الانتقام أو بيت النية على التخريب أو الانقلاب في علاقته مع الطرف الآخر- شخصاً كان أم جماعة- لسبب من الأسباب فإنه يستحيل على أقرب الأشخاص إليه التعرف على الجزء المخفي في شخصيته وسلوكه أو اكتشاف ما يضمره في نواياه الانتقامية أو التخريبية إلا بعد فوات الأوان إن هذا الجانب المخفي في شخصية الفرد العراقي هو الجزء الأهم والأخطر دائماً في سلوكه وتعامله مع الآخرين، وهو السبب الذي وقف ويقف وراء آلاف الحوادث الشخصية والعامة التي انتهت بالخراب والوشايات القاتلة والمكائد المميتة والتنكيل المر والخسائر الجسيمة وتدمير المصالح وتفكيك العلاقات المشتركة...

والمفاوض العراقي غير بارع في استحصال حقوقه بالطرق السلمية التوافقية أو الحوارات الطويلة والبطيئة وهو قصير النفس في الحوار والإقناع، ويبدو في النهاية ميّالاً لانتزاع حقوقه بطريق المنازعة والفرض والإرغام مهما كلف الأمر والمثل العراقي الشائع الذي يقول (الحك بالسيف والعاجز يريد شهود) ومعناه ان الحق يؤخذ بالسيف أي بالقوة والعاجز هو من يفتش عن الشهود والأدلة والإثباتات يكاد يكون هو الفلسفة السائدة التي يلتزمها العقل العراقي في سلوكه العام. وفي كثير من الأحيان نجد الفرد العراقي مهتماً بشكل الحوار وصلابة الردود وبلاغتها اللغوية وعقائدية التفاوض وعبارات التحدي الرنانة أكثر من اهتمامه بالمضمون وبالنتائج النهائية المتحققة فعلاً من الحوار والتفاوض....

١١ - العراقي يميل لتسقيط الآخرين سياسياً وشخصياً:

ويتم هذا السعي عند الفرد العراقي بطرق شتى لتسقيط الشخص الآخر وهو سلوك يتسم أيضاً بالصفة القهرية حيث يسعى بنشاط حثيث سر ي أو غير سري للتظاهر بالعلم وادعاء الخبرة للتقليل من شأن الشخص الآخر سواء من كان منافساً له أو من لم يكن كذلك، والعمل على إظهار نواقصه والتفتيش عن معايبه وإبراز أخطائه وضعف قدراته ويتركز هذا السعي بصورة خاصة ضد المتفوقين والبارزين والناجحين في نشاطاتهم والمشهورين وكذلك ضد الرجل الذي يحتل المركز الأول أو المرتبة المتقدمة أو الرئيس في العمل أو المؤسسة أو الرجل الأول في القيادة أو الحزب أو الحركة السياسية.. أو الشركة أو المنشأة الاقتصادية أو الوحدة الادارية أو المهنية أو النقابية أو الهيئة الاعلامية أو التدريسية أو اللجان الرياضية...الخ.

وهذه النزعة التسقيطية التي وصفناها بالقهرية أو التي تنفذ باللاوعي وبدرجات متفاوتة من الشدة هي التي تقف وراء الكثير من الانقسامات والانشقاقات والتكتلات والمؤامرات والفتن الداخلية في قيادات الأحزاب والحركات السياسية العراقية وهي ذاتها الأزمة الإشكالية التي يواجهها ويصطدم بها ويعاني منها الرجل الأول في أي حزب عراقي أو تنظيم أو مؤسسة أو وزارة أو هيئة أو منشأة عامة في العراق وهي الأساس والجذر الكامن لجميع الدسائس والمشاغبات ومناخات التكتل والفتن والنفاق، أما الهدف الثابت فهو الإضعاف والإسقاط في كل الأحوال. وأحياناً لا يوجد "بالمعنى العلمي والعملي" أسباب ومبررات ظاهرية جدية مقنعة تدفع هذا العراقي لمثل هذا السلوك الانشقاقي التسقيطي مما يرجِّح الصفة القهرية لسلوكه هذا.

ولعل الإحساس بوجود نزعة التسقيط القهرية الاستحواذية في الشخصية العراقية أصبح ظاهرة شائعة ومعروفة ومتداولة يدركها ويستشعرها ويعرفها الكثير من العراقيين عن بعضهم البعض يوقنون بوجودها يتحدثون عن وقائعها الغريبة المثيرة ويتجنبون الوقوع في شراكها ويحاولون الإفلات من أذاها المؤكد واللامعقول جهد الإمكان، لذلك فهناك الكثير من العراقيين أصبحوا يكتمون غاياتهم ومقاصدهم عن أقرب المقربين إليهم من أصدقائهم ومعارفهم وحتى أقربائهم ولا يصرحون عن ذاك خوفاً من إقدام أولئك المقربين على تخريب وإفساد غاياتهم ومقاصدهم

وخططهم الشخصية - التجارية أو الوظيفية أو المهنية أو المسلكية أو الشخصية- والتبليغ عنها إذا هم كشفوها أو تحدثوا بشأنها قبل إتمامها وإنجازها بصورة تامة ونافذة وغير قابلة للتحول أو الإلغاء..

حدثنا الأخ حميد الحصونة وهو من مدينة الناصرية بأنه كان قد طلب مقابلة أحد الوزراء لشأن يتعلق بتعديل وضعه الوظيفي نتيجة غبن سابق، وقد أضاع جهداً ووقتاً طويلاً حتى استطاع الحصول على موعد محدد لمقابلة الوزير، وحين دخل إلى مكتب الوزير وجد عنده شخص من معارفه المقربين من أبناء محافظته الناصرية ممن تجمعه علاقة وديّة وطبيعية... ففضّل حميد عدم طرح مطلبه وعدم التحدث في الأمر الذي قابل الوزير من أجله إطلاقاً حتى لو تطلب الأمر إعادة تقديم طلب جديد لمقابلة الوزير في فترة لاحقة قد تستغرق أشهراً لكي لا يضطر إلى شرح الموضوع الذي جاء من أجله على مسامع هذا الصديق الجالس عند الوزير لقناعته التامة بأن صديقه وابن محافظته هذا سيقوم بتخريب الموضوع وإقناع الوزير برفض الطلب وذلك بدافع قهري واستحواذي لا يعرف أسبابه ودواعيه ففضل الصمت والسكوت...

وبعد أن بقي جالساً فترة من الوقت سأله الوزير: تفضل يا أخ حميد... أي خدمة؟ أي أمر؟...

أجاب السيد حميد: سلامتك ليس لديّ شيء!.. جئت فقط لأسلّم عليك.

ثم عاد إلى محافظته دون أن يعرض مطلبه على الوزير في هذا اللقاء الذي أمضى أسابيع عديدة في انتظاره.

لقد كان السيد حميد مقتنعاً أن طلبه سوف يُرفض قطعاً إذا عرف به أو اطلع على تفاصيله صديقه الودود الجالس عند الوزير لأنه يعتقد أن صديقه سيقوم بإقناع الوزير برفض الطلب دون أي سبب معروف أو معلوم.. لذلك فضّل السكوت لعله يستطيع أن يقابل الوزير في وقت لاحق ولو بعد أشهر وهو يأمل أن يلتقي الوزير دون وجود أي عراقي في مكتبه..

وهناك قصص عديدة أخرى مشابهة ومفجعة تروى في أوساط العراقيين في هذا الشأن تدعو للدهشة والاستغراب.

إن العراقي لا يستطيع أن يعرف على وجه الدقة- أي شخص من أصدقائه أو معارفه (أو من الأغراب) كان السبب وراء عرقلة أو إفشال غايته أو مسعاه في القضية أو الموضوع أو الهدف أو المهمة التي يسعى لإنجازها وتحقيقها..

وقد يبدو لنا في كثير من الأحيان -ومن خلال مراقبة الوقائع وفحص الحوادث أن الرغبة بتسقيط الآخرين عند الفرد العراقي هي نزعة قهرية لا إرادية تستحكم بسلوكه وتدفعه لممارستها خارج إطار الوعي، لذلك فهي لا تعتمد بالضرورة على وجود أسباب واضحة أو معلومة أو محددة بذاتها، بل هي عبارة عن خليط من الدوافع الغامضة التي يتجمع فيها الحسد والغيرة والأنانية والرغبة العدوانية في التدمير والتسلط في آن واحد.

غير أنه رغم كل ذلك لابد لنا أن نذكر أن هذا السلوك لا ينطبق بصورة حتمية على كل عراقي على وجه الإطلاق.. فهناك الآلاف من العراقيين الذين يقومون بخدمة أصدقائهم ومعارفهم والتضحية من أجلهم بطيب خاطر وبأعلى درجات التضحية ونكران الذات.

إن الشعور الكامن والمتبلور في وعي الفرد العراقي بأنه أكفأ وأقدر وأكثر معرفة وعلماً من رئيسه أو من أي رجل آخر في المؤسسة التي ينتمي إليها بسبب الرغبة التسلطية الكامنة في ذاته، أن هذا الشعور يدفعه بمرور الوقت وبالتدريج لممارسة مستويات متباينة ومزدوجة من التصرفات الانشقاقية والتسقيطية فهو من جانب يعمل على التسابق في البروز الشخصي والمنافسة لإبراز قدراته الشخصية للتقرب من المسؤولين في أية فرصة متاحة أمامه حتى إذا اقتضى أو تسبب ذلك في إشعال منافسة محمومة لا مبرر لها بين أعضاء المجموعة، ومن جانب آخر يعمل بشكل متواصل وبالسر على التشكيك بقدرات المسؤول وتجسيم نواقصه وعيوبه وممارسة الحقد الخفي والغدر الصامت وتصيّد أخطائه وإخفاقاته وهذا النوع من النشاط يؤدي بالتدريج لتفكيك الوحدة الداخلية في المؤسسة أياً كانت "الحزب/ أو الكتلة السياسية / أو الوزارة/ أو المشروع الإنتاجي/ أو الشركة/ أو الهيئة الرياضية أو الاتحادات المهنية أو الجاليات الوطنية في الخارج.. الخ".

وإذا لم يحسن هذا العراقي التكتم وهو يتعجل في سعيه نحو البروز والظهور

والمنافسة أو تسربت أخبار تحركاته التكتلية أو الانشقاقية "وهو ما يحدث في أكثر الأحيان" فإن إجراءات انتقامية تنظيمية وإدارية وانضباطية "وربما تصفوية" يمكن أن تُنَفَّذَ ضده من قبل المسؤول أو القيادة المشرفة على العمل أو المدير أو الهيئة المسؤولة، وسرعان ما يرتفع صوته بالتظلم والشكوى دون أن يعترف بأنه كان البادئ بالتكتل وتفكيك الوحدة الداخلية والتنظيمية في المؤسسة التي يعمل فيها.

ولعل أكثر العراقيين يعرفون ويعلمون بأن الوشايات الأمنية والتقارير الكيدية التسقيطية قد أوصلت العديد من المواطنين إلى الإعدام والموت خلال السنين الماضية.

ولا يقتصر وجود وانتشار هذه النزعة التسقيطية في سلوك الشخصية العراقية على العراقيين الموجودين في داخل العراق بل يشمل ذلك جميع العراقيين المهاجرين واللاجئين والمعارضين والهاربين في جميع دول العالم، وقد أصبح معروفاً ومألوفاً لدى المسؤولين والموظفين الرسميين في أكثر الدول التي تضم جاليات عراقية بأن العلاقة بين الأفراد العراقيين في خارج العراق سواء كانوا من الموظفين التابعين للدولة العراقية أو أعضاء البعثات العراقية الرسمية العلمية أو الثقافية أو السياسية أو المقيمين لأسباب تجارية أو صناعية أو الهاربين أو المعارضين السياسيين هي علاقة مفككة في اغلب الأحيان تسود فيها التكتلات والمنازعات والانشقاقات والفتن والشكاوى والتقارير الكيدية.

وعلى سبيل المثال فقد كانت التقارير والإخباريات التخوينية والتسقيطية التي كان يرفعها عراقيون لاجئون في سوريا ضد عراقيين أخرين مثلهم كافية لإعدام أو اعتقال أو سجن أكثر الذين كتبت فيهم تلك التقارير الكيدية الكاذبة...، ومن حسن حظ العراقيين الأبرياء أن المسؤولين والموظفين المختصين في سوريا يدركون هذه الحقيقة ويعرفون طبيعة النزعة التسقيطية في تلك التقارير الكيدية الكاذبة فلم يُخدعوا بها...

كذلك فقد توجَّبَ على قيادة المعارضة العراقية الموجودة على الأرض السورية آنذاك التدقيق الشديد في الوشايات والإخباريات والتقارير التي يرفعها العراقيون بعضهم ضد البعض الآخر والتأكد من صحتها ومعرفة الدوافع والخلفيات التي تقف وراءها منعاً من وقوع الظلم والحيف على الأبرياء من اللاجئين العراقيين المضطهدين

والهاربين من بلادهم طلباً للنجاة والحرية وكانت قيادة المعارضة في تلك الفترة من بداية السبعينات وما بعدها تنطلق من حقيقة أكدتها لها الوقائع والتجارب المأساوية بأن روح التسقيط والغيرة والرغبة في إضعاف الآخر أو تحطيمه هي نزعة قهرية تدميرية طاغية مستحكمة في سلوك الشخصية العراقية وهي التي توجه تصرفات أكثر العراقيين اللاجئين في معظم الأحيان رغم وجودهم في أرض الغربة.

والأمر المفجع في هذا الموضوع أن هذه النزعة الاعتلالية تظهر وتتجلى على نحوٍ استحواذي لدى العراقيين أينما وجدوا في بلدان العالم بغض النظر عن الظروف المحيطة بهم، بينما لا يظهر مثل هذا السلوك بهذا الحجم وهذه الحدة والعدوانية بين اللاجئين من أبناء البلدان الأخرى الذين يقيمون ويتعايشون مع العراقيين في ذات المدن والبلدان الأجنبية والبعيدة.

ومن المحزن أن لا تستطيع حتى الظروف الصعبة والعصيبة والمأساوية التي يعيشها العراقيون خارج بلادهم كالغربة والعوز والحاجة والقهر والمحنة والإذلال والمخاطر أن تخفف ولو قليلاً من وجود أو ظهور أو طغيان هذه النزعة التدميرية التسقيطية التخوينية في سلوك الشخصية العراقية والسبب في ذلك أن هذه النزعة هي بالأساس أحد مظاهر السلوك التسلطي (أي السلوك الدكتاتوري التفردي) المتغلغل في بُنْيَةِ الشخصية العراقية وطباعها.

وإذا أردنا التفتيش عن الجذر الأساسي للغليان الدائم وعدم الاستقرار والانشقاقات الدائمة وما يتبعها من عقوبات متتابعة وعدم الانتظام في الأوضاع الداخلية في الأحزاب والحركات السياسية العراقية "السرية والعلنية" إضافة إلى ما تعانيه المؤسسات والدوائر الحكومية من اضطرابات إدارية وانقسامات شبه دائمة فإننا سنجد أن الجذر الأساسي لكل ذلك هو هذا النمط من السلوك الفردي التسلطي القهري لدى الفرد العراقي وسعيه الدائم لتسقيط الآخرين خدمة للنزعة الفردية الطاغية في بنيته النفسية. حيث من المستحيل أن تستقر الأوضاع الداخلية في أية هيئة أو قيادة أو مؤسسة سياسية أو إدارية أو حكومية حينما يعتقد كل فرد من أعضائها بأنه أكفأ وأقدر من جميع الآخرين المشرفين على شؤونها.

أما الشكل الآخر من السلوك وهو الشكل المناقض تماماً لهذا السلوك الذي

وصفناه آنفاً والذي نصادفه كثيراً عند أفراد عراقيين أيضاً قد ينتمون إلى ذات المؤسسات التي تحدثنا عنها وهو السلوك الذي يتسم بالاستكانة والطاعة الذليلة والسعي لتقديم أسوأ وأردأ وأحط أنواع الخدمة للرؤساء في المؤسسة القائمة "المؤسسة السياسية أو الإدارية أو الحكومية أو التجارية .. الخ" حيث يتحول هذا الفرد إلى تابع ذليل أو إمّعة أو مخبر يتجسس على زملائه وينقل أخبارهم فهو مظهر آخر لذات السلوك السابق، أي البحث والسعي لخدمة الذات الفردية ولكن بأسلوب مختلف فبدلاً من المشاكسة والسعي لتسقيط الآخرين ومنافستهم والاختلاف معهم وإظهار عيوبهم ونواقصهم وخلق التكتل والتحريض والعقبات في العمل ومسيرة النشاط فإنه يسلك أسلوب الاستكانة والرضوخ الذليل وتقديم كل أنواع الخدمة المطلوبة حتى إذا كان ذلك على حساب كرامته أو اعتداده بنفسه وكما ينطبق هذا الأمر على السلوك الفردي للأشخاص فإنه ينطبق أيضاً على السلوك الجماعي لشعب بأكمله.

إن هذا التناقض الصارخ بين النموذجين هو ما يجيب عليه علم النفس في تفسيره للظواهر المتناقضة لدوافع السلوك عند الفرد، حيث يمكن في كثير من الأحيان أن تكون الدوافع والأسباب واحدة بينما تكون الانعكاسات وأشكال الاستجابة الصادرة عنها متباينة ومتناقضة كلياً. فالهدف هو خدمة الذات الفردية وتكريس التسلط الشخصي غير أن شكل الاستجابة أو الفعل الذي ينتج وينعكس عنه يختلف اختلافاً جذرياً بل متناقضاً، ففي الحالة الأولى يعمل الفرد على إسقاط الآخرين وينشط لإقامة تكتل انشقاقي قد يدمر عمل المؤسسة ونشاطها ويخلق المشاكل المختلفة وربما أدى ذلك لتدمير ذاته وتعريض نفسه للمساءلة والعقوبة، بينما في الحالة الثانية ومن أجل تحقيق ذات الهدف يتحول إلى تابع أو إمّعة أو مخبر أو عضوٍ ضعيف يستجدي رضا المسؤولين في المؤسسة .. فحالة الخوف والخيبة والحرمان تتجسد بشكلين متناقضين يصدر عنهما نوعان متناقضان من السلوك التطبيقي وهما ما أشرنا إليه آنفاً.

ولعل هذا هو ما أعطى الصفة الإشكالية المتناقضة المحيّرة للشخصية العراقية عبر التاريخ.

ومن جانب آخر لا بد من الإشارة إلى أن نزعة التسقيط والتخوين والاتهام والإدانة الفردية والجماعية في العراق تأخذ مجدها في الشيوع والانتشار والتطبيق على نطاق واسع خلال الانقلابات العسكرية التي تطيح في أغلب الأحيان بالسلطة السياسية القائمة وبكيان النظام السياسي بأكمله حيث تسود في كل مرة موجة عارمة في الإدانات والتهم التسقيطية والشعارات التخوينية ضد أتباع النظام المندحر أو المنهزم من قبل أنصار وأتباع النظام الجديد المنتصر، يقابل ذلك في ذات الوقت موجة أخرى "دفاعية أو تبريرية" تعتمد التخوين والتسقيط والتهم الشنيعة التي يطلقها مؤيدو النظام المندحر ضد النظام الجديد وأتباعه، وفي الغالب تكون مثل هذه الموجات من الشعارات والتهم التسقيطية إنفعالية وتعتمد إضافة إلى الدلائل الحقيقية على تهم ظنية دعائية. ونظراً لكثرة الانقلابات الحادة المتكررة التي حصلت على مستوى السلطة والنظم السياسية في العراق خصوصاً خلال القرن العشرين فإن نزعة التسقيط والتخوين والإدانة والاتهامات أصبحت من التقاليد الشائعة والمتداولة على نطاق واسع في البلاد وصار الشعب العراقي يتعايش مع هذه الموجات كأمر واقع حتى تكاد تصبح جزءاً من التقليد السياسي المتعارف عليه، ولا تقوم حتى الآن أية مساعٍ جديّة أو منهجية - لا رسمية ولا شعبية - لإبطال أو إدانة أو إيقاف هذا الشكل من السلوك المتمثل بنزعة التسقيط السيئة الصيت.

وكمظهر من مظاهر تحكم النزعة التسلطية الدكتاتورية في طباع الشخصية العراقية شيوع ظاهرة طعن العراقيين بعضهم بالبعض الآخر على نطاق واسع والميل شبه الفطري لتقليل أحدهم من شأن الآخر في غيابه والحط من قدره وقيمته والغمز من شخصيته وسمعته وسلوكه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وعدم التورّع عن إلصاق التهم السماعية الظنية المؤذية أو ترويجها ضده دون دليل أو حجة ثابتة، إذ من النادر أن يحصل السائل الغريب مثلاً على جواب إيجابي عندما يستفسر أو يسأل أي عراقي عن عراقي آخر غائب. حيث يكون الرد أو الجواب في الغالب أما سلبياً عدائياً أو مشوشاً أو تشكيكياً وفي أحسن الأحوال يتضمن الجواب أوجهاً متعددة من الاحتمالات والإشارات الغامضة تثير التساؤل والحيرة والظنون حول الشخص المستفسر عنه.

ولعل هذه الظاهرة تشيع وتنتشر بين السياسيين العراقيين أو من يعملون في الشأن العام أكثر من غيرهم من المواطنين العراقيين. أما الأسباب الخفية غير المباشرة والكامنة في اللاوعي عند العراقي والتي تقف وراء مثل هذا السلوك الغريب المرتكز والمعتمد على تسقيط وإضعاف وإبعاد الشخص الآخر أياً كان والتقليل من قيمته ودوره فهي حب الذات والرغبة الشديدة في التفرد والبروز والهيمنة، وهي في ذات الوقت مؤشر على المنافسة والسباق الصامت من أجل الظهور والشهرة والسيطرة....، وهذه بمجموعها شكل من أشكال التعبير عن نزعة التسلط الكامنة في الشخصية العراقية... وعلى العموم فمن النادر أن نسمع من عراقي وصفاً إيجابياً موضوعياً منصفاً عن عراقي آخر، وفي الحالات التي يكون الجواب فيها إيجابياً بالكامل (ربما لأسباب شخصية أو عائلية أو حزبية أو مصلحية أو دينية أو مذهبية) فإننا نسمع مبالغات من المديح والإطراء والتعظيم والتهويل والأوصاف الخيالية الخرافية اللامعقولة من التمجيد والإعجاب والانبهار وهي في الغالب وصوفات غير دقيقة ولا تعين المرء على تكوين صورة صحيحة أو قناعة موضوعية يُعْتَمَدُ عليها أو يُعْتَدُّ بها.

١٢- العراقي شديد التطيّر تجاه الاستغفال والغدر والتحدي:

بسبب طيبته أو بساطته أو قلة حيلته أو أسلوبه الساذج والمباشر في تصديق الآخرين فإن العراقي يفشل في أكثر الأحيان في تحقيق الربح أو النجاح أو الغلبة وتكون النتيجة الخسارة والخذلان والإحباط ويكون السبب في ذلك مبالغته بالثقة والاطمئنان للآخرين وتصديقهم وعدم اكتشافه أو انتباهه في الوقت المناسب لحيلهم ومكائدهم وغشهم وغدرهم وتلاعبهم بالنصوص والبنود سواء كان ذلك في المجال التجاري أو السياسي أو الإداري، وعند اكتشافه ذلك ولو متأخراً يكون الانتقام والعنف والاقتصاص الشرس والتنكيل المفرط في العقوبة، واستعمال القوة الفائقة هي أفضل وأسرع أشكال الحلول لديه وفي هذه الحالة تكون رغبته في استرداد حقه مقترناً بميلٍ ثأري مضاعف ورغبة عنيفة في الانتقام - دون النظر أو التبصّر في النتائج والعواقب السيئة مهما كانت خصوصاً عند توفر وسائل القوة والقهر

والإرغام بين يديه.

والعراقي لا يعتني كثيراً بحسابات المستقبل لا على الصعيد الشخصي ولا على الصعيد العام. وهذا مؤشر على المبالغة والجرأة والتهور في ذات الوقت وعدم الحيطة لضمان سلامة المستقبل الشخصي والعائلي أو الوطني للبلاد.

وفي أغلب الأحيان يجد العراقي أن مواجهته للتحدّي لا تتم إلا بتصعيد أعلى للتحدّي المتبادل يكون في الغالب تحدّياً متهوراً وغير منضبط، وعلى ضوء الوقائع الحياتية الملموسة فإن أسرع طريقة لتعطيل عقل الفرد العراقي ودفعه لارتكاب المخالفات والتصرفات اللامعقولة والخارجة عن القانون هي في الإقدام على تحديه واستفزازه عمداً وبصورة ظاهرة.

١٣- العراقي يدعي الإيمان بالديمقراطية ولا يخضع لاستحقاقاتها:

إن قوة النزعة التسلطية (أي النزعة الدكتاتورية) المتغلغلة في أعماق الشخصية العراقية عبر آلاف السنين قد جعلت مشاعر ومواقف الفرد العراقي في الظروف الراهنة أقرب إلى النفور والاختلاف والتقاطع والعداء لكل ما تفرضه وتتطلبه الديمقراطية الحرة من قوانين واستحقاقات وتقاليد وقيم سلوكية تطبيقية، لكنه لا يعلن ذلك ولا يصرح بمشاعره الحقيقية بل يعلن ويدعي عكس هذه الحقيقة.

إن الثقافة الدكتاتورية التي تسربت إلى أعماق الوعي لدى الفرد العراقي تدفعه في أكثر الأحيان لمعاداة الديمقراطية على نحو غير مباشر وربما دون وعي أو تعمد وذلك من خلال محاربته للتطبيقات والقوانين ذات الطبيعة الديمقراطية.

أما على صعيد الإدارة السياسية والحكم والسلطة فالعراقي على العموم ينحاز تلقائياً إلى نظام الدولة المركزية القوية ذات السطوة، دولة القائد الواحد القوي المسيطر وهو يستهين ويستضعف تعدد الهيئات القيادية في البلاد أو توزع الصلاحيات في الدولة الواحدة، وكثيراً ما يبدو هذا السلوك الذي ينتهجه العراقي سلوكاً قهرياً استحواذياً مفروضاً عليه بفعل تلك الثقافة الدكتاتورية الراسخة في أعماقه منذ قرون والتي تعزله عن الديمقراطية وتمنعه عن الرضوخ الطوعي لقوانينها وتقاليدها المعروفة أو الاستجابة لاستحقاقاتها الواجبة..، ولهذه الأسباب نجد أن

تطبيق الديمقراطية في العراق رغم قلة وندرة الظروف التي طبقت فيها قد أخذت أشكالاً غريبة واستثنائية، وفي بعض الأحيان تسببت في حصول نتائج وأحداث مفجعة لا علاقة لها بمفهوم الديمقراطية إطلاقاً.

إن الإعدامات السياسية التي نفذها النظام الملكي الديمقراطي البرلماني الدستوري في العراق عام ١٩٤٩ بحق القادة السياسيين المعروفين من أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي ومن بينهم الأمين العام لهذا الحزب إنما حصلت بدوافع سياسية وذلك بسبب انتمائهم لتنظيم الحزب الشيوعي المحظور وليس لأعمال جرمية أو جنائية محددة قام بها هؤلاء، وهذا عمل يتعارض مع الديمقراطية التي تبيح الحريات السياسية كما أنه موقف شاذ وغريب عن السلوك السائد والمفترض أوالمتوقع لأي نظام ملكي دستوري، بل ليس من خصائص النظام الملكي الدستوري البرلماني في أي بلد من بلدان العالم حيث كان الحزب الشيوعي في ذلك الوقت مجازاً في بريطانيا الملكية ولا يتعرض لأية ضغوط، إن تلك الإعدامات السياسية هي خروج عن المألوف وعن التقاليد المعروفة في الأنظمة الدستورية البرلمانية الملكية ودليل أكيد على أن الديمقراطية في العراق لها أنياب دكتاتورية وهو أمر قد يكون غريباً واستثنائياً في تاريخ الديمقراطيات في العالم.

أما الديمقراطية التي نفذها حكم الحزب الواحد في العراق عام ١٩٦٨ إلى عام ٢٠٠٣ المتمثلة بالبرلمان المصنّع أمنياً والذي سمّي في حينه بالمجلس الوطني فهي ديمقراطية النسخة الواحدة التي نفذها العقل العراقي وهي دليل أكيد على استحواذ الثقافة الدكتاتورية على السلوك العام للشخصية العراقية، إن ذلك البرلمان المصنّع حكومياً وأمنياً هو الحد الأعلى المسموح به من الحرية والديمقراطية وفق ثقافة الفرد العراقي الغارق بالنزعة التسلطية الدكتاتورية.

أما الديمقراطية التي أقيمت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والتي فُرضَتْ شكلاً ومضموناً من قبل قوات الاحتلال التابعة في أغلبيتها إلى دول ديمقراطية بعضها دول عريقة في تطبيق الديمقراطية فقد كان لها الفضل في تحديد بعض أبعاد ومفاهيم هذه الديمقراطية الجديدة في العراق بشكل قد يعاكس ويناقض ثقافة الفرد العراقي ويتصالب مع قناعاته الاجتماعية السائدة ومنها على سبيل المثال تحديد

نسبة النساء في البرلمان بمقدار الربع، نقول أما الديمقراطية التي أقيمت بعد عام ٢٠٠٣ فقد تعرضت وما زالت تتعرض إلى محاولات مستميتة من قبل العراقيين لإخضاعها لمواصفات وأبعاد دكتاتورية تسلطية فئوية تحت مسميات وفرضيات مختلفة، فنظرية المحاصصة الطائفية، والحزبية والقومية التي طبقت ونفذت بعد عام ٢٠٠٣ وأقيم الحكم والنظام السياسي في العراق وفقها وبموجبها بما فيها خارطة التوزع السياسي الطائفي داخل البرلمان هي شكل من أشكال الدكتاتورية المقنّعة التي لجأ إليها العقل العراقي لتغطية رغبته الخفية الحقيقية في تطبيق الدكتاتورية فأقام ديمقراطية مدرعة ومسلحة بقوى وحواجز دكتاتورية باسم المحاصصة، وقد أفرزت دكتاتورية المحاصصة نماذج عجائبية مخزية وغير مسبوقة من الفساد الإداري والمالي والسلوكي الشنيع وغير المألوف في البلاد فحولت العراق إلى ست أو سبع إقطاعيات سياسية حزبية وطائفية استحوذت على كل شيء ونهبت كل شيء وتحكمت بجميع فعاليات الحياة.

ومن أجل تنفيذ الإخراج المطلوب لتصنيع (ديمقراطية دكتاتورية) (وهو اختراع عراقي جديد غير معروف سابقاً كما يبدو)، فقد تم الاستعانة على نطاق واسع وبطريقة انتقامية مفضوحة بمنهج العزل السياسي المتمثل بنظرية الاجتثاث وقانونها المعروف، كذلك فقد ابتدع المفكرون في هذه الماكنة السياسية الفئوية الجديدة نظام القائمة المغلقةفي الانتخابات البرلمانية وهو كما نعتقد بدعة جديدة في التحايل على الديمقراطية الحرة الحقيقية وهروب من استحقاقاتها، وعودة أكيدة إلى الديمقراطية الموجهة والمصنّعة والتي تعمل بالأزرار الخفيّة، فحصلت الفجيعة الصادمة التي لم يكن يتوقعها شعب العراق بعد معاناته وتضحياته المريرة مع الديكتاتورية السابقة فغرق حتى المناضلون المعروفون من قادة المعارضة السابقة وسط بحر من الانتهازيين والمنتفعين وضاعوا وسط زحام الأحداث المتصاعدة وعادت أفواج الموالين الجدد من المداحين والمصفقين والمتملقين والمنقلبين على أحزابهم وأسيادهم لاحتلال المسرح مرة أخرى والتحكم بمراكز السلطة والثروة والقرار.. وتبين للجميع بوضوح تام بأن الجبل قد تمخّض فعلاً لكنه وَلَدَ فأراً كسيحاً ومشوهاً هذه المرة...

وعلى صعيد البرلمان العراقي فإن التحول من منهج المحاصصة في توزيع

الوظائف والمناصب وفي أسلوب بحث القضايا وإقرارها، إلى منهج المناكفة في إقرار أو عدم إقرار القوانين واستخدام ذلك لإضعاف أو تسقيط بعض المسؤولين في الحكومة سواء كان المقصود رئيس الحكومة أو أي وزير أو مسؤول آخر، حتى لو أدى ذلك إلى الإضرار بمصلحة الشعب والوطن فإن هذا المنهج هو تطبيق سيء لنزعة التسلط الدكتاتورية على نحو مقنّعٍ غير مباشر ولا يبدو حتى الآن بأن العقل العراقي مستعد للابتعاد عن نظرية المحاصصة التي أدانها الجميع حتى مخترعوها بعد أن استثمروها وتمتعوا بامتيازاتها الهائلة (المالية والمناصبية) حيث تجري محاولات لإطلاق تسميات جديدة على نظرية المحاصصة مع الإبقاء على المحتوى والمضمون فتسمية المشاركة مثلاً بدلاً من المحاصصة هو اللون الجديد الذي يستعمل لصبغ نظرية المحاصصة المدانة والمقيتة لإظهارها بلون وحلّةٍ جديدة لعلها تخدع العراقيين من جديد لفترة أخرى قادمة.. والسبب في كل ذلك هو أن العراقي رغم ادعائه الإيمان بالديمقراطية إلا أنه لا يخضع لاستحقاقاتها ومتطلباتها المعروفة.

كذلك فإن التمسك الحرفي الشديد بضرورة توفر التوافق التام في كل القرارات الصغيرة والكبيرة وكل القضايا والمواضيع حتى تعيين الفراشين والكناسين وإهمال أية أرجحية لحكم الأكثرية والأغلبية في البرلمان هو ميل واضح نحو تكرس دكتاتورية المحاصصة وتفضيلها على أي اعتبار آخر.

إن العقل العراقي في جزئه الباطن أو المخفي كان وما زال هو القائد والمنظّر والمنفذ لهذا الزحف الدكتاتوري البطيء والمبطن على الديمقراطية الناشئة في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وما بعدها، ورغم صراخ المفكرين والمثقفين والسياسيين المخلصين واعتراضاتهم إلا أن أحداً لم يلتفت لتلك الأصوات التي كانت تسعى لتصحيح المسار وإقامة ديمقراطية حقيقية غير مشوهة في العراق ولمنع تخريب مفاهيم الديمقراطية الحرة المعروفة عالمياً..

إن محاولات العقل العراقي لاختراع (ديمقراطية دكتاتورية) بمواصفات مبتكرة غير مسبوقة في التاريخ هو أخطر عمل يتم تنفيذه في هذه المرحلة التاريخية في العراق، وأخطر ما في هذا الخطر الداهم هو أن ضخامة المصالح المادية والمنافع المالية الهائلة المتوفرة كفيلة بقطع رؤوس جميع المعترضين وإبادتهم، وإسكات

الآخرين مهما كان عددهم، غير أن الأمل ما زال قائماً بنجاح التجربة الديمقراطية الناشئة في العراق رغم كل شيء...

١٤- العراقي يضطهد المرأة ويتحكم بحياتها ومصيرها:

ومن مظاهر النزعة التسلطية في سلوك الفرد العراقي -والمقصود هنا الرجال بصورة خاصة- هو الشكل العام السائد في علاقة الرجل العراقي بالمرأة وتصرفاته معها في كافة المجالات والتي تتسم في الغالب بالسيطرة الكلية والتسلط والاضطهاد مع وجود استثناءات عديدة، وسنحاول في هذا البحث أن نعطي وصفاً شمولياً لجميع الجوانب الحياتية والعملية عن هذه العلاقة المحكومة بالتوتر والإنشداد والاستعلاء والغلبة، وسنحاول عرض هذا الموضوع الشائك بأقصى قدر من الدقة والموضوعية.

وفي البداية نجد أن دواعي الإنصاف تقتضي أن نقول بأن هناك فئة كبيرة من الرجال العراقيين الذين يتعاملون مع المرأة بأرقى الأساليب الحضارية من اللياقة الاجتماعية والأدبية والأخلاقية ويظهرون فهماً حقيقياً لمشاعرها ورقتها وهمومها ومشاكلها ويحترمون شخصيتها احتراماً حقيقياً دون زيف أو تملق والأهم أنهم يقدرون دورها في الأسرة والمجتمع والحياة تقديراً صحيحاً وواقعياً سواء كانت تلك المرأة هي الأم أو الأخت أو الزوجة أو البنت أو الصديقة أو الحبيبة...، وهي لذلك تحظى عندهم بالتقدير والاحترام والعطف والرعاية والمعاملة الرقيقة المؤدبة ويظهرون لها المودة والتحمل و الرضى و يبتعدون عن الإساءة إليها.

غير أن المؤسف أن هؤلاء الذين نتحدث عنهم لا يشكلون سوى القلة من مجموع الرجال في المجتمع العراقي لذلك لا يمكن القياس على مواقفهم هذه ولا يمكن اعتبارهم معياراً لموقف الرجل العراقي من المرأة لأن الأكثرية الغالبة من الرجال العراقيين لا يتصفون بهذه الأوصاف لا في فهمهم ولا في تعاملهم مع المرأة بل بأوصاف وتصرفات أخرى مناقضة تمام التناقض لما ذكرناه آنفاً وسوف نستعرض بصراحة خالية من المجاملة ما يتصف به موقف الرجل العراقي تجاه المرأة في كافة المستويات ومن جميع الجوانب.

فالأكثرية الغالبة من الرجال العراقيين يميلون، ولو بدرجات مختلفة متفاوتة نحو اضطهاد المرأة والاستعلاء عليها والتحكم بحياتها ويتصرفون معها بطريقة غير مقبولة تختلط فيها القسوة واللامبالاة والاستهانة وعدم الاهتمام بمعاناتها وآلامها وهمومها النفسية وعدم الالتفات لمتطلباتها ورغباتها، وفي بعض الأحيان يبدو العراقي وكأنه يضمر لها عداءاً فطرياً خفياً في داخل نفسه دون أن يستطيع أخفاء دلائل ذلك في ألفاظه ونبرة صوته وتقاطيع وجهه، غير أنه في ذات الوقت لا يقبل ولا يتحمل أن يصارحه أحد بهذه الحقيقة المرة حيث سرعان ما يلجأ للإنكار والجدل والمغالطة واللجاجة في الدفاع عن موقفه والادعاء باحترامه للمرأة والالتزام بحقوقها وحريتها، ثم يسارع للحديث عن حكم التقاليد الاجتماعية السائدة وقوة الأعراف التي هي بقوة القوانين النافذة ووجوب مراعاتها والخضوع لأحكامها. خوفاً من كلام الناس...إلخ).

وفي كل الأحوال يستطيع المتتبع أن يشاهد عدداً من الدلائل والملاحظات أوالمؤشرات الظاهرة التي تعطي الانطباع بأن المرأة المرافقة للرجل العراقي أياً كانت قرابتها منه إنما تشكل عبئاً ثقيلاً عليه خلال مرافقتها له في أي مكان كان فهو في أحيان كثيرة يبدو وهو بجانبها حزيناً متذمراً ومتعجلاً ونافذ الصبر ومتوتراً ومتضايقاً دون سبب ظاهر أو محدد، وقد يكون ذلك حرجاً أو خجلاً أو استحياءاً أو نفوراً وتعالياً أو إحساساً بالدونية، ويبدو واضحاً أن تلك المرافقة أو المصاحبة مفروضة عليه وربما تمنى الخلاص من هذا الموقف بأسرع وقت فهو لا يفرح بمصاحبة المرأة أمام مرأى الناس أياً كانت قرابتها منه ومهما كان السبب في تلك المصاحبة أو المرافقة.

وحين يتحدث العراقي عن زوجته مع شخص غريب أو حتى مع أصدقائه وهي غائبة فإنه لا يستخدم اسمها بل يستعيض عن اسمها، بكلمات وتعبيرات وألفاظ أخرى تدل عليها مثل /البيت، أو العائلة، أوالأهل، أو الجماعة، أو أم الولاد/ ويسوق الحديث في أكثر الأحيان بصيغة الجمع مثل قوله /الأهل سائلين عني ما أعرف شنو السبب/ أو البيت وصوني أجيبلهم أكل يمكن ما طابخين اليوم...

أو قوله /العائلة عندهم موعد عند الطبيب لازم أروح وياهم.. إلخ وفي الغالب

يكون المقصود بكل هذه العبارات هي زوجته التي لا يريد أن يذكرها بالاسم.

وهناك عدد من الرجال العراقيين لا يتحدثون مع المرأة وبالأخص الزوجة بكلمات المودة واللطف والمحبة ولا يثني عليها بحضور الأصدقاء أو الأقارب ويرى البعض من هؤلاء أن ذلك يقلل من قيمته وهيبته وتقديره ويضعف شخصيته ومكانته عند الآخرين إذا هو أطرى على زوجته وأثنى على تصرفاتها أوجمالها أو كفاءتها وهو يخشى انتقاد الآخرين له في هذا الخصوص فيتجنب التعاطي بعبارات اللطف والرقة معها.

وحين يتحدث الرجل العراقي بالهاتف مع زوجته يحاول أن يختصر الكلام بحدود الضرورة بينما يطيل مع غيرها الكلام وإذا كان بالقرب منه بعض الحاضرين من معارفه فإن كلامه وعباراته معها تكون قصيرة ومقتضبة وجادة ويتعمد أن يجعل قسمات وجهه تشير إلى الجزع والامتعاض والجدية ونفاذ الصبر والميل لإنهاء المكالمة وتتكرر على لسانه عبارات النهي والمنع والتأجيل وعلى العموم تغيب عن وجهه علامات الابتسام والانشراح والفرح...

كل ذلك خوفاً من أن يحكم عليه الآخرون بأنه ضعيف أو (ذيل) أو (طرطور) وهي الألفاظ والإتهامات القاسية الجاهزة التي يتبادلها الرجال العراقيين فيما بينهم ضد كل من يجاهر باللطف والرقة والمودة لزوجته.

ويسعى الرجل العراقي في كثير من الأحيان (وهذا ليس حكماً عاماً ولا ينطبق على الجميع) للسيطرة والاستحواذ بصورة تدريجية على أموال المرأة وممتلكاتها بطريقة أو أخرى- ويبدو أن هذه الصفة ليست خاصة بالرجل العراقي بل يشترك فيها أكثر الرجال في العالم تجاه المرأة- وهو يعمل على تنفيذ ذلك بأساليب شتى من المراوغة والتحايل مما لا يخطر في بال أحد ويبدأ الأمر في كثير من الأحيان بإظهار الرغبة بالمساعدة والعون لها لإنجاز المعاملات الحكومية الرسمية والإجراءات القانونية الروتينية الخاصة بأملاكها وعقاراتها أو قضاياها الشخصية بالنصب والاحتيال والاستغفال والتلاعب بالعقود والسرقة غير المباشرة وقد يكون الباعث والدافع على مثل هذا السلوك هو الشعور الخفي عند الرجل بأن المرأة كائن ضعيف ومحاصر ومحدود القدرة ومن السهل إخضاعه لقبول الأمر الواقع وأنها قليلة الحيلة

في الدفاع عن نفسها وعن حقوقها وغير قادرة على تنفيذ تصرف عدواني مباشر يحمل خطورة كبيرة أو مؤكدة عليه. لذلك من السهل الإيقاع بها وابتلاع حقوقها (كما يعتقد).

كذلك فإن امتلاك المرأة للمال وللأملاك والعقارات ومقدرتها على التصرف بأموالها الخاصة بحرية يخلق لدى الكثير من الرجال العراقيين شعوراً خفياً بالغيرة والانزعاج والحسد وعدم الرضا والسبب في ذلك أن امتلاك المرأة المال يعني قوتها واستقلال شخصيتها ومكانتها وعدم خضوعها لضغوط العوز والحاجة المادية أو انتظار الرحمة والشفقة والعطاء من الرجل، وامتلاكها للمال، يقوي مركزها وموقفها في القضايا اليومية والحياتية وهذا الأمر يضعف هيمنة الرجل وسطوته وتسلطه على المرأة وبالتالي يضعف سيطرته وتحكمه الواقعي في مصيرها وحياتها وعندما يحصل التكافؤ المعقول في العلاقة بينهما أي عندما تزول علاقة السيد بالعبد بينهما فإن العلاقة عند ذاك ستكون متوازنة وستقوم على التوافق والمودة الصادقة والمحبة الحقيقية والقناعة الذاتية والقبول الرضائي البعيد عن التسلط والإرغام والاستعلاء.

أما على صعيد العمل المالي والتجاري المشترك–في إطار العائلة– فمن النادر أن يتحمّس الرجل العراقي للمشاركة مع المرأة –زوجته أو إحدى النساء في العائلة– في أي مشروع تجاري خصوصاً إذا كان وضعه المالي قوياً وغير مضطراً أو يحتاج للحصول على المال أو السيولة المالية، بينما يصبح أكثر قبولاً ومرونة المشاركة والتعاون معها في مشاريع مالية أو تجارية إذا كان وضعه المادي المالي سيئاً أو متدهوراً.. وعند حصول مثل هذه المشاركة فإن الاحتمال المرجّح أن تتحول هذه الشراكة إلى خلاف ونزاع مرير وطويل ينتهي في الغالب إلى ضياع أموال المرأة وعجزها عن استرداد حقوقها في هذه المشاركة.

ومن جانب آخر فإنه من الإنصاف أن نشير هنا إلى وجود الآلاف من الرجال العراقيين الذين يقدمون بكرم بالغ المال والهدايا الثمينة على زوجاتهم وبناتهم وأمهاتهم وقريباتهم دون مقابل ويكرمونهن أعلى درجات التكريم (كل حسب إمكانيته المالية طبعاً) ولعل هذه السجيّة الجميلة من الشهامة والوفاء والكرم والمعروف وتأدية الواجب تجاه المرأة والعائلة هي إحدى الصفات الرائعة الجميلة التي تختزنها

الشخصية العراقية في أعماق الوعي والتي تتجلى بشموخ فائق لدى بعض الأفراد العراقيين بلا شك ورغم أن هذه السجية من الصفات الجيدة والممتازة في سلوك بعض الرجال العراقيين إلا أنها في ذات الوقت تؤكد على وجود نزعة التناقض في الشخصية العراقية إذا ما قيست بتصرفات الرجال العراقيين الذين يسعون للسيطرة ليس على حياة المرأة ومصيرها فحسب بل وأموالها أيضاً.

أما عندما يحصل خلاف أو مشادة أو مشاجرة بين الرجل العراقي وبين أية امرأة أخرى من قريباته أو من الغريبات عنه حول موضوع جدّي له علاقة بحقوق مالية أو وظيفية أو تجارية أو حتى إذا كان الخلاف الشديد حول موضوع اجتماعي أو أخلاقي أو شرعي أو فكري أو سياسي فإن العراقي يمتنع في بادئ الأمر عن الخوض في الجدال أو الاشتراك في الحديث المطوّل مع المرأة (إما احتراماً أو احتقاراً) لكنه عند احتدام الجدل والنزاع بينه وبينها وحصول المشادة والعتاب والكلام القاسي والتشهير وظهور الانزعاج بسبب الجدال العنيف فإنه لا يتردد عن التهجم والتعريض وسوق التهم المسيئة والمزعجة ضد المرأة فإذا كانت شابة وجميلة وحسنة الشكل والمظهر فإنه يلجأ على الفور للتعريض بسمعتها وسلوكها وشرفها لإسكاتها حتى إذا كان لا يعرفها ولا يعرف عنها شيئاً فهو يلجأ لاستخدام عبارات وألفاظ مبهمة وغامضة غير مفهومة توحي باتهامات وشكوك لكنها تشير وتدل بوضوح على المعنى التشككي السيء الذي يقصده وهذا أقصر الطرق التي يلجأ إليها لإسكات المرأة والتغلب عليها- أما إذا كانت قبيحة في الشكل والخلقة فإنه يلجأ للتشنيع بقبحها وخلقتها ويسخر من شكلها وتصرفاتها بتشبيهات عجيبة ومقارنات مهينة وساخرة تثير الضحك ليحقق أكبر قدر من الإغاظة والإهانة والإزعاج النفسي لها.

ومن جانب أخر فإن العلاقة الاجتماعية والزوجية بين الرجل العراقي والمرأة تعاني أو تواجه أزمة حادة تشكل خطراً جسيماً يهدد هذه العلاقة في الصميم ويعرضها على الدوام لاحتمالات التفكك والضعف والانهيار وذلك بسبب استهانه الرجل العراقي في مسألة الخيانة الزوجية (والمقصود هنا الأغلبية من الرجال العراقيين وليس كلهم) حيث أن ممارسته الخيانة الزوجية لا تشكل لديه أية مشكلة أو عقدة

كبيرة أو تحولاً فاصلاً أو مصيرياً ذا أهمية حيوية في حياته الزوجية، حتى يمكن القول أن الكثيرين منهم يمارسون الخيانة الزوجية ببساطة وكأنه عمل مألوف ودون أدنى مشاعر بالندم أو الذنب ولديه الاستعداد لتكرار هذا التصرف عدة مرات وحيثما تيسر له ذلك، وهو لا يرى فيه تصديعاً أو تخريباً لعلاقته الزوجية، وأمثال هؤلاء (وهم كثيرون) لا يشغلون بالهم كثيراً في التستر الشديد والتام على مثل هذا النشاط الجنسي المحرم ويوجد حتى الآن عدد غير قليل من الرجال العراقيين وبالأخص من غير المتعلمين أو سكان الريف الذين ما زالوا يؤمنون ويتمسكون بأفكار واجتهادات وآراء هي أقرب إلى عبودية المرأة فلا يسمحون لزوجاتهم بالمناقشة أو السؤال عن تصرفاتهم خارج المنزل والرجل من هذا الصنف يرفض أساساً أن تسأله زوجته أين كنت؟ أو إلى أين أنت ذاهب؟.

ومن غرائب الأمور في مثل هذه البيئة الاجتماعية العراقية التي تشيع فيها النميمة والدسائس والفتن وتتسرب فيها كل الأسرار يتم فيها في ذات الوقت التكتم والتستر على هذه النشاطات المتواصلة من أعمال الخيانة الزوجية التي يمارسها الرجال بأمان دون علم زوجاتهم، فلا يصل شيء من هذه الأخبار في أغلب الأحيان إلى علم الزوجات، أما ما يحصل من فضائح ومداهمات مباشرة من قبل الزوجات لمثل هذه النشاطات الجنسية الحياتية فهو قليل جداً قياساً لما يجري كل يوم، ولعل السبب في هذا الكتمان هو وجود مصلحة مشتركة بين أعضاء كل شبكة أو مجموعة من الرجال المتورطين بخيانة زوجاتهم تمنع الجميع من تسريب الأخبار أو الوشاية أو التشهير حيث يشعر كل فرد في المجموعة أن حصول الفضيحة سيشمل الجميع ولا يستطيع أحد من الفريق النجاة بنفسه منفرداً دون الآخرين خصوصاً إذا كان متزوجاً ورغم ذلك لا يخلو الأمر من بعض الفضائح بسبب المناكفات والوشايات الكيدية.

ورغم تورط أعداد غير قليلة من الرجال الذين يتظاهرون بالتدين ويكررون الأدعية والآيات والعبارات الدينية طول النهار وانغماسهم النشيط في هذه النشاطات الجنسية الجنائية، إلا أن الحق والإنصاف والموضوعية تدعونا أن نذكر بأن نسبة كبيرة من الرجال في المجتمع العراقي يقف الإيمان الديني حاجزاً ورادعاً حقيقياً قوياً يمنعهم ذاتياً من القيام بالخيانة الزوجية خصوصاً في الأعمار المتقدمة نسبياً.

وبالمقابل يمكن القول على ضوء الملاحظة الظاهرية في المجتمع العراقي أن عدد النساء اللواتي يقمن بالخيانة الزوجية خارج ظروف الحاجة المادية الاضطرارية القاهرة وخارج ردات الفعل والانتقام المتبادل هو عدد قليل جداً وبما لا يقاس مع عدد الرجال في هذا الشأن خصوصاً قبل توالي الحروب التي قضت على ملايين الرجال العراقيين ودمرت عدداً هائلاً من العوائل ولابد لنا من القول أن نسبة غير قليلة من النساء العراقيات الساكتات والصامتات لا يملكن الدليل الأكيد أو الإثبات القطعي بأن أزواجهن يمارسون الخيانة الزوجية لكنهن في ذات الوقت يملكن الشكوك والظنون الكثيرة بأن أزواجهن يمارسون الخيانة الزوجية مع أخريات لا يعرفنهن.ورغم ذلك فإن الزوجة العراقية المسكينة المخدوعة تحاول أن تغالط نفسها وتضغط على روحها وتكتم مشاعر غيرتها لتستطيع تكذيب ظنونها أو شكوكها المتعاظمة حول خيانة زوجها لها وكثيراً ما تلجأ إلى السكوت وغض النظر والتغابي المتعمد في سبيل الحفاظ على سمعة العائلة والأولاد ومنع الأسرة من الانهيار.

وبسبب قسوة التقاليد والعادات السائدة في المجتمع العراقي وصرامة ردود الأفعال الدموية الانتقامية المتعجلة التي يلجأ إليها الرجل العراقي تحت عنوان الدفاع عن شرفه وسمعته فقد وضعت المرأة العراقية رقابة ذاتية شديدة وقيوداً صارمة على نفسها وسلوكها العاطفي والجنسي وذلك من أجل أن تحافظ على حياتها وسمعتها وفي نفسها من الموت المؤكد ولتحمي سمعة أهلها وعائلتها في ذات الوقت لذلك فهي تبتعد ذاتياً (في أغلب الأحيان وبصورة عامة) عن أي تصرف قد يخلق شكوكاً حول سلوكها الأخلاقي، إن هذا الموضوع لم يعد عند المرأة العراقية خطاً أحمراً يتوجب التوقف عنده فحسب بل هو خط الموت الدموي الأحمر الذي يتوجب الابتعاد حتى عن دلالاته ومسمياته.

أما على صعيد الممارسة الجنسية فإن أسوأ ما يتميز به سلوك الرجل العراقي هو تصاعد مشاعر الاحتقار والاستهزاء والاستهانة والتصرفات الفجة الخالية من اللياقة والعطف والمودة لديه تجاه المرأة التي مارس معها الجنس خارج العلاقة الزوجية...

أما بالنسبة لقسوة الظروف والضغوط المتعددة الجوانب التي تعيشها وتتعرض

لها معظم النساء في العراق حتى هذا الوقت فإنه ما زال بإمكاننا القول أن عدداً كبيراً من نساء العراق يواجهن ظروفاً حياتية بالغة الصعوبة هي من بقايا عصور العبودية بسبب تشدد المجتمع العراقي وانفلاته عموماً وبسبب السيطرة الاضطهادية والاستعلائية التي ما زال يمارسها أكثر الرجال العراقيين تجاه المرأة، ولابد من الإشارة أن المقصود هنا هو ملايين النساء العراقيات في الريف والبادية والأهوار والقرى والقصبات المعزولة والمدن الصغيرة وأطراف المدن الكبيرة في كل أرجاء العراق وريفه وليس العدد المحدود نسبياً من النساء المقيمات في المدن الكبيرة. والأحياء الراقية وسط الحياة المرفهة ووسائل الحضارة المدنية الحديثة. ومن مظاهر هذه الضغوط والحياة الصعبة التي تعيشها وتعاني منها المرأة العراقية وعلى سبيل المثال عدم السماح للبنت بالتعلم أو إكمال التعليم في الريف والمناطق النائية (عمداً أو لأسباب قهرية) وكذلك إجبارها في كثير من الأحيان على القيام بأعمال قاسية وصعبة مثل جمع الحطب وتجهيز الأعلاف لإطعام الحيوانات وتحضير العجين وإشعال النار بالوسائل المتخلفة ومواجهة لهيب التنور لتحضير الخبز لكل العائلة ونقل الماء من مسافات بعيدة إلى البيت بواسطة الأواني الثقيلة التي تحدث رضوضاً بعظام الجمجمة والكتف، وغسل جميع أواني المنزل بيديها وكذلك غسل جميع ثياب العائلة ثم تحضير الطعام وطبخه لكل أفراد العائلة ثلاث مرات باليوم على مدار الأشهر والسنين وذهابها عبر مسافات طويلة إلى سوق المدينة لبيع المنتجات الحيوانية كالبيض والدجاج أو السمك أومشتقات الألبان المساعدة في تدبير معيشة العائلة، وقيامها بتجهيز الأولاد صباحاً للذهاب إلى المدرسة وتفقد حياجياتهم... هذه وغيرها من الأعمال الكثيرة هي الصورة النمطية للجهد اليومي المهلك الذي تقوم به المرأة العراقية بينما لا يشارك الرجل في أكثر هذه الأعباء والمسؤوليات التي تتحملها المرأة لوحدها في أكثر الأحيان وهي اعباء كفيلة بإنهاكها جسدياً ونفسياً ورغم قيامها بكل هذه الأعمال والواجبات الثقيلة فهي تكاد لا تملك أي حقوق خاصة بها، فهي لا تملك مالاً يخصها ولا تتسلم نقوداً لذاتها وأبرز ما تملكه هو ثيابها الشخصية التي لا تتعدى القطعتين أو الثلاث من القماش الأسود طيلة أيام السنة.

أما مصيرها فيقرره الرجل في أكثر الأحيان فهو الذي يقرر تزويجها لمن أراد

ويصعب عليها الاعتراض أو الرفض وعندما يؤخذ رأيها في هذا الشأن فإن ذلك من باب رفع العتب وتحصيل الحاصل.

وإلى فترة قريبة ماضية كانت المرأة تدرج في قائمة الخسائر والغرامات التي يتوجب دفعها أو تقديمها للعائلة أو القبيلة الأخرى المعتدى عليها في حالات القتل أو حوادث الاعتداء وذلك ثمناً للصلح وتداركاً للثارات والأعمال الانتقامية المحتملة بين الجانبين كأن تكون العقوبة دفع مبلغ من المال وعدد من الحيوانات والماشية وامرأة أو أكثر وحاجيات أخرى ثمناً للصلح والسلام..، وقد أوقفت الفتاوى التي صدرت من المراجع الدينية خصوصاً في وسط وجنوب العراق هذه الإجراءات الشنيعة بحق المرأة حيث نصت تلك الفتاوى على إمكانية استبدال المرأة وشطبها من قائمة الغرامات التي تسمى (الديّة) بفدية مالية يحدد مقدارها بمبلغ مهر امرأة واحدة عن كل امرأة يراد شطبها من قائمة التعويضات، ولولا هذه الفتاوى لكانت المرأة العراقية ما تزال تخضع للقوانين العشائرية القديمة المخزية فيما يسمى (بالدية).

وحتى زمن قريب أيضاً كانت العادة الجارية في أكثر مناطق الريف العراقي أن يتم قتل المرأة التي تغتصب أو يُعتدى عليها جنسياً من قبل رجل من الرجال وأهلها هم الذين يقومون بقتلها حتماً ويتولى تنفيذ ذلك أخوها أو أبوها أو ابن عمها ولا يوجد أي حل آخر يشفع لها حيث جرت العادة أن يتنكر لها الرجل الذي اغتصبها ويرفض الزواج منها بسبب مشاعر الاحتقار والشكوك التي تتملكه تجاهها بعد اغتصابها.. وبعد أن تقوم العائلة بقتلها (رغم قناعتها بأنها تعرضت للاغتصاب القوة) يتم مطالبة عائلة الشاب أو الرجل الذي اغتصبها بتأدية (الفصل) وهي تعويضات ثقيلة إذا أرادوا فصل النزاع وتجنب التعرض للانتقام الدموي الحتمي المتوقع الذي ينفذه في الغالب أحد أقارب المرأة المغتصبة القتيلة أخذاً لثأرها، ويتدخل في إنجاز عملية الفصل والتسوية عدد من الوجهاء ورجال الدين والأخيار من أصحاب النفوذ ويكون من متطلبات الفصل لإطفاء الفتنة وتحقيق الصلح بأخذ امرأة من أهل الشاب أو الرجل المعتدي (المغتصب) وتكون في الغالب أخته أو إحدى قريباته المقربات كتعويض أو فدية وتسمى هذه المرأة بـ (الفصلية) فهي قد تحولت إلى فدية لفصل النزاع بين العائلتين، والمرأة الفصلية (واقعاً وليس نظرياً) لا حقوق

لها وتبقى ذليلة ومهانة وقد يقررون تزويجها لشخص معوّق أو معتوه أو شيخ كبير بالسن ولا يحق لها ولا لأهلها الاعتراض، ويتم تعييرها بأنها (فصلية) كلما حدثت ملاسنة أو خلاف عائلي. وهذه المرأة تساق إلى هذا المصير وهي لا تعلم ولا تعرف أي شيء عن الجريمة الجنسية التي ارتكبها أخوها المتهور في إحدى ساعات النزوة والطيش.

وفي ظل العهد السابق قبل عام ٢٠٠٣ صدرت قوانين مدنية جريئة أنصفت المرأة إلى حد كبير ووقفت إلى جانبها حيث أصبح بإمكان المرأة أن تطلب التفريق بسبب الضرر الذي أصابها خلال العلاقة الزوجية.

وحتى إذا ثبت أن الزوج غير مقصّر ولا يوجد ضرر فبإمكانها تجديد الدعوة بذات الموضوع وتكون المحكمة ملزمة بالسير بالدعوة والحكم بالتفريق وإذا تم الطلاق فالمرأة وأولادها هم الذين يستمرون بأشغال دار السكن الذي يعيشون فيه.

ورغم ذلك فإن واقع الحال يشير إلى استمرار الهيمنة الدكتاتورية للرجل العراقي على حياة المرأة في العراق وإن أمام المرأة العراقية عقوداً أخرى من الكفاح قبل أن تستعيد توازنها ومكانتها وحقوقها في المجتمع العراقي.

الفصل الرابع

الدموية في سلوك الشخصية العراقية

الفصل الرابع

الدموية

في سلوك الشخصية العراقية

توضيحات ضرورية:

في بداية هذا البحث لا بد من توضيح بعض المفاهيم والتعريفات منعاً من حصول لبس في المعاني المقصودة أو أخطاء في المفاهيم والدلالات والأحكام المستخدمة التي سوف ترد في هذا الموضوع. ومن أولى التعريفات المطلوب توضيحها هو أن الشخصية التي تعارفنا على تسميتها في أحاديثنا وتعبيراتنا الوصفية والأدبية بالشخصية الدموية، لا تأخذ هذه التسمية في الاصطلاحات والألفاظ المستخدمة في بحوث علم النفس بل تسمى بالشخصية العدوانية وتكون صفة الدموية هي إحدى الأشكال أو الأنواع من الاستجابات والفعّاليات التي تقوم بها الشخصية العدوانية وبهذا المعنى لا توجد شخصية دموية بحد ذاتها بل توجد شخصية عدوانية يكون من بين أشكال سلوكها وتصرفاتها وممارساتها تلك الأعمال ذات الطابع الدموي.

ومن جانب آخر ولكي لا يساء فهم هذا البحث لا بد من التوضيح أيضاً بان إطلاق عبارة الدموية في سلوك الشخصية العراقية هو تعبير مجازي يقصد به حجم المعدل العام لوجود ظواهر النزعة الدموية في صفوف المجتمع العراقي وهي الظواهر التي لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات البشرية في العالم، ولا يقصد بها إلصاق صفة الدموية بكل فرد عراقي على وجه الإطلاق، أي ليس بالضرورة أن يكون كل عراقي مُبتَلى بالنزعة الدموية، فهناك مئات الآلاف من العراقيين الأسوياء الأخيار المسالمين الذين هم أبعد ما يكونون عن أية نزعة أو سلوك دموي أو عدواني ولا يؤمنون بأية ممارسة دموية مهما كان مستواها كما أنهم بعيدون عن أي نشاط

يتصف بالعدوانية. بل تجدهم مثالاً للرقة والرحمة واللطف والانسانية.

كذلك لا بد من التوضيح أيضاً بأن الأعمال والنشاطات ذات الطابع الدموي هو نمط شائع وموجود في جميع الأمم والشعوب ولا يقتصر على شعب دون آخر أو شخصية دون أخرى، كما لا يقتصر على مرحلة تاريخية بعينها بل هو نمط من السلوك رافق الحياة البشرية منذ أقدم العصور، لذلك فإن المقصود والمعني بحديثنا عن الدموية في العراق والسلوك الدموي المرافق للشخصية العراقية هو الشكل الفائق والمبالغ فيه والاستثنائي والمشدد من أعمال العنف الدموي غير الاعتيادي والبالغ في القسوة والشراسة بما يجعله خارج المألوف وينفذ في إطار صاعق من الوحشية واللاإنسانية.

إن تاريخ الشعوب في جميع بلدان العالم شهدت عبر مراحل التاريخ المختلفة وما زالت تشهد أطواراً ونماذج من العنف والدموية على نطاق واسع والتي هي شكل من أشكال السلوك العدواني في النفس البشرية غير أن العنف والدموية في الواقع العراقي قد تميّز منذ قرون عديدة بطابع وحجم فائق واستثنائي من القسوة والشراسة في الكثير من الوقائع والأحداث عبر جميع مراحل التاريخ وهذا هو ما نقصده ونريد البحث فيه وتحليل دوافعه. وسوف لن نستطيع الادعاء بوجود عنف دموي نوعي وفائق في الدرجة والحجم والقسوة والشراسة في العراق ما لم نقم بتقديم الأمثلة على ذلك بواسطة الشواهد الحقيقية والواقعية المستمدة من الأحداث التاريخية المؤكدة التي وقعت فعلاً في العراق وفي أوساط المجتمع العراقي، كذلك فإن حجم وعدد الوقائع والحوادث يجب أن يكون كبيراً وشمولياً ليكون كافياً لإصدار حكم علمي عام في هذا الخصوص.

كذلك وقبل أن نتقدّم بالإدعاء بوجود عنف دموي استثنائي وفائق مرتبط وملازم للشخصية العراقية إلى الدرجة التي يمكن أن يعطيها صفة الدموية في المعدل العام لا بد وان نبدأ باستعراض الأحداث والوقائع المشحونة بالصفة الدموية أولاً والدالة على وجود هذه الحقيقية الاستثنائية والصارخة والخارجة عن المألوف في الواقع العراقي، وإلاّ فإن الادعاء بوجود عنف دموي استثنائي وعالي المستوى يبقى إدعاءاً ناقصاً وفاقداً للدليل والبرهان العلمي والعملي.

ولا بد من الإشارة بأننا لا نستطيع أن نستعرض جميع الأحداث ذات الدلالة الدموية في التاريخ العراقي حتى الفائقة والاستثنائية منها فهي كثيرة جداً ولا يمكن حصرها، ومن الممكن أن تملأ كتباً بأكملها. لذلك فإن ما سنذكره من وقائع وأحداث هي نماذج وانتقاءات قليلة ومتفرقة اخترناها من فترات تاريخية مختلفة ومتباعدة...

ومن الأمور التي يتوجب توضيحها أيضاً هي أن الأحداث والوقائع الدموية التي جرت ونُفِّذت في مراحل مختلفة من التاريخ العراقي والمرتبطة بالسلوك الدموي إنما تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول/ ويشمل الأحداث والوقائع الدموية التي نفذها الأجانب والغرباء والدخلاء غير العراقيين الذين جاؤوا إلى بلاد الرافدين من الخارج كغزاة ومحتلين أو طامعين غرباء سكنوا أو أقاموا في وادي الرافدين بالقوة وبحكم الأمر الواقع.. وهذا النوع من السلوك الدموي كان هو الأكبر حجماً والأكثر شراسة ووحشية والأقدم في الأسبقية الزمنية والتاريخية، وربما كان هو الأكثر تدميراً والأعمق في التخريب النفسي والسلوكي داخل الشخصية العراقية.وهناك شواهد ووقائع تاريخية تدل على وجود هذا النوع من الممارسة الدموية الدخيلة التي نفذها الأجانب والغرباء والدخلاء تنتمي إلى مراحل مختلفة ومتعاقبة من التاريخ العراقي يمتد بعضها إلى الألف الثالث قبل الميلاد.

القسم الثاني/ وهو السلوك الدموي الذي نُفِّذ بأيدي السكان المحليين وبإرادة ذاتية من قبل الشخصية العراقية وبفعلٍ منها بعد أن تأثرت وأصيبت بالعدوى واعتلّت بالسلوك الدموي ومنهج العنف التصفوي الذي نفذه الغرباء والأجانب والدخلاء في بلاد الرافدين على مدى قرون عديدة ومتواصلة.

إن سيلاً متواصلاً من أحداث العنف الدموي الفائق والاستثنائي تتزاحم في الذاكرة عندما نحاول أن نبدأ باستذكار وتسجيل الوقائع المتعلقة بهذا الموضوع وسنحاول أن نختار الأحداث الأكثر التصاقاً بالمعاني والدلالات المطلوبة والأكثر اتساعاً وشمولية من حيث عدد المشاركين والمساهمين فيها وعدد الضحايا والمتورطين بفصولها ووقائعها ومفرداتها لتكون اقرب للمعاني والدلالات الجماعية

لنستطيع القياس عليها والاستدلال بها في الأحكام التي نسعى لإطلاقها في هذا الشأن وسوف نبدأ أولاً باستعراض الأحداث والوقائع الدموية التي نفذها وطبقها الغرباء والأجانب والدخلاء في بلاد الرافدين في جميع الفترات التاريخية:

الغرباء يؤججون السلوك الدموي في بلاد الرافدين:

إننا لا نريد أن نبعد المسؤولية عن العراقيين أو ما يسمونهم أهل العراق في الأزمان السابقة، أو سكان وادي الرافدين كما يُطلق عليهم في المراحل الأقدم والأكثر عمقاً في التاريخ، نقول لا نريد ان نبعد المسؤولية عن العراقيين وعن الشخصية العراقية أو نُبرئهم من المسؤولية عن هذا الانتشار المروّع لظاهرة السلوك الدموي والشيوع الاستثنائي لمظاهر العنف المتواصل في العراق، ولكن هناك حقيقة لا بد أن تقال من أجل الحفاظ على الموضوعية العلمية والموضوعية التاريخية: وهي أن عدداً كبيراً من أحداث التاريخ العراقي التي اتصفت بالدموية البالغة والوحشية واللاإنسانية والعنف الفائق واللامحدود أي احداث العنف الاستثنائي غير المألوف كانت من صنع الغرباء والأجانب والدخلاء الذين قدموا من خارج هذه البلاد وعبثوا بمصائر سكانها المحليين، أولئك الغرباء الذين دخلوا كغزاة عابرين أو كمحتلين مقيمين أو كطامعين مستقرين، وفي كل مرة كان هؤلاء في البداية ينتصرون ثم يحكمون ثم يسودون ثم ينحدرون ثم يتفككون ويبادون، وتبقى بلاد الرافدين وأهلها خالدةً على مدى الدهر..، غير أن أولئك الغرباء كانوا يتركون في كل مرة بصمات من الإساءة والأذى والخراب كما يخلفون في نفوس السكان المحليين ويزرعون في تصرفاتهم نماذج من السلوك الشائن والعدواني المتصف بالوحشية والدموية والتخلف واللامسؤولية والكراهية والاستهتار بالأرواح البشرية مما أشاع منهجاً من السلوك الدموي الاستثنائي البالغ بالقسوة والوحشية والشناعة في بلاد الرافدين، وهذه التركات والمخلفات هي في الغالب أبقى وأكثر ضرراً من وجود الغرباء ذاتهم، والمجال هنا لا يتسع لاستعراض جميع الأحداث والوقائع والتطورات والفظائع الدموية التي كان قد صنعها الغرباء، والأجانب أو كانوا سبباً فيها أو كانوا المسؤولين عن وقوعها وانطلاقها وتأججها الوحشي في بلاد الرافدين، ورغم ذلك

ومن أجل تحديد المسؤولية التاريخية والعلمية والموضوعية في هذا المبحث الخطير سوف نستعرض ولو بشكل سريع وعابر العناوين الكبرى للأحداث الدموية الفاصلة التي صنعتها يد الغرباء والأجانب في هذه البلاد والتي ربما يرمز كل عنوان منها لبضعة قرون أو على الأقل لبضعة عقود من الزمن في تاريخ العراق...

فالغوتيون الذين جاؤوا من الشرق ودمروا مملكة أكد في نهاية الألف الثالث قبل الميلاد هم جماعات متوحشة لم يكونوا يرحمون امرأة او طفلاً وقد جلبوا للبلاد الخراب والخوف والفوضى[1]... وكذلك فعل الحثيون والكاشيون الذين جاؤوا من الشرق أيضاً في فترة أخرى واحتلوا بابل بالتعاقب في منتصف الألف الثاني قبل الميلاد.

أما الميديون الذين جاؤوا من الشمال واحتلوا مدينة أشور في منتصف الألف الأول قبل الميلاد فقد قتلوا القسم الأكبر من سكان مملكة أشور وهجًّروا من بقي على قيد الحياة (وعندما وصل نبوبلاصر إلى أشور لم يجد أمامه الا خرائباً ودخاناً)[2] وكانوا قبل ذلك قد ساهموا في تخريب وحرق وسحق مدينة نينوى وإزالة معالمها ونهب كنوزها (حتى أن قائداً إغريقياً اسمه زينفون مرّ بها بعد قرنين من الزمان فلم يتمكن من معرفة مكانها)[3].

أما الاحتلال الفارسي لبابل عام ٥٣٩ قبل الميلاد فقد تسبب في اختفاء مملكة بابل الحديثة من الوجود بالكامل.

كذلك كان الصراع العسكري بين جيوش الإمبراطورية الفارسية وجيش الاسكندر المقدوني فوق أرض الرافدين قد جعل هذه البلاد ساحة لتلك المعارك الطاحنة، حيث سحق الاسكندر الجيش الفارسي بقيادة داريوس في معركة كوكميلة على بعد ٣٠ كم من الموصل الحالية. وبذلك تكررت مشاهد الموت والمذابح في أرجاء هذه البلاد.

ومن خلال ذلك يمكننا التعرّف على حجم الخراب والدماء والدمار الذي تعرضت له

---

(١) د. عيد مرعي- تاريخ بلاد الرافدين - دار الأبجدية للنشر - دمشق ص. ٥٥

(٢) د. عيد مرعي - تاريخ بلا الرافدين - دار الأبجدية للنشر - ص. ١٢٥

(٣) خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى - د. فيليب حتي ، ج١، ص. ٧٠

هذه البلاد في قرون ما قبل الميلاد على يد أولئك الأجانب والغرباء، كما يعطينا فكرة عن حجم الخراب النفسي والسلوكي الذي خلفه في نفوس السكان المحليين حتى ذلك الوقت المبكر من التاريخ...

أما المذبحة التي حصلت في البلاط الساساني في قصر كسرى في عام ٦٣٤ بعد الميلاد في المدائن (والتي تسمى طيسفون) والتي تبعد حوالي ٤٥ كم جنوب شرق بغداد الحالية، فهي إحدى وقائع العنف الدموي الفائق المصنَّع بأيدي الغرباء ولكن فوق أرض العراق، وربما كانت تلك المذبحة داخل القصر الملكي الساساني عام ٦٣٤م هي النسخة النموذجية الأصلية القديمة الموحية لمذبحة القصر الملكي في العراق عام ١٩٥٨ بعد الميلاد خلال عملية إسقاط النظام الملكي في العراق لشدة التشابه في حجم القسوة والعنف الدموي الذي نفذ في المذبحتين.

ثم الغزو المغولي والمجزرة الدموية الكبرى والإبادة الجماعية للسكان خلال سقوط بغداد في عهد الخليفة المستعصم العباسي عام – ٦٥٦ هـ – ١٢٥٨م.

ثم مذبحة الموصل على يد المغول بعد عامين من سقوط بغداد في عام ١٢٦١.

ثم خضوع العراق للحكم الجلائري المرتبط بالمغول.

ثم مذابح تيمورلنك الذي احتل بغداد عام ١٣٩٣ م وعذب أهلها ونهب أموالهم ثم عاد واستباحها عام ١٤٠١م، وفي هذه المرة جرت مذبحة عامة لسكان بغداد أقيمت خلالها عدة أبراج من رؤوس القتلى وفسد هواء المدينة لكثرة الجثث المتفسخة والمتعفنة.

ثم خضوع العراق للحكم الصفوي على يد الشاه إسماعيل الصفوي الذي بدأ بمذبحة دموية تصفوية ذات طابع طائفي ضد سكان بغداد في عام ١٥٠٨م كان الضحايا فيها من إتباع المذهب السني.

ثم خضوع العراق للعثمانيين بقيادة السلطان مراد الذي احتل بغداد عام ١٦٣٨م فحصلت مذبحة سقط فيها ثلاثين ألف قتيل من الشيعة.

ثم تحول العراق إلى ساحة للمعارك الدموية المتبادلة والمتناوبة بين الفرس والعثمانيين حيث (صار العراق موضع نزاع عنيف بين الدولتين الفارسية والعثمانية

وأستمر كذلك ما يزيد على الثلاثة قرون)[1].

ومن أحداث العنف الدموي الذي نفذ بأيدي القوى الأجنبية والذي اتسم بالقسوة والوحشية البالغة ما حصل من فظائع دموية في معركة أم الحنطة التي وقعت في مدينة الرمّاحية في الفرات الأوسط عام ١٧٠١م بين الجيش العثماني وعدد من العشائر العراقية، حيث شكل الجيش العثماني هرماً من الرؤوس الآدمية المقطوعة تقدر بألف رأس وضع رابية من جثث القتلى العراقيين بقيت مكشوفة ولم تدفن مدة أربعين عاماً.[2]

ثم سلسلة المكائد الدموية والصراعات التصفوية ومؤامرات القتل والاغتيال والوشايات الكيدية المميتة التي أبادت الولاة المماليك الغرباء ضد بعضهم البعض والتي دامت ما يقرب من قرن كامل بين عام ١٧٤٩م - ١٨٣١ والتي خُتمت بالمذبحة الدموية الكبرى التي أُبيد فيها المماليك في بغداد بأوامر من السلطان العثماني في عام ١٨٣١م وما تبع ذلك من أوامر سلطانية لإبادة المماليك أينما وجدوا في العراق.

ثم مذابح الولاة والسلاطين العثمانيين في القرن التاسع عشر ضد بعضهم البعض وضد السكان المحليين والتمردات العشائرية في مختلف المناطق من العراق.

ثم الاحتلال البريطاني للعراق في بداية القرن العشرين في عام ١٩١٤ إلى١٩١٨ والمعارك الطاحنة التي شهدتها جميع مدن العراق من الجنوب إلى الشمال.

ثم الاحتلال الأمريكي المعزز بجيوش دول التحالف في عام ٢٠٠٣ وما بعدها.

وبعيداً عن عن الأسباب والدوافع والمبررات التي تساق في كل مرة فإن ذلك المسلسل الطويل المرعب الممتد لخمسة آلاف سنة من القتل والموت وسفك الدماء والدمار والمجازر والخراب الذي مارسه الغرباء والأجانب والمحتلون قد ساهم بكل تأكيد في شيوع منهج السلوك الدموي في المجتمع العراقي وَزَرَعَ في الشخصية

---

(١) د. علي الوردي - لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج١، ص١٢ -دار كوفان للنشر -لندن.

(٢) يذكر الكاتب ستيفن لونكريك بعض التفاصيل حول هذه الواقعة في كتابه أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث في ص١٥٢- منشورات مكتبة اليقظة العربية.

العراقية نزعة السلوك الدموي والممارسة الدموية، ورغم ذلك فإن هذا لا يعفي المجتمعَ العراقي ولا الفرد العراقي ولا الشخصية العراقية من مسؤولية التورط في امتهان وممارسة السلوك الدموي الشائن الذي هو موضوع بحثنا في هذا الفصل وهو السلوك الذي يتوجب علينا معرفته والتحقق منه والتعرف على حجم الانعكاسات والاعتلالات النفسية والسلوكية التي خلّفها في الشخصية العراقية.

وحتى إذا افترضنا أن الغرباء أو الأجانب أو المحتلين لم يؤججوا العنف الدموي وسفك الدماء المتعمد ولم يقيموا المجازر الوحشية الكبيرة ولم يرتكبوا الأفعال القاسية الدافعة والمحرّضة على السلوك الدموي والممارسة الدموية في بلاد الرافدين، وهو افتراض غير واقعي وغير صحيح، فإن مجرد وجود الأجانب والغرباء سيستجلب ويستثير مشاعر الغضب والتمرد والمقاومة والثورة والعنف لدى السكان المحليين ضد هؤلاء، وهذا بدوره يدفع بالضرورة إلى استثارة السلوك والفعاليات الدموية والدخول بدوّامة العنف والعنف المضاد التي يشكل السلوك الدموي أحد أركانها ومقتضياتها.

وبغض النظر عن المسببات فالنتيجة المتحققة هي واحدة أي تأجيج السلوك المتصف بالدموية في بلاد الرافدين على مدى القرون المتتالية مما ساهم في تخريب البنية النفسية والسلوكية للشخصية العراقية رغماً عنها.

الدموية بالتصنيع المحلي العراقي:

أما الأحداث والوقائع المرتبطة بالسلوك الدموي الفائق في الشدّة والقسوة والوحشية والتي تم إنجازها وتصنيعها بأيد عراقية غير أجنبية فسوف نستعرض تفاصيلها بأسلوب صريح ومكشوف من خلال وصف واقعي لعدد من تلك الأحداث الفاصلة والنوعية في التاريخ العراقي ذات الدلالة الأكيدة على تورط الشخصية العراقية في هذا النوع من السلوك الدموي الشائن وسنختار بعض النماذج من تلك الأحداث والوقائع ومنها ما يلي:

حريق بابل الدموي:

كانت بابل في العصور الآشورية مملكة تُحكم من قبل الملك الآشوري شمش

شموكين وهو الأخ الأكبر للملك أشور بانيبال الذي كان ملكاً على نينوى، وقد حصل خلاف شديد بين الأخوين بعد وفاة والدهم الملك أسرحدّون الذي أوصى بولاية العهد في الإمبراطورية الأشورية إلى أبنه الأصغر أشور بانيبال بدلاً من ابنه الأكبر شمش شموكين وبعد وفاة أسرحدّون تمرد الأخ الأكبر شمش شموكين الذي كان ملكاً على بابل ورفض الخضوع لسلطة أخيه آشور بانيبال الذي أصبح ملكاً على الإمبراطورية الآشورية بأكملها بعد وفاة والده في حوالي عام ٦٥٢ قبل الميلاد، وبسبب هذا التمرد فقد جهز آشور بانيبال جيشاً كبيراً واتجه به جنوباً نحو مملكة بابل لإخضاع أخيه المتمرد شمش شموكين بالقوة، واستطاع أن يحاصر بابل ويطوقها بجيشه من كافة الجهات ورفض الملك شمش شموكين الاستسلام أو الخضوع لأخيه بأي شكل من الأشكال.. ولكنه بعد أن يئس من النصر وتأكد من الهزيمة بسبب الحصار الطويل والمحكم الذي فرضه أشور بانيبال بجيشه على بابل أقدم شمش شموكين على عمل دموي بالغ القسوة والوحشية فقد قام بذبح جميع نسائه ومحظياته الجميلات، وقتل جميع أفراد الحاشية الملكية كما ذبح جميع خيوله المطهمة المختارة وقتل عبيده جميعاً ومساعديه ثم أحرق بابل وانتحر. لقد جرت كل تلك الأحداث الدموية الشرسة والمأساوية في بابل على يد الملك شمش شموكين بينما كان أخوه آشور بانيبال ينتظر خارج المدينة ويحاصر بابل بجيشه من جميع الجهات، ثم قام بعد ذلك باحتلالها بعد أن تحول كل شيء فيها إلى رماد...

لقد انتصرت الإرادة الدموية ونزعة العنف المشحونة بأعلى درجات القسوة والانتقام الشرس على أية نزعة أو رغبة أخرى في الصلح أو التوافق أو التسامح على الرغم من أن المتخاصمين هم أخوة كما أنهم من السكان الأصليين في وادي الرافدين. وسوف نرى أن هذا المنهج الدموي الشرس سيبقى موجوداً وحاضراً في أكثر الأحداث اللاحقة في التاريخ العراقي.

إن حريق بابل بالوصف والشكل الذي يحدثنا عنه التاريخ الموثق هو حدث استثنائي يحمل حجماً من الدموية الفائقة ونزعة من العنف المشحون بأعلى درجات القسوة والانتقام الشرس وسفك الدماء. ((وهناك لوحة زيتية رائعة من الحجم الكبير جداً تحتل جداراً كاملاً في إحدى قاعات متحف اللوفر في باريس للرسام الفرنسي

دولاكروا تحمل اسم (موت سردنابال) صوّر فيها الرسام دولاكروا أدق التفاصيل لحادثة حريق بابل وانتحار شمش شموكين حيث يبدو فيها الملك متكئاً على سريره الفخم ذي الوسائد المطرزة تناوله إحدى المحظيات كأساً وإبريقا للخمر، بينما ينهمك العبيد والجلادون الغلاظ بقتل نساء الملك وجواريه الجميلات المترفات بخناجرهم القاسية ويذبحون الخيول الجيدة المطهمة بإصرار وثبات ويعبثون تخريباً بأثاث القصر الفخم تنفيذاً لأوامر الملك)(١)

النبش الانتقامي لقبور الملوك والقادة والأئمة في العراق:

ومن المظاهر الدّالة على وجود النزعة الدموية في سلوك الشخصية العراقية شيوع العادة السيئة في نبش القبور والاعتداء على جثث أصحابها بهدف الانتقام السياسي أو الطائفي أو الديني.. والمقصود هنا نبش قبور الملوك والقادة والأئمة والعلماء والحكام والصحابة والأولياء وأصحاب الشأن من الرجال المعروفين.

وكما هو واضح من هذا الوصف، لم يكن القصد من نبش هذه القبور والاعتداء عليها هو السرقة أو التفتيش عن الكنوز والموجودات الثمينة بل الإساءة والانتقام من أصحابها ذاتهم.

إن هذا السلوك يمثل النزعة الدموية الطاغية في الانتقام السياسي والطائفي والعقائدي إضافة إلى البعد الإجرامي في هذا العمل الجنائي الشائن.

وسنحاول ذكر بعض الحوادث التي جرت في هذا الشأن في فترات مختلفة من التاريخ العراقي كما سنحاول توضيح دلالات تلك الحوادث الانتقامية ومعانيها السياسية والطائفية... والتي تشمل أشخاصاً وقادة ينتمون لمذاهب واتجاهات فكرية مختلفة.

وإذا أردنا أن نبدأ منذ العصور القديمة في التاريخ فبإمكاننا أن نستشهد بحادث شهير وقع في فترة سبقت ميلاد المسيح وهو ما قام به الحاكم العراقي آشور بانيبال حيث قام هذا الحاكم الآشوري باحتلال وهدم مدينة سوسة وهي عاصمة بلاد العيلاميين في ذلك الوقت (وهي مدينة الشوش الإيرانية حالياً) بسبب وقوف

---

(١) كتابنا – تاريخ العنف الدموي في العراق ص ٥٣– دار الكنوز الأدبية –بيروت – لبنان.

العيلاميين إلى جانب أخيه شمش شموكين ملك بابل الذي تمرد على سلطة أخيه أشور بانيبال، فبعد أن احتل مدينة سوسة وهدمها، توجه إلى المقابر الملكية وقام بنبش قبور ملوك العيلاميين فيها وأخرج جثثهم وعظامهم وبعثرها، وكان ذلك بعد عام ٦٥٠ قبل الميلاد. وقد تلقت مدينة سوسة (أي مدينة الشوش الحالية) بعد أكثر من ١٣٠٠ سنة من ذلك التاريخ جرعةً جديدةً من التخريب والعنف الدموي العراقي وكان ذلك في الثمانينات من القرن العشرين خلال الحرب العراقية الإيرانية حيث تعرضت الشوش إلى ضربات قاسية من المدفعية العراقية والطيران خلال تلك الحرب.

لقد كان ذلك العمل هو الشكل الصارخ من أشكال النزعة الدموية في سلوك الشخصية العراقية.

كذلك يمكن الاستشهاد بالروايات التي تذكر بأن جثمان الأمام علي قد نقل من قبر إلى قبر بعد دفنه خوفاً من إقدام الخوارج على نبش قبره والاعتداء على جثمانه حيث (قال أبو بكر بن عباس: عُمِّيَ قبرُ علي لئلا ينبشه الخوراج.. وقال المبّرد عن محمد بن حبيب أول من حُوِّل من قبر إلى قبر عليٌّ رضي الله عنه)[1].

كذلك فقد هُدِم قبر الإمام الحسين (ع) وأُزيل من الوجود بعد ١٧٠ عاماً على استشهاده، وهذا العمل شاهد أخر على وجود هذه الظاهرة الرديئة في الاعتداء السياسي على القبور انتقاماً من أصحابها، حيث أقدم الخليفة العباسي المتوكل على هدم قبر الإمام الحسين ثم هدم المنازل والدور التي كانت حوله ثم قام بحرث موضع القبر والأرض المحيطة، به ثم زرع تلك الأرض وسقاها، لكي لا يتعرف أحد على موضع القبر، ويذكر السيوطي في كتابه تاريخ الخلفاء ما نصه (وفي سنة ست وثلاثين –والمقصود هنا سنة مائتين وست وثلاثين– أمر بهدم قبر الحسين، وهدم ما حوله من دور، وأن يعمل مزارع، ومنع الناس من زيارته، وخُرِّب وبقي صحراء، وكان المتوكل معروفاً بالتعصب، فتألم المسلمون من ذلك، وكتب أهل بغداد شتمهُ على الحيطان والمساجد وهجاه الشعراء)[2].

---

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص١٧٦ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٢) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص٣٤٧ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

إن الهدف من هذا العمل السيء هو هدف سياسي حيث كان المتوكل قد انتمى إلى فرقة الناصبيين وهي المجموعة التي ناصبت الإمام عليّ البغض والكره والعداء، لذلك فقد اتبع المتوكل منذ توليه الخلافة سياسة معادية للعلويين وراح يطاردهم وينكل بهم حيثما أمكنه ذلك، وقد استمر على سياسته العدوانية الدموية تلك في التنكيل بأتباع الأمام علي حتى آخر أيام حياته حين قام ابنه المنتصر باغتياله ليلاً وهو في مجلس لهوه وتنصيب نفسه خليفة من بعده.

كذلك فقد هدم ونبش قبر الإمام أبو حنيفة النعمان في بغداد عام ١٦٢٣م بعد احتلال الشاه عباس لبغداد، والإمام أبو حنيفة النعمان هو مؤسس المذهب الحنفي في الإسلام ، وقد تم تخريب القبر وإزالته من الوجود والعبث بالرفاة، وقد حدث ذلك بعد وفاة الإمام أبي حنيفة النعمان بحوالي ثمانمائة وخمسين سنة.، وقد طُمِسَتْ معالم القبر بصورة كليّة، وحين تقرر إعادة بنائه وجد المشرفون على هذا الموضوع صعوبة بالغة في التعرف على مكانه وكان ذلك لأسباب سياسية انتقامية طائفية.

أما ضريح الإمام عبد القادر الكيلاني فقد هدمت قبته الرئيسية في عام ١٦٢٣م وكذلك[1]، تعرض للاعتداء البغيض عندما تم تحويله إلى اسطبل لربط الحيوانات لفترة غير قصيرة، قبل إعادة الاعتبار إليه والاعتناء به من جديد وكان ذلك لأسباب سياسية وطائفية أيضاً.

كذلك فقد هُدم قبر الصحابي المعروف طلحة وقبر الصحابي الزبير بن العوّام في البصرة في القرن الثامن عشر للميلاد قبل إعادة بنائهما مرة أخرى.

إن الاعتداء على القبور على هذا النحو الشنيع في العراق يمثل إيغالاً في النزعة العدوانية الدموية الانتقامية في كل الأحوال.

وفي العصر الحديث وبالتحديد في القرن العشرين فقد جرى سحل جثة نوري السعيد رئيس الوزراء في العهد الملكي بطريقة بشعة ووحشية في ١٤تموز ١٩٥٨ ثم جرى دفنه ثم نبش قبره من جديد بعد دفنه حيث أُخرج من القبر وأُعيد سحله بهدف

---

(١) أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث/ ستيفن لوتكريك ص٧٧، ترجمة جعفر الخياط/منشورات مكتبة اليقظة.

الانتقام السياسي.

كذلك نبش قبر عبد الكريم قاسم وأخرجت جثته بعد أن اهتدت الكلاب على الجثة وصارت تنهش بها بسبب الرائحة حيث دفن بصورة مستعجلة وبعمق بسيط، وخوفاً من أنْ يتحول إلى مزار لأتباعه ومحبيه فقد جرى اخراج الجثة وتم ربطها بكتل حديدية ثقيلة وجرى إغراقها في نهر دجلة، ورغم اختلاف الروايات والتفاصيل التي تذكر هذا الموضوع إلا أنها تكاد تجمع على أن جثة عبد الكريم قاسم قد جرى إخراجها من القبر وإغراقها في نهر دجلة[١].

إن ما جرى لجثة عبد الكريم قاسم قائد الانقلاب العسكري الذي اسقط النظام الملكي، والاهانة السيئة التي لحقت بالجثة بعد إعدامه كان لأسباب سياسية وانتقامية بكل تاكيد.

كذلك فإن جثة الزعيم الكردي الملا مصطفى البارزاني قد جرى نبشها وإخراجها من القبر وإلقاؤها في الشارع بعد عام كامل على وفاته ودفنه وقد جرى ذلك على أيدي أشخاص أكراد مختلفين سياسياً مع الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي الذي كان يقوده الملا مصطفى البارزاني، وقد أثار هذا العمل في حينه مشاعر غاضبة من الحزن والألم في صفوف الشعب الكردي في العراق.

كذلك فقد تحدثت بعض الروايات عن نبش قبر ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث والاعتداء على جثمانه بعد سقوط النظام عام٢٠٠٣، وإذا صحت هذه الرواية عن نبش قبر ميشيل عفلق فإن هذا العمل يحمل طابع الانتقام السياسي، وبحدود ما نعلم فان أبن ميشيل عفلق قد أقام دعوى لدى بعض المنظمات الدولية بشأن حادث الاعتداء على قبر والده.

أما تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء فهو عمل من أعمال الانتقام السياسي الطائفي الدموي، وقد جرى تنفيذ الاعتداء بطريقة استفزازية مثيره للمشاعر خدمة لأغراض سياسية طائفية بكل تاكيد.

---

(١) هناك تفاصيل حول هذا الموضوع في كتاب/أين الحقيقة في مصرع عبد الكريم قاسم؟/ لأحمد فوزي، ص١٨٤ -مطبعة الديواني -بغداد- يمكن الاطلاع عليها لمن أراد ذلك.

إن جميع هذه الأعمال وغيرها في الاعتداء على القبور والمقامات التي ذكرنا بعض وقائعها الشنيعة التي حصلت في فترات مختلفة ومتباعدة من التاريخ العراقي هي شكل من أشكال النزعة الدموية في سلوك الشخصية العراقية. إن ما يرجح هذا الوصف لمثل هذه الأعمال ذات الطبيعة الدموية العدوانية هو اشتراكها جميعاً في الدافع السياسي الانتقامي الذي يقف وراءها فهي لم تحصل بسبب اللصوصية أو السرقة أو التفتيش عن الكنوز أو الآثار المدفونة مع جثث الموتى بل من أجل الانتقام منهم ومما يمثلونه من أفكار أو أهداف أو مبادئ أو مذاهب.

مذبحة الأمويين على يد الخليفة السفّاح[1]:

إن المذبحة التي أدارها الخليفة أبو العباس السفاح ضد مجموعة كبيرة من أمراء ورجال الدولة الأموية الذين استدعاهم لوليمة غداء عنده ثم قام بقتلهم جميعاً هي حادثة معروفة ومشهورة ذكرتها المصادر التاريخية القديمة، ويبدو أن السفّاح بعد سقوط الدولة الأموية كان ينوي التوجه نحو المصالحة والعفو لتهدئة النفوس فدعا أمراء بني أمية والوجهاء منهم والشخصيات البارزة فيهم إلى وليمة غداء وأقام من أجل ذلك سرادقاً خاصاً استقبل فيه هؤلاء المدعوين... وكانت الأمور تسير كالمعتاد غير أن أحد الشعراء ويدعى سديف بن ميمون وهو أحد أصدقاء السفاح القدامى قد أغاظه منظر أمراء بني أمية، وكان عددهم يزيد على الثمانين شخصاً وهم جالسون على الكراسي في سرادق أبي العباس السفّاح وهو يكرمهم ويقربهم إليه ويُدنيهم منه ويسترضيهم، مما دعاه لاستئذان السفاح بإلقاء قصيدة فسمح له بذلك..فألقى الشاعر سديف قصيدة نارية تحريضية صاعقة الهب فيها مشاعر السفاح مذكراً إياه بجميع القادة والأئمة من العلويين والعباسيين الذين قتلوا على يد الأمويين في فترات مختلفة من التاريخ مثل حمزة عم النبي الذي قتل في معركة أحد ودفن بجانب جبل أسمه المهراس، والإمام الحسين بن علي الذي قتله يزيد بن معاوية في كربلاء

---

(١) السفاح: هو الخليفة العباسي الأول وكان يسمى (أبو العباس). إلا أنه لقّب نفسه بالسفاح في أول خطاب له إلى أهل الكوفة بعد سقوط الدولة الأموية مباشرة وقد تولى الخلافة بين عام ٧٥٠م إلى ٧٥٤م وقد اتسم حكمه بالقسوة والدموية البالغة.

والإمام زيد بن علي بن الحسين الذي قتله الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك في الكوفة وقطع رأسه وصلبه مدة أربع سنوات،والقائد العباسي إبراهيم الإمام وهو أخو السفاح والقائد الأول للثورة العباسية الذي قتله الخليفة الأموي مروان بن محمد آخر الخلفاء الأمويين في مدينة حرّان قرب الرقة...

وقد طلب هذا الشاعر في تلك القصيدة من الخليفة السفاح أن يبعد أمراء بني أمية ويقصيهم عن مجلسه ويستعمل السيف فيهم وان يتذكر مقتل أولئك القادة والأئمة والشهداء من بني هاشم وبني العباس الذين سقطوا على يد الأمويين وقد يكون من المفيد ان نذكر بعض الأبيات من تلك القصيدة التحريضية المروّعة التي تسببت في حصول المجزرة الدموية:

أقْصِهِمْ أيها الخليفةُ واحسم عنك بالسيف شأفةَ الأرجاس

واذْكُرَنْ مصرع الحسين وزيدٍ وقـتيلٍ بجانب المهـراسِ

والإمام الذي بحـرّانَ أمسى رَهْنَ قبرٍ في غربةٍ وتناسي

فلقدْ ساءني وساءَ سِوائي قربهم من نمارقٍ وكراسي

والقصيدة مليئة بالتحريض الدموي الذي أوصل مشاعر الغيظ والغضب والانتقام لدى السفّاح إلى مدياتها القصوى وذكّره بثارات عمرها عمر الأيام والسنين مما دفعه لإصدار الأوامر بقتل جميع الحاضرين من بني أمية وتنفيذ المجزرة فهجم حرّاس السفاح وقتلوا الحاضرين جميعاً...

وهناك روايات عديدة تتكرر في عدد في المصادر تتحدث كيف مدّ السفّاح بساط الأكل فوق جثث القتلى في ذلك السرادق وتناول الغداء هو وأصحابه فوق تلك الجثث التي ما زال بعضها يتحرك . . . وإذا صحت هذه الروايات فهذا هو البعد الاستثنائي الصارخ في السلوك الدموي في العراق.

ومهما يكن حجم المبالغات والزيادات في مثل هذه الروايات القديمة فإن مسألة هامة تثير انتباهنا واهتمامنا وتتعلق بموضوع بحثنا عن النزعة الدموية فهي لا تقتصر على تصرفات الحكام والخلفاء والمسؤولين في العراق، بل وفي أوساط العامة من العراقيين والسياسيين وحتى الأدباء والمثقفين فكما حرّض سديف بن ميمون النزعة الدموية لدى الخليفة السفاح ودفعه لارتكاب المجزرة ضد ضيوفه الأمويين في

الواقعة التي ذكرناها آنفاً فإننا نجد مثلاً أن المفكرين وفقهاء فرقة المعتزلة الذين كانوا حاضرين في مجلس الخليفة العباسي الواثق (٨٤١-٨٤٦م) قد ساهموا في تحريض الواثق على إعدام الأمام أحمد بن نصر الخزاعي أحد كبار رواة الحديث النبوي في العصر العباسي الذي اختلف مع الخليفة حول قضية خلق القرآن وإصرار الإمام الخزاعي على رأيه بأن القرآن غير مخلوق وأنهُ كلام الله الأزلي، حيث صاح أولئك الحاضرون في المجلس خلال المشادّة الكلامية بأن الخزاعي يستحق الضرب... مما شجع الواثق على طلب إحضار النطع (وهي آلة الإعدام المعروفة) وأمَرَ بربط الخزاعي عليها ثم قام إليه وقطع رأسه.. وكان ذلك الحدث الدموي في سامراء فوق أرض العراق....!!

يقتلونهم ويسحلونهم ويهرسونهم بالمدحلة:

إن ما نريد أن نقوله هنا بأن تحكّم النزعة الدموية في السلوك الشخصي لا يقتصر في العراق على أشخاص الحكام والقادة والملوك والخلفاء والرؤساء بل يتسرب إلى نفوس الكثيرين من العامة والأفراد العاديين في أوساط المجتمع العراقي من مختلف المهن والانتماءات.

ومن أمثلة ذلك ما نفذه أفراد عراقيون عاديون من عامة الناس في الجريمة الدموية الشنيعة الفائقة في القسوة والوحشية، والتي استهدفت قتل كل من المحامي أمجد المفتي والأستاذ عمر الشعّار وهما مواطنان عراقيان من أبناء مدينة الموصل وهي جريمة سياسية وقت في ١٩٥٩/٣/٩ خلال مجزرة الموصل الشهيرة التي اشتعلت أحداثها بين القوميين والشيوعيين في تلك الفترة المجنونة من الصراع السياسي الدموي بين الأحزاب العراقية: حيث خرج المغدوران من الموصل بسيارة المحامي أمجد المفتي متوجهين إلى ناحية (تلكيف) للتسوّق نظراً لغلق الحوانيت في الموصل من جراء منع التجول وفور وصولهما إلى قصبة (تلكيف) تصدى لهما أحد الشيوعيين قرب مركز الشرطة وصاح عليهما بعثي[1]. فهربا بسيارتهما واتجها نحو

---

(١) الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين، ص٢٩٨- دار الحرية للطباعة.

مركز الشرطة وطلبا الحماية بعد تسليم نفسيهما إلى مأمور المركز، وانتشر الخبر في (تلكيف) فحضر عدد كبير من الشيوعيين المسلحين إلى المركز وأحرقوا سيارة المحامي أمجد وطلبوا تسليم اللاجئين فامتنع المسؤول في المركز عن تسليمهما، ثم قام المسؤولون في المركز بتسفير الشخصين إلى الموصل بحراسة أربع أفراد من الشرطة بسيارة حكومية فتصدى الشيوعيون للسيارة في الطريق وأنزلوا المجني عليهما من السيارة بالقوة وأطلقوا النار عليهما فقتلا في الحال ثم بدأوا بالتمثيل بجثتيهما، وبعد ذلك سكبوا عليهم النفط وأحرقوهما وبعدئذ جاؤوا بمدحلة وهي الآلية الثقيلة التي تستخدم في تزفيت الطرق وجعلوها تسير فوق جثتيهما فسحقتهما سحقاً حتى لم يبق من معالم الجثتين شيئاً وذلك إمعاناً في تضليل التحقيق.

وقد أحيلت هذه الجريمة إلى المجلس العرفي العسكري الأول ببغداد الذي انعقد بتاريخ ١٩٦١/١/١٧ ومما قاله المجلس في قرار التجريم بحق المتهمين في هذه الجريمة ما يلي: (يَوَدُّ المجلس العرفي العسكري الأول أن يوضح أن هذه الجريمة تعتبر تحدّياً لسلطة القانون وإرهاقه لضمير العدالة وآية ذلك تتجلى في تنصيب الناس أنفسهم حكاماً وقضاةً في الشوارع يقتلون الناس ويسحلونهم ويمثلون بهم هذا التمثيل الفضيع[١]).

وهنا لابد لنا أن نقول: (إن قتل هذين العراقيين بيد عراقيين أخرين لا يعرفونهم ولا سبق لهم أن اختلطوا بهم ودون وجود جرم مشهود أو ملموس وتنفيذ القتل بفرح غامر إنما هو عنف دموي غير مبرر رغم دوافعه السياسية الظاهرة والمكشوفة أما التمثيل بجثتيهما ما بعد القتل فهو تصعيد إضافي للعنف غير المبرر أما جلب النفط وسكبه على الجثتين وإحراقهما فهو إيغال في العنف الدموي الانتقامي خارج علم السياسة.

أما إحضار المدحلة الثقيلة الخاصة بتزفيت الشوارع والسير بها فوق الجثتين وسحقهما سحقاً حتى تحولا إلى ما يشبه الخرقة الرقيقة البالية فهذا هو الجزء الاستثنائي الفائق من العنف الدموي العراقي المتميز وغير المسبوق وعند هذا الحد لابد أن يبدأ التساؤل عن طبيعة الاعتلال النفسي والسلوكي الشاذ والغريب

---

(١) نفس المصدر/ص٢٩٩

لشخصية هؤلاء العراقيين المنفذين والمشاركين في هذا البعد الصارخ والاستثنائي من العنف الدموي الطاغي في هذه الجريمة الشنيعة...

إن المنفذين لهذا العنف الدموي العراقي الاستثنائي الصارم لم يكونوا من الحكام أو القادة أو الملوك أو الرؤساء أو المتنفذين بل كانوا من عامة العراقيين وبسطائهم..

كذلك فإن الوشايات الأمنية الكيدية التي مارسها الآلاف من العراقيين خلال الأنظمة السياسية المتعاقبة والتي أطاحت برؤوس العديد من الأبرياء هي شكل من أشكال السلوك المدفوع بالنزعة الدموية في الشخصية العراقية.

الجواهري يحرض عبد الكريم قاسم على إعدام البعثيين:

وفي العصر الحديث نجد أن الشاعر الجواهري مثلاً قام بتحريض عبد الكريم قاسم- حاكم العراق الأوحد - تحريضاً دموياً حماسياً ودعاه إلى إعدام البعثيين الذين أطلقوا النار على سيارته في عام ١٩٥٩، وبدلاً من أن ينصحه بالعفو والصفح والتسامح وعدم الانتقام فإنه أوصاه بالتضييق عليهم وتشديد الخناق على رقابهم وهو ما يعني بالتالي ..إعدامهم...

إن قصيدة الجواهري التي نظمها لتحريض عبد الكريم قاسم بإنزال العقوبات وعدم التسامح أو التساهل ربما كانت كافية لإقناع عبد الكريم قاسم بتنفيذ أحكام الإعدام بالبعثيين في ذلك الوقت لولا وجود أسباب أخرى ربما منعته من ذلك[(١)].

وللتوضيح سنذكر بعض الأبيات من قصيدة الجواهري التي كادت أن تصنع مجزرة دموية حيث يقول في بعض أبياتها مخاطباً الزعيم عبد الكريم قاسم:

تصوّر الأمرَ معكوساً وخُذْ مثلاً ... مما يجرّونهُ لو أنهم نُصِروا

هل كانَ للرفقِ ذِكْرٌ في معاجِمِهِمْ ... أمْ عن كريمٍ وعنْ أصحابه خبرُ؟

فضيِّق الحبلَ وأشْدُدْ من خناقهم ... فربما كانَ في إرخائِهِ ضَرَرُ

---

(١) كان البعثيون في سوريا قد أصدوا تصريحاً في ذلك الوقت هددوا بضرب أنابيب النفط العراقية التي كانت تنقل النفط العراقي عبر سوريا إذا أقدمت الحكومة العراقية على تنفيذ أحكام الإعدام بالبعثيين العراقيين الذين أطلقوا النار على سيارة عبد الكريم قاسم.

وهكذا حتى إذا صادف وأنعم الله في يوم من الأيام على أحد الحكّام في العراق أن يكون رحيماً متسامحاً في قضايا الحياة وأراد أن يتوجه نحو الرحمة والرأفة والتسامح والشفقة والرغبة في العفو في أمر من الأمور فإنه يجد الكثير من العراقيين ممن يقفون في وجهه ليمنعونه من السير في الاتجاه الرحماني الإنساني بل ويدفعونه لسلوك طريق الدم والتنكيل والانتقام.

ولعل بإمكاننا الاسترسال في طرح سيلٍ لا ينقطع من الأحداث والوقائع الدموية الدالة على تحكّم النزعة الدموية في سلوك الشخصية العراقية، حيثما وجدت تلك الشخصية وكيفما كانت، سواءاً في الحكاّم أو في العَوام... تلك النزعة التي سقط بسببها في العراق مئات الآلاف من الضحايا والأبرياء في التاريخ العراقي من القادة والكتّاب والشعراء والأدباء والمفكرين والفلاسفة وعلماء الدين والأئمة ورواة الحديث والسياسيين والعلماء والمبدعين وعامة الناس... حيث قطّع بعضهم رؤوس البعض الآخر في فترات تاريخية متتابعة.

الشناعة الدموية في إعدام الكاتب "ابن المقفّع":

من مظاهر الدموية في سلوك الشخصية العراقية تلك الطريقة التي تم فيها تنفيذ حكم الإعدام بالكاتب والأديب الشهير عبد الله بن المقفع وهو كاتب معروف. له عدة مؤلفات أشهرها كتاب كليلة ودمنة (وهو أشهر كتبه وأعظمها وأدلها على أسلوبه وأجلّها في تاريخ الكتابة الأدبية)[1].

لقد وقع هذا الكاتب القدير في ورطة لا ذنب له فيها ولم يستطع الخروج منها ففقد حياته فيها وتم إعدامه بطريقة وحشية مشبعة بالحقد والقسوة الدموية التي لا نظير لها، فكان ضحّية للخلافات التي حصلت بين القادة والحكام في الدولة العباسية الجديدة. فبعد أن تصاعد الخلاف بين أبي جعفر المنصور الخليفة العباسي الثاني (٧٥٤- ٧٧٥م) وعمه عبد الله بن علي قائد الجيش العباسي الذي هزم الجيش الأموي بقيادة آخر الخلفاء الأمويين مروان بن محمد (الملقب بمروان الحمار)

---

(١) تاريخ الأدب العربي - الأعصر العباسية - عمر فروخ - الجزء الثاني ص٥١- دار العلم للملايين.

في معركة الزاب الشهيرة وأسقط الدولة الأموية ، بعد تصاعد ذلك الخلاف وجه المنصور جيشاً كبيراً بقيادة أبي مسلم الخراساني للقضاء على عمه عبد الله بن علي الذي قيل أنه طالب بالخلافة فزحف جيش الخراساني باتجاه الشام وقضى على جيش عبد الله بن علي الذي اضطر للهرب إلى البصرة حيث يوجد هناك أخواه سليمان بن علي وإسماعيل بن علي واختفى عندهما، وهما أعمام المنصور ومن قادة الدعوة العباسية حيث كان سليمان بن علي قائداً لجبهة البصرة وإسماعيل بن علي قائداً لجبهة الأهواز (واتفقوا على أن يُكتَبَ له أمان من المنصور)[1] أي يكتب له عهد على لسان المنصور ليوقعه فلما قدما البصرة ((قالا لعبد الله بن المقفع: أكتبه أنت وبالغ في التأكيد كي لا يقتله المنصور فكتب ابن المقفع الأمان وشدد فيه حتى قال في جملة فصوله "ومتى غدر أمير المؤمنين بعمه عبد الله بن علي فنساؤه طوالق، ودوابه حُبُسٌ، وعبيده أحرار، والمسلمون فيْ حلٍ من بيعته"))[2] فلما اطلع المنصور على ذلك العهد المكتوب باسمه وقبل أن يوقعه صعب عليه الأمر وغضب وقال: من كتب هذا؟ فقالوا له رجل يقال له عبد الله بن المقفع يكتب لأعمامك، فكتب المنصور إلى سفيان بن المهلب والي البصرة يأمره بقتل ابن المقفع...

وكان سفيان بن المهلب والي البصرة يكره ابن المقفع كرهاً شديداً لأن ابن المقفع كان يهزأ منه ويعَرض به (فانتهز فرصة قدومه إليه ذات مرة وأمر بتنور فملئ وقوداً حتى إذا حميت ناره أخذ يقطّعهُ جزءاً جزءاً ويرمي كل جزء في التنور حتى أتى عليه)[3].

وفي رواية أخرى أن المنصور هو الذي طلب من ابن المقفع أن يكتب لعمه أماناً ظاهرياً كاذباً دون أن يلزم نفسه فيه بعهود ومواثيق ثقيلة إلا أن ابن المقفع صاغ كتاب الأمان على غير ما طلبه المنصور فغضب من ذلك وكتب لوالي البصرة بقتله والرواية الأولى في رأينا هي الأصح والأدق، ومهما يكن من أمر فإن ما وقع وما حصل لا يقتضي إعدام كاتب وأديب شهير بمستوى عبد الله بن المقفع وربما كان

---

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان -المجلد الثاني- ص١٥٢- دار صادر- بيروت.

(٢) نفس المصدر- ص, ١٥٢

(٣) د. شوقي ضيف-العصر العباسي الأول-دار المعارف بمصر- ص, ٥٠٥

يكفي تحذيره بعدم التدخل في هذه الأمور، وهنا ومن خلال هذا القرار الدموي الذي اتخذه المنصور بسرعة وسهولة يمكننا أن نستنتج أن الأدباء والكتاب والشعراء والمبدعين ليس لهم أي أهمية أو اعتبار - بصورة عامة- في نظر الحكّام والخلفاء والقادة في التاريخ العربي والإسلامي، إلاّ مَنْ كان منهم من المداحين والمتملقين للحكام.

وفي كل الأحوال فقد وقع ابن المقفع في الورطة التي لا مخرج منها والتي لا شأن له فيها ولا غاية ودفع حياته دون أن يكون قد ارتكب ذنباً يستحق الموت أو على الأقل لم يكن متعمداً مخالفة الأوامر العليا للحكام أو القادة السياسيين، إلا أن النزعة الدموية العدوانية التصفوية في داخل الشخصية العراقية كانت هي أسرع الحلول والأقدار في الوصول إلى الكاتب العظيم ابن المقفع وإزهاق روحه...، أما الوحشية في أسلوب قتله وإعدامه بتقطيع جسده جزءاً جزءاً وهو حي وإلقاء الأجزاء في التنور المشتعل فهذا هو البُعد العراقي في القسوة الدموية الفائقة الاستثنائية.

أما لماذا وكيف يمكننا الجزم بتوجيه الاتهام إلى الشخصية العراقية في هذه الواقعة الدموية فنقول:

إن جميع عناصر الموقف في هذه القضية تنتمي إلى العراق، فالمسرح الذي نفذت فيه الجريمة بقتل الكاتب الكبير هو البصرة وهي مدينة عراقية والضحية هو الكاتب العراقي الشهير ابن المقفع والقاتل هو والي البصرة سفيان بن المهلب، وصاحب القرار الذي أمر بالقتل هو الخليفة أبو جعفر المنصور، والأبطال المساعدون الثانويون في إنتاج وإخراج هذه المأساة هم أعمام المنصور... وكل هؤلاء هم عراقيون بدون استثناء... أما بقية الأحداث في هذه التراجيديا المخزية فإن المنصور قد تابع التنكيل بعمه عبد الله بن علي ولم يعف عنه رغم شفاعة أعمامه ووساطاتهم للعفو عنه فحبسه في دار منفردة جدرانها من طين، وبعد فترة أجرى الماء على هذه الدار، فذابت أساساتها ووقعت الدار على عبد الله بن علي وقتلته... وبهذا العمل الدموي تخلص (العراقي) أبو جعفر المنصور من عمه الذي كان له الفضل الأول في إسقاط الدولة الأموية وقيام دولة بني العباس، فقتله في عمل تصفوي خسيس...!.

سمل العيون وأساليب دموية أخرى:

من الشروط التي يوجبها الشرع الإسلامي في الشخص الذي يُراد له أن يتولى منصب الخلافة بصفته أميراً للمؤمنين وإماماً للأمة وخليفة للمسلمين أن يكون صحيح الجسم تام الخلقة خالياً من العيوب الجسمانية الشرعية التي تمنعه من القيام بواجباته في قيادة الأمة،....ومن بين أبرز العيوب التي تبطل صلاحية الشخص في تولي منصب الخلافة هي فقدان البصر.

لذلك حين اشتدت المنافسة والمنازعات بين خلفاء المسلمين وخصوصاً في العصور العباسية، تحولت تلك المنازعات والخلافات إلى صراع دموي حاد ومرير من أجل السيطرة على الحكم وتولي منصب الخلافة، فدارت حروب ومؤامرات ومكائد طاحنة في السر والعلن كان أكثرها يأخذ شكلاً دموياً قاسياً وشنيعاً بين كل خليفة وبين أعدائه أو منافسيه من أقاربه وأولاد عمومته الطامعين بالخلافة،ودامت تلك الصراعات فوق أرض العراق بضعة قرون جرى خلالها تنفيذ عدة وسائل وأساليب لإزاحة الخليفة الحاكم وتنصيب غيره، وهي أسوأ وأحقر الأساليب الدموية وأكثرها خزياً وشناعه. وكان من بين أسوأ تلك الوسائل طريقة سمل العيون وهي عملية إجرامية لا إنسانية تنفذ بتخريب نظر الخليفة عن طريق إتلاف عينيه فيفقد البصر، وهذه العملية لا تقتضي بالضرورة شق العين أو فقأها أو جرحها بأداة حادة بل تتم بواسطة الكي بالنار وتنفذ بطريقتين أما باستخدام سيخ حديد يُحمى بالنار ليصبح أحمر متوهجاً ثم يقرب من العينين بعد أن يربط الضحية ويكتّف بالقوة فيتم إتلاف البصر في العينين أو تنفذ بواسطة الكّي من خلف الرأس في منطقة محددة ومعروفة في خلف الرأس وحين يتم كي المنطقة بالنار وإحداث حرق شديد فيها يفقد الإنسان بصره ويصاب بالعمى الكامل مع بقاء منظر العين وشكلها من الإمام طبيعياً دون تشويه،وقد طبِّقت هذه الطريقة الوحشية على عدد من الخلفاء خصوصاً في العصر العباسي ففقدوا البصر وأصيبوا بالعمى بعد سمل عيونهم وبذلك توفر العيب الشرعي فيهم فاقتضى تنحيتهم عن الخلافة وهكذا انتشرت هذه العادة المسماة (سمل العيون) بين الخلفاء وإتباعهم.، وسوف نذكر أسماء بعض الخلفاء الذين جرى سمل عيونهم مما اقتضى تنحيتهم وإبعادهم عن الخلافة ومن أولئك ما جرى للخليفة

القاهر بالله الذي كحّله الراضي بمسمار محمي وأعماه والخليفة المستكفى بالله حيث سملت عيناه وسجن حتى مات والخليفة المتقي الذي أعماه السلطان توزون بمسمار محمي بالنار... وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الضحايا هم عراقيون واكثر الأيدي التي نفذت تلك الجرائم الدموية هي أيادٍ عراقية أيضاً..

أما الأساليب الأخرى التي نفذت ضد الخلفاء فهي لا تقلُّ بشاعة ودموية عن سمل العيون فالخليفة المنتصر مثلاً قام بقتل والده الخليفة المتوكل كما قتل معه الفتح بن خاقان الوزير الأول (أي رئيس الوزراء) الذي كان معه وفي مجلس لهوه، وبعد أن نصّب المنتصر نفسه خليفة قامت مجموعة من المتآمرين بإعطاء رشوة إلى طبيبه الخاص المدعو ابن طيفور لتسميمه (ففصده بريشة مسمومة فمات)[1].

أما الخليفة المستعين بالله فقد قتله الخليفة المعتز بالله (وقيل... جعل في رجله حجراً وألقاه في دجله)[2] كما قُتِلَ الخليفةُ المهتدي قتلةً شنيعة بعد أن تعرض إلى الإهانة والتعذيب حيث اعتقل إثر هزيمة جيشه وضرب ضرباً شديداً وداسوا على خصيتيه حتى مات من الألم[3] وورد في تاريخ الطبري في خبر مقتله ما نصّهُ (فدخلوا عليه فجعلوا يصفعونه ويبزقون في وجهه...، ودفعوه إلى رجلٍ فوطِئَ على خصييه حتى قتله)[4] أي أنهم أسلموه إلى رجل داس على خصيتيه حتى قتله.. أما الخليفة المعتضد فكان دموياً ظاهر الجبروت قليل الرحمة فسمّى نفسه السفاح الثاني لكثره ما أسال من دماء[5]. وقد ابتكر هذا الخليفة طريقة فريدة في تطبيق منهجه الدموي، حيث كان إذا غضب على شخص أو قائد، أَمَرَ بأنْ يلقى في حفرةٍ ويُطَمَّ عليه التراب وهو حي... ولعل من الضروري الاعتراف بأن هذا الابتكار هو من وحي المنهج الدموي للشخصية العراقية بلا منازع...

---

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص٣٥٧ – والفصد هي طريقة لإخراج الدم الزائد من الجسم وهي اشبه بالحجامة.

(٢) الكامل في التاريخ لابن الأثير، ص. ٣٩٠

(٣) الكامل في التاريخ لابن الأثير، ص. ٤٢٦

(٤) تاريخ الطبري، ج٨، ص٤٠٣، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات.

(٥) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص. ٣٦٨

وزير عراقي يخترع تنوراً للتعذيب:

أما الابتكار الآخر الذي قدمته لنا الشخصية العراقية في التنفيذ المشدد للنزعة الدموية الانتقامية فهو ما أبدعه الوزير العباسي عبد الملك الزيات الذي كان يتولى مسؤولية جمع الخراج – أي وزير الاقتصاد في عهد الخليفة العباسي الواثق (٨٤١-٨٤٦م) – حيث اخترع تنوراً من الحديد لتعذيب كل من يتخلف عن دفع الضرائب للدولة، وقد ثُبِّتَ في جدران هذا التنور من الداخل مسامير كبيرة مدببة فإذا أراد تعذيب أحد المتخلفين عن دفع الضرائب أدخله في داخل هذا التنور وأغلق عليه الباب من الخارج ثم يقوم بإشعال النار خارج التنور الحديدي وإحمائه بطريقة بطيئة فيلجأ الضحية في داخل التنور – وهو عراقي بكل تأكيد – للاستغاثة ثم يبدأ بالتقلب من جهة إلى جهة أخرى في داخل التنور هرباً من الحرارة المحرقة، وكلما تحرك أو انقلب تَنْبُتُ في جسمه المسامير المدببة (ولم يسبقه أحد إلى هذه المعاقبة)[1]... وهكذا...

وقد استمر هذا الوزير العراقي (العباسي) يعذِّب ضحاياه من العراقيين داخل ذلك التنور الجهنمي مدة طويلة حتى تولى الخليفة المتوكل منصب الخلافة وكان يكره عبد الملك الزيات فقام بإدخاله في ذلك التنور وعذبه بذات الطريقة، وبقي الزيات يعذّب داخل التنور أربعين يوماً وحين فتحوا التنور وجدوه ميتاً.. وهكذا تتحفنا الشخصية العراقية الفارقة في النزعة الدموية العدوانية بأساليب استثنائية مبتكرة وشرسة من السلوك الدموي الفائق والنوعي والمخزي...

أما الأمر المفجع والاشكالي والغريب في هذا الموضوع فهو أن عبد الملك الزيات وأسمه الكامل محمد بن عبد الملك الزيات هو شاعر وأديب من شعراء الفترة العباسية واسمه مذكور في أكثر كتب التراجم الخاصة بشعراء الفترة العباسية وله شعر رقيق فكيف يمكننا أن نفهم أو نحلّ هذا اللغز المحيّر في هذه الشخصية العراقية؟ شاعر وأديب يبتكر آلة للتعذيب ويمارس تعذيب الناس وكتابة الشعر مدة طويلة ثم يموت تحت التعذيب بذات الآلة التي اخترعها لتعذيب الآخرين؟ فهل هو

---

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان، ج.٥ ص.١٠٠ – دار صادر – بيروت – وفيه وصف تفصيلي لهذا التنور المرعب.

ظالم أم مظلوم؟ جلاد أم ضحية؟ أم هو الاثنان معاً؟.

تلك هي إحدى إشكاليات الشخصية العراقية المتناقضة الولوعة بالسيطرة والتسلط وأخيراً الولوعة بالنزعة الدموية...

هارون الرشيد يقطِّع بشير بن الليث ١٤ قطعة:

ومن الوقائع الدموية الفائقة في التاريخ العراقي تنفيذ الرشيد لحادثتين فريدتين:

الحادثة الأولى: هي إقدام الخليفة هارون الرشيد على قتل صديقه جعفر البرمكي الذي كان من أخلص أصدقائه وأقربهم إليه، وقد تربيا معاً منذ الصغر كالأخوة، وكانت أم جعفر البرمكي قد أرضعت هارون الرشيد مع ابنها جعفر وهما صغار فكان جعفر هو اخو الرشيد في الرضاعة، وبعد أن أصبح الرشيد خليفة بقي جعفر ملازماً له وصديقاً مقرباً منه.

وفي ساعة من ساعات الغضب والشك طلب الرشيد من خادمه المدعو مسرور أن يذهب ويقتل جعفراً ويأتيه برأسه!! ولم يصدق الخادم ما يسمعه من الرشيد في بادئ الأمر فتردد وحاول إيجاد مخرج للورطة، إلا أن الرشيد هدد الخادم بأنه سيقطع رأسه إنْ لم يأته برأس جعفر فما كان منه إلا، أن قتل جعفراً وجاء برأسه للرشيد.

أما الجزء الفائق من الدموية في هذه القصة فهو أن الرشيد لم يكتف بقتل صديقه المقرب جعفر البرمكي بل قطَّعَهُ إلى ثلاثة أجزاء ونصب كل جزء منه على جسر من جسور بغداد حيث أرسل جثته إلى السندي بن شاهك مع رسالة يطلب فيها منه أن يشطر جثمان جعفر إلى نصفين فشطره إلى نصفين ووضع كل شطر على جسر ووضع الرأس على الجسر الثالث.

ورد في تاريخ الطبري (قال السندي... فلم البث أن أقدم عليٌّ هرثمة بن أعين ومعه جعفر بن يحيى (جعفر البرمكي) على بغل..مضروب العنق وإذا كتاب أمير المؤمنين يأمرني أن أشطره باثنين وأن أصلبه على ثلاثة جسور.. قال: فَفَعلْتُ ما أمرني به)[1].

---

(١) تاريخ الطبري، ج٧، ص٢٤٢ – مؤسسة الاعلمي للمطبوعات – بيروت.

أما الحادثة الثانية: فهي تلك القتلة الشنيعة التي نفذها الرشيد بالمدعو بشير بن الليث، وهو أخ المدعو رافع بن الليث الذي تمرد على سلطة الرشيد في منطقة بخارى وقاد جيشاً كبيراً نازل الجيش العباسي في معارك عديدة واستولى على مناطق واسعة، وفي إحدى المعارك التي قادها هرثمة بن أعين القائد العسكري العباسي الشهير الذي كان مقرباً من الرشيد حقق الجيش العباسي النصر على أتباع رافع بن الليث وفتحوا بخارى لكنهم لم يستطيعوا العثور على رافع بن الليث بل استطاعوا أن يقبضوا على أخيه بشير بن الليث فاعتقلوه وأرسلوه إلى الرشيد..، وحين حضر أمام الرشيد صار يتوسل إليه أن يعفو عنه ويسامحه لكن الرشيد لم يستجب إليه بل طلب أن يأتوه بقصّاب، وحين حضر القصاب أمامه طلب منه أن يقطِّع بشير بن الليث أمامه فقطَّعه له أربعة عشر قطعة حيث ورد في تاريخ الطبري: (ثم دعا بقصاب فقال لا تشحذ مداك اتركها على حالها، وفصِّل هذا الفاسق ابن الفاسق وعجِّل..ففصلّه حتى جعله أشلاء، فقال: عُدَّ أعضاءه فعددتُ له أعضاءه فإذا هي أربعة عشر عضواً، [ونرجو من القارئ الانتباه إلى قول الرشيد للقصاب – لا تشحذ مداك اتركها على حالها – أي اترك سكاكينك كما هي ولا تشحذها – والغاية هنا أن الجرح بالسكين غير المسنونة وغير الحادة يكون مؤلماً أكثر من السكين المسنونة فهو إضافة إلى رغبته في قتله يريد أن يسبب له أقصى درجة من الألم خلال قتله..] فرفع يديه إلى السماء، فقال: (اللهم كما مكّنتني من ثأرك وعدوِّك فبلغتُ فيه رضاك، فمكِّنّي من أخيه)[1]. وفي البداية والنهاية لابن كثير (دعا بقصاب فجزأه بين يديه أربعة عشر عضواً ثم رفع الرشيد يديه إلى السماء يدعو الله أن يمكنّه من أخيه رافع كما مكنه من أخيه بشير)[2].

وقد دفَعَنا الفضول للسؤال: لماذا كان عدد القطع التي فصلّها القصّاب هي أربعة عشر قطعة وليست أكثر أو أقل؟

فتبيّن لنا على الظن أن القصّاب قد جزّأ بشير بن الليث على النحو التالي: ثلاثة أجزاء لكل رجل من رجليه بين قدم وساق وفخذ، وثلاثة أجزاء لكل يد بين كفٍ وساعد

(١) تاريخ الطبري، ج٧، ص٢٧٦ – مؤسسة الاعلمي للمطبوعات –بيروت.

(٢) ابن كثير–البداية والنهاية– دار إحياء التراث العربي ج١ ص. ٢٣١

وعضد فيكون مجموع أجزاء الرجلين واليدين اثنتي عشر قطعة ثم يضاف إليها الرأس والجثة فتصبح أربعة عشر قطعة وهو الرقم الذي ورد ذكره في رواية الطبري.

إنها القسوة والشناعة الدموية الفائقة في أعلى درجاتها الوحشية البشعة طبقتها ونفذتها الشخصية العراقية فوق أرض العراق.

ولعل بإمكاننا أن نقول: كان يمكن أن يبقى هذا الحادث في إطار العنف الدموي المعروف والمألوف في التاريخ لو أن الرشيد قد أعدم هذا الأسير بقطع رأسه غير أن تقطيعه وهو حي بيد قصّاب وتجزئته بسكين عمياء غير مسنونة إلى أربعة عشر جزءاً هو البعد الاستثنائي الصارخ والفائق واللامعقول الذي تسير نحوه الشخصية العراقية في سلوكها الدموي الفائق وغير المألوف في التاريخ.

طريقة إعدام الحلاج أبشع صورة للدموية العراقية:

وكذلك كانت الطريقة التي نفذها الخليفة المقتدر بالله في إعدام المفكر والفيلسوف والشاعر الصوفي الحسين بن منصور الحلاج هي طريقة فائقة في القسوة الدموية وقد أعدم بسبب أفكاره الفلسفية في التصوّف، حيث رفع الفقهاء وشايات كيدية ضد الحلاّج إلى الخليفة يتهمونه بالكفر والزندقة بعد أن عجزوا عن مناظرته، وفشلوا في الرد على حججه وبراهينه المستندة كلها إلى أحكام القرآن والنصوص القرآنية، وأقنعوا الخليفة بإصدار حكم الإعدام بحقه وحين أحضروه لينفذوا فيه حكم الإعدام ضربوه ألف سوط بينما كان يواصل قراءة الآيات القرآنية ويردد كلمة /أحد أحد..احد احد.. ثم قطعوا يديه وقطعوا رجليه ثم قطعوا رأسه ثم أحرقوا جثته والقوا برماده في نهر دجله،أما رأسه فنصب على الجسر ببغداد ثم حمل إلى خراسان وطافوا به هناك ليراه الناس، ونادوا في بغداد بأن لا تُباع كتب الحلاج ولا تُشترى...

وما دمنا في البحث بالجانب الدموي من سلوك الشخصية العراقية وتحليل الأسباب والدوافع لهذا السلوك فقد يكون من المفيد أن نطرح سؤالاً يمكن أن يدور في ذهن البعض من القراء أو المفكرين وهو:

إذا كان الإحباط والخيبة والحرمان هي الخلفيات والأسباب الأساسية التي تقف وراء جميع أنماط السلوك المتصل بالتمرد والثورة والتناقض والتسلط والدموية فكيف يمكن أن ينطبق هذا التحليل على شخصيات بارزة في المجتمع العراقي عاشت حياة رغيدة مرفهة هي في الغالب بعيدة عن الإحباط والخيبة والحرمان مثل شخصيات الخلفاء والقادة والأمراء وأصحاب الشأن والنفوذ؟ أي أنها شخصيات لم تتعرض للمعاناة من الإحباط والخيبة والحرمان؟

وللجواب على ذلك نقول: لقد فعلت ظواهر الإحباط والخيبة والحرمان فعلها في الشخصية العراقية منذ آلاف السنين بسبب الظروف التاريخية المعروفة في بلاد الرافدين وتركت بصماتها وتأثيراتها السلبية، منذ عصور خلت وفعلت فعلها التخريبي بالتدريج في أعماق الذات العراقية خلال حقب طويلة من الزمن حتى أصبحت تلك الأنماط السلوكية السلبية المرتبطة بالإحباط والخيبة والحرمان هي جزء لا يتجزأ من طبائع وتصرفات وصفات الشخصية العراقية بحيث صارت دوافعها وأسبابها كامنة ومغروسة ومزروعة في اللاوعي، وليس مطلوباً بالضرورة أن يتعرض الفرد العراقي ذاته للإحباط والخيبة والحرمان خلال حياته الزمنية المعاصرة لكي تظهر عليه تلك الانعكاسات من السلوك السلبي الذي تفترضه نظريات علم النفس في هذا الخصوص. لذلك فليس هناك تناقض أو غرابة في السلوك المتصف بالتناقض والتسلط والدموية الذي صدر عن الحكام والخلفاء والملوك والقادة في بلاد الرافدين والذين عاشوا حياةً تبدو بعيدة عن الإحباط والحرمان رغم أنها محاطة بالترقب والمخاطر والخوف والحذر وقلة الأمان، خصوصاً وأن أسباباً مباشرة أخرى هامة وحيوية وآنية كالرغبة في السلطة والحكم والتنافس الشديد على الثروات والأموال والخيرات التي تزخرُ بها بلاد الرافدين كان لها تأثير سريع ومباشر في تحديد المنهج النفسي والسلوكي لهذه الشخصيات على النحو الدموي الذي شاهدناه أو خبرناه من الشواهد التاريخية.

أما الأمر الأكثر إيلاماً فهو أن جميع ما عرضناه من وقائع وشناعات دموية وغريبة واستثنائية حدثت وجرت في العصور القديمة من التاريخ العراقي الزاخر بالعنف والتسلط والدموية قد لا تبدو غريبة أو ذات أهمية قياساً للشدّة والقسوة

والشراسة الدموية التي نفذت بها الأعداد الهائلة من الجرائم المرعبة الجماعية والفردية التي حصلت في العراق في العصر الحاضر وبالأخص بعد عام ٢٠٠٣ في الحرب الطائفية الانتقامية المجنونة التي اشتعلت فجأة بين العراقيين في الأحياء والمدن والاقضية والمؤسسات والدوائر ومرافق البلاد المختلفة في طول البلاد وعرضها، وهذا ما يؤكد بأن ذات الأسباب والدوافع التي كانت تقف وراء شيوع الظواهر السلبية في سلوك الشخصية العراقية في القرون الماضية كالتناقض والتسلط الدكتاتوري والعنف والدموية ما زالت هي ذاتها التي تقف اليوم وراء ما يظهر وما يحصل في العصر الحاضر من تناقض وتسلط دكتاتوري ودموية فائقة استثنائية شنيعة في سلوك الشخصية العراقية المقهورة والمبتلاة رغماً عنها بهذه النزعات السلوكية السيئة.

غرائب الأحداث الدموية في ثورة الزنج ٨٧٠م:

من الأحداث الدموية الشنيعة التي صنعتها الأيدي العراقية هي ثورة الزنج تلك الثورة المشهورة التي انطلقت في منطقة البصرة والأهواز وامتدت إلى واسط ضد الحكم العباسي في منتصف القرن الثالث الهجري في أيام الخليفة المعتمد على الله العباسي وقد دامت أربع عشرة سنة متواصلة ـ من عام ٢٥٥ هـ ـ ٢٧٠هـ / ٨٧٠م ـ ٨٨٣ م وكان القائمون بهذه الثورة من الفلاحين الفقراء الذين كانوا يعملون كأجراء وعبيد في الأراضي الزراعية ويقومون بجمع السباخ واستصلاح الأراضي وفلاحتها وكانت ظروفهم المعاشية سيئة للغاية ويعانون حالة من البؤس والفقر الشديد مما دفعهم للثورة والتمرد على الحكم العباسي. ورغم الحملات العسكرية المتعددة التي قام بها الجيش العباسي للقضاء على هذه الثورة إلا أنه كان يفشل في كل مرة أمام قوة وصمود مقاتليها وإصرارهم على مواصلة القتال والتمرد، وكان المقر الرئيسي لهذه الثورة هو مدينة المختارة التي بناها الزنج في جنوب البصرة وقاموا بتحصينها وسط غابات النخيل الكثيفة وداخل شبكة معقدة ومترابطة من الأنهر الكثيرة المتفرعة من نهر شط العرب مما جعلها حصينة للغاية.

لقد وصف بعض الكتاب ثورة الزنج بسبب كثرة الضحايا البشرية الذين سقطوا

فيها والشناعة الدموية التي رافقت أحداثها ووقائعها بأنها (ثورة عظيمة لم يُعرف في تاريخ أسيا الغربية ثورة أفظع وأشد بلية منها)[1].

إننا ننصح جميع العراقيين والقرّاء أجمعين أن يقرأوا بإمعان تاريخ ثورة الزنج ويتعرفوا على وقائعها ويطلعوا على يومياتها بروح محايدة وليس وفق ماكتبه عنها وعّاظ السلاطين والمؤرخون المنحازون للحكام ليعرفوا كيف يتحول الإنسان إلى وحش دموي كاسر وإلى متسلط جبار لا يعبأ بحياته ولا حياة الآخرين عندما يتعرض للاحباط الشديد والحرمان الشديد والخيبة والفقر الشديد في ظل التهميش والإلغاء والاحتقار والعزل السياسي، إن هذا هو ما حصل لمئات الآلاف من العراقيين في الثلث الجنوبي من العراق خلال عهود زمنية طويلة قبل انطلاق ثورة الزنج وبالأخص في العصر العباسي الثاني حيث كان الترف والرفاه والغنى ومجالس اللهو والشراب والطرب والجواري تحيط بحياة الحكام والخلفاء الفاسدين وإتباعهم، بينما البؤس والشقاء والفقر والتعاسة والحرمان هو ما يحيط بحياة مئات الآلاف من الفقراء الذين تحولوا رغماً عنهم إلى ثوار قاتلوا دون هوادة مدة أربعة عشر عاماً متواصلة مما تسبب في مقتل أكثر من نصف مليون إنسان وفق بعض التقديرات في معارك طاحنة سادت خلالها أقسى الأساليب الوحشية في الانتقام والقتل وقطع الرقاب وسفك الدماء على أوسع نطاق.

لقد أفرد الطبري في تاريخه الشهير مئتين وثلاثين صفحة[2] حتى استطاع تغطية أحداث هذه الثورة الدموية الرهيبة، إن الإطلاع على وقائعها وتفاصيلها يصيب الإنسان بالذهول والاستغراب والدهشة لكثرة الأحداث الدموية المتتابعة التي سادت خلالها والهدر المفجع والهائل في الأرواح البشرية التي سحقت خلالها والشناعات التي ارتكبت في يومياتها. إن أربعة عشر عاماً متواصلة بأيامها وأشهرها وسنينها قد شهدت سفكاً متواصلاً للدماء وقطع الرؤوس ونحر الرقاب الآدمية وصلب الجثث

---

(١) تاريخ العرب ـ فيليب حتي ص٥٤٤ دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع.

(٢) الصفحات التي أفردت للحديث عن ثورة الزنج تبدأ من الصفحة ٣٥٨ إلى الصفحة ٥٨٨ من الجزء الثامن من تاريخ الطبري المتكون من عشرة أجزاء حسب طبعة مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

وتعليقها وإشعال الحرائق وتخريب المدن والقرى والأحياء والأسواق والبيوت والجسور والقناطر والمرافق.

أما الجانب الذي يخص بحثنا المتعلق بالدموية الاستثنائية الفائقة في سلوك الشخصية العراقية في هذا الموضوع الخاص بأحداث ثورة الزنج فهو أننا نجد بأن الشخصية العراقية المُبحرة دوماً نحو انتهاج أسلوب العنف الدموي تتحمل الجانب الأكبر في الأسباب والمسؤولية التي أدت إلى تواصل الموت وسفك الدماء طيلة أربعة عشر عاماً وهي المدة التي استغرقتها الثورة قبل سقوطها وتوقفها نهائياً حيث لم تُبذل أي جهود أو مساع للتفاهم أو الصلح أو إقرار السلم أو حتى لإقرار هدنة مؤقتة لالتقاط الأنفاس وإيقاف دوامة الموت القسري كما لم تجر أية محاولة حتى للتعرف على الدوافع والأسباب التي دعت هؤلاء الفقراء للتمرد.، إننا لم نشهد أي جهد لتجنب سفك الدماء وقتل الأرواح لامن قبل الدولة العباسية التي تدعي تولي قيم الخلافة الإسلامية ولا من قبل جيشها النظامي ولا من قبل قيادة الثورة والثوار في جميع المراحل، .. لقد سلك الجميع ـ كما هي العادة في أكثر أحداث العراق الفاصلة ـ طريقاً واحداً وهو طريق العنف وفرض القوة وسفك الدماء. إن النزعة الدموية الطاغية هي التي تغلبت في جميع مراحل الصراع الذي تسبب في سقوط هذا العدد الهائل من القتلى في هذه الثورة.

أما إذا أردنا أن نشير إلى وقائع المنهج الدموي الصارخ والاستثنائي في إحداث ثورة الزنج من أجل أن نربطها بالمنهج الدموي في سلوك الشخصية العراقية فبإمكاننا أن نذكر الحادثتين التاليتين من بين عشرات الوقائع الشبيهة والمماثلة.

الواقعة الأولى:

كان ثوار الزنج يعمدون لقطع رؤوس الأسرى الذين يقعون بأيديهم من جيش الخلافة العباسية بعد كل معركة من المعارك التي كانت تدور على الدوام بين هذا الجيش وقوات الثورة ويقومون بتكديس الرؤوس فيذهب الناس بعد ذلك للتعرف على رأس من يعرفونه من أقاربهم أو أوليائهم، وفي إحدى المرات زاد عدد كبير من الرؤوس الآدمية لم يأت أحد يطالب بها فألقاها الزنج في أحد أنهار البصرة الصغيرة وسارت الرؤوس طافية على الماء حتى وافت البصرة ـ علماً بأن سريان

المياه في أنهر البصرة يقوم على مبدأ المد والجزر ـ فصار الناس يأتون لفحص تلك الرؤوس الطافية والتعرف على أصحابها فيأخذ كل واحد منهم رأس من يعرفه من أقاربه أو أوليائه[1]. ولعل هذا هـ البعد الفائق من الدموية العراقية...

أما الواقعة الثانية:

فهي إن معركة فرعية ضارية كانت قد حصلت في إحدى ضواحي البصرة قرب الموفقية بين وحدة عسكرية من الجيش العباسي وجيش كبير من مقاتلي الزنج وكان النصر فيها للجيش العباسي الذي شدد القتل والأسر وقطع الرؤوس فيهم (فلم يفلت من ذلك الجيش إلا أقَلُّهُ)[2] فقام الجيش العباسي برفع الرؤوس المقطوعة واستعراضها وأظهر الأسرى وهم مصلوبون ليراهم الناس من أجل إدخال الرعب والرهبة في قلوب الثوار .. ووصل إلى أسماع قائد الجيش العباسي المدعو (أبو أحمد) إن قائد الزنج الذي كان يدعى (صاحب الزنج) حاول إقناع أصحابه بكذب هذا المشهد قائلاً لهم أن الرؤوس التي رأوها مرفوعة هي لعب وتماثيل صنعها العباسيون لإدخال الخوف والرعب في قلوب الثوار. فعمد القائد العباسي إلى إجراء في غاية البشاعة والقسوة حيث أمر بجمع الرؤوس المقطوعة ووضعها في سفينة تحمل منجنيقاً وجعل السفينة تقترب من مقر قيادة الزنج وبدأ يقذف بتلك الرؤوس الآدمية بواسطة المنجنيق فصارت رؤوس القتلى تتساقط بالقرب من قيادة الزنج وحين تعرفوا على أصحاب الرؤوس المقطوعة التي كانت تسقط بالقرب منهم وهي رؤوس أصحابهم وأقاربهم تصاعد العويل والبكاء في صفوفهم وتبيّن لهم كذب التفسير الذي قدمه لهم قائد الثورة[3].

---

(١) ورد ذكر هذه الواقعة في كتاب تاريخ العرب للدكتور فيليب حتي ص٥٤٣ دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع وفي كتاب الكامل في التاريخ لابن الأثير ج٤ ص,٤١٧

(٢) تاريخ الطبري ج٨ ص٥٢٠ ـ منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

(٣) ورد سرد هذه الرواية وتفاصيلها في تاريخ الطبري الجزء ٨ ص٥٢٠ وص٥٢١ ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات وقد عمدنا لسردها باللغة العربية العصرية المألوفة بعيداً عن الألفاظ والعبارات والتسميات القاموسية القديمة الصعبة المستخدمة في الكتب التراثية من أجل أن تكون مفهومه للقارئ.

وهناك العشرات من الوقائع التي لا تقل شناعة عن هاتين الواقعتين الناطقتين بالدموية الفائقة لا يتسع المجال لذكرها أو تفصيلها.

والسؤال هنا الآن: هل بإمكان النزعة الدموية - أن تأخذ شكلاً أكثر فظاعة وبشاعة وقسوة مما أبدعته الشخصية العراقية في سلوكها الدموي الشنيع على هذا النطاق الواسع في هذه الوقائع التاريخية المؤكدة والموثقة؟ وهل بالإمكان الادعاء بأن هذه الوقائع التي تواصل حدوثها أربعة عشر عاماً هي حوادث فردية معزولة ومقطوعة عن السياق العام ولايمكن اعتمادها أو القياس عليها أو إصدار حكم اجتماعي أو سايكولوجي بموجبها؟

إن مجموع المقدمات والوقائع والنتائج في هذه الثورة الدموية الفائقة في القسوة والشراسة تؤكد صحة التحليل الذي أوردناه في جميع فصول هذا الكتاب عن وجود العلاقة السببية بين الاحباط والخيبة والحرمان من جهة، وجميع أنماط السلوك الذي تتصف به الشخصية العراقية كاستجابات انعكاسية وبصورة خاصة صفة الدموية في سلوك هذه الشخصية وهو موضوع بحثنا في هذا الفصل.

أما النهاية التي انتهت إليها الأحداث بعد تلك المجازر والخراب الذي شمل الثلث الجنوبي من العراق فهي احتلال مدينة المختارة وإبادة أكثر المشتركين في هذا التمرد الواسع ومقتل قائد الثورة المدعو علي بن محمد (صاحب الزنج) وقطع رأسه.

إن انحياز الشخصية العراقية نحو اختيار النهج الدموي في مواجهة الأحداث والمشكلات في أكثر وقائع التاريخ العراقي هو أمر يضع شكوكاً بالغة حول الطبيعة الدموية في الشخصية العراقية في جانبها السلوكي على وجه العموم.

إن ثورة الزنج بكل أحداثها ومجرياتها تشكل الدليل القاطع والصارخ على المنحى الدموي القهري في سلوك الشخصية العراقية.

انتقام بكر صوباشي/ أساليب القسوة الدموية المبتكرة:

من الأحداث أو الوقائع التي يمكننا أن نستشهد بها عن إيغال الشخصية العراقية في السلوك المتصف بالدموية الفائقة والقسوة والشناعة والوحشية في الانتقام ذلك الأسلوب الذي نفذه حاكم بغداد المدعو بكر صوباشي في عام ١٦١٩ م في القضاء

على خصومه السياسيين الذين دبروا محاولة انقلابية بقيادة المدعو محمد قنبر لعزله عن الحكم خلال غيابه عن بغداد لبضعة أيام متوجهاً نحو مناطق الفرات الأوسط للقضاء على تمرد بعض العشائر هناك.

وفور وصول أنباء الانقلاب إليه عاد إلى بغداد على عجل وعبر نهر دجلة تحت وابل من الرصاص واستطاع دخول القلعة وأدار الصراع ضد الانقلابيين ونجح في القضاء على الانقلاب والقبض على أهم الشخصيات والقادة الذين اشتركوا بهذه المحاولة، ثم قام بتصفيتهم وقتلهم بطريقة فريدة وموغلة بالوحشية والشراسة الدموية، حيث قيدهم بالسلاسل ثم ربطهم في داخل زورق كبير ملأه بالكبريت والقار (الزفت) واشعل فيه النار وسيّره في وسط نهر دجلة..

واستطاع أهل بغداد مشاهدة أولئك الضحايا والنار تشتعل بهم وهم مربوطون داخل الزورق المشتعل، كما استطاعوا سماع صراخهم مدة طويلة وهم يشتعلون ببطء داخل ذلك الزورق الملتهب على سطح الماء في دجلة قبل أن تتفحم أخر ذرّة من رمادهم ورماد الزورق المشتعل (وبذلك شفى بكر غليله بقتل أعدائه برؤية العين وسمع الأذن .. ولاقى سائر الأسرى مثل ذلك من سوء المصير فرددت ألسنةُ الناس يؤمذاك اسم هولاكو وتيمور وكان بين الضحايا البشرية مفتي بغداد الموقر)[1].

إن الشكل الاستثنائي في الوحشية والسلوك الدموي الانتقامي الذي نفذته الشخصية العراقية في هذه الواقعة واضح تمام الوضوح وهو لايخلو من انتقام فريد مفعم بالقسوة والوحشية .. ويبدو أن هذه البلاد موعودة على الدوام بأمثال هذا الحاكم الاستثنائي بدمويته الفائقة.

وقد واصل هذا الحاكم العراقي بكر صوباشي تمسكه في المغالاة بالقسوة الدموية في أحداث متعددة في سلوك قهري استحواذي مارسه ضد الآخرين، وخلال الحصار الذي أحكمه الجيش الإيراني على بغداد لإجبار بكر صوباش على الاستسلام فقد أقدم ابنه المدعو محمد على ارتكاب خيانة غادرة ضد والده الذي

---

(١) ستيفن لونكريك ـ أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ـ ص٧١ ترجمة جعفر الخياط ـ منشورات مطبعة اليقظة العربية.

كان قد سلمه مهمة الدفاع عن قلعة بغداد فقام هذا الابن الخائن بالاتفاق سراً مع الجيش الإيراني الذي يحاصر بغداد بقيادة الشاه عباس وتسليمهم مفاتيح القلعة فتسلل الجنود الإيرانيون إلى قلعة بغداد ليلاً وما أن أصبح الصباح حتى كان الجيش الإيراني قد أتم السيطرة على أهم المراكز المهمة في القلعة التي كانت تمثل رمز الحكم ومركز الدوائر الأساسية وبذلك تم احتلال بغداد وسقطت المدينة بيد الشاه عباس الذي أدار مذابح طائفية مريعة ضد أهالي بغداد من أتباع المذهب السني وقام بهدم قبر الامام أبي حنيفة النعمان كما هدم قبة الحضرة الكيلانية، ويصف الكاتب ستيفن لونكريك هذا العمل الخياني ويقصد به خيانة محمد ابن بكر صوباشي ـ لوالده بقوله (كان اغتصاب الصوباشي الحكم ممهداً لتسليم العراق إلى الشاه مدة نصف جيل ومن أجل هذا وحده تعتبر هذه الحادثة التي ظل الناس يتذكرونها على مدى الأيام حادثة مهمة، أما في تاريخ البشرية فإن قصتها قمينة بأن يحجز لها مكان بين قصص الخيانة والغدر الخالدة)(١).

عادة عراقية عدوانية سيئة:

ومن مظاهر النزعة العدوانية الدموية في سلوك الشخصية العراقية شيوع العادة السيئة التالية:

عندما يحصل شجار شخصي عابر ومفاجئ بين شخصين عراقيين أو أكثر ممن لا يعرفون بعضهم وليس بينهم خصومة سابقة، في أي مكان من الأماكن – في الشارع أو السوق أو المقهى أو في تقاطع طرق السيارات أو في الحارات والأزقّة أو في محل تجاري أو تجمع أو مقر مهني أو نقابي أو في احتفال أو مظاهرة...الخ، فإن هذا الشجار يتصاعد سريعاً ودون مقدمات فيتحول إلى عراك يستخدم الطرفان فيه الضرب واللكمات بالأيدي وبالأدوات الجارحة والدفع وتمزيق الثياب – وإذا لم يتدخل الخيِّرون لفض النزاع بصورة حاسمة وسريعة فمن الممكن أن يتطور الشجار العنيف بعد بضعة ثوانٍ إلى عراك شرس تستخدم فيه الأدوات الراضّة والجارحة

---

(١) ستيفن لونكريك ـ أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ـ ترجمة جعفر الخياط ص٧٢ ـ منشورات مكتبة اليقظة العربية.

المتوفرة وفي كثير من المرات تحصل جروح وكدمات خفيفة ومتوسطة وفي بعض الأحيان يتصاعد العراك ويخرج عن السيطرة فيقع قتيل أو أكثر بسبب ذلك الشجار العارض والمفاجئ وغير المقصود.

إن هذا الأسلوب في التصعيد الهجومي العدواني للخلاف أو الشجار الشخصي وتحويله سريعاً إلى عراك قد يصل إلى القتل في أي مجتمع من المجتمعات يشير إلى دلالات عدوانية كامنة في سلوك أفراد ذلك المجتمع وهذه الدلالة العدوانية تكون في أغلب الأحيان مؤشراً تشخيصياً على وجود نزعة دموية في سلوك الأفراد - ونود هنا أن نذكّر بأن هذا السلوك العراقي السيء الذي وصفناه أنفاً إنما يحصل ويطبّق في المعدل العام السائد للحوادث المتشابهة في البلاد ولا يعني أن كل عراقي وبالمطلق يتصرف على هذا النحو السيء وبهذه الطريقة العدوانية المتخلفة حين حصول الشجار والمناكفة فكثير من العراقيين نجدهم يواجهون مثل هذا الموقف بمزيد من الاعتذار واللطف الزائد والتسامح باستخدام العبارات الجميلة التي تتخللها الكلمات العراقية الرائعة والراقية مثل: أغاتي.. وعيوني..الخ بل أكثر من ذلك فربما حوّلوا موقف التوتر والشجار بأكمله إلى فرصة للمزاح والنكتة والتعارف...

لذلك فإن ما نتحدث عنه أنفاً هو المعدل القياسي العام لانتشار وشيوع هذه العادة السيئة في المجتمع العراقي ولا نقصد بالضرورة تعميمها على كل عراقي بالمطلق.

وإذا أردنا التوسع في وصف وتحليل هذه العادة السيئة فبإمكاننا أن نذكر بأن الكثير من العراقيين يندهشون ويستغربون عندما يشاهدون شجاراً يحصل بين بعض الأشخاص في بلدان أخرى خارج العراق، وسبب دهشتهم أن الشجار الذي يشاهدونه بين الناس هناك يقتصر على الكلام والملاسنة والجدل والعتاب بصوت عال ثم تنتهي القضية في الغالب دون المقاتلة بالأيدي أو الضرب او استعمال الأدوات الراضة والجارحة والقاتلة، ولعل أكثر التعليقات المتكررة التي نسمعها من العراقيين بعد مشاهدتهم لمثل هذه الشجارات الخالية من الضرب في البلدان الأخرى التعليق التالي:

(مخانيث، جبناء، عَرْكَتْهم بَسْ حجي!) - أي ان عراكهم يقتصر على الكلام فقط وليس فيه ضرب أو جروح إن هذا التعليق وما يماثله من تعليقات تصدر عن

العراقيين تدل على اعتراض العراقي على هذا الأسلوب البارد (المخنَّث) الخالي من الضرب خلال الشجار.. فالشجار في رأيه يجب أن يتضمن الضرب واللكم والكدمات وتمزيق الثياب واستعمال الأيدي وبعض الأدوات...! إن هذا النوع من الاعتراض بحد ذاته يشير بشكل قاطع إلى وجود النزعة العدوانية الدموية الكامنة في اللاوعي في الشخصية العراقية والتي بقيت متعطشة ومعطلة في أعماق ذلك العراقي الذي شاهد شجاراً يخلو من الضرب واستعمال الأيدي بحيث صار يسخر من هذا النوع من الشجار المحصور والمحدود بالكلام والملاسنة والصوت العالي والجدل الخالي من الضرب واللكم والجروح والكدمات والدم...

إعدم إعدم..:

ومن الإشارات التي تؤكد وجود النزعة الدموية في سلوك الشخصية العراقية ما جرى في عام ١٩٥٩ حين تعرض الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق الذي أصر الشيوعيون على تسميته (الزعيم الأوحد) إلى محاولة الاغتيال الشهيرة في شارع الرشيد والتي أدت إلى إصابته بجروح في ساعده ودخوله المستشفى دون أن تتعرض حياته للخطر الجدي، وحين تقرر خروجه من المستشفى بعد بعضة أسابيع جرى الاتفاق على أن تخرج مسيرات شعبية في عموم المدن العراقية يوم مغادرته المستشفى ابتهاجاً بسلامته، كما جرى الاتفاق أن تسمى تلك المسيرات بمسيرات (السلامة والابتهاج)، وكان كل ذلك يتم ترتيبه وتنسيقه من قبل الحزب الشيوعي الذي كان يفرض سيطرة شبه تامة على جميع الفعاليات في البلاد، والذي أراد أن يحوّل هذه المسيرات إلى مناسبة لشتم خصومه السياسيين من القوميين والبعثيين العراقيين والتبشير بشعاراته في الإشادة والمديح بعبد الكريم قاسم للتقرب منه... وسارت المظاهرات الموجهة من قبل الحزب الشيوعي في أكثر المدن العراقية وهي تهتف بحياة الزعيم الأوحد-زعيمناً سلامات موتوا يا بعثيّة- غير أن ما لفت الانتباه-وهو ما يعنينا ويهمنا في هذا البحث عن الدموية في الشخصية العراقية، وجود هتاف كرره المتظاهرون كثيراً وفي جميع المدن العراقية والهتاف يقول [إعدم إعدم لا تكول ما عندي وقتْ إعدمْ] وكان قد تردد قبل ذلك بأن الزعيم الأوحد مشغول

جداً وليس لديه وقت لدراسة ملفات قضية الاغتيال وقد تراكمت ملفات قضايا الدولة والوزارات بسبب غيابه في المستشفى، كذلك سُمِعَ في حينه بأن الزعيم عبد الكريم قاسم كان ينوي إصدار عفو عن الذين حاولوا اغتياله.

أما المفارقة في هذا الموضوع فهي أن الفعل - ونعني به محاولة الاغتيال - كان عملاً دموياً في جانبه التنفيذي ويحمل حجماً كبيراً من الإصرار على الانتقام وتنفيذ الموت بكل شخص كان موجوداً في داخل سيارة الزعيم دون تمييز وبمنتهى القسوة الدموية، حيث أمطر المهاجمون سيارة عبد الكريم قاسم غير المصفحة بمئات الطلقات من رشاشات صغيرة كانوا يحملونها تحت ثيابهم مما أدى إلى حدوث مئات الثقوب بالسيارة ومقتل السائق وإصابة المرافق وإصابة عبد الكريم قاسم إصابة غير قاتلة وبسبب غزارة الرصاص فقد قتل أحد المهاجمين.

لقد حمل هذا العمل بصمة الانتقام الدموي بكل دلالاته في القسوة والشراسة. ومن جانب آخر كان الهتاف الذي ردده المتظاهرون العراقيون مشحوناً هو الآخر بكل دلالات الانتقام الدموي المضاد أيضاً حيث طالب المتظاهرون الزعيم الأوحد بتنفيذ أحكام الإعدام، ولا يقبلون منه أي عذر في تأخير الإعدامات كالانشغال أو عدم وجود وقت لديه لدراسة الملفات.

وهكذا حتى عندما يميل الحاكم في العراق نحو الرحمة والرغبة بالعفو فانه يجد أمامهُ شعباً يرفض الرحمة والتسامح ويطالب بالإعدام والموت...!

ولا نجد حاجة للتعليق على هذه الواقعة فالجميع في تلك المظاهرة هم عراقيون بكل تأكيد غارقون في النزعة الدموية حتى آذانهم ويَتَمنّون أن تسيل الدماء على أوسع نطاق بينما لا تسمع وسط ذلك الضجيج والتصارع التصفوي المرعب أيَّ صوت ينادي بالتآخي والتسامح أو العفو أو الدعوة إلى الحوار والتفاهم والتضامن الوطني.

إن النزعة الدموية في البنية النفسية والسلوكية للشخصية العراقية هي التي كانت تتحكم بالجميع وتدفع بهم نحو تصعيد المطالبة بشعارات الموت والإعدام بكل تأكيد..

نماذج صارخة من السلوك الدموي العراقي قبل عام ٢٠٠٣م:

لقد شهدت الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٣ مجموعة من الأحداث والوقائع ذات الصفة الدموية الصارخة على كافة المستويات وفي جميع مناطق العراق وذلك بسبب السياسة المتشددة التي اتبعها النظام السياسي آنذاك في معالجته وتصديه للقضايا والمشاكل المستجدة في البلاد سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو غيرها وسنتناول عدداً من تلك الوقائع من السلوك الدموي الفائق المنفذ في العراق وبأيدي العراقيين.

قطع الآذان وقطع اللسان في العراق:

من المعروف أن العقوبات الصارمة والمحاكم الميدانية وأحكام الاعدام وتنفيذها الفوري من الأمور الشائعة والمعروفة خلال الحروب في مختلف بلدان العالم غير أن قطع أذان الجنود الذين يتخلفون عن الالتحاق بالجبهة خلال الحرب هو إجراء لا نستطيع أن نحكم فيه ما إذا كان أمراً معروفاً وشائعاً في العالم أم هو ابتكار عراقي متفرد.

لقد شاع هذا الإجراء ـ أي قطع أذن الجندي أو العسكري المتخلف عن الالتحاق بوحدته خلال أيام الحرب العراقية الإيرانية ونفذ هذا الإجراء الدموي بحق عدد كبير من العراقيين البؤساء .. وبعد انتهاء الحرب شوهد عدد غير قليل من العراقيين مقطوعي الأذن في خارج العراق وهم يخفون هذا التشوه الذي لحقهم ولا يتحدثون عنه إلا قليلاً ، كما جرى تحقيق له طابع دولي بعد سقوط النظام حول هذه القضية وقد قابلت لجان دولية مختصة بعض الذين قطعت آذانهم من العراقيين وجرى تسجيل وتصوير تلك الوقائع رسمياً لدى بعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة.

ومن خلال ما تحدث به بعض الضحايا فإن أهم شكوى يعانون منها بعد قطع الأذن هو الصفير الدائم والمتواصل الذي يسمعونه ويشعرون به عند حصول أية نسمة خفيفة من الهواء قرب أذنهم المقطوعة حتى بعد شفاء الجرح، لذلك فإن اضطرار هؤلاء إلى تغطية مكان الأذن بقطعة قماش أو بغطاء الرأس أو بقبعة خاصة لها ساتر يغطي الأذنين لم يكن عملاً من أجل ستر هذا التشوه أو العيب

الذي ألحقته الدولة بهم بل هو إجراء تفرضه عليهم المقتضيات الصحية التي يتسبب بها الصفير المتواصل الذي يسمعه مقطوع الأذن، أما الذين استطاعوا حل هذا الإشكال الصحي فلم يعودوا يسمعون الصفير.. غير أن منظر الأذن البلاستيكية الشبيهة بالأذن الطبيعية يثير القشعريرة والقرف والاشمئزاز عندما يضطر صاحبها لسبب من الأسباب لخلعها ووضعها أمامك على الطاولة لفترة قصيرة.

إننا نعتقد بأن تاريخ الدموية في العالم قد خلق وخلّف آلاماً وآثاراً مأساوية عديدة وشنيعة لكنه لم يخلف ولم يترك آثاراً وعيوباً صحية مزعجة ومقرفة ومخجلة كالتي خلفتها دموية الشخصية العراقية بقطع الأذن بهذه الطريقة للعراقيين الذين ساقتهم ظروفهم نحو التخلف عن الالتحاق بوحداتهم العسكرية خلال الحرب العراقية الإيرانية.

إن عقوبة قطع أذن الإنسان وجدع أنفه هي من المواد القانونية الواردة في قانون حمورابي وفي بعض القوانين الأشورية كعقوبة تأديبية تعويضية .. غير أن نظام صدام حسين والسلطة في العراق عندما فرضت إجراء قطع الأذن على العراقيين الهاربين والمتخلفين عن الالتحاق بوحداتهم خلال الحرب العراقية الإيرانية لم تكن تهدف أو تقصد ـ بكل تأكيد ـ إعادة إحياء تلك المادة القانونية المتخلفة التي تضمنها قانون حمورابي المكتوب قبل أكثر من أربعة آلاف عام، بل كانت تهدف لفرض إجراء دموي رادع استجابة وتلبية لدواعي النزعة الدموية في سلوك الشخصية العراقية، إذ لو لم يكن ذلك الإجراء استجابة لدواعي النزعة الدموية لكان من الممكن الاستعاضة عن قطع الأذن بعقوبات أخرى غير دموية كالسجن أو الغرامات المالية أو التكليف بمهمات قتالية خطرة في خط الجبهة مثلاً ...الخ.

أما قطع اللسان وهي العملية التي تعرض لها عدد من العراقيين المظلومين الفقراء المعارضين للنظام والسلطة فإنها عقوبة لا تتعلق بالجبهة والحرب والقتال بل هي شكل من أشكال التأديب الدموي المبالغ فيه لمنع العراقيين من التطاول على اسم (الرئيس القائد) وقد جرى تنفيذها بشكل رئيسي في عهد صدام حسين، وكانت تنفذ بحق العراقيين الذين لا يكفّون لسانهم عن انتقاد الرئيس تلميحاً أو تصريحاً فتلجأ السلطة لتأديبهم ليكونوا عبرة للآخرين. ويتطلب تنفيذ هذه العقوبة ـ أي قطع اللسان

ـ بعض المستلزمات فهي من الأفضل أن تنفذ في مكان عام يمكن أن يتجمع أو يتجمهر فيه الناس لإحداث ضجة تكون كفيلة لإيصال الرسالة الدموية التأديبية إلى أكبر عدد من العراقيين، كما تتطلب عدداً كافياً من رجال الأمن للإمساك بالضحية العراقية المطلوب قطع لسانه ومنعه من الحركة أو الإفلات من العقوبة كذلك تتطلب بعض الأدوات البسيطة الضرورية مثل اللاقطة الحديدية التي تساعد على الإمساك باللسان وسحبه إلى الخارج بالقوة ليتم قطعه، كما تتطلب إحضار عتلة حديدية بسيطة، يمكن بواسطتها فتح الفم والفكين بالقوة لإدخال اللاقطة وإخراج اللسان وقطعه وفي بعض الأحيان يتطلب الأمر إحضار طبيب يرافق عناصر الأمن المكلفين بتنفيذ العملية ليتولى إيقاف النزيف إذا اقتضى الأمر لأن اللسان عضو مليء بالأعصاب والأوردة والشرايين التي تسبب الآلام الشديدة والنزيف الخطير الذي ربما لا يتوقف وقد يسبب الوفاة.

وقد حدثنا البعض ممن حضر مثل هذه العملية الدموية الشنيعة فذكر ما شاهده في عملية قطع اللسان لأحد العراقيين في مدينة الحلة بينما تحدث الآخر عن عملية مشابهة لقطع لسان عراقي أخر من أهالي مدينة العمارة وفي هذه الحادثة كما يذكر المتحدث تعمدت السلطات الأمنية قطع السير وإيقاف المرور في أحد التقاطعات المزدحمة ليتجمهر الناس ويتعرفوا على ما يحصل لهذا المواطن، وليتلقوا الدرس الدموي التأديبي المطلوب وليتأدب كل من تسوّل له نفسه التطاول على اسم الرئيس أو صورته أو عباراته التي يرددها في خطاباته .. إلخ.

أما المواطن الذي نفذت فيه عقوبة قطع اللسان في العمارة فهو مواطن بسيط يعمل في سوق الخضرة ولديه (عربانة) يقف بجانبها لينادي ويروج لبضاعته من الخضرة التي يبيعها.. ويبدو أنه كان يضمن عباراته في الترويج للبضاعة بعض التوريات والاستعارات والإشارات والتلميحات التهكمية ضد تصرفات وعبارات يرددها رئيس الجمهورية ..

غير أن المثير في الموضوع أن هذا المواطن بعد قطع لسانه وتماثله للشفاء، عاد لممارسة نفس السلوك لكنه هذه المرة يستخدم أصابعه ويديه بحركات إيمائية تؤدي ذات الأغراض والمعاني التي قطعوا لسانه بسببها بعد أن أصبح عاجزاً

عن نطق الكلمات..

ومهما يكن من أمر فإن العراقيين الذين تم قطع لسانهم في عهد صدام كانوا قد تكلموا وتحدثوا ونطقوا بما لا يرضي ولا يعجب الدولة والسلطة والرئيس، على العكس تماماً مما حصل لإمام البلاغة اللغوية في العصر العباسي الكاتب واللغوي النحوي الشهير يعقوب ابن السكّيت الذي قطع الخليفة المتوكل لسانه من الخلف فمات من شدة النزيف لأنه التزم الصمت ولم ينطق بكلمة واحدة ورفض أن يتكلم عندما طلب منه المتوكل أن يشتم علي بن أبي طالب..!!

وهكذا فإن النزعة الدموية في الشخصية العراقية لا تستثني أحداً فهي تطارد الإنسان الساكت والمتكلم على حد سواء وتقوم بقطع لسانه سواءً تلكم أم صمت..

وعلى العموم فإن الأمر المفجع في هذه الشناعات الدموية أنها قد نفذت في نهاية القرن العشرين بعد الميلاد في بلاد العراق التي شهدت ولادة أقدم القوانين في تاريخ البشرية.

القسوة الدموية بين الأكراد العراقيين:

على الرغم مما يبدو ظاهرياً إن حالة التضامن والتآلف والتآخي والتراحم بين المواطنين الأكراد العراقيين هي أفضل حالاً وأكثر تراحماً ولو بدرجة نسبية مما هي عليه بين العراقيين العرب، إلا أن أحداثاً ووقائع دموية بالغة القسوة قد حصلت وتحققت في الساحة الكردية خصوصاً على صعيد العلاقات التناحرية في المجال السياسي ومجالات السيطرة على مناطق النفوذ العسكرية بين القوى السياسية الكردية قد كشفت البعد العراقي الدموي المخزون في شخصية الإنسان الكردي العراقي، ولعل ظهور هذه الصفة الدموية في سلوك المواطنين الأكراد في كردستان العراق يؤكد في جانب من جوانبه أصالة الانتماء العراقي لهؤلاء المواطنين الأكراد وهنا نجد من المناسب أن نذكر بأن صفة الدموية في الشخصية العراقية–وفق ما تشير إليه الأحداث والوقائع التاريخية–لا يقتصر ولا يختص بقومية أو دين أو طائفة أو اتجاه فكري عقائدي دون غيره من مكونات المجتمع العراقي.

ففي الصراع الدموي الذي تفجرّ في كردستان العراق في أعوام التسعينات من

القرن العشرين بين إتباع الحزبين الكرديين الأساسيين-الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني نقل لنا بعض القياديين الأكراد المطلعين من شهود العيان روايات وصوراً من القسوة الدموية البالغة والتنكيل الدموي المتبادل بين الطرفين ما تقشعّر له الأبدان وتضيق به النفوس حزناً وألماً.

لقد كانت إحدى الروايات تتحدث عن جريح كردي من البشمركة مصاب بالرصاص وملقى على الأرض بجانب عدد من الجثث في إحدى نقاط التفتيش المهجورة بعد تعرضها لهجوم من عناصر الجهة الكردية المعادية (أي اتباع الحزب الآخر) ويبدو أن إصابته لم تكن قاتلة، وكان هذا الجريح يتوسل ويستغيث طالباً الماء والرحمة والمساعدة، فما كان من أحد عناصر البشمركة من أعضاء الحزب المعادي الموجود في السيارة التي توقفت عند تلك النقطة إلا أن أطلق عليه النار ممزقاً جسده ببضعة رصاصات إضافية أنهت حياته على الفور...

إن النزعة الدموية الكامنة في الشخصية العراقية هي التي تقف في تلك اللحظات وراء هذا التصرف الدموي الشاذ البعيد عن روح الرحمة والعاطفة الإنسانية وهي التي تدفع مشاعر القسوة والانتقام الدموي إلى مدياتها القصوى ينتج عنها في النهاية مثل هذا السلوك الدموي الشائن والمعيب والمدان بكل المقاييس.

ولولا أن أنزل الله روح الاعتدال والحكمة والتآخي على عقول القياديين السياسيين الأكراد ودفعهم نحو استبدال الاقتتال والتطاحن الدموي بالتوجه نحو التضامن واللجوء للحوار والتفاهم ووحدة الصف لبقيت الحرب الكردية الكردية مستمرة ولسقط المزيد من الضحايا الأكراد الأبرياء دون طائل.

شخصية ناظم كزار الدموية في ثقافة الأحزاب العراقية:

إذا أردنا أن نعطي مثالاً نموذجياً للشخصية العراقية الدموية فبإمكاننا أن نتناول شخصية ناظم كزار مدير الأمن العام الأسبق في العراق بعد عام ١٩٦٨، لأن هذه الشخصية هي الصورة النمطية المتكررة للعراقي الحزبي الثوري العقائدي المتحمّس الذي يتصرف باندفاع كبير بفطرته العراقية العفوية، وهو على استعداد للإقدام على تنفيذ أي إجراء دموي مخالف للقوانين المحلية والدولية المتعلقة بالحريات وحقوق

الإنسان، وربما لديه الاستعداد أيضاً أن يقتل أو يعذب أو يسحق أو يوقع الأذى بأي فرد أو مجموعة من البشر العراقيين المختلفين بالرأي مع حزبه أو كتلته السياسية المسيطرة على السلطة والحكم ظناً منه أنه يقوم بترسيخ وتقوية هذا الحكم وهذه السلطة.

إن ظاهرة ناظم كزار كشخصية دموية مشحونة بالحماس الحزبي والولاء الفائق للنظام الذي تواليه في عقل وثقافة أكثر الأحزاب والتيارات السياسية العراقية تقريباً خصوصاً تلك التي سيطرت على السلطة السياسية في فترة من الفترات، ففي العهد الملكي برزت شخصية سعيد قزاز، وبهجت العطية وفي الفترة التي سميت بالمد الشيوعي كانت شخصية الضابط الشيوعي الشهير هاشم عبد الجبار رئيس هيئة التحقيق العسكري في عام ١٩٥٩ وما بعدها قد ملأت العراق خوفاً ورعباً من أقصاه إلى أقصاه وذاع صيته بذات المواصفات التي عرفها الناس عن شخصية ناظم كزار المرعبة لاحقاً وفي عهد حكم الحرس القومي المحسوب على البعثيين العراقيين عام ١٩٦٣ برز في ساحة التعذيب والموت والتحقيق المرعب عدد غير قليل من السواطير الدموية كأبطال مشهورين في مهنة التعذيب القذرة ليس في بغداد وحسب بل في أكثر المحافظات.

وخلال سيطرة الأحزاب الناصرية على الحكم في عام ١٩٦٤ وما بعدها برزت بعض الأسماء في عالم التعذيب والمطاردة ضد السياسيين العراقيين منهم رشيد محسن الجميلي مدير الأمن العام وعز الدين لافي وعوني القلمجي وآخرين وبعد عودة البكر وصدام للحكم عام ١٩٦٨ برزت الشخصية النموذجية المثالية للدموية ونعني بها شخصية ناظم كزار الحقيقية، وبعد إعدامه برزت شخصيات أخرى تباعاً تحمل ذات السلوك وذات المواصفات وهي تحاول التشبّه بشخصية ناظم كزار المثل الأعلى في هذا المنهج الدموي، وبعد عام ٢٠٠٣ ورغم أن الأمور والصلاحيات لم تكن بيد العراقيين بالكامل إلا أن الأحزاب والحركات السياسية العراقية كانت تصر على إبراز أو تصنيع شخصية ناظم كزار الخاصة بها ولو على نطاق غير مفضوح وغير مكشوف حيث لا تسمح نظرية النظام الديمقراطي البرلماني بالإعلان أو التباهي بهذه الأساليب التي كانت الأنظمة السابقة لا تتورع عن الادعاء بها لغرض إضفاء المزيد

من الهيبة والجبروت على طبيعة حكمها، لذلك بقيت شخصيات ناظم كزار الناشطة بالتعذيب والخطف وقطع الرؤوس أو خرمها بالمثقب الكهربائي بعد عام ٢٠٠٣ مكتومة يتداول الناس أسماءها وانتماءاتها وأفعالها بالهمهمة والإشارة أحياناً... وعلى العموم فقد تعددت أسماء الجلادين بينما بقي التعذيب الدموي النازل بالعراقيين واحداً لا يتغيّر، وهكذا فإن شخصية ناظم كزار ما زالت مزروعة في ذاكرة وثقافة (وربما أحلام) أكثر الأحزاب العراقية وهي يمكن أن تنطلق للوجود والظهور في أول فرصة جديدة ملائمة...

ونكاد نستطيع القول إن الأعمال الدموية الشنيعة والقسوة البالغة التي مارستها شخصية الرعب العراقية التي رمزنا لها باسم (ناظم كزار) في جميع العهود السياسية بالتتابع هي التي كتبت أحداث التاريخ العراقي الحديث أو المعاصر بكل أبعاده وصفحاته الدموية المخزية.

متفرقات من المظالم والأعمال الدموية:

تحدث أحد السجناء وهو برتبة فريق ركن مسرح من الجيش كان قيادياً كبيراً في التنظيم العسكري التابع لحزب البعث في العراق في السبعينات من القرن الماضي وهو من الذين سجنوا وعذبوا بعد الأحداث الدموية التصفوية المرعبة التي سميت بمؤامرة ناظم كزار مدير الأمن العام في ذلك الوقت وقد كتبت له النجاة والبقاء على قيد الحياة حيث يقول: بأن الممارسات التي كانت تجري في السجون العراقية خصوصاً السجون التابعة للمخابرات والأمن لا يمكن أن يصدقها أحد وقد يظنها السامع بأنها مبالغات من نسج الخيال لغرابتها وشناعتها. فذكر بعضاً مما كان يجري داخل السجن نختار القليل منها لإعطاء صورة عما كان يجري في تلك السجون في فترة السبعينات من القرن الماضي ومن ذلك قوله:

(في كل ليلة ينتظر جميع السجناء وصول الورقة التي تتضمن التعليمات الموجهة للسجانين والتي يُحدد فيها نوع التعذيب الذي يتوجب الالتزام به في تلك الليلة وبحكم التكرار اتفق السجناء فيما بينهم سراً على تسميتها (المينيو) وهذه اللفظة تستخدم في المطاعم والمقصود بها الوجبة أو لائحة الطعام، وهي تنفذ على جميع

السجناء دون تمييز).

وقال أيضاً: (هناك قاعات يفرض على السجناء فيها أن يبقوا عراة بدون ثياب على الإطلاق وهكذا ينامون ويفيقون وهم عراة)، ولسنا قادرين على تفسير الهدف، من هذا الإجراء مع السجناء سوى رغبة النظام في كسر شموخهم وعنفوانهم وتعويدهم على قلة الحياء.

وقال أيضاً: لقد استخدموا اللواط مع جميع السجناء المحالين بقضايا سياسية وقلما نجا أحد من هذه العقوبة الغريبة.

وذكر أيضاً: (أن السجانين يعمدون في بعض الليالي إلى إغراق المهاجع بالماء حيث ينام السجناء على الأرض فتبتل جميع ثياب وفراش السجين ويبقى الجميع حائرين لا يستطيعون النوم)...

في السنوات الأخيرة التي سبقت احتلال العراق في ٢٠٠٣ بدأ التفكك والفلتان يتسرب إلى مرافق الدولة وأجهزتها الحكومية وبدأت ظاهرة الرشوة تتسرب وتنتشر وتمارس على نطاق واسع ولكن بسرية محكمة.. وتداول الناس روايات عن بعض الرشاوى الكبيرة جداً قد أدت إلى استبدال بعض المحكومين بالإعدام قبل التنفيذ بهم بأشخاص آخرين جرى إعدامهم ونفذ الموت بهم وتم دفنهم بينما بقي الشخص صاحب الوساطة أو الرشوة الكبيرة حياً لكنه بقي سجيناً وفق ثبوتيات وأوليات وإحالات نظامية في قضية لا يصل الحكم فيها إلى الإعدام...

سجين آخر كان يعالج عينيه بعد خروجه من السجن في فترة الثمانينات حيث أصيبت الشبكية في عينيه بإضرار بسبب الضوء الأحمر البنفسجي المضاء ليل نهار في زنزانته المظلمة وهم يتعمدون اختيار هذا اللون من الضوء لأنه يضر بالشبكية في العين...

أكد سجناء عراقيون سابقون سجنوا في الثمانينات من القرن الماضي ولا تربطهم ببعضهم أية رابطة من المعرفة أو الصداقة، أكدوا بأن أبواب بعض قاعات المعتقلات السرية لا تغلق بالأقفال بل يتم تلحيمها بالأوكسجين فهي غير قابلة للفتح على الإطلاق خصوصاً تلك القاعات التي تضم سجناء من أصحاب الأحكام الثقيلة وكانت

تلك الأبواب تفتح عند وفاة أحد السجناء داخل القاعة وذلك بقطع الحديد لإخراج جثة المتوفي....

الأمر المحزن في جميع الوقائع التي مرت بنا في هذا الفصل المشحون بالأعمال الدموية هو إن جميع الجلادين والسجانين الذين يمارسون هذه الأعمال الشنيعة ومن يصدر لهم الأوامر هم عراقيون وجميع الذين يتعرضون لتلك الأفعال المؤذية والاعتداءات الشنيعة هم عراقيون أيضاً، (ولعل أكثر أعضاء الحزب الحاكم لا يعلمون بتلك الشناعات)

أما الأمر الأكثر فظاعة فهو أن السجون العراقية كانت تزخر بمثل هذه الممارسات المخالفة للدين والشرع والأخلاق والقوانين منذ العهد العثماني وحتى اليوم بتواصل مستمر دون توقف رغم تغيّر الأنظمة والحكام والعقائد والنظريات والبرامج والشعارات...

إن نزوعاً قهرياً يتملك الشخصية العراقية لارتكاب الأفعال الأكثر خسّة وقسوة وشراسة ودموية وبأسلوب انتقامي مشحون بالتشفي خصوصاً عند امتلاك القوة القهرية ضد الشخص الآخر أياً كان، وهو في الغالب مواطن عراقي لا تربطه بالجلاد أية علاقة سابقة لا سلبية ولا إيجابية..! أنه نزوع قهري اعتلالي متحكّم بسلوك الشخصية العراقية لابد من تصحيحه ومعالجته.

حدثتنا إحدى العائلات العراقية التي نفذ حكم الإعدام بأحد أبنائها في تهمة تتعلق بعقود وأسعار إحدى المداجن الحكومية التي باعتها الدولة للقطاع الخاص فقالوا:

لقد أبلغونا بالسماح بمقابلته قبل تنفيذ حكم الإعدام به فقابلناه من وراء القضبان وكنا نبكي فمنعنا من البكاء بإصرار وقال لا تبكوا أنا الآن مرتاح وأنا في نعيم الآن لأني سوف أخلص من التعذيب اليومي الذي أتعرض إليه فهو تعذيب لا يحتمل أنكم لا تعرفون ماذا أعاني...أن الموت أرحم بكثير مما نواجهه كل يوم من تعذيب لا يطاق... في اليوم التالي استلموا جثته ونقلوها إلى النجف ودفنوها هناك.

غير أن سؤالاً يقفز للذهن إزاء سلوك وتصرف السلطة العراقية في هذه الواقعة

والمئات من الأحداث المشابهة لها:

ما دامت السلطة مصرّة على إعدام هؤلاء المتهمين فما هي الفائدة من مواصلة تعذيبهم يومياً؟ وما هي الغاية المرجوّة من ذلك؟ ان تعريضهم للأذى الجسدي والتعذيب المؤلم لا يجدي نفعاً ولا يحقق فائدة ما داموا سيعدمون ويدفنون وينفذ فيهم الحكم الذي أصدرته المحاكم الخاصة الاستثنائية حتى وإن كان حكماً جائراً وظالماً ومتشدداً.

ما دام الأمر كذلك فهل بقي للتعذيب الذي يتعرضون إليه كل يوم من فوائد ومدلولات غير التشفي والرغبة السادية المرضية بإنزال الأذى الجسدي؟ والتلذذ بسماع الصراخ والعويل والتوسل والأنين؟؟ وإشباع الرغبة العدوانية الكامنة في أعماق الشخصية العراقية غير السويّة والتي تنفلت بكل وحشيتها الشرسة في مثل هذا الظرف المواتي؟؟

إن النزعة الدموية في سلوك الشخصية العراقية هي التي تخلق وتوجد هذه الدوافع لعمليات التعذيب غير المبررة.

أما المفاجأة المؤثرة الأخرى التي واجهتها هذه العائلة خلال تلك الزيارة الوداعية الدموية فهي أنهم شاهدوا رجلاً مسناً يصرخ بأعلى صوته ويشتم ابنه الذي سيعدم كذلك مع هذه الوجبة، لأنه سرق مولدة كهربائية صغيرة من غرفة الحراسة التابعة لإحدى مقرات عدي ابن الرئيس، وعندما ضاق صدره باللوعة المكبوتة والحزن المرير على فقد ابنه صاح بأعلى صوته مخاطباً ابنه الذي سيعدم في اليوم التالي (ابن الكلب ما عرفت تبوك (أي تسرق) غير مولدة رب العالمين؟؟!!) ثم راح ينحب ويلطم على رأسه... فأبكى كل الباكين النائحين على أبنائهم وذويهم فسادت موجة من النحيب والبكاء والعويل بين جميع المودعين في ذلك الوداع الجنائزي الأخير لشباب سيعدمون غداً لأسباب تافهة...!

إن معيناً لا ينضب من القصص المأساوية الحزينة والروايات الواقعية المشحونة بالدموية يتداولها ملايين العراقيين بقلوب تتفجع بالحسرة والأسى لتصف جزءاً يسيراً مما فعله السلوك الدموي بأهل العراق...

غير أن الأمر الأكثر إيلاماً هو أنك لا تجد إلا القليل من العراقيين من استفاد من الدرس أو أخذ العبرة اللازمة من كل ما جرى حتى بعد زوال الدكتاتورية ومظالمها الدامية

النظام السياسي يؤجج ثقافة العنف في الشخصية العراقية:

ولم يكن المجتمع العراقي يحتاج إلى أي تحريض إضافي أو استثارة لكي تزيد وتنتشر فيه المزيد من النزعات الاعتلالية ومظاهر الانحراف والخراب في البنية النفسية والسلوكية فهو مثقل بها منذ قديم الزمان لذلك فقد كانت الحرب الطويلة التي أشعلها النظام في العراق مع إيران وما رافقها من عنف شامل وقتل كثيف متواصل لمئات الآلاف من البشر وتدمير العشرات من المدن سبباً كافياً إضافياً لتفجير وتسعير وتأجيج أسوأ النزعات السلوكية الرديئة في الشخصية العراقية المبتلاة أساساً بعدد من الاعتلالات السلوكية والنفسية المتوارثة منذ قرون، وقد زاد من ذلك التسعير والتصعيد تبنّي السلطة السياسية وتشجيعها لنظرية القوة والتحدي والصدام والعنجهية والعنف والتصعيد الدموي والثقافة العدوانية الرديئة المتخلفة والتي بشرت بها وحرضت الشعب على التخلق بها والالتزام بقيمها وقوانينها العدوانية المدمرة، فتأججت وشاعت في أوساط الشعب العراقي بسبب ذلك أسوأ الصفات الأخلاقية والسلوكية المدانة وأكثرها شراسة وهمجية وشذوذاً وعدوانية، ومن مظاهر ذلك التصعيد ما كانت تقوم به السلطة من إعدامات متواصلة في الساحات العامة في مختلف المدن العراقية بحق المتخلفين عن الالتحاق بالجبهة حيث كانت تنفذ أحكام الموت بأولئك الشبان العراقيين على دفعات متتالية بعد أن يتم جمعهم والتقاطهم في كل مدينة نتيجة الإخباريات والوشايات التي كان العراقيون يبلغون بها السلطة والمخابرات عن بعضهم البعض لاسباب كيدية ولخلافات شخصية وعائلية وطمعاً في المكافأة المالية وكانت السلطة تشجع وتكرم كل من يقدم إخبارية أو وشاية بأحد الذين يعرفهم من أبناء مدينته أو من أبناء الحي الذي يسكن فيه، بينما يكون التقدير أكرم وأكثر حفاوة عندما يقوم المواطن بالإبلاغ عن أحد أفراد عائلته أو أقاربه وقد كوفئ عدد من الأشخاص الذين أبلغوا السلطة عن أبنائهم

وأولادهم فنالوا التكريم والجوائز النقدية والمادية عن ذلك الفعل اللا أخلاقي الغادر والذي كانت السلطة تصفه وتسميه بأحسن الأوصاف الوطنية والثورية وتعتبره سلوكاً نموذجياً ومثالياً للالتزام بالمبادئ الوطنية.

لقد أخبر بعض الآباء عن أولادهم وسلموهم للسلطة فعلاً وتسببوا في إعدامهم واستلموا جوائز السلطة المادية والنقدية واستمعوا إلى عبارات الإشادة والإطراء التي أبلغتهم بها السلطة ورجال الحزب الحاكم، إلا أن هؤلاء نالوا في ذات الوقت اللعنة والاحتقار الدائم من قبل أفراد الشعب الغاضبين الصامتين المقهورين...

وتروى في هذا الشأن قصص عديدة مأساوية مثيرة وغريبة تشير بل تؤكد ما تركته الحرب والسلطة الدكتاتورية من خراب مدمر في سلوك العراقيين وتصرفاتهم خلال محنة الحرب... وتتحدث إحدى الروايات عن أبٍ قد سلم ابنه المتخلف عن الالتحاق بوحدته إلى السلطات العسكرية فتم إعدامه ونال الأب الجائزة والتكريم والألقاب الوطنية...

وكان الابن قد امتنع عن الالتحاق بوحدته العسكرية بعد أن جاء إلى أهله في إجازة حيث اشتكت له زوجته بأن والده كان يمارس الجنس معها باستمرار خلال غيابه في الجبهة فلم يلتحق الابن بوحدته، ولم يتورع الأب عن الإبلاغ عنه وإرساله إلى ساحة الإعدام فكرمته السلطة والحزب الحاكم باعتباره الأب الوطني المثالي الذي فضّل الوطن على حياة ابنه...!.

أما الذين فُقدوا في الحرب وانقطعت أخبارهم مدة طويلة واعتبروا في عداد القتلى فقد واجهوا عند عودتهم إلى الوطن أن زوجاتهم قد تزوجها واحد من أفراد العائلة وأنجب منها أطفالاً فنشأت بسبب ذلك سلسلة من المشاكل المعقدة والتصرفات الانتقامية والدموية في مجتمع عشائري محافظ وكان أهون تلك المشاكل وأبسطها هو الأشكال الفقهي والشرعي والديني الذي كان يحتاج إلى الفتوى أو الحل لامرأة لها زوجان في أن واحد وأنجبت أطفالاً من كليهما وهي على ذمتهما شرعاً في وقت واحد..!.

إعدامات قراقوشية أعدموا كل من كان اسمه "صباح":

في الثمانينات من القرن العشرين وبعد تصاعد العمليات المسلحة المعادية للسلطة في مناطق الأهوار الجنوبية، صادف أنْ ألقت أجهزة الأمن التابعة للنظام، القبض على شخص كان قادماً من الأهوار إلى بغداد وهو يحمل البريد الخاص ببعض التنظيمات الناشطة هناك ويبدو أن هذا البريد مرسل إلى مركز القيادة التابع لذلك التنظيم في بغداد وقد اعترف أمام المحققين بأنه مكلف بتسليم البريد إلى شخص اسمه صباح يجهل اسم والده في جامعة بغداد ينتظره في مكان محدد وفي موعد محدد ووفق علامات أو إشارات خاصة أو كلمة سر متفق عليها، وهو لا يعرف أي شيء عن هذا الشخص سوى أن اسمه صباح وهو في جامعة بغداد. ورغم التعذيب الذي تعرض له هذا المراسل فقد تأكد للمحققين في الأمن أنه فعلاً لا يعرف غير هذه المعلومات عن الشخص المكلف باستلام البريد منه في بغداد، فاستعصى على المخابرات العراقية كلياً رغم المتابعة والتحقيق التوصل إلى الشخص المقصود الذي هو عضو الارتباط مع قيادة المعارضين في الأهوار فكان الإجراء الذي لجأت إليه السلطة هو إصدار الأمر بإعدام كل من كان اسمه صباح في جامعة بغداد في ذلك التاريخ وبالفعل فقد أعدم عدد من الأشخاص كان اسم كل منهم (صباح) بغض النظر عن اسم والده... وعلى الرغم من أن هذا الإجراء الدموي اللامعقول يبدو مشابهاً لما كان يقوم به الحاكم قراقوش مع أبناء شعبه حسب ما ترويه الحكايات الشعبية، إلا أن هذا الإجراء الأمني الدموي قد حقق في النهاية النتيجة المرجوّة منه، فقد كان بين الذين تم تنفيذ حكم الإعدام بهم شخص اسمه صباح عبد الجبار الصيّاح من أهالي الديوانية وقد تبيّن أنه عضو في حزب الدعوة وكانت تربطه علاقة معرفة وثقه مع الشهيد الإمام محمد باقر الصدر.

وفي مقابلة تلفزيونية مع أحد العاملين في دفن الموتى في مدينة النجف من الذين يطلق عليهم اسم (الدفّانة) ذكر هذا الشخص بأن المخابرات في تلك الفترة قد سلمتهم ليلاً حوالي عشرة جثث ملفوفة بالأكفان ومكتوب على كل جثة اسم /صباح مجهول اسم الأب/ وطلبوا منه دفنهم سراً فقام بدفنهم، ثم سكت طيلة تلك السنين حتى تحدث في هذه المقابلة التلفزيونية الأخيرة...

ويوجد اليوم في الديوانة شارع باسم /شارع الشهيد السعيد صباح عبد الجبار الصيّاح!! باعتباره أحد شهداء حزب الدعوة...

وهكذا فقد تحقق ما تنبأ به الشاعر محمد مهدي الجواهري عندما حذر عبد الكريم قاسم بضرورة الحزم وعدم التساهل مع الذين حاولوا اغتياله بإطلاق الرصاص الغزير على سيارته غير المصفحة في شارع الرشيد عام ١٩٥٩ وإصابته بجروح قائلاً له:

تصوّر الأمر معكـــوساً وخذ مثلاً ... مما يجرّونه لو أنهــم نُصـــروا

تالله لاقتيد زيــد بـاســم زائـــدة ... ولاصطلى عــامرٌ والمبتغى عمرُ

وبالفعل فقد اصطلى عامر والمبتغى عمرُ في هذه الواقعة التي أعدم فيها كل من كان اسمه صباح بجريرة شخص سياسي واحد معارض للنظام كان اسمه صباح ولم يعرفوا اسم والده فلجأوا إلى إعدام كل من كان يحمل هذا الاسم.

فهل كان للدموية في العالم المعاصر أن طُبّقت بوحشية أشنع مما نفذت فيه هذه الحادثة العراقية الشنيعة؟!؟

طريقة عراقية جديدة لتسريع الموت:

بعض الأفلام الوثائقية المصورة التي بثتها بعض الفضائيات أظهرت عدداً من السجناء العراقيين الذين كان قد تم إعدامهم في سنوات سابقة قبل عام ,٢٠٠٣ وهذه الأفلام تظهر طريقة غريبة في تنفيذ حكم الإعدام بأولئك السجناء العراقيين، حيث كان يلقى بالسجين من سطح البناء وهو مقيدّ اليدين بينما يقف على الأرض عناصر من الأمن يقومون بإطلاق النار عليه وتمزيق جسده وهو ساقط نحو الأرض... أنها طريقة عراقية دموية مبتكرة تضاعف سرعة وصول الموت لهذا العراقي وتحقق لدى المنفذين-العراقيين أيضاً- أعلى درجة من لذّة التشفّي من القتيل... فالساقط من أعلى البناء يتلقى رشقات من الرصاص تمزق جسده وأعضاءه وتذيقه شهقات الموت المر قبل أن يصطدم جسمه بالأرض فيتهشم نهائياً وينتهي بلا حراك.

إن لذّة سادية دموية من نوع خاص لابد وأن يكون أولئك القناصون ومن كان

يصدر لهم الأوامر يتمتعون بها وهم يطلقون النار على عراقي حي ألقي من أعلى البناء وهو مقيد اليدين. أنهم يقنصونه خلال الثواني التي ما يزال فيها طائراً في الهواء فيبعثون إليه الموت قبل أن يصل الأرض فيتلقى صدمة الموت النهائي الأكيد.

وقد لا تكون الشخصية العراقية هي التي أبدعت أو اخترعت هذا الأسلوب الدموي الجهنمي الفريد لكنها بكل تأكيد قد مارسته ونفذته باندفاع وحماس ظاهر وبالصوت والصورة.

مردان الأمارة يعدم صديقه محافظ البصرة:

مردان الأمارة شاب ريفي يحمل كل طيبة أهل الريف وبساطتهم. ترك قريته الواقعة على أطراف الهور في شمال البصرة وانتقل للسكن في المدينة منذ شبابه في الستينات من القرن العشرين، وصادف أن انتمى مردان إلى حزب البعث في العراق منذ ذلك الوقت،... وكغيره من الجنوبيين لم يحالفه الحظ في الحصول على حظوة سريعة فبقي مهملاً في صفوف الحزب فترة طويلة من الزمن لم يستطع أن يحصل على منصب هام أو يحظى بالأهمية التي يتمناها... ولكن بمرور الزمن والأيام والسنين وبسبب التقلبات والانشقاقات الداخلية الكثيرة التي هي الصفة البارزة في الأحزاب المركزية العراقية وصل مردان إلى مرتبة حزبية متقدمة لا بأس بها – بعد عمر طويل – وفي فترة من الفترات جمعته صداقة حميمة مع محافظ البصرة المدعو ماجد السامرائي القيادي في الحزب أيضاً وأصبح نديمه الشخصي، ويسهر معه كل ليلة تقريباً في إطار من الصداقة المستقرة والأخوة الوثيقة...

وفي يوم من الأيام غير المحسوبة في خاطر مردان الأمارة يُعتقل صديقه محافظ البصرة من قبل المخابرات ويساق مخفوراً إلى بغداد على وجه السرعة،... ويتبيّن أنه متهم بالاشتراك في المحاولة التكتلية الانقلابية في داخل حزب السلطة في بغداد ويصدر حكم الإعدام بحقه مع عدد كبير آخر من القياديين والمسؤولين في الدولة والحزب وهي القضية التي أصبحت معروفة لدى الجميع وتردّدَ صداها في داخل العراق وخارجه.

وقبيل تنفيذ الإعدام بالذين صدر الحكم بإعدامهم صدر قرار رسمي بأن يتولى

تنفيذ أحكام الإعدام بهؤلاء أقرب المقربين من أصدقائهم ورفاقهم، فجرى استدعاء أولئك الأصدقاء المقربين من أنحاء العراق وتم جلبهم إلى بغداد ليقوموا بإطلاق النار على أصدقائهم المتآمرين، وكان من بينهم مردان الأمارة الذي نقل لبغداد ليقوم بإعدام صديقه المحافظ ماجد السامرائي... ووقع مردان في الورطة التي لا يعرف كيف يمكنه من أن يخرج منها، فحاول الاعتذار عن تلك المهمة في بادئ الأمر... إلا أن سيل الإهانات والشتائم والتهديدات التي تلقاها من اللجان المكلفة بالموضوع قد إعادته للوقوف في الصف مع الآخرين الذين سيطلقون النار على أصدقائهم المحكومين بالإعدام وإبادتهم، وراح يمسك بالبندقية بيدين مرتعشتين..، أطال التردد قبل أن يطلق النار إلا أن موجة أخرى من التهديد والشتائم دفعته لإطلاق النار لكن رصاصاته لم تتجاوز الساقين..، وهنا تعرض مردان للركل والتهديد بالموت إن لم ينفذ الأوامر بالشكل المطلوب...

وأخيراً مزقت رصاصات مردان جسد صديقه السامرائي من الرأس حتى القدمين وكذلك فعل الآخرون، كلٌ بصديقهِ الحميم...!

وطيلة السنين اللاحقة- كما روى أحد معارفه - كان الناس في البصرة يشاهدون شخصاً مذهولاً يمشي وحيداً في الشوارع والطرقات بلا هدف ويتحدث مع نفسه بصوت مرتفع وفي بعض الأحيان يقترب من حائط أو عمود ليضرب رأسه به عدة مرات ثم يواصل سيره... ذلك المذهول هو الرفيق مردان الأمارة بعد أن أمضى عمره في النضال الوطني دون أن يتوقع بأن خاتمته ستكون بالمشاركة الإجبارية بذلك العرس الدموي الفريد.

وقد لا تحتاج هذه القصة لأي تعليق فهي تنطق بالأسى المرير وتنضح بالقسوة الدموية.

إن إعدام ذلك العدد من المتهمين بالمؤامرة المفترضة أو التكتل الانقلابي دون أن يشفع لهم ماضيهم الحزبي هو عمل دموي بلا شك... غير أن استدعاء أصدقائهم المقربين لينفذوا أحكام الإعدام بهم فهو الجزء الاستثنائي الفائق والصارخ من الدموية المبالغ فيها في سلوك الشخصية العراقية...

إن المرء يعجز عن تحليل تلك الوقائع التي تقف وراء هذا الإيغال المتعمد في

ارتكاب الأذى النفسي والروحي والعاطفي في تلك المذبحة.

كذلك فإن المرء يعجز أيضاً عن معرفة صفة المشاعر التي كانت تدور في نفوس ورؤوس المئات من العراقيين الذين كانوا يرقصون ويجلجلون فرحين في ذلك العرس الدموي المرعب المقيت...

الكلاب البوليسية تأكل الدكتور راجي التكريتي:

ليس غريباً في دولة من دول العالم الثالث أن يقوم النظام السياسي بإعدام شخص معارض أو مجموعة من الأشخاص اشتركوا في التآمر على الحكم أو ظن النظام بأنهم تآمروا على الحكم، وليس غريباً أيضاً أن يتعرض أولئك الضحايا إلى التعذيب الشديد لانتزاع الاعترافات منهم بضلوعهم في التآمر، وليس غريباً أيضاً أن تتم المحاكمات الاستثنائية بسرعة كبيرة وتصدر أحكاماً مستعجلة وليس غريباً كذلك أن يتم تنفيذ أحكام الإعدام بطريقة تخالف الأصول الشائعة والسائدة في الإعدامات كأنْ يعدم العسكريون شنقاً حتى الموت بينما يعدم المدنيون رمياً بالرصاص.. كل ذلك وغيره جائز ومتوقع ومحتمل في الأنظمة الدكتاتورية والمتخلفة... إلا أن ما هو غريب وغير مألوف أن يتم إعدام معارض سياسي متهم بالاشتراك في محاولة انقلاب فاشلة بتسليمه وهو مقيد اليدين إلى الكلاب البوليسية الشرسة الجائعة لتأكله... لقد كان هذا هو المصير الذي تعرض له الدكتور العراقي راجي التكريتي، الأخصائي الشهير والبارع في أمراض الأنف والأذن والحنجرة ومدير الخدمات الطبية العام في العراق. والذي تم تسليمه للكلاب البوليسية الجائعة وهو مكبّل بالقيود فنهشته حتى الموت. لقد كان ذلك الأسلوب الغريب في تنفيذ الإعدام هو البعد الاستثنائي للدموية الفائقة في سلوك الشخصية العراقية.

إن عملية إعدام الدكتور راجي التكريتي بهذه الطريقة الوحشية وبمسؤولية كل عراقي ساهم وقرر ونفذ وشارك فيها ستبقى واقعة مخزية في تاريخ المجتمع العراقي وستكون دليلاً على حجم التردي في السلوك العدواني الدموي الذي وصلت إليه الشخصية العراقية.

أما المتهمون الآخرون في القضية التي أعدم فيها الدكتور راجي التكريتي فقد

لقوا مصائر ومصارع شتى خلال تنفيذ الموت فيهم،.. فالسيد جاسم بن مولود مخلص (والده من مؤسسي الجيش العراقي) استطاع أهله أن يجدوا ثقباً لرصاصة اخترقت رأسه من خلف الأذن إلى الجبين وباتجاه مائل مروراً بالمخ بينما كان أحد فخذيه من الداخل مسلوخاً.. أما الشيخ طالب السهيل الذي اغتيل بسبب نفس القضية، فقد أطلقت عليه عدة رصاصات في قلبه مباشرة من مسدس كاتم للصوت كان ملفوفاً بجريدة يحمله أحد المنفذين للاغتيال وقد أطلق عليه الرصاص من مسافة قريبة جداً بعد أن فتح الشيخ السهيل باب البيت لاستلام بعض الثياب التي ادعى القاتل بأنه حملها له من الخياط...

وأخيراً يمكننا أن نقول ما هكذا تبنى الأوطان بكل تأكيد مهما كانت الدوافع والأسباب ولا هكذا يتم التبشير بالقومية العربية في كل الأحوال. إنها الإساءة التي كانت تلطخ وجه الوطن والقومية والحزب الحاكم كل يوم لأكثر من ثلاثين عاماً، وحين جاءت ساعة الانتقام الأهوج والمرّ، كان أكثر الذين تعرضوا للموت ودفعوا الثمن غالياً هم الأتباع المساكين الذين ربما لم يكونوا يعلمون بتفاصيل هذه المآسي السرية التي كان يمارسها نظامهم طيلة تلك السنين!!

اغتيالات معلومة لأسباب مجهولة:

وما دمنا نتحدث عن الدموية في سلوك الفرد العراقي وهو العنوان الأساسي لهذا الفصل وبصورة خاصة الحديث عن الأشكال الفائقة والاستثنائية من الأعمال الدموية الفردية والجماعية التي نفذت في تاريخ العراق على نحو عجائبي غير اعتيادي وخارج المألوف، فإننا سوف نذكر الروايات السماعية الخطيرة التي تحدث بها بعد سقوط النظام بعض القادة البعثيين المطلعين والموثوقين جداً.. وهي الروايات التي تتحدث عن قيام الرئيس صدام حسين في فترات مختلفة سابقة بتنفيذ عدد من عمليات القتل الفردي السرية ضد أشخاص عراقيين كان يتم اختيارهم وتشخيصهم وتقدير خطرهم من قبله هو شخصياً ويتم تنفيذها بأسلوب خاص دون أن تعلم أو تَتَبَلّغ بها أية جهة أو سلطة أو مؤسسة أو جهاز حزبي أو حكومي في البلاد على الإطلاق،.. حيث تتحدث هذه الروايات (السماعية) بأن الرئيس كان يختار أحد

الأشخاص ويستدعيه شخصياً ليقابله على انفراد وخلال المقابلة يعرض عليه صورة الشخص المطلوب تصفيته أوقتله، ثم يزوده ببعض المعلومات عنه ثم يطلب منه قتله بسريّة مطلقة وبجهد فردي وشخصي مباشر دون الاستعانة بأحد.. وكان من يكلفه الرئيس بمثل هذه المهمة يعرف تمام المعرفة مصيره الأكيد إنْ هو رفض تنفيذ هذا التكليف أو تهاون في حفظ السريّة المطلقة المطلوبة في هذا العمل الاستثنائي الخاص وقد نفذت عدة عمليات من هذا النوع ولم تستطع السلطات لا الأمنية ولا الجنائية ولا الحكومية معرفة القاتل في هذه الحوادث الغامضة فسجلت تلك الجرائم ضد مجهول.

وتتحدث هذه (الروايات السماعية) عن مشكلة من نوع خاص قد واجهت أحد المكلفين بالقتل في إحدى المرات حيث كان الضحية المطلوب قتله هو صديقه الشخصي فكان يصعب عليه استدراجه والانفراد به وقتله دون أن يكتشف أحد علاقته بحادث القتل.. حيث قد يؤدي اكتشاف علاقته بحادث الاغتيال إلى استدعائه وتوجيه التهمة له بالقتل من قبل الأجهزة الرسمية كالشرطة أو المخابرات وعند ذاك يكون من المحتمل كشف ملابسات التكليف الرئاسي في هذا الموضوع الخاص والخطير والسري للغاية... ورغم الصعوبات والمحاذير في التنفيذ إلا أن التكليف الرئاسي قد نفذ في النهاية، وقتل الصديق صديقه بعد أن احتال عليه بطريق الغيلة...

وإذا صحَت هذه الروايات (السماعية) فإن تلك الأعمال الدموية كان لها خصوصية استثنائية فريدة تميزت بأسلوب خارج عن المألوف.

وقد تبقى هذه الحوادث الدموية السرية طي الكتمان وفي ذمة التاريخ حتى يأتي اليوم الذي يتجرأ فيه أحد الأشخاص من المنفذين المتبقين على قيد الحياة على قول الحقيقة وكشف بعض تفاصيل وأسرار هذا الموضوع الخطير.

غير أنه من المرجح أن لا يستطيع أحد التعرف على الأسباب والدوافع والأسرار التي كانت تدعو صدام حسين لاغتيال هؤلاء الأشخاص بالذات دون غيرهم، حيث من المستبعد أن يكون أحد يعرف تلك الأسباب والدوافع حتى الذين قاموا تلك المهمات الدموية الفردية المنفصلة.

إننا نرجّح أن تكون جميع أسرار هذا الموضوع الخطير قد دفنت إلى الابد بعد إعدام الرئيس صدام حسين، إلا إذا كان هو شخصياً قد دونها بشكل من الأشكال في مذكراته الخاصة.

وعلى العموم فإن ما يتعلق الأمر بموضوع بحثنا عن الدموية في السلوك العراقي نرى بأن هذا الموضوع الغامض الذي أثرناه في السطور الآنفة ليس سوى صفحة من الصفحات الدموية الفريدة التي يعج بها التاريخ العراقي خلال جميع القرون.

نماذج صارخة من الوقائع الدموية بعد ٢٠٠٣م :

إن حجم الأعمال الدموية التي رافقت الأحداث بعد عام ٢٠٠٣ يحتاج بكل تأكيد إلى توثيق ورصد وتحليل رغم أن دلالات وأهداف تلك الأحداث والوقائع ساطعة وواضحة، كذلك لابد من كتابة تاريخ هذه الفترة المجنونة من تاريخ العراق بطريقة منهجية لأنها مشحونة بالأحداث الدموية ذات البعد الخارق والخيالي واللامعقول، وهي حتى الآن تشكل دليلاً مثيراً وصادماً على التردي الذي وصلت إليه الشخصية العراقية وتورطها الشامل في السلوك الدموي المدان والمبالغ فيه.

إن الآلاف من العراقيين المستقلين المسالمين قد اجتاحهم الذهول والحيرة وصاروا يتساءلون كل يوم وهم لا يصدقون ما يشاهدون وما يسمعون، كيف يمكن للشخصية العراقية أن تختزن كل هذا الحجم من العدوانية والدموية الفائقة في الحجم والشكل والمستوى، وكيف تردى سلوكها إلى هذا الدرك المخزي في الفعل الجنائي المشدد خلال تنفيذها للجرائم الوحشية على الصعيد الفردي والجماعي المشحون بالنزعة العدوانية البدائية.

ونحن هنا عاجزون تماماً عن الإحاطة بتفاصيل تلك الوقائع والأحداث التي نفذت فعلياً في الواقع العملي ومثلت الحد الأقصى من السلوك الدموي العدواني بسبب كثرتها الهائلة، غير أن ذلك لا يعفينا من إعطاء بعض الأمثلة الدالة على ذلك المستوى الذي سارت فيه الشخصية العراقية خلال تنفيذها للجرائم غير المسبوقة من العنف التصفوي خصوصاً في الأيام والسنين التي تصاعدت فيها نذر الحرب الطائفية في العراق.

إن الآلاف من الوقائع الدموية ذات البعد الجهنمي الغارقة بالدموية الشنيعة قد تتابع حصولها في جميع أنحاء العراق وأي حديث عنها مهما كان تفصيلياً يبدو قاصراً عن وصف دلالاتها ومعانيها وتأثيراتها الاجتماعية والنفسية والسلوكية اللاحقة، وربما بدا ذلك تقزيماً لهول أحداثها المرعبة.

لقد أزاحت هذه الأحداث الستار عن الشخصية العراقية وعيوبها ونواقصها وتكشّف الجانب الدموي الأكثر بشاعة وشراسة في سلوك هذه الشخصية، وليس بمستطاع أي باحث أو محلل أن يبرئ الشخصية العراقية مما حدث وجرى من وقائع شنيعة من العنف الدموي الذي نفذ في أعوام ٢٠٠٥ وما بعدها وإذا أردنا أن نذكر بعض الوقائع كنماذج نوعية لما حصل من جرائم دموية خارجة عن المألوف فبإمكاننا أن نتذكر مثلاً:

أن الناس في بغداد وبعض المحافظات قد امتنعوا لفترة من الزمن عن أكل السمك تلقائياً لكثرة ما ألقي في نهر دجلة من جثث آدمية صارت طعاماً للأسماك حيث كان الناس يعثرون على بعض الجثث الطافية وقد أكلت الأسماك أكثر أجزائها، وكانت الجثث التي تلقى في نهر دجلة وباقي الأنهر في العراق في تلك الفترة الدموية المجنونة ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ مقطوعة الرأس حيث كانت المنظمات الطائفية الدموية المسلحة تدفع مبالغ مالية مجزية عن كل رأس آدمي يصلها ولا تدفع شيئاً عن الجثة لذلك كان الاهتمام والطلب يتزايد على الرأس الآدمي بينما تحولت الجثة بعد قطع الرأس إلى عبء يجب التخلص منه فكان إلقاء تلك الجثث في النهر مهما كان عددها هو أسهل وأيسر وأسرع من عملية الإنشغال بدفنها، أما الذين كانوا يلقون بهذه الجثث العراقية، المقطوعة الرؤوس فهم عراقيون كذلك في الغالب...

ومن جانب آخر فإن دفع المكافأة أو الثمن المجزي عن الرأس الآدمي قد أشاع في ذات الفترة عادة إيقاف الجنائز المنقولة بالسيارات في مناطق جنوب بغداد والمتجهة إلى النجف الأشرف واستخدام التهديد بالسلاح في بعض مناطق جنوب بغداد كالمحمودية واللطيفية لفتح التابوت وقطع رأس الجنازة ثم السماح للجثة والتابوت والمرافقين للجنازة بمتابعة السفر إلى النجف ولكن بدون رأس الميت حيث يتم أخذه وبيعه واستلام ثمنه بالدولار كما كان يتردد بين الناس في حينه.

أما قصص الاغتصاب والاعتداءات الجنسية بروح انتقامية عدوانية فتكاد تقرب من الخيال لغرابتها، فقد اعترف بعض المعتقلين في المقابلة التلفزيونية التي أجريت معهم بعد اعتقالهم بكل الأعمال الشنيعة في الخطف والقتل والاغتصاب التي كانت تجري في مزرعة المدعو الشيخ محمود الجحيش الواقعة على طريق اللطيفية -جنوب بغداد- حيث خصصت المزرعة لتكون مقراً يجمعون فيها النساء المخطوفات ثم يقومون باغتصابهن جميعاً فكل امرأة مخطوفة في تلك المزرعة يقوم باغتصابها جميع الرجال الموجودين في المزرعة والذين لا يقل عددهم في العادة عن عشرين رجلاً من الحراس والمسلحين وبعد ذلك يقومون بقتلهن وقطع رؤوسهن وإلقاء جثثهن في النهر...

ومن الوقائع المشحونة بالدموية الفائقة أيضاً ما جرى في الحادثة التالية في عام ٢٠٠٧:

يحصل انفجار في حسينية تابعة للشيعة في بغداد (مدينه...) ورداً على هذا الانفجار تقوم مجموعة من الحزبيين التابعين لإحدى المنظمات الشيعية بالهجوم على جامع تابع للسنة واسمه (جامع...) واعتقلوا إمام الجامع وصعدوا به إلى أعلى المنارة وربطوه معلقاً في المنارة ربطاً محكماً ونزلوا ثم فجروا المنارة من الأسفل ولا نجد حاجة لذكر الأسماء لأن الناس في بغداد من السنة والشيعة يعرفون تمام المعرفة كل الأسماء وكل التفاصيل، كما يعرفون مئات الشواهد والأحداث الأخرى الشبيهة بهذه الواقعة وغيرها لأنهم هم الذين اكتووا بتلك النار الطائفية المجنونة...

وفي أعوام الحرب الدموية الطائفية بعد عام ٢٠٠٥ سرت الأحاديث على السنة الناس عن عودة شيوع بعض الأساليب الإجرامية الغريبة في التعذيب والقتل من ذلك إجبار الشخص المختطف على شرب مادة البنزين ثم إطلاق النار عليه باستخدام رصاص من النوع الخارق الحارق مما يؤدي إلى انفجار البنزين في داخل جوفه دفعة واحدة واشتعال أعضائه من الداخل وهذا الأسلوب في القتل كان قد شاع ضد العراقيين في الفترة السابقة لسقوط بغداد أي قبل عام ٢٠٠٣ إلا أن نزعة السلوك الدموي الإجرامي في الشخصية العراقية قد أعادت إحياء هذا الأسلوب الفريد في القتل.

تناقل الناس الأحاديث عن طريقة إجرامية فريدة وشاذة وجديدة في القتل والتعذيب وذلك بتكتيف السجين أو المختطف تكتيفاً محكماً بكامل جسمه من أعلى صدره إلى قدميه ثم يتم إدخاله في دولاب سيارة إلى وسطه أي إلى منطقة البطن بحيث يكون الدولاب محكماً على وسطه ثم يقومون بصب البنزين عليه بكمية كافية ويقومون بإشعاله فيبقى يتقلب والنار مشتعلة به وبالدولاب والجلادون يتفرجون عليه ويمنعون إي شخص يقوم بإطفائه حتى يتحول إلى رماد متفحمٍ...

كذلك تداول الناس أحاديث عديدة عن مخطوفين جرى قتلهم ثم جرى تلغيم أحشائهم بمواد متفجرة وبعد ذلك يتم الاتصال بذويهم لاستلام الجثة مقابل مبلغ من المال وفي مكان محدد وحين يقترب أهل المخطوف القتيل لحمل الجثة تنفجر فيهم العبوات الناسفة المخبأة في أحشائه بواسطة جهاز التحكم عن بعد فتقتل ما أمكن قتله من ذويه وأقاربه...

أما استخدام بعض العراقيين للمعتوهين والمنغوليين (ناقصي الخلقة والعقل) واستعمالهم في تفجير العبوات الناسفة ودفعهم لنقل تلك المتفجرات ثم تفجيرها بهم فتمزق أجسادهم قطعاً متناثرة، فهو من الأعمال الأكثر انحطاطاً ورداءة في السلوك الإجرامي الخالي من أية قيمة إنسانية أو أخلاقية أن لجوء الشخصية العراقية لممارسة هذا المستوى من الإجرام الوحشي يعطي مؤشراً مخيفاً عن حجم التردي والخراب الذي انزلقت ووصلت إليه هذه الشخصية في سلوكها الدموي الانتقامي الإجرامي خارج الضوابط الإنسانية والأخلاقية.

والآن وبعد هذه المسيرة الدموية المشحونة بالمآسي والآلام والضحايا والعذاب والأحزان المريرة أليس من حق كل مواطن أن يتساءل ليقول:

لقد شارك في عمليات التعذيب والقتل وسفك الدماء على النحو الاستثنائي الوحشي اللاإنساني عشرات الآلاف من العراقيين إن لم يكن أكثر من ذلك، طيلة العقود السابقة منذ رحيل العثمانيين فأين تعيش الآن تلك الوحوش البشرية التي ارتضت لنفسها التمتع بتمزيق لحم العراقيين؟ والتلذذ بالتنكيل بهم والتلاعب بمصيرهم وأرواحهم وتخريب نفوسهم وسجاياهم والتسبب أحياناً في موتهم وإلحاق العاهات بهم؟ وماذا يعملون الآن؟ وكيف يمضون أوقاتهم ويومياتهم بعد أن دارت

الأيام وانتهت أدوارهم ومهماتهم الحقيرة بينما يواصل وحوش آخرون يشبهونهم القيام بذات الجرائم والأدوار الدموية القذرة بحق العراقيين حتى الآن؟

وكيف يمكن للعراقيين أن يأمنوا عدم انطلاق هذه الوحوش الكاسرة التي تعيش الآن بين صفوفهم وعودتهم للانتشار في يوم من الأيام مرة أخرى وأخرى لتباشر بتمزيق لحم العراقيين من جديد سواء بالرصاص أو بالسياط؟

أن مثل هذه الأسئلة والهواجس والتخوفات تضع أمام المفكّر مسؤولية ثقيلة بضرورة وضع الحلول لهذا النوع من الاعتلال النفسي الذي تعاني منه الشخصية العراقية خصوصاً فيما يتعلق بنزوعها القهري في ممارسة السلوك الدموي العدواني. وضرورة تخليص المجتمع العراقي من هذا الخطر المرضي الذي يعشعش في صفوفه ومن أجل إعادة بناء الشخصية العراقية وفق أسس نفسية وسلوكية قويمة وصحيحة.

أننا لا نريد الوقوع في التفسير الساذج والسطحي الذي يرى أن إقدام الشخصية العراقية على ارتكاب الأفعال العدوانية الخطيرة ذات الطابع الدموي الشنيع ليس أكثر من تصرفات فردية معزولة يقوم بها بعض العراقيين المتهورين القساة من فاقدي الإحساس بالرحمة والشفقة والمتحمسين لواجبهم الوظيفي ولأهداف ودوافع فردية وشخصية... إلى آخره من الكلام السخيف الشبيه بالعجين الفطير.

إن القضية هي أبعد وأعمق وأكثر خطراً وتعقيداً، ولابد لنا أن نقتنع من خلال الآلاف من الشواهد التاريخية التي ذكرنا جزءاً يسيراً منها في فصول هذا الكتاب بأن مطحنةً بشرية دموية مازالت تدور رحاها بتواصل مأساوي تخريبي مرعب منذ مئات السنين وحتى اليوم وهي مازالت تطحن البشر والنفوس والقيم في بلاد الرافدين–بلاد العراق–دون أن يتمكن أحد حتى الآن من إيقاف دولابها عن الدوران المتواصل...

والآن وبعد أن عرضنا في ثلاثة فصول مطولة ومعززة بالشواهد التاريخية الصفات السلبية في الشخصية العراقية وهي – التناقض – والتسلط – والدموية وما يتفرع عنها من سلوكيات يمكن تصنيفها في إطار الاعتلالات النفسية التي

أصابت سلوك هذه الشخصية نقول: كم يؤلمنا ويثير الحزن والغضب في نفوسنا ونحن نجد أنفسنا مضطرين لعرض هذه الحقائق والوقائع المؤسفة والخوض في تحليلها وذكر الأحكام والاستنتاجات القاسية عن الاعتلالات النفسية والسلوكية التي تعاني منها الشخصية العراقية، خصوصاً عندما نتذكر تلك العبقريات والانجازات والانتصارات الحضارية الهائلة التي قدمها العراقيون الأوائل من سكان وادي الرافدين في العصور السحيقة بالقدم ونستحضر في أذهاننا اختراعاتهم العظيمة في تاريخ البشرية مثل اختراع الكتابة - والعجلة- والبرونز - وإنشاء أولى المجتمعات الزراعية المستقرة - واكتشافاتهم في علم الفلك والأبراج السماوية، واختراع الفخّار، والختم الاسطواني، وتشريع أولى القوانين المدنية في التاريخ وغيرها من الانجازات الحضارية العديدة.

كذلك كم يؤلمنا هذا الموضوع حين نتذكر أولئك العراقيين العباقرة في كل علم وصنف وفن ولون وإبداع حينما ظهروا وذاع صيتهم في شتى آفاق المعرفة خلال العصور المختلفة منذ الفتح الاسلامي وحتى العصر الحاضر.

وكم يحزننا ويثير الأسف لدينا أيضاً عندما نتذكر عدداً من مواقف الشهامة والنخوة النادرة والكرم والعطاء السمح والوفاء والطيبة والتضحية والشجاعة الفائقة والابداع الاستثنائي والرقة والرحمة والشفقة المشحونة بالمشاعر الانسانية.. وغيرها من المواقف الفردية الرائعة التي يلتزمها ويتصرف بها عدد من العراقيين الأفذاذ بعفويّة متناهية.

نقول كم يؤلمنا ويؤسفنا ذلك غير أن المنهج العلمي والتاريخي لا يعرف المراعاة والمجاملة، بل يقتضي ويوجب طرح الحقائق والوقائع بمعدلها العام مهما كانت قاسية أو مفجعة وعلى نحو موضوعي محايد بعيد عن الميول والعواطف والمشاعر الخاصة. وبالذات حين يكون الهدف النهائي من البحث هو الرغبة في إيجاد الحلول والمعالجات الصحيحة لتخليص الشخصية العراقية من النواقص والسلبيات المؤذية التي لحقت بها عبر السنين على المستوى النفسي والسلوكي.

الفصل الخامس

الحلول العلاجية

لاعتلالات الشخصية العراقية

الفصل الخامس

الحلول العلاجية
لاعتلالات الشخصية العراقية

حقائق مرّة يتوجب إدراكها:

عندما نفكّر بوضع حلول علاجية لمجموعة الظواهر والصفات السلبية والاعتلالات النفسية والسلوكية التي تعاني منها الشخصية العراقية والتي استعرضناها بالتفصيل في فصول هذا الكتاب واطلعنا على النماذج والأنماط السلوكية المنعكسة عنها، فإن علينا أن نقتنع بأن مجموعة من العوائق والصعوبات والوقائع المرّة ستواجهنا بل ستواجه أي مشروع وطني للإصلاح في هذا المجال وهو الأمر الذي يتوجب معرفته وإدراكه والتبصر به لأن الموضوع الذي نتوخّى إيجاد الحلول العلاجية له هو موضوع خطير وصعب وشائك ومتشعب الجوانب والأبعاد إضافة إلى كونه موضوعاً مزمناً حيث أن عمر التخريب النفسي والسلوكي الذي تعرضت له الشخصية العراقية طويل جداً من الناحية الزمنية إذ يكاد يزيد على الأربعة آلاف سنة فتبلور هذا الخراب ببطء وبالتدريج وعبر قرون عديدة، لذلك لا يمكن إزالته أو إصلاحه سريعاً ودفعة واحدة. وهكذا يمكننا القول بأنه لا يوجد حل سحري أو عاجل بل يوجد حل منهجي إصلاحي طويل المدى، يمكنه أن يحقق نتائج مؤكدة إذا جرى توفير مستلزمات النجاح والتطبيق الفعلي له.

إن تعدد جوانب الخلل والخراب في الشخصية العراقية وشموله لأبعاد مختلفة نفسية وسلوكية وامتداده لعدد كبير من أنماط السلوك المتفرعة عن ذلك يضع صعوبات متشعبة أمام أي حل علاجي مركزي شامل بالتأكيد.

الحلول العلاجية

بعد أن شخصّنا الأنواع الرئيسية للاعتلالات النفسية والسلوكية التي تعاني منها الشخصية العراقية أو التي ابتليت بها الشخصية العراقية بسبب الظروف التاريخية والموضوعية المحيطة بها والخارجة عن إرادتها والتي حددناها بثلاث صفات سلبية رئيسية هي التناقض والتسلط (أي الدكتاتورية) والدموية، ثم وبعد أن عرفنا وشخصّنا الأسباب والعوامل التي تقف وراء هذه الصفات السلبية وتتسبب في نشوئها والتي حددناها بالإحباط والخيبة والحرمان، نقول بعد هذا التشخيص المعلل علمياً والمعزز بعشرات الأمثلة والوقائع التاريخية المؤكدة، أصبح من السهل تحديد نوع العلاج والحلول المطلوبة لإصلاح هذه الاعتلالات التي تعاني منها الشخصية العراقية والتي تتمثل بكل اختصار وبساطة في القضاء على الأسباب التي تقف وراء ظهور هذه الصفات السلبية أو هذه الاعتلالات الثلاث الخطيرة. أي بالقضاء على الاحباط والخيبة والحرمان في أوساط المجتمع العراقي، وهذا يتطلب اتخاذ كل الوسائل والإجراءات والأساليب لبناء مجتمع جديد لا يعاني من الإحباط والحرمان والخيبة.

أما كيف يحصل ذلك؟ فهذا هو ما يتوجب البحث في تفاصيله وهو بالتالي ما يشكل مشروع الحل والعلاج الواجب تطبيقه لإعادة تأهيل الشخصية العراقية وتخليصها من هذه النواقص والاعتلالات التي لحقت بها عبر قرون طويلة من التاريخ.

مشـــروع الحل المقتـــرح

١ - وضع برنامج وطني مركزي باسم:

البرنامج الوطني لإعادة تأهيل الشخصية العراقية

ويكون الهدف من هذا البرنامج هو إعادة تأهيل الشخصية العراقية وإزالة الصفات السلبية الخطيرة التي تكتنف سلوكها وتصرفاتها ونرى أن يكون اسمه/ البرنامج الوطني لإعادة تأهيل الشخصية العراقية ويمكن تشكيل لجنة وطنية مؤقتة موسعة العدد وعالية المستوى وتضم عدداً من التربويين وعلماء النفس والاجتماع والاختصاصيين تكلف بوضع الخطة العامة لهذا البرنامج الوطني على أن يتم

اختيار أعضاء هذه اللجنة من أساتذة الجامعة ومن وزارات ودوائر رسمية واجتماعية متنوعة أخرى بما يخدم الهدف العام ووضع برنامج منهجي دقيق وواقعي على أن تكون في مقدمة مهمات هذه اللجنة وضع الهيكل الإداري والمالي والهرم الوظيفي من الموظفين والاداريين والعاملين الذين سيتولون انجاز هذا المشروع الاستراتيجي تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة اللاحقة والموسمية للمسؤولين التنفيذيين عن البرنامج والتي يجب تحديدها بفترة زمنية غير طويلة من أجل توفير الفرصة لإعادة تقييم النجاح والفشل والمحاسبة - .

على أن يراعى الحرص في اختيار العاملين والمشرفين والمنفذين في هذا البرنامج ومفاصله التنفيذية الحيوية من المستقلين غير المتحزبين والبعيدين عن الفئوية والطائفية إضافة إلى إيمانهم الحقيقي بالديمقراطية الحرة.

٢ - القيام بحملة تثقيف واسعة داخل المجتمع لتعريف المواطنين بطبيعة المشكلة:

وهذا يتطلب اشتراك عدد كبير من المثقفين والمفكرين والكتاب والشعراء والمسرحيين والفنانين وجميع المبدعين حيث يتوجب أن يتعرف أكبر عدد من أبناء البلاد على وجود المشكلة وطبيعتها وأسبابها والحلول الضرورية المطلوب تنفيذها في عملية إعادة تأهيل الشخصية العراقية لكي يساعدوا بوعي على تطبيق الخطط الموضوعة في هذا الشأن وليشاركوا فيها ويتحمسوا لإنجاحها.

إن المجتمع الذي لا يشعر ولا يدرك وجود مثل هذه المشكلة ولا يعاني من مظاهر الاعتلالات النفسية والسلوكية في صفوفه فإنه لا يشارك ولا يتحمس ولا يساهم في أي مشروع إصلاحي في هذا الشأن بل ربما سيعرقل ذلك ويستهزئ به.

٣ - الإقرار بأن الأسباب الأساسية للاعتلالات النفسية والسلوكية التي تعاني منها الشخصية العراقية تتحدد بالإحباط والخيبة والحرمان:

لذلك لا بد من اتخاذ جميع الإجراءات التي تؤدي إلى إخماد وإضعاف أو إزالة مشاعر الإحباط والخيبة والحرمان عند المواطن والفرد في المجتمع العراقي ومن ذلك على سبيل المثال عدم سماح الحكومة لأي مسؤول بأي مستوى من المستويات بالتبشير ببرامج متفائلة أو كاذبة أو مبالغ فيها لأن ذلك سيثير مشاعر الإحباط

والخيبة في أعماق الشخصية العراقية عندما يثبت ويتأكد فشل تلك الوعود- وبطلانها، ومن الأفضل السكوت وعدم التبشير بالوعود على تقديم وعود كاذبة ومبالغ فيها لا تتحقق، ومن جانب آخر لا بد من الاعتراف بأن النجاح في التطوير الخدمي والاقتصادي في البلاد يساعد كثيراً في إطفاء مشاعر الخيبة والإحباط بكل تأكيد.

ويفضّل أن تنفذ الدولة نوعاً من المعاقبة أو المحاسبة عن التصريحات الكاذبة أو المتفائلة أو المبالغ فيها التي يمارسها أي مسؤول في الدولة: واعتبار ذلك خداعاً للناس وتكريساً لحالة الإحباط لديهم.

٤- تنفيذ برنامج إعلامي موجه وطويل المدى:

ومن الممكن أن ينفذ ذلك بشكل ترفيهي، أو مسرحي أو استعراضي أو أفلام أو ندوات بحثية جادة على أن تنجز وتنفذ بأسلوب شيق وتعليمي وموجه وعلى حلقات مديدة ومتعددة؛ وتهدف كل حلقة لمعالجة قضية نفسية أو سلوكية مما تعانيه الشخصية العراقية، على أن تلتزم الحكومة بشراء هذه البرامج من الفضائيات وتشجيع عرضها وتوزيعها - بعد إقرار قبولها من قبل لجان تربوية فنية متخصصة - ولا تقبل أية أعمال منحازة فئوياً أو طائفياً.

٥- قيام الدولة بتشجيع المواطنين العراقيين على السفر إلى الخارج للتعرف والاطلاع على عادات الشعوب وسلوكها (وليس لهدف الهجرة والهروب السياسي).

إن مثل هذه الرحلات والسفرات الاطلاعية الشخصية هي دروس تطبيقية تعليمية ثمينة للغاية تعلّم المواطن العراقي وتشجعه على الاقتداء بالعادات والطباع الجميلة والحسنة لدى الآخرين وتخلق في داخله الوازع الذاتي لترك عدد من التصرفات والعادات السلوكية التي يمارسها والتي سيجدها متخلفة ومعيبة وسيئة إضافة إلى ما توفره من استرخاء نفسي يقلل من الاحتقان الداخلي في نفس الفرد العراقي.

٦- وضع برنامج ملزم لتطوير وضع المرأة العراقية اقتصادياً وتعليمياً واجتماعياً:

من أجل المساعدة في إنجاح البرنامج الوطني للتطوير الاجتماعي النفسي والسلوكي في العراق يتوجب على الدولة وضع برنامج مركزي ملزم للجميع خاص

لتثقيف المرأة العراقية والإسراع في تطوير وضعها تعليمياً واجتماعياً. إن أهمية دور المرأة في هذه العملية التطويرية الكبرى يتأتى من كونها الشخص الأكثر التصاقاً بالأبناء من أفراد الجيل الناشئ من بناتٍ وبنين والأكثر قدرة على توجيههم وتطويعهم وتطويرهم والأكثر صبراً على متابعة تعليمهم وتلقينهم القيم الجديدة والأخلاقيات الاجتماعية الجديدة المطلوبة، وكذلك يبرز دورها الخطير في أنَّ الأولاد الصغار أو الجيل الجديد هم أكثر تأثراً والتزاماً بالتوجيهات والتعليمات الصادرة من المرأة الأم.

ولعل أهم إجراءٍ يمكن أن يُتخذ لتطوير وضع المرأة عموماً هو الإجراء المتعلق بتطوير وضعها الاقتصادي، إن تطوير الوضع الاقتصادي للمرأة يتطلب عدداً قليلاً من القرارات الشجاعة والنوعيّة، إن الثروات الاقتصادية الهائلة الموجودة في البلاد وبالذات الموارد الريعية المباشرة المتأتية من مبيعات النفط تساعد كثيراً على اتخاذ الخطوات والقرارات الشجاعة والنوعية المطلوبة التي نتحدث عنها، والتي يأتي في مقدمتها إقرار راتب شهري مجزٍ لكل امرأة عراقية دون استثناء واقتطاع ذلك الراتب من موارد النفط، وذلك تكريماً لدورها العظيم في بناء الأسرة في الظروف المستحيلة.. إن المرأة العراقية وتجاوزاً لدور أية امرأةٍ في العالم تقوم ببناء أسرةٍ وتربية الأبناء في بلادٍ تشتعل فيها الحروب المتلاحقة ويتواصل فيها منهج العنف الدموي والتقلبات السياسية الصاعقة، وتتعاقب فيها المصائب والنكبات وعمليات القتل والتصفيات والانتقام المتواصل وكوارث الفيضانات والحروب، وقد لا نكون مبالغين إذا قلنا أن ما تحملته المرأة العراقية عبر العصور الماضية المشحونة بالحروب والمجازر والمصائب الكبرى والكوارث المتلاحقة، وما تتحمله في التاريخ المعاصر من قهر وعذاب وآلام ومخاطر ومظالم وأسى وظروف بالغة القسوة والمرارة لا يمكن أن يوجد له شبيه في تاريخ المجتمعات البشرية.

إن المرأة العراقية في الغالب وربما على الدوام وعلى مر السنتين هي خائفة حزينة مرعوبة لأنها مفجوعة بأبيها - الشهيد القتيل السجين المعذب أو الهارب المهاجر أو العاجز الفقير المعدم، وهي مفجوعة بأخيها لظروف مشابهة وهي مفجوعة بابنها الشهيد - السجين - المفقود - المشوّه بالتعذيب أو بالحروب - الهارب سياسياً - أو

المخطوف لدى الأيدي الظالمة ولا يعرف مصيره - أو الأسير في دولة مجاورة - أو المدفون بمقبرة جماعية - أو الميت بالتعذيب أو الرصاص الطائش أو شظايا الانفجارات - وهي حزينة ومفجوعة بابنتها المظلومة في مجتمع لا يرحم الفتاة منذ صغرها وحتى تصبح إمرأةً أو أمّاً تحمل الهموم والأحزان مثلها.. وربما هي مفجوعة بزوجها الذي حتى إذا سلم من كل المخاطر والاحتمالات المذكورة أعلاه فإنه لا يتردد عن ممارسة التصرفات والسلوك الذي يسيء لها ويلغي فضلها وتضحياتها وصبرها ومعاناتها.

إن المرأة العراقية وهي صابرة صامدة أمام كل هذه الظروف الفظيعة الظالمة من القهر والمخاطر على مدى القرون المتواصلة هي أعظم امرأة في التاريخ الإنساني على الإطلاق،...إن لدى هذه المرأة قدرة هائلة على مواصلة الحياة في الظروف المستحيلة. لذلك فهي تستحق كل تكريم وعناية واهتمام وتقدير.

وللعودة إلى موضوعنا الأساسي نقول: إن تخصيص راتب شهري جيد ومجز لكل امرأة عراقية مسجلة في دوائر النفوس أصولاً سوف يتسبب بتطوير وضعها الاقتصادي على أن تقوم باستلامه (الراتب) بواسطة البطاقة الشخصية دون تعقيد ودون وسيط أو وكيل من فروع البنوك أو من الأكشاك المصرفية التي يمكن إنشاؤها في كل حي في العراق، إن هذا الأمر سيخرج المرأة في العراق من عزلتها التاريخية ويعيد لها المكانة والاعتبار المادي وسينعكس على حياتها بمجموعة كبيرة من الايجابيات ذات التأثير الفعّال في حياة الأسرة العراقية.

إن هذا الإجراء سينهي سريعاً ودفعة واحدة عصور العبودية الاقتصادية التي ما زالت ترزح تحت ظلمها المرأة العراقية منذ آلاف السنين ويعيد التوازن لمكانتها وشخصيتها في الأسرة والمجتمع وبذلك سنعيد النصف المعطّل من المجتمع إلى الفعالية الايجابية البنّاءة.

إن أهم ما يتوجب توفره لتنفيذ مثل هذا القرار التاريخي النوعي الشجاع هو أن يدرك المسؤولون والمعنيون أهمية هذا الموضوع الحيوي وبعده الاستراتيجي والاجتماعي الخطير وأنْ لا يبخل المسؤولون أو المختصون من الخبراء والاقتصاديين على المرأة العراقية بهذا الراتب ولا يستكثرونه عليها بعد أن تحمّلت قروناً من

المظالم والقهر والآلام والاضطهاد وضياع الحقوق.... إضافة إلى ذلك فإن ما تقوم به المرأة العراقية اليوم في البيت مما لا تقوم به أية امرأة ربما في الكثير من بلدان العالم من أعمال إضافية معيشية وخدمية فوق العادة، وما تعانيه لتذليل الظروف المعقدة والصعبة والتعيسة في الحياة العراقية التي تُفتقد فيها أهم المتطلبات والمستلزمات الحياتية الضرورية وتغيب عنها وسائل العيش الاعتيادية المطلوبة يجعلها تستحق كل تكريم وتقدير مادي ومعنوي ونفسي - ونحن هنا لا نتكلم عن النساء المرفهات والمدللات في البيوت الفخمة والقصور الفارهة في المدن الكبيرة بل نتحدث عن ملايين النساء العراقيات المنتشرات في الأرياف والقرى والقصبات والنواحي والمدن الصغيرة البعيدة وفي البوادي والاهوار وغيرها ممن ينهض للعمل والكدح منذ الفجر لتأمين وتوفير حاجات المعيشة والحياة للعائلة والأولاد والبنات في ظروف الفقر الظالمة - من تحضير العجين - وجمع الحطب - وإشعال النار - وتجهيز الخبز ونقل العنف أو جمعه من أجل إطعام الحيوانات التي يعيش على إنتاجها كل أفراد العائلة - ثم تقوم بنقل الماء من مسافات بعيدة ثم تنظيف الأطفال وتطبيب من كان منهم مريضاً، وتتفقّد- حاجيات الأولاد المدرسية وإلباسهم الملابس المدرسيّة الخاصة وارسالهم إلى المدرسة، ثم تحضير الفطور للرجل (سيد البيت) الذي ينهض من النوم بعد ربّة البيت ربما بساعتين أو بثلاث ساعات، ثم تبدأ المرأة بالطبخ وتحضير الأكل للعائلة... والمباشرة بغسل الأواني وأدوات الأكل وغسل الثياب بيديها ونشرها وإلى آخر السلسلة من الأعمال والواجبات المتواصلة التي لا تنتهي حتى ينتهي النهار والتي تؤديها مرغمة أو بطيب خاطر حتى دون مطالبتها بأجر أقره لها الشرع الإسلامي. والقوانين الإنسانية الأخرى.....!

إن الراتب الذي يمكن أن يُعطى للمرأة مهما كان سخيّاً لا يساوي ولا يكافئ الجهد أو العمل المتعب والمهلك الذي تقوم به المرأة العراقية كل يوم منذ الفجر وحتى المساء إلا أنه رغم ذلك سوف يساعد على توفير شيء من الرفاهية والفرح والأمان والاستقرار النفسي لديها، وهذا سوف يساعد وينعكس كثيراً وإيجابياً على الوضع النفسي للأولاد ويخلصهم إلى حد كبير من الشعور بالحرمان (والحرمان كما عرفنا في فصول هذا الكتاب هو ثالث العناوين المدمرة للشخصية العراقية بعد الخيبة

والإحباط والمتسبب في ظهور الأنماط المختلفة من السلوك السيء المرتبط بالاعتلال النفسي لدى الفرد العراقي) كما يخفف عنهم التوترات النفسية التي تسببها الظروف المعاشية الصعبة في العراق وعجزهم عن توفير الضرورات التي يحتاجونها في حياتهم اليومية، لأن الأم لا تبخل بشيء على أطفالها في كل الأحوال والظروف وسوف تنفق أكثر راتبها الشهري المفترض لتلبي طلبات أولادها من أجل أن تدخل السرور إلى نفوسهم وهي طلبات بسيطة وصغيرة في الغالب.

وهكذا سنجد أن المجتمع سوف يحصد ولو ببطء شديد عدداً من النتائج الإيجابية النفسية والسلوكية بسبب صرف الراتب للمرأة العراقية حيث سينعكس ذلك إيجابياً على الحياة النفسية والسلوكية لأولادها أو والديها أو حتى زوجها.

أما المشاكل والتعقيدات المالية والإدارية الروتينية والسلبيات التي يمكن أن تنشأ نتيجة إقرار الراتب الشهري للمرأة العراقية فهي مشاكل يمكن السيطرة عليها وحلها والتحكم فيها وتوجيهها بأوامر حكومية إلزامية لاحقة.

أما بالنسبة للتكاليف التي ستتحملها ميزانية الدولة بسبب هذا الراتب فهي لا تساوي شيئاً إذا قيست بأثمان مشتريات العراق من الأسلحة التي تسابقت الأنظمة السياسية في العراق خلال العقود الماضية منذ بداية القرن العشرين على شرائها وتكديسها ثم دفنها في التراب عند اشتداد الأزمات الدولية دون أن يستفيد منها العراق ولا شعب العراق في شيء ودون أن تكون له فيها حاجة أساساً.

٧ - توجيه عملية التعليم في البلاد بأكملها باتجاه ديمقراطي:

تحويل المفاهيم الديمقراطية النظرية والفكرية إلى برامج عملية تفصيلية داخل عملية التعليم والتربية والتي كانت وما زالت تتولاها الدولة في جميع مراحلها منذ ما يقرب من قرن من الزمان وهذا الأمر يتطلب تشريع قوانين شديدة وصارمة في عملية التربية والتعليم وإقرار مادة تعليمية باسم - مادة التربية الديمقراطية - تدرس في جميع المراحل التعليمية من الابتدائية وحتى التخرّج من الجامعة ويُلزم جميع المتعلمين في جميع المراحل ضرورة النجاح بهذه المادة التي تتسبب بالرسوب كأية مادة علمية أخرى. على أن يضع موادها ومنهاجها لجان تعليمية متخصصة على مستوى رفيع من العلم والاختصاص ويكون أعضاؤها من الحياديين المستقلين

المؤمنين بالديمقراطية الحرة ولا مانع من الاستعانة بخبراء من العرب والأجانب على أن تكون المواضيع والمادة مناسبة للمستوى والعمر العقلي والفكري والتعليمي للطالب المتعلم وتكون موادها متدرجة في العمق والصعوبة والشمولية حسب كل مرحلة دراسية.

إن هذه العملية التوجيهية في التعليم هي أساس عملية الإصلاح النفسي والسلوكي في المجتمع وهي الأساس الذي يجب أن ترتكز عليه الخطة الوطنية للإصلاح الضروري بشأن الشخصية العراقية، ورغم أن نتائجها ستكون بطيئة وتدريجية وبعيدة المدى لكن تلك النتائج ستكون أكيدة وفعّالة وخطيرة على مستقبل المجتمع والشخصية العراقية عموماً.

فعلى سبيل المثال يتعلم الطلاب في المرحلة الابتدائية المبادئ الأولية والبسيطة من أساسيات المفاهيم والحياة العصرية والديمقراطية ويتعلمون آداب السلوك الاجتماعي المهذب مثل الهدوء واللياقة والتصرف بأدب في حضور كبار السن وتعليمهم ألفاظ التحية اللائقة وكيفية توجيهها للآخرين وكيفية الرد على التحية والسلام ونوع الرد على كل تحية بلباقة وصوت واضح وتعليمهم عدم الغضب والانفعال وعدم التسرع وعدم استعمال الألفاظ القاسية والكلمات الشرسة والابتعاد عن الكلمات الفاحشة والنابية والرديئة وتدريسهم تحريم استعمال تلك الألفاظ والكلمات مطلقاً واعتبار استعمالها من قلة الأدب وقلة التربية واللياقة لذلك لا يجوز استعمالها والتلفظ بها لا في البيت ولا في الشارع ولا في السوق ولا مع الأصحاب والأصدقاء واحتقار كل من يستخدمها والحكم عليه بسوء الخلق والأدب، مع تدريسهم وتدريبهم بالتدريج حسب مضمون المادة المقررة على ضرورة أهمية الكلام بصوت هادئ وعدم الصراخ أثناء الحديث مع الآخرين والتدرب منذ الصغر على الصبر والسيطرة على الغضب والانفعال وكذلك التدرب على أدب الاستماع وحسن الإصغاء للآخرين، والتدرب منذ الصغر أيضاً على الطريقة المنظمة والمنهجية في التفكير وإعداد الرد والإجابة على أسئلة الآخرين بطريقة مفهومة إضافة إلى أمور أخرى تتعلق بالالتزام واحترام القوانين السائدة في المدينة والخضوع للأوامر العامة وعدم مخالفة الأنظمة والتعليمات واعتبار ذلك من الآداب العامة وحسن التربية إضافة إلى تدريبهم على

عدد كبير من آداب السلوك الاجتماعي المتعارف عليها في المجتمعات المتقدمة والراقية في الملبس والمشـــرب والمأكل وأسلوب الكلام وآداب الجلوس والحـــديث والآداب الصـحـيـحة في أسلوب تناول الطعام وتعريفهم على طريقة أكل كل نوع من أنواع الطعام أو الفاكهة - إن الطفل لا يعرف كل هذه الأمور التي تبدو من البديهيات عند الكبار - لذلك وعلى الرغم أن هذه الأمور تبدو للبعض بسيطة وبديهية وغير ضرورية لأنها من باب تحصيل الحاصل إلا أن من واجب الجميع إدراك ومعرفة الحقيقة المرة والمؤسفة الشائعة والحاصلة في الواقع العراقي وهي أن جميع العادات والتقاليد المتعلقة بآداب السلوك الاجتماعي الراقي والصحيح والسليم قد أصابها التردي والتخلف والتراجع المريع في المجتمع العراقي في ظل ثقافة الأحزاب الدكتاتورية الشمولية التسلطية التي أهملت تعليم آداب السلوك الاجتماعي الصحيح للمواطن واهتمت بتعليم الأفراد وتشجيعهم على مجموعة من القيم الرديئة والتخلق بالأخلاق القاسية والجافية وشجعتهم على خيانة الصداقة والتنكر لعهود الوفاء والإخلاص والصدق والاستقامة في العلاقة الشخصية بل شجعتهم على الوشاية بالأصدقاء والأصحاب وترديد الألفاظ غير المؤدبة والجارحة والمشبعة بالقسوة والشراسة والدموية ودفعتهم للتخلق بأخلاق المخبرين ورجال الأمن السريين وتجاهل أساليب الآداب والواجبات الاجتماعية الراقية والاستهانة بها، لذلك فإننا نجد أنفسنا في العراق أمام بعض الأجيال من العراقيين الذين لم تتوفر لهم الفرصة للتعرف على الحد الأدنى من قيم الآداب السلوكية الصحيحة السائدة في بقية المجتمعات المتقدمة نسبياً، وهو ما يتعارض مع تاريخ المجتمع العراقي وقيمه الدينية والسلوكية العريقة المتوارثة. إنه أمر مؤسف وفجيعة حقيقية تواجهنا جميعاً على نطاق واسع وهي تدعونا جميعاً للحزن والأسى والخجل الشديد، لذلك يتوجب على الجميع عدم الاستهانة بالإجراءات القاضية بإعادة تأهيل الشخصية العراقية والنشئ العراقي الجديد والبدء بتعليم الجيل وحتى الكبار أحياناً أبسط البديهيات المتعلقة بآداب السلوك العامة المفترضة في البيت وفي الشارع والمجتمع.

وإذا طبقت هذه الأساليب في تعليم مادة التربية الديمقراطية في جميع مراحل التعليم فإننا سوف لن نتسلم من الجامعة خريجاً عراقياً مليئاً بالمعلومات والحقائق

العلمية فحسب بل نتسلم إضافة إلى ذلك خريجاً واعياً ملتزماً بالقيم الديمقراطية سليماً من الاعتلالات النفسية والسلوكية ومطلعاً على قوانين الحياة الاجتماعية ومواكباً لجميع القضايا الحياتية وآداب السلوك الراقية والمتطورة وأساليب الحياة الديمقراطية الحرة ومنقطعاً عن أساليب الحياة الديكتاتورية والتسلط والنزعات التفردية والمنهج الدموي والسلوك العدواني وجميع أشكال الاعتلالات النفسية والسلوكية.

٨- استخدام قوة القانون المدعوم بقوة الدولة في المحاسبة الصارمة عن قضايا الفساد المالي والإداري:

إن توفير مظاهر قوة القانون المدعوم بقوة الدولة وكيانها المتماسك هو أمر ضروري لإعادة التوازن الروحي والنفسي والمعنوي للمواطن لأن ذلك يشيع لدى الفرد شعوراً بقدرة الدولة وإمكانيتها على تطبيق القوانين وفرض العدالة في البلاد على جميع المستويات وهذا الأمر يعيد الثقة في أعماق نفسه ويدفعه للأمل بتحقيق التقدم والإصلاح والإيمان بالمستقبل، وبالمقابل فإن شعور المواطن أو الفرد بضعف كيان الدولة وتفككها يدفعه نحو الإحساس بالإحباط، وكما عرفنا في فصول هذا الكتاب فإن الإحباط هو أحد الأركان الثلاثة الخطيرة إضافة إلى الخيبة والحرمان التي تتسبب في نشوء العديد من مظاهر الاعتلال النفسي والسلوكي.

أما المحاسبة العادلة والصارمة والمنصفة التي يتوجب أن تتولاها الدولة في قضايا الفساد المالي والإداري والأخلاقي في البلاد فهي من أهم الضرورات الواجب توفيرها والنهوض بها بكفاءة عالية لأنها هي الأخرى تساعد على إنهاء مشاعر الإحباط لدى المواطن وإعادة الآمال لديه بأن الإصلاح قادم بكل تأكيد، وما عليه سوى الصبر والتعاون الايجابي وإذا ما وصل الشعور لدى المواطن إلى هذا السلوك فإنه سيسعى تلقائياً وذاتياً للتوقف عن ممارسة التمرد والتذمر والخروج على القوانين أو ممارسة السلوك التخريبي أو التسلطي أو الدموي، لأن الأمل بالإصلاح القادم والمنتظر سيملأ نفسه وروحه بالثقة والاعتقاد بأن الواقع الذي يشكو منه يمكن إصلاحه وتطويره نحو الأفضل وأنه شخصياً يمتلك الفرصة لأخذ حقوقه وإعادة اعتباره في المجتمع بصورة عادلة كغيرة من الأفراد الآخرين...

إن وجود مثل هذه المشاعر لدى الفرد - إن حصلت - ستشكل ردعاً حقيقياً لكل أنواع المواقف السلبية - النفسية والسلوكية - لديه وفي داخله بشرط أن تكون الدولة جادّة بتنفيذ برنامج مركزي وطني شامل للإصلاح الاجتماعي.

إن أسوأ العوامل التي تدفع المواطن أو الفرد في المجتمع نحو الوقوع في الإحباط هو شعوره بافتقاد العدالة في تطبيق القوانين وغياب المحاسبة الجادة وانتشار الفساد المالي والإداري والخراب الأخلاقي في القيم السائدة والنشاط المتزايد لشبكات الفساد التي لا رادع لها.

إن أخطر الحقائق التي يمكن أن تشيع وتنتشر في المجتمع هو شعور الأفراد بانحياز الدولة وعجزها عن محاربة الفساد المنتشر في كل مكان لأن ذلك سوف يبلور ويقوّي النزوع العام والرغبة لدى الأفراد نحو تدمير الدولة والخروج على طاعتها وتحطيم سلطتها بكل الأشكال والأساليب سراً أو علناً وهذا هو ما يتوجب الحيلولة دون وقوعه والإسراع في معالجته إذا بدأ بالظهور والتشكّل، ومن هنا تأتي مطالبتنا بضرورة إسراع الدولة بتطبيق البرنامج الوطني في الإصلاح الاجتماعي وفي المحاسبة الصارمة ومعاقبة الفاسدين والقضاء على الفساد المالي والإداري والأخلاقي بكل مستوياته. إن الدولة التي تتصرف تجاه الفساد على نحوٍ شديد ومتواصل فإنها ستكسب جميع المواطنين والأفراد في المجتمع إلى جانبها وستحظى بقوة الشعب الهائلة التي سوف تصطف بسرعة ودون تردد لدعمها وإسنادها وتقويتها.

إن فائدة المعالجة على هذا النحو ستكون هنا مزدوجة لصالح المجتمع والدولة، فهي من جانب ستقضي أو على الأقل ستُضعف مشاعر الإحباط والخيبة داخل تكوين الشخصية العراقية، وبذلك ستعمل أو ستساهم بإصلاح هذه الشخصية وإعادة تأهيلها وتقويم سلوكها، ومن جانب أخر ستقوم بكل تأكيد بتقوية مركز الدولة وهيبتها ومكانتها في نفوس الشعب مما يتيح لها القدرة على تنفيذ برامجها الإصلاحية والتطويرية في ذات الوقت.

٩ - إعادة النهوض بالأخلاقيات والتقاليد والآداب الاجتماعية الراقية والمتقدمة:

يتولى (البرنامج الوطني لإعادة تأهيل الشخصية العراقية) تعميم ثقافة التسامح

والتوافق والوفاء بالعهود والأمانة والحفاظ على علاقات المحبة والمودة والأخوة عند الفرد العراقي، وتعلّم الاستماع لرأي الآخرين والتعايش مع الآراء المخالفة لرأيه والتمسك بالأخلاق الراقية واعتبارها من أولويات القيم التي يجب التمسك بها والعودة لأصول الآداب القويمة. وبالمقابل إدانة ثقافة العنف والانتقام واستعمال القوة على كل صعيد ونبذ أسلوب التفرد والتسلط والدكتاتورية واعتبارها قيماً همجية متخلفة لا يجوز التعاطي بها أو التباهي بممارستها أو التخلق بمنهجها، وبالعموم إعادة النهوض بالأخلاقيات والتقاليد والآداب الاجتماعية الراقية وإعادة نشرها في المجتمع العراقي.

كذلك يتولى البرنامج نشر وتعميم مشاعر الاشمئزاز والإدانة ضد السلوك المتسم بالدموية على كل المستويات وتوجيه المواطنين بكل وسائل الإعلام والتوجيه بضرورة التفكر والتبصّر بالمعاني الأخلاقية التي توصي بها الأديان السماوية جميعاً بتحريم سلوك العدوان والقتل وسفك الدماء، واعتبار الإنسان أغلى قيمة في الحياة، وتعليم المواطنين جميعاً ضرورة اللجوء إلى القانون لأخذ حقوقهم واستحقاقاتهم. وليس اللجوء إلى القوة والعنف .

إن مثل هذه المعاني والدلالات يجب أن تُدرج في برنامج تثقيفي تعليمي ثابت وطويل المدى تستخدم فيه كل الوسائل المتاحة من أجل إيصاله بطريقة سهلة وشيقة وسلسلة إلى أكبر عدد من المواطنين وتلقينه لمئات الآلاف من أفراد المجتمع من أجل أن تصبح هذه المعاني والدلالات جزءاً لا يتجزأ من أخلاق الأفراد وسلوكهم الاعتيادي اليومي. وعلى الدولة أن لا تبخل في تسخير كافة الإمكانيات المادية والأدبية والقانونية، لوضع مثل هذا البرنامج الاستراتيجي موضع التنفيذ والتطبيق لأن ذلك من أهم الخطوات الواقعية التي يمكن أن تطوّر سلوك الفرد وتعيد التوازن لبنائه النفسي وبذلك نفتح الطريق لإعادة إصلاح سلوك المجتمع العراقي بأكمله وبطريقة سلمية هادئة وديمقراطية.

الخاتمة

إن هذه الفصول والبحوث والتحليلات والنتائج والمقترحات، هي ما استطعنا التوصل إليه في سعينا المخلص لتشخيص النواقص والاعتلالات التي تعاني منها الشخصية العراقية في جانبها النفسي والسلوكي، وهي ما استطعنا إنجازه للتعرف على أفضل الوسائل والأساليب العملية والواقعية لعلاج هذه النواقص والسلبيات، ولا يسعنا بعد إنجاز هذا العمل سوى الاعتراف بصعوبة هذا الموضوع وتعقيداته الشائكة، غير أن أهميته وضرورتُه بالنسبة لحياة المجتمع العراقي عموماً ولكل فردٍ فيه هو ما يخفف ويهوّن من ثقل تلك الصعوبات والتعقيدات التي واجهتنا لانجاز هذا البحث.

ومن جانب آخر فإننا لا نستبعد أن تكون هناك أفكار وآراء ومقترحات جيدة ومفيدة ربما لم تتضمنها تحليلاتنا واجتهاداتنا التي عرضناها في فصول هذا الكتاب، نتمنى أن يتولاّها ويتابع دراستها وتحليلها باحثون وكتّاب آخرون.

وإذا كانت هذه الدراسة عن الشخصية العراقية هي الامتداد المعاصر والحديث للأبحاث التي بدأها العالم الاجتماعي العراقي الكبير الدكتور علي الوردي رحمه الله في منتصف القرن الماضي حول وصوفات الشخصية العراقية التي ركّز فيها على التناقض الحاد بين عوامل الحضارة والبداوة وتأثيراتها المتنافرة في تكوين مجموعة السجايا والطباع والنزعات السلوكية في الشخصية العراقية كسبب رئيسي فيما نشاهده ونلمسه من نواقص واعتلالات سلوكية ونفسية تحتاج إلى معالجة، نقول إذا كان الأمر كذلك فإن أية دراسات لاحقة متممة لهذه الدراسة ستكون كذلك امتداداً إضافياً آخر في هذا الموضوع الحيوي الذي نعتقد أن هذه الدراسة قد أنجزت جزءاً هاماً وضرورياً مما يتوجب عمله في هذا الشأن.

وقد نجد أنفسنا مُلزمين بالاعتذار عن أية أحكام أو مقولات قاسية أو حادة أو

شديدة قد سجلناها في هذا البحث تتعلق بأوصاف الشعب العراقي والشخصية العراقية واعتلالاتها النفسية والسلوكية، أما ما يشفع لنا في هذا الأمر فهو الإخلاص والحرص والنخوة الوطنية والرغبة في الإصلاح وتخليص الشعب العراقي من معاناته المريرة والمتواصلة مع نزعات التسلط والنظم الدكتاتورية والعنف الدموي.

كذلك نأمل من جميع الذين يخالفوننا الرأي والقناعة في التحليل الذي عرضناه في فصول الكتاب، أن يتأكدوا بأن هدفنا وغايتنا ورائدنا في إنجاز هذا البحث العلمي الحيوي هو حب العراق والإخلاص لشعبه المظلوم والحرص على سلامة كل فرد عراقي وعلى صحته النفسية والسلوكية.

ولعل أبرز ما يتوجب ذكره في هذا الموضوع الخطير هو أن المجتمع العراقي ما زال يمكن أن يتعرض في السنين القادمة لمزيد من المظالم والخراب ونزف الدماء والمخاطر التي تبدو وكأنها القدر المحتوم عليه منذ عشرات القرون ما لم تنفذ الخطة الشاملة في البرنامج الوطني المقترح المتضمن مجموعة الحلول العلاجية العملية لتخليص الشخصية العراقية من نواقصها وصفاتها السلبية التي حددناها بالتناقض والتسلط والدموية..نتمنى من كل أعماقنا أن يحفظ الله شعب العراق بكل أديانه ومكوناته الاجتماعية ويساعده في التخلص من مسلسل المصائب والويلات والاعتلالات النفسية والسلوكية، لأن شعب الرافدين شعب مبدع وحي وقد سبق له أن قدم للبشرية العديد من الانتصارات والانجازات الحضارية الرائعة.





المؤلف

نعتذر للقارئ الكريم...

لقد استحال علينا أن نكتب تلخيصاً وصفياً لهذا الكتاب بعناوينه الإشكالية ومواضيعه المثيرة، وشواهده الواقعية الكثيرة، وهو يبحث في الصفات السلبية الخطرة في سلوك الفرد العراقي والشخصية العراقية، والتي لخصّها، بالتناقض، والتسلط، والدمويّة، والبحث في كيفية الخروج من انعكاساتها الخطرة التي ما زال المجتمع العراقي يغرق كل يوم في نتائجها المأساوية المدمّرة.

إن عناوين موضوعات الفهرس الموجودة في الصفحات الأولى يمكن أن تعطي القارئ فكرة دقيقة عن طبيعة الموضوعات الخطرة التي تناولها الكتاب بجرأة وصراحة فائقة..

السعر ٤٠٠٠ دينار

مطبعة
آراس
أربيل - كردستان
Aras Press
Kurdistan - Erbil